



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة باتنة 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العلاقة السببية بين كمية النقود والناج

المحلي الإجمالي في الجزائر
دراسة قياسية (1990-2011)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية

شعبة: اقتصاد مالي

تحت إشراف:
أ.د/ كمال عايشي

إعداد الباحث:
وردة شيبان

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. محمد الطاهر سعودي	أستاذ التعليم العالي	باتنة	رئيسا
أ.د. كمال عايشي	أستاذ التعليم العالي	باتنة	مقررا
أ.د. بوعشة مبارك	أستاذ التعليم العالي	قسنطينة	مناقشا
أ.د. خوني رابح	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	مناقشا
د. غوفي عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	مناقشا
د. آية الله مولحسان	أستاذ محاضر	باتنة	مناقشا

السنة الجامعية: 2015 / 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُسَبِّحُ
حَمْدَهُ فِي سَبْعِينَ
أَلْفًا وَسَبْعِينَ
أَلْفًا مَلَكًا
كُلِّ يَوْمٍ
وَالَّذِي يُضَلِّقُ
الْبَابَ لِمَنْ يَشَاءُ
وَالَّذِي يُصَلِّتُ
الضُّلُومَ وَالنُّجُومَ
وَالَّذِي يُضَلِّقُ
الْبَابَ لِمَنْ يَشَاءُ
وَالَّذِي يُصَلِّتُ
الضُّلُومَ وَالنُّجُومَ

الإهداء

إلى والدي الكريمين، داعية لهما المولى عز وجل.

ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا.

إلى زوجي الذي تحمل معي عناء إعداد هذا العمل

حفظه الله ورعاه وبارك فيه.

إلى أعز الناس إلى قلبي

إخوتي

إلى والدي زوجي حفظهما الله.

إلى كل العائلة.

إلى أساتذتي الأعزاء.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

شكر وتقدير

الحمد لله أمر بشكره ووعد من شكره بالمزيد فالحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه.
وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "
أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكريم المشرف كمال عايشي على كل التوجيهات
والإنتقادات التي قدمها لي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال مكتبة جامعة باتنة

وكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب وبعيد .

الفهرس

	الموضوع
	الإهداء.....
	شكر وتقدير.....
I	فهرس المحتويات.....
IV	فهرس الجداول.....
VI	فهرس الأشكال.....
VIII	فهرس الملاحق.....
أ-و	مقدمة.....
	الفصل الأول. الإطار المفاهيمي للنقود والنتاج المحلي الإجمالي.....
02	المبحث الأول: مفهوم النقود، أنواعها ووظائفها.....
02	المطلب الأول: التطور التاريخي لتعريف النقود.....
07	المطلب الثاني: خصائص النقود.....
09	المطلب الثالث: أنواع النقود.....
12	المبحث الثاني: الكتلة النقدية وعملية خلق النقود.....
12	المطلب الأول: مفهوم الكتلة النقدية.....
17	المطلب الثاني: الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية.....
21	المطلب الثالث: عملية خلق النقود.....
28	المبحث الثالث: النتاج المحلي الإجمالي.....
29	المطلب الأول: مقارنة مفاهيمية حول النتاج المحلي.....
31	المطلب الثاني: أهمية دراسة النتاج المحلي الإجمالي.....
33	المطلب الثالث: النتاج الداخلي الخام في أنظمة الحسابات الاقتصادية الجزائري.....

41 خلاصة الفصل الأول
43 الفصل الثاني: التأصيل النظري للعلاقة بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي
43 المبحث الأول: تحليل العلاقة بين كمية النقود والنتاج المحلي في إطار الفكر الكلاسيكي
44	المطلب الأول: أسس ومبادئ النظرية الكلاسيك.....
46	المطلب الثاني: التفسير الرياضي للعلاقة بين كمية النقود والنتاج المحلي.....
53	المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين كمية النقود والدخل والمستوى العام للأسعار بيانياً.....
58 المبحث الثاني: التحليل الكييزي للعلاقة بين كمية النقود والنتاج الداخلي الخام
58 المطلب الأول: منطلقات التحليل الكييزي للمطلب على النقود
66	المطلب الثاني: مدى حيادية النقود في التحليل الكييزي.....
69	المطلب الثالث: النقود عند الكييزيون الجدد.....
71 المبحث الثالث: التحليل المعاصر لدور النقود في الإقتصاد
71	المطلب الأول: آراء النقوديون في طبيعة النقود.....
76	المطلب الثاني: الاختلافات الأساسية بين كييز وفريدمان.....
78	المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية الجديدة في تحليل العلاقة بين كمية النقود والنتاج الداخلي الخام.(نظرية التوقعات الرشيدة).....
84 خلاصة الفصل الثاني
 الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الإقتصادي (1990-2014)
86 المبحث الأول: مقارنة نظرية حول السياسة النقدية
86	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.....

98	المطلب الثاني: قنوت تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي.....
103	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....
107	المبحث الثاني: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر. خلال الفترة (1990-2014).....
107	المطلب الأول: السياسة النقدية قبل الإصلاحات.....
109	المطلب الثاني: السياسة النقدية بعد التحول إلى إقتصاد السوق (1990-2014).....
120	المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر.....
126	المبحث الثالث: تطور الوضعية النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنتاج الداخلي الخام (1990-2014).....
126	المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي ومكوناته.....
128	المطلب الثاني: تحليل تطور الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام (1990-2014).....
143	المطلب الثالث: مدى مسايرة تطور الكتلة النقدية للنمو في الناتج الداخلي الخام (1990-2014).....
147	خلاصة الفصل الثالث.....
	الفصل الرابع: الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين كمية النقد والنتاج الداخلي الخام في الجزائر (1990-2014)
149	المبحث الأول : دراسة السلاسل الزمنية وتحديد نموذج الدراسة.....
149	المطلب الأول: مفهوم السلسلة الزمنية وأنواعها.....
152	المطلب الثاني: الكشف عن مركبات السلسلة الزمنية.....
154	المطلب الثالث: تحديد نموذج الدراسة.....
155	المبحث الثاني : منهجية أنجل وقرانجر في تحليل السببية.....
156	المطلب الأول: مفهوم السببية

	وأنواعها.....
157	المطلب الثاني: مراحل دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية.....
168	المطلب الثالث: الإطار الرياضي للسببية عند أنجل وقرانجر.....
169	المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية للعلاقة السببية بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر (1990-2014).....
169	المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية. لمتغيرات الدراسة.....
176	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.....
182	المطلب الثالث: اختبار السببية.....
186	خلاصة الفصل الرابع.....
188	الخاتمة.....
194	المراجع.....
205	الملاحق.....

الصفحة	فهرس الجداول	رقم الجدول
18	ميزانية البنك المركزي.....	01
18	ميزانية القطاع المصرفي.....	02
18	الميزانية الموحدة للنظام المصرفي.....	03
25	ميزانية البنك المركزي.....	04
118	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي).....	05
121	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1999).....	06
122	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2011).....	07
125	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة التسعينات.....	08
129	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1990-1993).....	09
130	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1994-1998).....	10
132	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1999-2014).....	11
137	تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-1999).....	12
139	تطور مقابلات الكتلة النقدية (2000-2014).....	13
139	تطور الناتج المحلي الإجمالي (1990-2014).....	14
140	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1990-2014).....	15

142	مساهمة المحروقات في الناتج المحلي (2014-2000)	16
144	تطور الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (1990-2014).	17
170	معايير تحديد درجة التأخر (p) للسلسلة (LM1).....	18
171	معايير تحديد درجة التأخير P للسلسلة (DLM1).....	19
171	نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة (LM1).....	20
172	معايير تحديد درجة التأخر (p) للسلسلة (LM2).....	21
173	معايير تحديد درجة التأخر (p) للسلسلة (DLM2).....	22
173	نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة (LM2).....	23
175	معايير تحديد درجة التأخير (p) للسلسلة (LPIB).....	24
175	معايير تحديد فترة التأخير للسلسلة (P) للسلسلة (DLPIB).....	25
175	نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة (LPIB).....	26
177	نتائج إختبار سكون البواقي.....	27
178	إختبار جوهانسن للتكامل المشترك.....	28
180	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.....	29
181	إختبار عدم إختلاف التباين.....	30
182	إختبار الإرتباط التسلسلي.....	31
182	معايير تحديد درجة التأخير المثلى لإختبار	32

	السببية.....	
183	إختبار العلاقة السببية.....	33
183	نتائج إختبار السببية بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية.....	34
184	نتائج إختبار السببية بين المعروض النقدي والناتج الداخلي الخام.....	35

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	مكونات الكتلة النقدية.....	01
16	حركة النقود في الإقتصاد.....	02
19	تأثير عملية التصدير على كمية النقود المتداولة.....	03
20	تأثير عملية الإستيراد على كمية النقود.....	04
48	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.....	05
51	معادلة كميريدج للأرصدة النقدية.....	06
53	سوق المنتجات أو القطاع الحقيقي وفق نظرية كمية النقود.....	07
54	سوق النقود وفق نظرية كمية النقود.....	08
56	القطاع الحقيقي في حالة الإستخدام غير الكامل.....	09
56	القطاع النقدي في حالة الإستخدام غير الكامل.....	10
62	إرتباط الطلب على النقد المخصص للصفقات بالدخل الاجمالي.....	11
62	الطلب على النقد بغرض الإحتياط.....	12
63	الطلب على النقد للمضاربة.....	13
64	الطلب الكلي على النقود.....	14
65	تأثير النقود على مستوى الدخل والأسعار.....	15

67 اثر التغير في كمية النقود على سعر الفائدة.....	16
68 أثر التغير في حجم الإستثمار على الدخل.....	17
70	الطلب على النقود عند وليام بومول.....	18
81	التوسع النقدي المتوقع وغير المتوقع.....	19
91	سياسة السوق المفتوحة.....	20
97	المربع السحري لكالدور.....	21
102 قنوات تأثير السياسة النقدية على النشاط الإقتصادي.....	22
104 علاقة الطلب الكلي بالعرض الكلي.....	23
105 علاقة الإستثمار بالفائدة.....	24
105 علاقة سعر الفائدة بعرض النقود.....	25
130	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1990-(1993	26
131	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1994-(1998	27
135 تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1999-2014).....	28
136	تطور الكتلة النقدية بمعناها الضيق والواسعبيانيا.....	29
143 تطور الناتج الداخلي الخام (1990-2014).....	30
146	سيولة الإقتصاد وسرعة دوران النقود.....	31
161	منهجية ديكي فولر في تحليلالإستقرارية.....	32
172 السلسلة LM1 غير مستقرة.....	33
172 السلسلة (DLM1) مستقرة.....	34

174	السلسلة (LM2) غير مستقرة.....	35
174	السلسلة (DLM2) مستقرة.....	36
176	السلسلة (LPIB) غير مستقرة.....	37
176	السلسلة (DLPIB) مستقرة.....	38
181	إختبار التوزيع الطبيعي للبقاى.....	39

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
205LM2 معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة	01
206DLM2 معايير تحديد فترة التأخير للسلسلة	02
209LNM2 نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة عند مستوى الأصلي النموذج الثالث.....	03
210LNM2 نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة عند المستوى الأصلي النموذج الثاني.....	04
211LNM2 نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة عند المستوى الأصلي، النموذج الأول.....	05
212DLM2: عند مستوى الفروق الأولى، النموذج الثالث.....	06
213DLM2: عند مستوى الفروق الأولى، النموذج الثاني.....	07
214DLM2، عند الفروق الأولى، النموذج الأول.....	08
215LM1 معايير تحديد فترة الإبطاء للسلسلة	09
216DLM1 معايير تحديد فترة التأخير للسلسلة	10
218LM1، عند مستوى الأصلي، النموذج الثالث.....	11
219LM1، عند المستوى الأصلي، النموذج الثاني.....	12
220LM1، عند المستوى الأصلي، النموذج الأول.....	13
221DLM1 عند مستوى الفروق الأولى، النموذج الثالث.....	14
222DLM1 عند مستوى الفروق الأولى، النموذج الثاني.....	15

223	إختبار ديكي فولر للسلسلة DLM1 عند مستوى الفروق الأولى ، النموذج الأول.....	16
224معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة LPIB	17
226معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة DLPIB	18
228	نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة LPIB ، عند المستوى الأصلي، النموذج الثالث.....	19
229	نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة LPIB ، عند المستوى الأصلي، النموذج الثاني.....	20
230	نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة LPIB ، عند المستوى الأصلي، النموذج الأول.....	21
231	نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة DLPIB، عند المستوى الأصلي، النموذج الثالث....	22
232	إختبار ديكي فولر للسلسلة DLPIB، عند المستوى الأصلي، النموذج الثاني.....	23
233	إختبار ديكي فولر للسلسلة DLPIB، عند المستوى الأصلي، النموذج الأول.....	24

مقدمة

تلعب النقود دورا هاما في تفعيل وتنشيط اقتصاديات الدول المختلفة، حيث يرتبط ذلك بتطور القطاع النقدي والمصرفي. مؤسساته المتنوعة، وهو ما ينعكس على النمو الاقتصادي بشكل عام. فلو عدنا إلى الأحداث الاقتصادية الماضية لوجدنا أن النقد له أهمية حيوية في الاقتصاد الوطني والعالمي، ففي الثلاثينيات من القرن العشرين سادت فترة الكساد والانكماش الاقتصادي وصاحبها حالة انخفاض في الناتج الوطني، وكذلك في فرص التوظيف وانكماش في الطلب النقدي، كما عجز الكثير من المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم بسبب انخفاض دخولهم وانخفاض القيمة النقدية لأصولهم، واليوم كما بالأمس ما زالت الأحداث الراهنة تؤكد الأهمية المتعاظمة للدور الذي يؤديه النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ولا سيما في إطار التكتلات الدولية. فالاقتصاديات الحديثة هي اقتصاديات نقدية. بمعنى أن النقد يؤدي دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي، ومن ثم لا بد لفهم سير عمل هذه الاقتصاديات من فهم معمق للظواهر النقدية فيها.

والنقود تعتبر محور السياسة النقدية التي تشكل أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وعنصراً أساسياً من عناصر برامج الإصلاح التي تتبعها أغلب البلدان في إطار توجيهها نحو التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، وخاصة في الاقتصاديات الحديثة التي تعتبر اقتصاديات نقدية بالدرجة الأولى. فالسياسة النقدية ينظر إليها على أنها أداة مهمة تعتمد عليها مختلف الدول في رسم سياستها الاقتصادية، من خلال مختلف الأدوات و الوسائل التي تعتمد عليها في إدارة السيولة والتحكم في حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، وذلك بغرض تحقيق أهدافها، كاستقرار النقدي والتأثير على حجم النشاط الاقتصادي.

ومن هنا فإن دراسة العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، كانت محل إهتمام في دراسات الكثير من الباحثين والدارسين. ويمكن القول بأن النقديين والكثيرين يختلفون اختلافاً جذرياً في نظرهم للعلاقة بين كمية النقد والناتج الداخلي الخام، فالكثيرون يعتقدون أن التغيرات الموجبة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقد لغرض المعاملات مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود أي أن اتجاه السببية يأتي من الدخل إلى النقود دون أي تأثير عكسي من النقود إلى الدخل، ومن ناحية أخرى فإن النقديون يعتقدون أن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات متوقعة على الدخل النقدي، وذلك بسبب استقرار دالة الطلب على النقود، حيث يعتقد فريدمان أنها أكثر الدوال استقراراً وبالتالي فإن اتجاه العلاقة يأتي من النقود إلى الدخل. لذلك فقد كانت هذه الآراء محل تدقيق وتمحيص للعديد من الدراسات التطبيقية.

والجزائر شأنها في ذلك شأن باقي الدول، فإن الأزمات والإختلالات الاقتصادية التي مرت بها في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، اقتضت تغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد موجه مركزياً نحو تبني نظام اقتصاد السوق، وهو ما حتم على السلطات إعادة النظر في سياستها المتبعة، وذلك بالاعتماد على العديد

من الإجراءات النقدية والمالية بهدف ضمان الاستقرار النقدي والمالي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إل تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة.

إشكالية الدراسة.

يعتبر الجدل الاقتصادي القائم حول دور النقود في النشاط الاقتصادي، خاصة دورها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والاسمية من أهم المواضيع الاقتصادية المثيرة للجدل، ويتركز هذا الجدل حول مدى تأثير النقود على الناتج الحقيقي، ولقد حظي هذا الموضوع باهتمام الكثير من الدارسين والباحثين في مختلف الاقتصاديات، إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يحظى بمثل هذه الدراسة، ولعل هذا ما يدفعنا إلى محاولة تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين كمية النقود المتداولة والناتج الداخلي الخام في الجزائر. وعلى هذا الأساس فإن إشكالية الدراسة تتمحور فيما يلي:

ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2014؟ وما هو اتجاه هذه العلاقة؟

واعتمادا على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الطلب على النقود في الجزائر؟
- أي النظريات النقدية يمكن أن تتلائم وتفسر العلاقة بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري؟
- هل لتطور الكتلة النقدية في الجزائر تأثير على نمو الناتج الداخلي الخام؟
- هل هناك عوامل أخرى تؤثر في نمو حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر؟
- هل للسياسة النقدية دور في ضبط العرض النقدي بما يتوافق مع حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- تعتمد الباحثة في معالجتها للإشكالية المطروحة على الفرضية الرئيسية القائلة بأن التغيرات في كمية النقود في الاقتصاد الجزائري لها علاقة بالتغير الحاصل في الناتج الداخلي الخام الحقيقي.
- وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الجزئية التالية:
- هناك علاقة طردية بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر.
 - إن اتجاه العلاقة السببية يكون من الكتلة النقدية نحو الناتج الداخلي الخام.
 - هناك تغذية عكسية بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام.
 - يمكن إسقاط اتجاه العلاقة بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر، على إحدى نظريات الفكر الاقتصادي التي تناولت هذه العلاقة.
 - نجحت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها من خلال أدواتها في الفترة (1990-2014).

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من محاولة التعرف على أهم المفاهيم والنظريات الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي حول كمية النقود والنشاط الاقتصادي والعلاقة بينهما. بالإضافة إلى تحديد أهم التحديات أمام السياسة النقدية، وذلك من أجل صياغة سياسة نقدية تعمل على تسيير السيولة واستغلالها في آن واحد، بهدف تحقيق معدلات نمو في الناتج الداخلي الخام، وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

أهداف الدراسة:

إن الأهمية والدور الذي تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي، واهتمام الباحثين والدارسين بتحديد العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والنمو في الناتج الداخلي الخام، وكون الجزائر من الدول النامية التي مازالت تعاني إلى يومنا هذا من صعوبات بالغة في رسم سياستها النقدية وضبطها بالشكل اللازم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، رغم تجريبها لوصفاتها للإصلاح الاقتصادي من طرف المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي، جعلنا نحاول إعادة النظر في كفاءات رسم وهندسة السياسات النقدية الواجب أن تتبع مستقبلا بالاعتماد على تجارب الإصلاح وتوصياته. وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على متغيرتين في غاية الأهمية في تقييم الاقتصاد الجزائري، ألا وهي الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام.
- الاستكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام في الجزائر.
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة و الشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي و السياسة النقدية.
- محاولة معرفة أي المدارس الفكرية يمكن أن تنسب إليها اتجاه العلاقة بين النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

منهجية البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، وبغية تحقيق الأهداف المسطرة للدراسة، تم اعتماد المنهج الاستقرائي في تحليل متغيرات الدراسة (الكتلة النقدية M والناتج الداخلي الخام PIB)، من خلال عرض مفهومها، وكيفية قياسها، بالتركيز على وجهة نظر الفكر الاقتصادي في العلاقة بين هذين المتغيرين، ومحاولة لسرد مسار السياسة النقدية بعد فترة الدخول إلى اقتصاد السوق، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع والكتب والمجلات المتوفرة وتقارير البنك المركزي حول تطور الوضعية النقدية في الجزائر وتقرير البنك الدولي حول تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أساليب التحليل القياسي في الاختبار والتقدير بالاستعانة بالبرمجة

الإحصائية (EIEWS.8)، و باستخدام منهجية قرانجر في تحليل السببية وأسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1. دراسة خالد بن حمد بن عبد الله القدير بعنوان " العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر - دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية. وقد تناولت هذه الدراسة البحث في العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر باستخدام منهجية قرانجر، اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل والقصير وقد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج وكمية النقود، كما وضح اختبار السببية أن هناك علاقة سببية بين كمية النقد والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل تتجه من الناتج إلى كمية النقود وليس العكس وبناء على نتيجة اختبار السببية توضح أن التغير في كمية النقود لا يساعد في تفسير التغير في الناتج المحلي، بينما تساعد التغيرات في الناتج في تفسير التغيرات التي تحدث في كمية النقود، في الأجلين القصير والطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الكيترية التي تعتقد أن الناتج يحدد كمية النقود (أي النقود متغير يتحدد داخل النموذج) وعليه فإن كمية النقود لا يمكن استخدامها كأداة للسياسة الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في الاقتصاد القطري.

2. دراسة عبد الحق بوعتروس، ومحمد دهان بعنوان: " أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري"، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس (جوان: 2009)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2005 وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق أو الواسع، وهو ما ينطبق مع السياسة النقدية والإقتصادية التي كانت منتهجة خلال فترة الدراسة.

3. دراسة بن عيسى عمران بعنوان: "دراسة اقتصادية للتأثير المتبادل ما بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، الكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي، الناتج الداخلي الخام، للفترة 1970-2008"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2011-2012)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نوعية العلاقة بين متغيرات الدراسة، لاستنتاج مدى تأثير كل متغيرة في الأخرى، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية

بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام واتجاه هذه العلاقة من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية، وليس العكس.

4. دراسة وليد محمد شوا قفة، بعنوان: "العلاقة بين الناتج، النقود و الأسعار في الأردن"، مقال منشور في مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 1، (2011)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين كمية النقود بمعناها الواسع (M2)، والأسعار (P)، والناتج المحلي الحقيقي، وذلك من حيث إتجاه وحجم التأثير بين هذه المتغيرات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير قوي لعرض النقود وباتجاه واحد على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل، كما تبين من نتائج تقدير التكامل المشترك إلى أن تغير عرض النقود بنسبة 10% تؤدي إلى تغير نسبته 5 إلى 6 نقاط مئوية في الأمد الطويل، وبالتالي يمكن استهداف مستوى السيولة (عرض النقود بالمعنى الواسع) في الاقتصاد كهدف وسيط لتحفيز النمو الاقتصادي، كما أشار نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين عرض النقود والناتج.

5. دراسة نورة بنت عبد الرحمن اليوسف بعنوان: "العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، مقال منشور في مجلة السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 10، العدد 20، جوان (2013)، هدفت من خلال بحثها إلى دراسة اتجاه العلاقة السببية بين كمية النقود وديناميكية النشاط الاقتصادي الكلي، مثل إجمالي الناتج المحلي، سعر الفائدة، وسعر الصرف، والمستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية من الفترة (1970) إلى (2013)، واستخدمت الدراسة منهج الحدود للتكامل المشترك، استناداً لنموذج الانحدار الذاتي للمتباطات الزمنية الموزعة، واستخدام سببية قرانجر في نموذج متجه تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (VECM). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين كمية النقود والناتج المحلي الحقيقي، واتضح من اختبار اتجاه العلاقة السببية أن الناتج المحلي يسبب في كمية النقود. بمنهج قرانجر.

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تطلبت الدراسة تناول الموضوع في مقدمة عامة وأربعة فصول، لنهي الدراسة بخاتمة عامة، محافظين قدر الإمكان على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار.

خصص الفصل الأول لتسليط الضوء على بعض المفاهيم لمتغيرات الدراسة (الكتلة النقدية M، والناتج الداخلي الخام PIB)، لإزالة الغموض الذي قد يعترض القارئ، بتحديد أنواع النقود، خصائصها، وكيفية خلق النقود من طرف الجاز المصرفي، كما ركزنا في هذا الفصل على إعطاء مفهوم للناتج الداخلي الخام، وكيف يمكن قياسه في نظام الحسابات الاقتصادية <الجزائري.

أما الفصل الثاني فاهتم بالتأصيل النظري للعلاقة التي تربط الكتلة النقدية (M)، والناتج الداخلي الخام بإبراز وجهة نظر كل نظرية اقتصادية في تفسير هذه العلاقة والحجج والبراهين التي اعتمدت عليها، انطلاقاً من النظرية الكلاسيكية بقيادة فيشر، مروراً بالنظرية الكيترية وصولاً إلى الفكر المعاصر بقيادة فريدمان.

في حين إهتم الفصل الثالث بدراسة السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بتطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2014). حيث تناول هذا الفصل دراسة مسار السياسة النقدية خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى دراسة الوضعية النقدية للجزائر خلال هذه الفترة ليربط في الأخير تطور مسار السياسة النقدية بتطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام.

وأخيراً جاء الفصل الرابع ليتناول الدراسة التطبيقية للعلاقة السببية بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام، باستخدام منهجية أنجل وقرانجر في تحليل السببية، وبالاستعانة بأحدث الأساليب في دراسة السلاسل الزمنية معتمدين في ذلك على أحدث اختبارات استقرار السلاسل الزمنية، وبالاعتماد على أسلوب التكامل المشترك في تحديد العلاقة في المدى الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ لإبراز مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع في المدى القصير، وصولاً في النهاية إلى تحديد إتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

صعوبات البحث:

صادفت الباحثة في إطار إنجاز هذا البحث الكثير من الصعوبات، لعل أهمها هي صعوبة الحصول على كل الإحصائيات اللازمة لإعداد البحث، والسبب في ذلك هو التضارب في هذه الإحصائيات لاختلافها من مصدر لآخر، وهو ما يتطلب مني الكثير من الوقت للحصول عليها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للنقود والنواتج المحلي

الإجمالي

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للنقود والناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر دراسة موضوع النقود من الدراسات الاقتصادية الأساسية لارتباطها وتأثيرها بالعديد من المشكلات الاقتصادية وانعكاس لأهم النشاطات الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية، فهي تلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، حيث أدى تطورها عبر الزمن إلى تسهيل عملية المبادلة والإنتاج، فمن غير المتصور استخدام النقود بعيدا عن علاقات المبادلة بين الأفراد والمجتمعات، وبما أن النظرية الاقتصادية الكلية تهتم بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع وذلك بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، بتحليل مختلف العوامل التي تؤثر فيه بهدف الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية عالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، ومن هنا جاء هذا الفصل للتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنقود والناتج المحلي الإجمالي، بالتركيز على إبراز أنواع النقود ومختلف وظائفها، وكيفية قياس الكتلة النقدية المتداولة، ومحاولة معرفة أهمية الناتج المحلي الإجمالي، وطريقة قياسه في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم النقود، أنواعها ووظائفها

يطول الحديث عن النقود، إذ يعود ظهورها والتعامل بها بين الأفراد إلى الأزمنة الغابرة ففي المجتمعات الحديثة لا يمكن أن يسدد أي قرض دون استخدام النقود حيث تعتبر حجر الزاوية ونقطة الانطلاق لدراسة كل مسألة نقدية، ومن هنا وجب البحث في مفهومها، ومختلف الوظائف التي تقوم بها.

المطلب الأول: تطور تعريف النقود

مرت النقود عبر تاريخها بتطور تدريجي حتى بلغت الصورة التي هي عليها الآن متأثرة بالظروف السائدة، حيث أن إعطاء تعريف للنقد يأخذ حيزا واسعا من الجدل بين الاقتصاديين للوصول إلى تعريف محدد ومتفق عليه، ومن هذا المنطلق وجب التطرق لمختلف التعاريف التي أخذها النقد عبر تطوره التاريخي.

أولا. التعاريف الوظيفية

تعتبر النقود اكتشافا اجتماعيا مهما، ويرجع ذلك أساسا إلى الوظائف التي تقوم بها في عالم اليوم محليا ودوليا، لذلك نجد أن أغلب تعاريف النقود تكون على أساس وظائفها، حيث يقال أن النقود هي ما تقوم به النقود "Money is Money Does"¹.

وقد عرف أرسطو النقد منذ ثلاثة آلاف سنة بوظائفه الثلاثة: - مقياس للقيمة، وسيط للمبادلة، حافظ للقيمة¹، كما درست هذه الوظائف من طرف العديد من الكتاب وخاصة خلال القرن 19، إلا أن أدق وأعمق دراسة قام بها "K.MARX" حيث أعطى لها تفسيرا عقلانيا وترتيا منطقيا كما يلي:

¹ . ميرا ندا زغلول رزق، النقود والبنوك، (جامعة بنا، التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2008.2009)، ص. 27.

- وظيفة النقد كمقياس للقيمة.

- وظيفة النقد كوسيط للمبادلة.

- وظيفة النقد كمخزن للقيمة ووسيلة للدفع.

لكن ما يلاحظ أن وظيفة النقد كوسيلة للدفع لم تكن معروفة من قبل إلى أن جاء الكاتب الألماني "KNIES" (1885) فعزلها عن الوظائف الأخرى، فأصبح للنقد أربع وظائف، ولكن "KNIES" أعتراض عليه وأنتقد بشدة من طرف زملائه من المدرسة التاريخية الألمانية وكذلك من طرف عدد من الكتاب "الأنجلوسكسونيين"، إلا أن الدراسات "الأنثروبولوجية" الحديثة أعطت الحق للكاتب "KNIES" كما يؤكد ذلك "MELITS" (1974)²، واستنادا لما سبق فقد آثرت الباحثة دراسة الوظائف السابقة حسب الترتيب الذي أقره

"K.MARX":

1. وظيفة النقد كمقياس للقيمة:

النقود وحدة الحساب المستخدمة في تحديد قيمة كل سلعة أو خدمة بالنسبة لغيرها من السلع والخدمات، فيما أن الطول يحدد بالمتر، والوزن بالكيلوغرام، فإن قيم السلع والخدمات تتحدد أيضا بوحدات النقود، وفي ظل الاقتصاد النقدي يتم تحديد أسعار السلع والخدمات عادة باستخدام الوسيط الذي يتم به التداول وهو النقود³، ومن الطبيعي أن يعبر هذا الوسيط عن الأسعار النسبية التوازنية للسلع والخدمات عند التوازن بشكل مسبق ولكن تحقيق هذا التوازن لاحقا وبشكل فعلي لا يمكن أن يتم إلا من خلال وظيفته كوسيط في المبادلات⁴. ومما سبق يمكن أن نلخص مزايا استعمال النقود كمقياس للقيم فيما يلي:⁵

- تبسيط تبادل السلع وتوحيد أداة قياس قيمها عوضا عن استخدام قياس طبيعي (الطول، الوزن، الحجم..)
- الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الخصائص المادية والفيزيائية للسلع، ولا يراعي العلاقات التبادلية بينها.
- إظهار كل تغير يحدث في قيم السلع وفقا لتغير الظروف الاقتصادية وهو الشيء الذي لا يمكن أن يبينه القياس الطبيعي أو الفيزيائي، الطول، الوزن و الحجم.

¹ . موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مفهوم النقد والطلب عليه"، مجلة جامعة دمشق، (المجلد الأول، العدد الأول 1999)، ص.11.

² . محمد الشريف إلمان، محاضرات في أسس النقد والسياسة النقدية، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، إخراج: ديوان المصنوعات الجامعية، ٢٠١٥، ص. 4. 5.

³ . صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، المفهوم، الأهداف، الأدوات، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 37.

⁴ . موفق السيد حسن، مرجع سابق، ص. 11.

⁵ . محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص. 08.

- التقليل من تكاليف المعاملات التجارية بالاقتراد عن طريق تقليل عدد الأسعار التي نحتاجها وبالتالي توفير الجهد والوقت والفائدة التي تزداد عندما يصبح الاقتراد أكثر تعقيدا، وبالتالي فإن النقود تستخدم لقياس النتاج المحلي الإجمالي.

2. وظيفة النقد كوسيط في التبادل:

إذا كانت وظيفة النقد كوحدة قياس لا تسمح بتجزئة عملية المقايضة، فإن وظيفة وسيط للمبادلة تقوم على تجزئتها، ومن ثم تمكن من تجنب مشكلاتها ومعوقاتها وتكاليفها المعروفة، وبالتالي فإنه حسب هذه الوظيفة تعتبر النقود الوسيلة التي تسمح بمبادلة سلعتين وتفاذي صعوبات المقايضة، حيث أنه في نظام المقايضة فإن السلعتين (M) و (M') يمكن مبادلتها مع بعضها البعض مباشرة $M \rightarrow M'$ أما في التبادل النقدي فإن السلعتين (M) ، (M') تتبادل بواسطة وسيلة خاصة (ثالثة) هي النقود (A) : $(M) \rightarrow (A) \rightarrow (M')$. تعتبر النقود هنا وسيلة لنقل ملكية السلع والخدمات من طرف لآخر، فهي قوة شرائية تسهل التبادل بين طرفين دون الحاجة إلى البحث عن طرف ثالث، على أساس أن أداة التبادل هذه تحظى بالقبول العام وتمكن من حصول تقسيم العمل، حتى تتحقق نتائج التبادل بصورة طبيعية متواصلة. إن نجاح النقود بالقيام بهذه الوظيفة يتوقف على توفر الشروط التالية:

- أن تتمتع بخاصية القبول العام من طرف جميع أفراد المجتمع.
- تتمتع النقود بقوة شرائية عامة على كافة السلع والخدمات وتمكن حائزها من الحصول على ما يعادل قيمتها من أي سلعة تعرض للبيع في السوق.

3. وظيفة النقد كمخزن للقيمة:

تعتبر النقود مخزن للقوة الشرائية المتاحة في كل لحظة، فهي قوة شرائية معممة في الزمان والمكان. وتعتبر هذه الوظيفة امتدادا لوظيفة النقد كوسيط في التبادل، حيث عندما يحصل أحد الأفراد على نقود نتيجة بيع سلع أو خدمات، فإنه قد يستخدم تلك النقود في شراء سلع وخدمات أخرى في نفس الوقت وقد يدخر جزء من النقود التي يحصل عليها وينفق الجزء الآخر، وليس من الضروري على من يحصل على النقود أن ينفقها في الحال وإنما قد يدخر جزءا منها لإنفاقه في فترات لاحقة أو لمقابلة احتياجات طارئة وبالتالي فإن النقود تقوم بوظيفة الاحتفاظ بقيمة السلعة، كما أنها تجنب الفرد في الوقت ذاته تكاليف التخزين والحراسة، ولكن يشترط لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة على الوجه الأكمل أن تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة طويلة وهذا يعني الثبات

النسبي لكل من العرض والطلب حتى يظل مستوى الأسعار ثابتاً.¹ ويتوقف نجاح النقود في أداء وظيفتها هذه على اعتبارين هما:²

- الاعتبار الأول وهو خاص بالسلع والخدمات، حيث أن النقود ذاتها ليست سلعا ولا خدمات، بل هي أداة للحصول على السلع والخدمات التي يرغب فيها الفرد في الوقت الذي يحتاجها فيه، وما لم تكن هناك منتجات حقيقية يتم إنتاجها باستمرار في المجتمع وتعرض في السوق فلن يحصل من يحمل نقودا مهما بلغ مقدارها على مايريده من منتجات ولن تؤدي النقود في هذه الحالة وظيفتها كأداة للاحتفاظ بالقيمة.

- أما الاعتبار الثاني فيتعلق بثبات قيمة النقود، وبالتالي ثبات أسعار المنتجات، إذ تؤدي التقلبات السريعة في قيمة النقود وفي الأسعار إلى إضعاف دور النقود كأداة للاحتفاظ بالقيم.

4. وظيفة النقد كوسيلة للدفع:

هنا تعتبر النقود قوة شرائية في ذاتها يقبلها الجميع، هذه الصفة تعطىها القدرة على القيام بدورها في المعاملات المالية كأداة للدفع، فعملية الإقراض تتم غالبا عن طريق تقديم كمية من النقود وعملية التسديد تتم أيضا عن طريق رد قيمة القرض بالنقود، فهي أداة لتسديد كافة الالتزامات، غير تلك الناشئة عن المعاملات أو الاقتراض كدفع الضرائب أو تقديم الإعانات، ودفع المرتبات.³ إن وظيفة النقد كوسيلة للدفع هي امتداد للوظيفة السابقة "مقياس للقيمة"، ولكي تؤدي النقود هذه الوظيفة بالكفاية اللازمة ينبغي أن يتوفر لها شرط القبول العام وأن تتمتع بالثبات في قيمتها في المستقبل، فالتقلبات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود تؤدي إلى الإخلال بالعدالة الاجتماعية بين طرفي العقد الدائن والمدين.⁴

ومن مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن النقود هي كل شئ يحضى بالقبول العام، وأداة لتسديد الالتزامات ووسيلة للدفع.

ثانيا. تعاريف الماهية:

انتقد "ميلتون فريدمان" طريقة التحليل التي تقوم على تعريف النقد من خلال وظائفه باستخدامه المثل الإنجليزي "النقود تضع العربية أمام الحصان" ويؤكد "جانيني" على هذا الرأي بقوله "أليس من المنطوق أن نستنتج وظائف النقد من تعريفه بدلا من أن نعرفه من خلال وظائفه؟"، فالانتقال من التعاريف الوظيفية إلى تعاريف الماهية لا يعني التخلي عن مميزات النقد المستمدة من وظائفه، بل على العكس من ذلك يقوم على وجود علاقة

¹. صالح رضا حسن أبو قرحة، "تغير قيمة النقود وأثره في سداد الدين في الإسلام"، رسالة ماجستير، (فلسطين: نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005)، ص. 19.

². مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999)، ص. 27.

³. المرجع نفسه، ص. 27.

⁴. بسام الحجاز، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، (دار المنهل اللبناني للنشر، 2006)، ص. 26.

جوهرية تربط بين هذين النمطين من التعاريف يقود إلى إنتاج أعمق لهذه الوظائف لأن الطلب على النقد بوصفه سلعة أو أصل من الأصول يستند أساسا إلى خصائصه الوظيفية.¹

1. النقد أصل:

تعود تعاريف الماهية للنقود إلى "جون مينارد كيتز" الذي يعرف النقد بأنه أصل، حيث تبني المؤلفون الذين جاؤوا بعده هذا المفهوم، ولاسيما الكيترين المجددين مثل "جيمس طوين"، والتقليديين المجددين مثل "ميلتون فريدمان"، وذلك بهدف إدخال النقد في إطار نظرية إدارة المحفظة المالية القائمة على الخيار بين الأصول النقدية والمالية أو في إطار نظرية إدارة الثروة فتتسع دائرة الخيار لتشمل ثلاث فئات من الأصول وهي الأصول النقدية والمالية والحقيقية، والإحلال بين هذه الأصول يفسر الأهمية التي يعلقها المختصون المعاصرون على هذا المفهوم، للتساؤل عما إذا كان النقد عنصر من عناصر الثروة.

2. النقد سلعة:

إن تعريف النقد على أنه سلعة أو خدمة طرح سلسلة من الأسئلة وهي: هل هو سلعة خاصة بالاستخدام النقدي فقط؟ أم أنه سلعة ذات استخدامات أخرى؟ هل هو سلعة مادية أم غير مادية؟ هل هو سلعة استهلاكية أم إنتاجية؟ هل هو سلعة خاصة أم سلعة عامة؟.

إن الإجابة عن هذه التساؤلات يزودنا بفهم أعمق للظاهرة النقدية، حيث عندما يكون النقد له استخدامات أخرى فإن ذلك يعقد تحديد سعر القوة الشرائية للنقد، أما عندما يكون النقد سلعة خاصة بالاستخدام النقدي فقط فإن سعر النقد يتحدد من تفاعل العرض والطلب عليه.

أما بالنسبة لاعتبار النقد كسلعة مادية أو غير مادية فإن إشكالية تخفيض تكاليف المبادلة قادت إلى تطور الوسيط العام في المبادلات من صفته المادية المتمثلة سابقا بالمعادن الثمينة إلى شكله الحالي المتمثل بالنقد الورقي والنقد الكتلي وصولا إلى أحدث وسائل انتقال النقد الكتلي في البلدان المتطورة كالبطاقة المغنطة والنقد الإلكتروني.

وفيما يتعلق بكون النقد كسلعة استهلاكية أو إنتاجية فإنه ينسب إلى التيار النيو كلاسيكي "عند ميلتون فريدمان" الذي يقول بأن حيازة النقد تعد مماثلة للخدمات التي تقدمها السلع الاستهلاكية بالنسبة للمستهلكين أو التي تقدمها عوامل الإنتاج بالنسبة للمنتجين.

وفي الأخير فإن اعتبار النقد سلعة عامة أو خاصة يثير غموضا حول اعتبار النقود بأنها تدخل في مسؤولية الدولة أم لا حيث يرى آخرون بأن مبلغا ما من النقود لا يقدم خدمة ولا يسمح بإجراء عملية شراء إلا

¹ . مصطفى رشدي شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1990)، ص. 33. 34.

للشخص الذي يكون هذا النقد في حيازته، ويرى البعض الآخر أنه لا يمكن اعتبار النقد كسلعة عامة إلا إذا نظر إليه كمقياس للقيمة، ولكن المسألة ما تزال محل جدال ونقاش.¹

ثالثاً. تعريف النقود في الفقه الإسلامي :

لم يعرف المسلمون الأوائل النقود الورقية المعاصرة التي ظهرت في أواخر القرن (18) في إنجلترا، إلا أن المسلمون تداولوا النقود المعدنية كالدينار التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، قال تعالى "ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك، ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً"²، فالدينار هو العملة الذهبية التي كانت معروفة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ومن قبله ومن بعده.

ولقد عرف الفقهاء المسلمين النقود المعدنية بوظائفها، وليس بحسب ترتيب سيولتها كما عرفها الاقتصاديون المعاصرون. قال "الإمام الغزالي" عن الذهب والفضة: "خلقهما الله لتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل والحكمة هي التوسل بها إلى سائر الأشياء لأنهما عزيزان في أنفسهما، ولا غرض في أعيانهما، ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واردة، فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء"، ويقول "ابن خلدون": "أن الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الأخيرة والفنية لأهل العلم في الغالب، وإن أقتنى سواهما في بعض الأحيان، فإنما بقصد تحصيلهما فهما أصل المكاسب". وقد عرف فقهاء المسلمين النقود بأهم وظائفها وهي وسيلة للتداول، مقياس للقيمة ومخزن لها، ووسيلة للسداد لأجل.³

المطلب الثاني: خصائص النقود

بعد أن تعرضنا للتطور التاريخي لمفهوم النقود ووظائفه التي أضفت عليه جاذبية خاصة فقد استطاعت هذه الأداة أن تقلل من عدد وحجم المخاطر التي كان يتعرض لها الأفراد في عالم المقايضة، ولكي تتمكن النقود من القيام بوظائفها الاقتصادية والحفاظ على ثقة وإقبال الأفراد عليها وجب عليها أن تتمتع بمجموعة من الخصائص والتي يمكن تصنيفها إلى خصائص أصلية وأخرى ثانوية.

أولاً. الخصائص الأصلية للنقد:

إن أداء النقود لوظائفها بكفاءة عالية يستلزم توفرها على خصائص أصلية يمكن إجمالها في خاصيتين

هما:⁴

¹. موفق السيد حسن، مرجع سابق، ص. 13.

². سورة آل عمران، الآية. 75.

³- إبراهيم آدم حبيب، "إصدار النقود، دراسة تأصيلية"، مجلة المصرفي، (العدد 27)، ص. 3.

⁴. صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 31.

1. للنقود قوة شرائية كامنة فيها بحيث تمكن حاملها أن يكتسب أو يحوز على سلع وخدمات في أي وقت، وتستمد هذه القوة من القبول العام الذي تلاقيه من جميع أفراد المجتمع، وهي كونها أداة إجبارية أي أن البائع أو الدائن لا يستطيع وضع ثمن الشراء أو التسديد ولا يمكن أن يعتبر هذا غير مقبول، وبالتالي فإن القانون جاء لتكريس القيمة الإجبارية للنقد.

2. النقود هي السيولة الكاملة، تتميز سيولتها بالسهولة الملائمة في التحويل وبدون خسارة أثناء تحويلها أي بدون تكلفة تذكر .

ثانياً. الخصائص الثانوية:

تكمن هذه الخصائص في جوهر الشئ المستخدم كنقود حيث تسهل أداء النقود للوظائف التي ذكرناها وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1. أن تتمتع بالقبول العام عند كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه، سواء كان هذا القبول اختيارياً، والذي يؤسس على ثقة الأفراد في قيمة وحدات النقد ذاتها أو كان إجبارياً وذلك بتدخل الدولة¹، وينصب هذا القبول في اعتبار النقود وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السلع والخدمات، وتسوية جميع المعاملات الاقتصادية بين الأفراد.

2. سهولة الحمل والنقل: حيث كان من صعوبات المقايضة أن الفرد يكون مضطراً للاحتفاظ بكمية كبيرة من سلعة ما يصعب حملها ونقلها، ولكن بفضل اختراع النقود أصبح بالإمكان حمل ونقل قوة شرائية كبيرة في صورة أوراق نقدية لا يكلف حاملها أي نفقات ويتمتع حاملها بقوة شرائية تنتقل في كل مكان وزمان.

3. التجانس: يشترط في النقد لكي يؤدي وظائفه بشكل جيد أن تكون وحداتها متجانسة بحيث تتساوى قيمة كل وحدة من العملة مع بقية العملات الأخرى المماثلة له. وإذا لم تكن كذلك سوف يضطر الأفراد إلى تقدير بعض وحدات النقود بقيمة أكبر من الوحدات الأخرى، وبالتالي سيكون هناك أكثر من قيمة للسلعة أو الخدمة الواحدة موضوع التبادل.

4. الصلابة وصعوبة التلف، أي أن تكون أداة مناسبة للاحتفاظ بها دون خسارة أو تلف لفترة طويلة، لذلك نجد أن الدول وهي تقوم بإصدار النقود الورقية تصدرها باستخدام نوع خاص من الورق، أكثر قوة وتحملاً لعمليات التداول، ومنعاً للتزوير، يختلف اختلافاً تاماً عن الورق الذي يستخدم في الكتابة.

¹. زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003)، ص. 19.

5. الثبات النسبي في قيمتها وقوتها الشرائية، أي أن لا تتغير قيمتها من وقت قصير لأخر بشكل كبير وهو ما يجعلها أكثر كفاءة من غيرها في تأدية الوظائف الأساسية لها. وهو ما يجعل أكثر الدول حريصة كل الحرص على المحافظة على قيمة النقود سعياً منها على الإبقاء على قبول وثقة الأفراد بالنقود في الحاضر والمستقبل، ولتساعد على أداء وإتمام المعاملات الاقتصادية الآجلة.

6. أن تكون النقود المتداولة في بلد ما غير مستعملة في بلد آخر.¹

المطلب الثالث: أنواع النقود

عرفت البشرية العديد من أنواع النقود وتعددت أشكالها عبر التاريخ حيث يمكن القول أن هذه الأنواع مثلت مراحل معينة من التطور، ففكرة النقود تطورت على مر العصور من كونها سلعة لها كيان مادي ملموس وقيمة ذاتية حقيقية، إلى أن أصبحت في الوقت الحاضر مجرد مفهوم قد لا يكون له كيان مادي أو أي قيمة ذاتية على الإطلاق طالما اتفق أفراد الجماعة على قبوله كنقود، ولأن الصور الرئيسية للنقود ذات خصائص مشتركة، فقد أمكن تقسيمها إلى عدد محدود من الأنواع²، وفي الواقع فإن الإطار التاريخي العام يشكل الأساس الذي تقوم عليه تصنيفات النقود الشائعة، من هنا جاء تقسيم النقود وفقاً لتطورها التاريخي كما يلي:

أولاً. النقود السلعية:

نتيجة لصعوبات نظام المقايضة، وتماشياً مع التطور الحضاري والنمو الاقتصادي، توصل العقل البشري إلى نظام جديد في التعامل ومبادلة السلع، يعتمد على مبدأ الأخذ بوسيط في التبادل يسمى النقود السلعية.³ وهي ذلك النوع من النقود التي كانت تحدد قيمة وحداتها بالسلعة المثلثة لها أو بما تحويه من هذه السلعة مثل "الجمال أو الأغنام" التي استخدمت قديماً كوسيط في المبادلات أو كنقود⁴، وقد كان من الطبيعي أن يكون هذا الوسيط في بادئ الأمر سلعة استهلاكية، كالماشية والأبقار....، لكن المجتمعات البدائية ما لبثت أن تختلف عن استخدام السلع الاستهلاكية كنقود لأسباب متعددة وأصبحت تستخدم بدلاً منها سلع الزينة مثل العقود والحلقات المصنوعة من الأصداف، ولكن استخدامها لم يخلو من بعض الصعوبات منها عدم توافق الرغبات بين المتبادلين، إضافة إلى أنها لا تسهل تقييم المواد المتبادلة وعدم قابليتها للتجزئة، وصعوبة نقلها.⁵

¹. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، (عمان، دار وائل للنشر، 2008)، ص. 200، 201.

². ميرندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص. 55.

³. صدام عبد القادر عبد الله حسين، "بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي"، رسالة ماجستير، الأردن، (2003) ص. 16.

⁴. مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص. 36، 37.

⁵. وسام الملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، (لبنان: دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر، 2000)، ص. 18.

ومع استمرار دوران عجلة التطور في الحياة، أصبحت النقود السلعية عاجزة عن القيام بدورها كوسيط للتبادل، ويكمن هذا العجز في قابليتها للتلف، وعدم ثبات قيم السلع وذلك بتأرجحها ارتفاعا وانخفاضاً، تبعا للعرض والطلب عليها، بالإضافة إلى صعوبة حملها وتخزينها¹، ما أدى إلى لجوء الأفراد والمجتمعات إلى استخدام المعادن النفيسة كنقود لما لها من خصائص ميزتها عن باقي المعادن، وهو ما يسمى بالنقود المعدنية.

ثانيا. النقود المعدنية :

في فترة لاحقة من استعمال النقود السلعية استخدمت المجتمعات المعادن وسيلة أخرى في المبادلات في شكل نقود تسك من المعادن النفيسة مثل (الذهب، الفضة) أو غير النفيسة مثل (النحاس، البرونز،... الخ) وتجدد الإشارة إلى أن النقد المعدني مر بثلاث مراحل أساسية وهي: النقد الموزون، النقد المعدود، النقد المضروب أو المسكوك، وتميز النقود المعدنية بعدد من المميزات جعلتها تتفوق عن النقود السلعية من حيث الوظيفة وهي:

- الندرة النسبية للمعدن: إذ أن هذه الندرة في الوجود الطبيعي عنصر أساسي لغرض الاحترام والتناسب مع حجم المعاملات والمحافظة على القيمة.
- القابلية للتجزئة: إذ تهدف التجزئة في الوحدات النقدية إلى تسهيل المعاملات، وتحل مشاكل وصعوبات المقايضة وتواجه اختلاف أحجام السلع.
- سهولة نقلها لخفة وزنها نسبيا وسهولة عدها.
- عدم التلف مع مرور الزمن نظرا لطبيعة معدنها.
- صعوبة تزيفها، نظرا لخصائصها المميزة من لون وصلابة ورنين.

ثالثا. النقود الائتمانية:

ظهرت النقود الائتمانية بعدما أوقفت السلطات النقدية الصرف بالذهب، أي عدم تحويل الأوراق النقدية المصدرة من قبل البنك المركزي إلى ذهب، وبالتالي أصبحت النقود الورقية إلزامية وهي نقود غير قابلة للصرف بالذهب وتستمد قيمتها من القانون، وهي اصطلاحاً تركز على الثقة حيث أن الاستعمال جعل من

¹ . القرة الداغي، "أثر التضخم والكساد"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ص. 509.

عبارة "النقود الائتمانية" تخصص للإشارة إلى النقود المحسدة في أوراق البنك المصدرة فقط من بنك الإصدار "البنك المركزي"، والتي كانت في الأصل مضمونة بغطاء معدني أو عملات قابلة للصرف.¹

تتكون النقود الائتمانية من مجمل النقود الموجودة في التداول والمتكونة من النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة حيث تعتبر الصورة العامة للنقود في الاقتصاد المعاصر لأن القانون يعطيها قوة الإبراء والقدرة على تسوية الديون، فهي تمثل السيولة لكونها يمكن أن تتحول بسرعة إلى سلع وخدمات. وتتكون من:²

1. النقود الورقية:

وهي عبارة عن وثائق متداولة تصدر لحاملها وتمثل ديناً في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها، ويرجع ظهورها تاريخياً إلى انتشار الاحتفاظ بالنقود المعدنية لدى الصيارفة مقابل الحصول على سندات إيداع النقود القابلة للدفع فوراً لحاملها، وقد مر تطور النقود الورقية بثلاث مراحل وهي:

- مرحلة النقود النائية: وهي نقود تنوب عن النقود السلعية، حيث تمثل الذهب المودع لدى السلطات النقدية تمثيلاً كاملاً ويتم تحويل هذه الأوراق المتداولة إلى ذهب بحرية تامة حيث كان الغطاء الذهبي لهذه الأوراق يمثل 100%.³

- مرحلة كون النقود أقل من الغطاء الذهبي لها: وهي نقود يقل فيها الغطاء الذهبي لكن تبقى إمكانية الصرف بالذهب موجودة.

- مرحلة النقود المفصولة نهائياً عن الذهب: وهنا أصبحت الورقة النقدية ملزمة وغير قابلة للصرف بالذهب، وقد احتاج هذا الأمر إلى إنشاء مصرف تخوله الدولة سلطة إصدار تلك النقود حيث تعتبر الدولة هنا الضامنة عن النقد الذي يصدره البنك.⁴

2. نقود معدنية مساعدة:

تمثل النقود المعدنية أجزاء العملة الرئيسية وتستعمل في المبادلات الصغيرة وتصدرها الخزينة العمومية لصالح البنك المركزي، ويتم قبولها في سداد الدين في حدود مبلغ معين وعادة ما تحتوي النقود المساعدة على

¹. Amour Benhalima, *Monnaie et régulation monétaire*, (édition Dahleb, 1997), P.8

². صبحي تادرس قريصة، أحمد رمضان نعمة الله، *اقتصاديات النقود والبنوك*، الدار الجامعية، ص. 25.

³ - النجار عبد الهادي، *الإسلام والاقتصاد*، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، 1983)، ص. 140.

⁴. صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص. 26.

معدن قيمته السلعية أقل من القيمة الاسمية وذلك لتفادي اكتنازها أو صهرها، لاستخدام ما بها من معدن وبالتالي تختفي من التداول.¹

3. النقود الكتابية:

وتسمى بالنقود الكتابية لكونها نقود مصرفية تسجل وفق قيود لدى المؤسسات المصرفية وتتكون من ودائع الحسابات أو الودائع تحت الطلب لدى المصارف، وتنتقل ملكية هذه الودائع إلى شخص آخر بواسطة الشيكات وهي تختلف عن النقود الورقية إذ ليس لها كيان مادي ملموس.

النقود الائتمانية:

ظهر تعبير النقود الائتمانية خلال السنوات الأخيرة كطريقة جديدة للدفع بفضل التطور التكنولوجي كبطاقة القرض وبطاقة الدفع، فهذه النقود هي خلاصة للتطور الكبير الذي عرفته النقود الكتابية.²

المبحث الثاني: الكتلة النقدية وعملية خلق النقود

إن قياس كمية النقود في الاقتصاد يستند على بنية المجاميع التي تأخذ مكانة هامة لمعرفة السلوك المالي للعملاء الاقتصاديين، والتي تقودنا وتعرفنا على السياسة النقدية المتبعة في الاقتصاد.³ وعلى ضوء ما سبق من التعريفات المقدمة للنقود وأشكالها المختلفة في المبحث الأول، خصص هذا المبحث لتحليل الكتلة النقدية والتطرق إلى الأجزاء المقابلة لها، وكيف تتم عملية خلق النقود في الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم الكتلة النقدية

تعتبر الكتلة النقدية أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي في بلد ما ومؤشرا أساسيا في تحديد سيولة الاقتصاد، فالكتلة النقدية تتكون من الأصول النقدية للقطاع المصرفي وغير المصرفي القابلة للسيولة، والأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة أشباه النقود، وقد أخذ مفهوم عرض النقد حيزا واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه، وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه.⁴

1. تعريف الكتلة النقدية:

يشمل عرض النقود جميع العملات المحتفظ بها لدى الأفراد والمؤسسات والإدارات في بلد معين أو منطقة معينة، حيث أنه من الضروري قياس كمية العملة في التداول ومعرفة تطورها لتقييم تأثيرها على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد مثل (الاستهلاك، الاستثمار، الادخار) لاتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية.

¹ . أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989)، ص. 6.

² . صبحي تادرس قريضة، مرجع سابق، ص. 28.

³ . Christian Ottavj, *Monnaie & Financement De L'économie*, (France: Hachette supérieur, 2^e édition, 1999), p . 37.

⁴ . حيدر نعمت بجيت، نصر حمود مزنان، " أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازي للدينار العراقي خلال الفترة 1980-1995"، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد 22)، ص. 2.

فهو مجموع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وقد عرف هذا المفهوم عدة تعديلات بسبب الاختلاف في النظم الاقتصادية والتغيرات في الوسائل النقدية و المالية.¹ و يمكن تعريفها بأنها مجموع الأوراق النقدية المصدرة والنقود المعدنية الموجودة خارج الخزينة والمصارف، وكذا الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف المتخصصة وبإضافة الودائع لأجل والودائع بالنقد الأجنبي، أو بالمعنى الدقيق هي مجموعة من وسائل الدفع (أو التنظيم) التي يتم عقدها بواسطة وكلاء غير ماليين في بلد معين. وهذه النقود تأخذ شكلين هما النقود الورقية والائتمانية.²

2. مجاميع الكتلة النقدية:

حتى تتمكن السلطات النقدية من ممارسة السياسة النقدية فإنها تقوم بتحديد كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ضمن حدود متوافقة مع تطور الناتج الداخلي الخام، وذلك بتحديداتها في مجاميع نقدية، وتمثل العناصر المكونة للكتلة النقدية الأكثر شيوعاً واستعمالاً في التحليل الاقتصادية في تلك التي تنشرها السلطات النقدية الممثلة في البنوك المركزية، ويتم ترتيب هذه المجاميع وفقاً لمعايير معينة.

أ. معايير إنشاء المجاميع النقدية :

يتم ترتيب المجاميع النقدية وفقاً لعدة معايير يمكن ذكرها فيما يلي:³

- **معيار السيولة:** حيث كلما كان الأصل سهل التحويل إلى وسيلة دفع وبسرعة ودون ضياع رأس المال، كلما أعتبر أصلاً مالياً.

- **معيار مؤسسي:** حيث يعتبر الأصل أكثر نقدية، إذا كان مصدره مؤسسات إقراضية (البنوك). وهناك ثلاث معايير ثانوية بجانب المعايير التي أعلاه لبناء المجاميع النقدية.

❖ **المعيار الأول:** يتعلق بطبيعة وظيفية ويستخدم عند إنشاء وبناء المجمع "M" ويهدف إلى عزل الأصول التي تدخل ضمن هذا المجمع بناء على وظيفتها المشتركة أي كونها وسيلة دفع.

❖ **المعيار الثاني:** يستند إلى سلوك حائزي الأصل، وبحسب هذا المعيار فإن الأصول التي تتميز بثبات التوظيف لا تعتبر نقدية.

❖ **المعيار الثالث:** فيستند إلى مدة نضوج الأصل، فكلما طالت المدة كلما أعتبر الأصل غير نقدي.

¹ .Robert Marina, Bocquet Simon, Mousseff , Rém, **L'importance de la monnaie dans l'économie**, (institut supérieur Technologique : MONTPLAISIR), p. 8 : http://montplaisir.dokeos.com/courses/CAMPUSISTM/document/Diplome_de_Comptabilite_et_de_Gestion/TR_AVAUX_D_ETUDIANTS/Dossier_sur_la_monnaie_DCG1_Istm.pdf?cidReq=CAMPUSISTM.

² . محمد العمادي، "الكتلة النقدية"، الموسوعة العربية، المجلد السادس عشر، ص98، نظر في 2013/04/03. على الموقع: http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8700

³ . صالح مفتاح، مرجع سابق، ص.52.

ب. عناصر الكتلة النقدية:

تتكون الكتلة النقدية من مجموعة من الجاميع التي يتم ترتيبها وفقا للمعايير السابقة، و تقتصر هنا على ترتيب هذه الجاميع وفق معيار درجة السيولة:

- المجمع B:

ويسمى بالقاعدة النقدية (base monétaire) حيث تتكون أساسا من الأوراق النقدية (billets de banque) التي تضاف إليها مختلف القطع النقدية الجزئية، ويتصف هذا المجمع بالسيولة الكاملة كما يستجيب هذا المجمع لمعيار التفرقة بين الأصول النقدية والأصول غير النقدية في مجموع الأصول المالية. ويتميز هذا المجمع كذلك بعدم تدخل الوحدات الاقتصادية الخاصة في تحديد كميته، بمعنى أنه يعتبر متغيرا خارجيا بالنسبة لتصرفات هذه الوحدات، ويجب أن نلاحظ أن ما يعتبر في حساب الكتلة النقدية ليس كل المجمع (B)، بل الجزء المتداول منه أي ذلك الرصيد من النقد القانوني الذي يوجد في حيازة الجمهور نرزم له بالرمز (E) ويتمثل الجزء غير المتداول في الاحتياطات المصرفية ونرزم له بالرمز (R) وبالتالي تكون لدينا المعادلة التالية: $B = E + R$ ، ومنه تكون كمية النقد القانوني المتداولة هي: $E = B - R$ ¹.

- المجمع النقدي (M₁):

حسب تعريف صندوق النقد الدولي فإن هذا المجمع يتكون من كمية النقد القانوني المتداولة (E) مضافا إليها الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي والبنوك المتخصصة، وبعبارة أخرى فإن المجمع (M₁) يتكون من العملة في التداول لدى الجمهور (Money in circulation)، إضافة إلى الودائع تحت الطلب، أي أن هذا المجمع يتكون من العملة والودائع الجارية.²

إن تعريف (M₁) كمجموع وسائل الدفع يتفق وأراء المدرسة النقدية، ولكنه لا يتفق وأراء المدرسة الكيترية، فالرأي الكيترية هو أن الأصول النقدية والأصول المالية غير النقدية تعتبر بدائل وثيقة فيما بينها ولكنها بدائل ضعيفة للسلع والخدمات، أما بالنسبة للنقديين فإنهم يرون أن لتغير الرصيد النقدي أثرا مباشرا على النشاط الاقتصادي الحقيقي، وفي نظر هؤلاء فإن أي عرض إضافي للنقد يتحول كليا أو جزئيا إلى شراء السلع والخدمات.³

- المجمع النقدي (M₂):

¹ . محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص. 47.

² . نشأت مجيد حسن الوندائي، "قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002)،

باستخدام نموذج التعديل الجزئي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، (العدد 82، 2010)، ص. 118.

³ . محمد العمادي، الكتلة النقدية، الموسوعة العربية، مرجع سابق.

وهو المفهوم الأوسع للعرض النقدي ويشمل إضافة إلى ما أشير إليه بالمجمع السابق (M_1)، الودائع لأجل والتي تشمل الودائع ذات أجل استحقاق محدد والودائع بإشعار أو الودائع المخصصة لسندات الصندوق، والودائع الدفترية. ويمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة التالية: $M_2 = M_1 + TD$ ، حيث تمثل TD : الودائع لأجل.¹

إن الأخذ بعين الاعتبار للودائع لأجل في حساب الكتلة النقدية من وجهة النظر الاقتصادية تعتبر بديلة للسلع والخدمات، وبالتالي فإن المجمع (M_2) يعتبر أحسن مجمع نقدي يسمح بضبط العلاقة الإحلالية المباشرة بين النقد والسلع والخدمات، كما يعتبر أوسع مجمع يمكن أن تراقبه وتتحكم فيه السلطات النقدية وتراقب نشاطه بشكل وثيق.²

- المجمع النقدي (M_3):

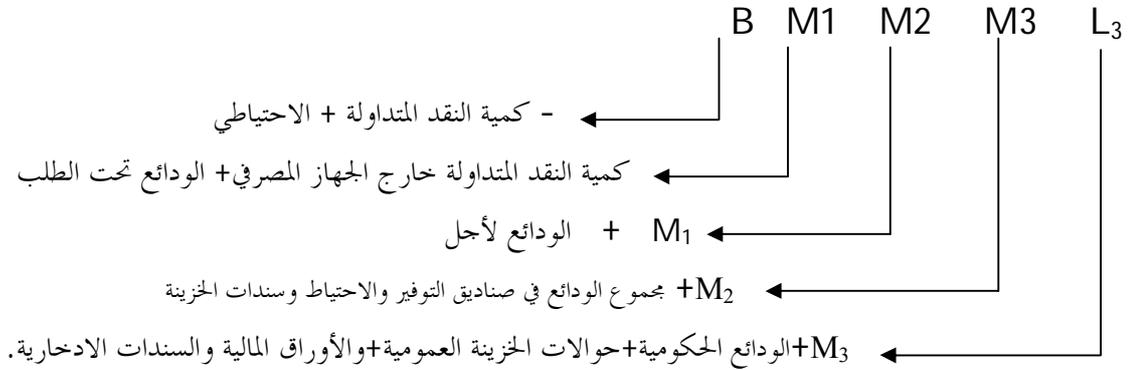
يشمل هذا المجمع بالإضافة إلى (M_2) مجموع الودائع في صناديق التوفير والاحتياط وكذلك سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية أو سندات الخزينة العمومية على الوثائق والتي تشبه سندات الصندوق التي تصدرها البنوك التجارية.³

- المجمع L :

ويشمل: M_3 + الودائع الحكومية (الجارية والادخارية) لدى النظام المصرفي بالإضافة إلى حوالات.

الشكل رقم (01)

مكونات الكتلة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التحليل السابق.

¹ . سامر مظهر قنطقجي، " نموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي"، مركز فقه المعاملات الإسلامية، نظر في: 2013/04/15، على الموقع: <http://www.kantakji.com>

² - محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص. 61.

³ - محمد الشريف إلمان، نفس المرجع السابق، ص. 62.

3. سرعة تداول النقود:

يمكن لحركة الكتلة النقدية أن تؤثر على حركة الاقتصاد الحقيقي، وإدراك ذلك استلزم الأمر دراسة مفهوم سرعة تداول النقود لأنه من المهم معرفة تدفق التسديدات النقدية خلال فترة زمنية معينة وما هي التغيرات التي تطرأ من سنة لأخرى.¹

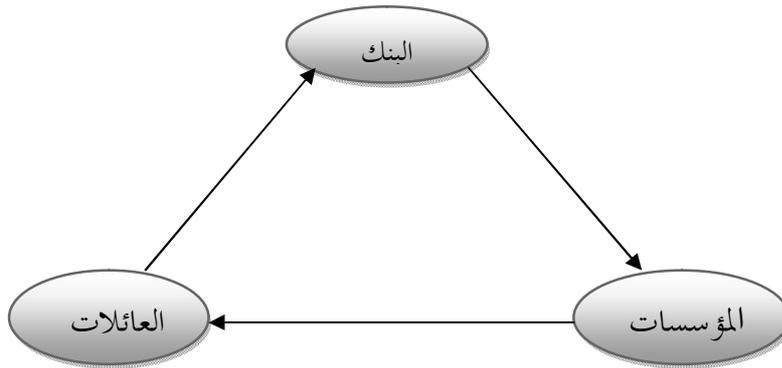
أ. تعريف سرعة تداول النقود:

تعرف سرعة تداول النقود على أنها عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدات النقدية من يد لأخرى.² كما يمكن تعريفها بأنها: "عدد المرات التي تستعمل فيها وحدة نقدية لأداء المعاملات وذلك خلال فترة زمنية معينة".³ فالنقود تدور بين الوكلاء الاقتصاديين كما يدور الدم بين أعضاء جسم الإنسان، فنقول أن النقود تدور بين ثلاث فئات وهي: البنوك التي تقوم بخلق النقود، والمؤسسات التي تقوم بالاقتراض والعائلات التي تودع أو تستثمر هذه النقود.

ويبين الشكل التالي حركة النقود في الاقتصاد:⁴

الشكل رقم (02)

حركة النقود في الاقتصاد.



Source : Dominique Pihon, **La monnaie et ses mécanismes**, la Découverte, 4^eédition, paris, 2004, p.41

ب. تفسير سرعة دوران النقود:

¹ - محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، (الجزائر، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، 1995، 1996)، ص. 98.82.

² - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 56.

³ - محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص. 89.

⁴ . Dominique Pihon, **La monnaie et ses mécanismes**, (la Découverte, 4^eédition, paris, 2004), p41.

إن مفهوم سرعة دوران النقود يعتمد على النظرية الكمية للنقود، ففي المعادلات الكمية تعبر سرعة دوران النقود عن تغير سلوك المتعاملين الاقتصاديين، فالاقتصاديين الكميون يعبرون بصفة عامة عن سرعة دوران النقود بأنها ثابتة، أو أنها تتغير ببطء شديد، هذه الفرضية تسمح بأن نستنتج أن التغير في المستوى العام للأسعار يأتي من التغير في كمية النقود، وهناك شكلين من سرعة تداول النقود، يعبر الأول عن سرعة الصفقات (معادلة التبادل) ويعبر الثاني عن سرعة الدخل (معادلة الدخل).¹

- سرعة دوران المعاملات: وهي التي تقيس السرعة التي تدور بموجبها الأرصدة النقدية الإجمالية في الاقتصاد، ويتم احتسابها كنسبة من المبالغ المدينة في عدد كبير ومحدود من المراكز المالية إلى متوسط الأرصدة في حسابات الودائع تحت الطلب وغالبا ما تشمل على قدر كبير من الازدواجية.

$$VT = \frac{Debits}{Gross Demand Deposits}$$

والرقم المستخلص يمكن اعتباره مؤشرا تقريبا في الاقتصاد للمعاملات النقدية الكلية، كما يمكن اعتباره مقياسا ملائما لمدى كفاءة استخدام النقود في تسوية الالتزامات المالية، ومن ناحية أخرى لمدى كثافة استخدام واحدة من أهم المكونات الرئيسية لعرض النقود.

- سرعة دوران الدخل: تربط سرعة دوران الدخل (Vy) القيمة الجارية للناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات بعرض النقود. وليست سرعة دوران الدخل ثابتة سواء عبر فترة دورة الأعمال أو في الأجل الطويل.

$$VT = \frac{PIB}{Money Supply}$$

ورغم السهولة التي يوفرها هذا المقياس لسرعة دوران النقود، إلا أن هناك جدلا كبيرا حولها بين الباحثين على النطاقين العملي والنظري، فعلى الصعيد العملي ينصب الجدل حول مضامين التعاريف المختلفة للدخل التي يمكن للباحث الوقوف عليها (الناتج القومي، الناتج المحلي الإجمالي). أما من الناحية النظرية فإن

¹. Xavier Bradeley, Christian Descamps, **Monnaie Banque Financement, cours documents exercices** (éditions Dalloz, paris, 2005). P. 23.

الجدول لا زال قائماً حول التعريف الملائم للنقود، فهناك من يرى أن التعريف الضيق (M1) هو الأنسب، في حين يرى فريق آخر أن التعريف الواسع (M2) هو الأفضل.¹

المطلب الثاني: الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية

تتمثل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في العناصر المقابلة للرصيد النقدي، وهي مجموع الذمم التي تحدث كلما وقع إصدار كمية من النقود، أي هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار النقود من طرف نظام البنك المركزي، فللكتلة النقدية أجزاء أو أطراف مقابلة تفسر سبب إصدارها²، ويتبين ذلك من خلال ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي كما يلي³:

جدول رقم (01).

ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
- الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية DO	- الأوراق النقدية B
- قروض للخبزينة العامة CTP	- الاحتياطات الإجبارية RO
- إعادة تمويل الاقتصاد REF	

المصدر: وسام الملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، (لبنان: دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر، 2000)، ص. 88.

جدول رقم (02)

ميزانية القطاع المصرفي

الأصول	الخصوم
- الاحتياطات الإجبارية RO	- الودائع بأنواعها D
- القروض C	- إعادة تمويل الاقتصاد REF

¹ محمد بن صالح بن سليمان المعجل، "محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، (2004)، ص. 18.

² فارس هباش، "دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 (العدد 14، 2014)، ص. 218.

³ وسام الملاك، مرجع سابق، ص. 161.

المصدر: وسام الملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، (لبنان: دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر، 2000)، ص. 88

عندما يتم دمج هاتين الميزانيتين تظهر لنا الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها، ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي التي تشمل البنك المركزي والقطاع المصرفي أي:

مجموع الأصول = مجموع الخصوم

$$OD + CTP + \cancel{REF} + \cancel{RO} + C = B + \cancel{RO} + D + \cancel{RE}$$

$$OD + CTP + C = B + D$$

حيث: $B + D$: الكتلة النقدية

$OD + CTP + C$: المقابل للكتلة النقدية

جدول رقم (03)

الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الأصول	الخصوم
الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية	الكتلة النقدية
-الذهب والعملات الأجنبية OD	-الأوراق النقدية B
-القروض المقدمة للخبز CTP	-الودائع D
-القروض المقدمة للاقتصاد C	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة .

يتضح من الجدول رقم (03) أن الكتلة النقدية يوازها المقابل للكتلة النقدية والذي يتكون من الذهب والعملات الصعبة، قروض للخبز العامة، القروض المقدمة للاقتصاد، أي أن المقابل للكتلة النقدية هو مجموع الأصول غير النقدية التي يجوزها الجهاز المصرفي، أما الكتلة النقدية فهي تتضمن بالإضافة للأوراق النقدية، الودائع تحت الطلب.

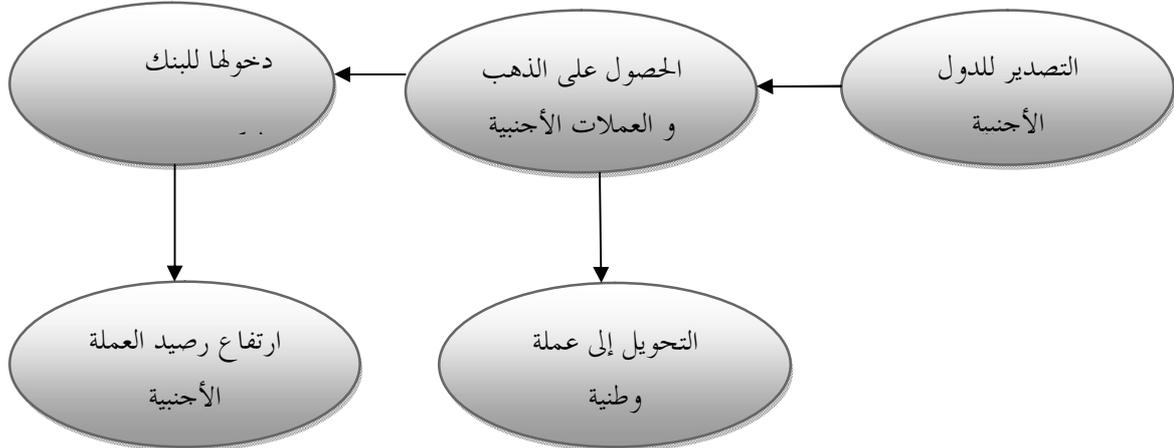
1. الذمم على الخارج أو عمليات الذهب والعملات الأجنبية

و هي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية التي يحتجزها البنك المركزي، فتعتبر السباتك و العملات الذهبية الموجودة في البنك المركزي كغطاء للإصدار الورقي، وكاحتياطي لمنح الثقة في العملة المحلية بالنسبة للعملات الدولية و لمواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات أو أثناء الأزمات الاقتصادية، و يتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية و المالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي، و بذلك تؤثر هذه الاحتياجات مباشرة في خلق النقود. و عندما يقوم البلد بعملية التصدير أو جلب رؤوس الأموال الخارجية قصد الاستثمار أو التوظيف يحصل على عملات أجنبية غير قابلة للتداول في النشاط

الداخلي، فيقوم البنك المركزي بإصدار عملة وطنية تعادل رصيد هذه العملة الأجنبية.¹ وهكذا تكون العملات الأجنبية سببا في خلق النقود والعملة الوطنية، أي أنها تمثل الطرف المقابل لإصدار العملة، وهذا ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03)

تأثير عملية التصدير على كمية النقود المتداولة.



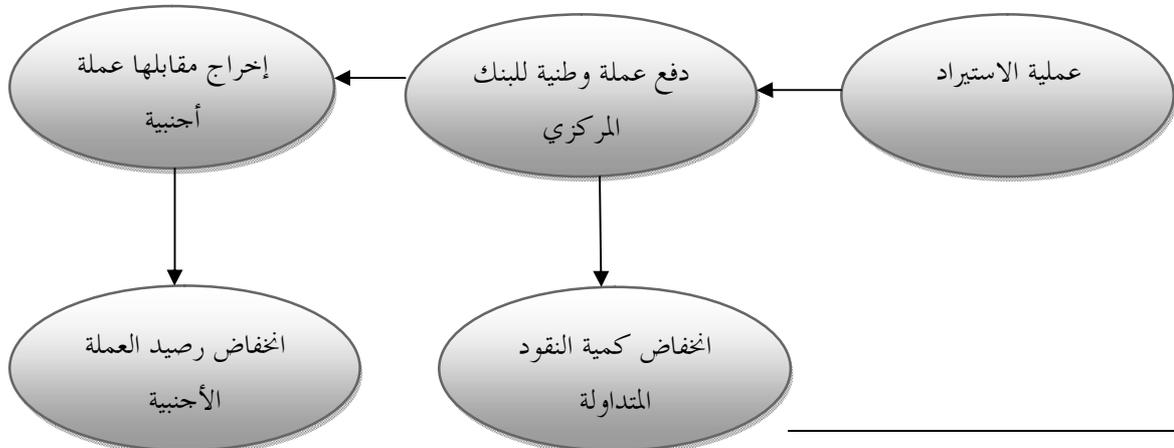
المصدر: فارس هباش، "دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، دراسة حالة الجزائر للفترتين (2001-1992) و(2002-2011)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 (العدد 14، 2014)، ص.

218

أما عملية الاستيراد فتعني دفع أثمان السلع المستوردة من الخارج بالعملات الأجنبية، أي يقدم المبلغ المقابل من العملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يحوله إلى عملة أجنبية، مما يؤدي إلى نقص احتياطي العملات الأجنبية، وفي نفس الوقت نقص كمية النقود المتداولة في السوق حسب ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04)

تأثير عملية الاستيراد على كمية النقود المتداولة.



¹. Benhalima Ammour, *op. cit*, p.7.

المصدر: فارس هباش، "دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 (العدد 14، 2014)، ص. 219.

2 . الذمم على الخزينة العمومية:

تلجأ الخزينة العمومية إلى تمويل نفقاتها الحكومية بطلب قروض من البنك المركزي والمؤسسات البنكية والمالية وكذا من الأفراد، وذلك لسد العجز في الميزانية، أي عندما تفوق النفقات الإيرادات (إختلال التوازن المالي) تقدم سندات تعترف فيها بمديونيتها تسمى أذن الخزينة، ويصدر البنك المركزي بقدر قيمة هذه السندات النقود القانونية، وهكذا نرى أن الذمم على الخزينة العامة قسط من موارد الدولة يضاف إلى الموارد العادية كالضرائب مثلا، وتعتبر هذه الذمم إحدى الأجزاء المقابلة للمجموعة النقدية.¹

3 . القروض الممنوحة للاقتصاد:

تمثل القروض الموجهة للاقتصاد جميع ديون البنوك على الاقتصاد فهي جميع المستحقات الممنوحة للمؤسسات، و التسيقات المقدمة للعائلات قصد تمويل عمليات الاستغلال و الاستثمار، إضافة للتسيقات المقدمة للعائلات لتمويل السكن و الاستهلاك (قروض عقارية و استهلاكية) أي ما يوجد من ديون التزم بهاالأفراد و المنشآت اتجاه البنوك. تعتبر القروض المقدمة للاقتصاد إحدى مكونات الأجزاء المقابلة للنقود للأسباب التالية:

- استخدامها يقوم بتغذية ودائع البنوك من جديد.
- استخدامها يكون بهدف القيام بعدة عمليات.
- منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة.

من أجل هذا تتدخل السلطات النقدية في توجيه سياسة البنوك من ناحية القروض لأن عدم تقنين هذه العملية يؤدي إلى ارتفاع كمية القروض و بالتالي ارتفاع كمية النقود المتداولة و ظهور بوادر التضخم.²

المطلب الثالث: عملية خلق النقود

تتوقف عملية خلق النقود على زيادة كمية النقود التي يحتفظ بها الوكلاء غير النقديين، فهذه العملية تتم من طرف ثلاث فآت فقط و التي لديها القدرة على خلق النقود وهي: مؤسسات الإقراض، البنك

¹ . فارس هباش، مرجع سابق، ص. 219.

² . CHaneau Andre, *Qu'est ce la monnaie*, (Edition Economica ,1997), p. 31.

المركزي، والخزينة العمومية، وهذه العملية التي تقوم بها البنوك التجارية مهمة لما لها من آثار خطيرة عندما لا يتم السيطرة عليها ومراقبتها بواسطة السلطات النقدية.¹

أولاً. عملية خلق النقود بواسطة البنوك التجارية:

إن تبيان عملية خلق النقود سيتم من خلال مقاربات متعاقبة، حيث نفترض في البداية وجود بنك تجاري وحيد في ظل اقتصاد نقدي بسيط، ثم نتقل إلى فرضية أخرى تعتمد أيضاً استخدام نظام نقدي بسيط يشمل العديد من البنوك التجارية.

1. خلق النقود بواسطة بنك تجاري وحيد:

يمكن البنك التجاري من خلق النقود عندما يمتلك ثلاثة أنواع من الأصول وهي:²

أ. الديون (السلف) على التجار والمزارعين والصناعيين وسائر الأشخاص الطبيعيين:

تعتبر عملية حسم الأوراق التجارية من طرف البنك التجاري بمثابة الشراء نقداً من طرف البنك للأصول المالية، أي لدين عميل البنك المستحق على شخص آخر؛ حيث يتمثل هذا الدين في كمبيالة أو سفتجة يقوم البنك المذكور بحسمها، وتظهر قيمتها في أصول البنك، في حين أن خلق النقد الائتماني المقابل يظهر في خصوم البنك، عندما تضاف قيمة الكمبيالة بعد أن تحسم منها عمولة البنك والفوائد المترتبة لحساب العميل، بمعنى أنه من أجل أن يتمكن البنك من تسديد الدين الناشئ عن شراء الكمبيالة فإنه يتوجب عليه خلق النقود الضرورية بواسطة عملية قيد بسيطة في الجانب الدائن من حساب العميل الحاسم للكمبيالة.

ب. الديون على الخارج أو العملات الصعبة:

عندما يقوم بنك تجاري ما بشراء عملات صعبة من عميل مصدر أو من قبل شخص آخر، فإنه يقوم في المقابل بخلق النقود الضرورية لحيازة العملة الصعبة. فالنقد الأجنبي يعتبر أصلاً مثل باقي الأصول الحقيقية التي يجولها البنك إلى نقد.

ج. الديون على الخزينة:

حيث تعرض هذه الديون على المصرف إما مباشرة عندما تقوم الخزينة بطرح سندات لها لكي يكتببها من طرف البنوك، أو بشكل غير مباشر عندما يقوم حاملوا سندات الخزينة بحسمها، حيث يقوم البنك بشراء تلك السندات مصدراً للنقد الضروري لإجراء تلك العملية. بالإضافة إلى خلق النقود من طرف البنك مقابل حيازة الأصول غير النقدية المشار إليها فقد يقوم البنك بتقديم قرض لعائلة أو مؤسسة ما وبالتالي فهناك خلق للنقد من جهة ولسلفة أو قرض من جهة أخرى .

¹. Ibid. p. 32

². وسام ملاك، مرجع سابق، ص. 135.

يتضح من الحالات السابقة، أن عملية خلق النقود بواسطة بنك تجاري وحيد، تتم عندما يمتلك هذا الأخير أصول غير نقدية "حقيقية أو مالية" تظهر في موجودات البنك، أما قيمة النقد الذي تم خلقه فيظهر في مطلوباته، وبالتالي فإن البنك يخلق النقد عندما يحول الأصول غير النقدية إلى نقد، وقد تسير هذه العملية في الاتجاه المعاكس حيث يحصل إتلاف للنقد عند قيام المصرف بتحصيل قيمة الأصول المالية الموجودة في محفظة سندات.

نستنتج أن البنك عبر عملياته الإقراضية قد خلق الودائع المدونة في مطلوباته وهذا ما يوضحه المبدأ الإنجليزي الشهير "القروض تولد الودائع"

2. خلق النقود في ظل نظام نقدي يحوي العديد من البنوك التجارية:

عندما تتكون البيئة النقدية من بنكين تجاريين فأكثر متنافسة مع بعضها البعض، تظهر مشكلة التحويل الضروري بين نقد بنك ونقد بنك آخر، وهنا يدخل البنك المركزي كوسيط بين مختلف البنوك التجارية ليقوم بعملية المقاصة ويصدر نقده الخاص نقد البنك المركزي "على شكل أوراق أو حسابات جارية بفتحها للبنوك التجارية والخزينة وبعض الأعوان الاقتصاديين غير الماليين¹. ويتوجب على البنوك التجارية أن تمتلك نقد البنك المركزي ولكي تغطي بعض الحاجات مثل:²

- الحاجات المرتبطة بممارسة البنك التجاري نشاطه وخاصة لتأمين عمليات المقاصة بين البنوك بواسطة حساباتها الدائنة لدى البنك المركزي هذا من جهة، ولتلبية طلبات السحب المنتظرة من أصحاب الودائع بالأوراق النقدية من جهة أخرى.

- حاجات ناتجة عن القيود المفروضة بواسطة أدوات السياسة النقدية كالاحتياطات الإلزامية، حيث تفرض السلطات النقدية على البنوك إيداع مبالغ محددة في حساباتها الجارية لدى البنك المركزي. وتنقسم عملية خلق النقود في ظل نظام نقدي يحوي العديد من البنوك إلى حالتين:

أ. حالة الاحتياطي النقدي الكامل:

في حالة احتفاظ البنك التجاري باحتياطي نقدي كامل يغطي الوديعة بأكملها لن يتمكن البنك التجاري من خلق أي وديعة جديدة، وفي هذه الحالة يظهر البنك كوسيط يتلقى مدخرات الأفراد على شكل ودائع من قيمة أصوله ولا تتعدى العملية من كونها مجرد نقل لنفس المبلغ من التداول إلى خزينة البنك، وبالتالي لن تظهر أي إضافة إلى حجم الكتلة النقدية المتداولة.³

ب. خلق النقود في حالة الاحتياطي النقدي الجزئي:

¹. Xavier Bradley, Christian Descamps, op. cit. p. 97.

². صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص. 81.

³. صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص. 81.

في هذه الحالة فإن أصحاب الودائع لن يتقدموا لسحب ودائعهم في وقت واحد، حيث في الوقت الذي يتقدم فيه أشخاص لسحب جزء من ودائعهم أو كلها يتقدم أشخاص آخرون لإيداع أموالهم، بمعنى أن عمليات الإيداع اليومية تغطي عمليات السحب اليومية عند حدوث ظروف استثنائية غير متوقعة، وهنالك البنك التجاري إلى البنك المركزي طالبا قروضا مباشرة أو إعادة خصم أوراق تجارية للحصول على قيمتها نقدا، وبالتالي فإن البنوك التجارية مطالبة بالاحتفاظ باحتياطات من نقد البنك المركزي حيث تتحدد تلك الاحتياطات بواسطة المعدل الحدي للأرصدة النقدية، وتقوم هذه الحالة على عدة افتراضات حتى تستطيع البنوك التجارية من خلق النقود وهي:¹

- تعدد البنوك التجارية في النظام المصرفي.
- افتراض احتياطي نقدي إلزامي جزئي.
- عدم وجود تسرب من أرصدة النقود إلى التداول.
- إمكانية توظيف كل الأرصدة الفائضة لدى البنوك للمحافظة على النسبة القانونية للاحتياطي النقدي.
- افتراض وجود بنك مركزي يلزم البنك التجاري بالاحتفاظ بالاحتياطي لدى خزنته.

ثانيا. خلق النقود من طرف البنك المركزي والخزينة العمومية:

تتم عملية خلق النقود من طرف البنك المركزي والخزينة العمومية كما تتم من طرف البنوك التجارية وذلك وفقا للخطوات التالية:

1. خلق النقود من طرف البنك المركزي:

إن وجود البنك المركزي يقاس بقدرته على خلق النقود للبنوك التجارية لما يتميز به من خصائص تميزه عن غيره من البنوك فهو يغذي النظام البنكي بالسيولة، وينظم التكاليف (سعر الفائدة) لأنه يثبت من جانب واحد معدلات إدارة إعادة التمويل.

- يوفر ويقوم بعملية التحويل للنقود ما بين البنوك، أي يقوم بعملية المقاصة.
 - له القدرة على إجبار البنوك التجارية بوضع احتياطات ضرورية من النقود المركزية. (الاحتياطي الإلزامي).²
- إن عملية خلق النقود من طرف البنك المركزي تتم عن طريق إصدار نقود مقابل القروض أو الأصول غير النقدية، حيث يتحصل البنك المركزي على هذه الأصول من المؤسسات المصرفية الأخرى والخزينة العمومية، والمعرفة الآلية أو الميكانيزم الذي يقوم البنك المركزي من خلاله بعملية خلق النقود لا بد من أن نتطرق إلى أنواع السلف التي يتم على أساسها تنفيذ هذه العملية:³

¹ . وسام الملاك، مرجع سابق، ص. 137.

² - Xavier Badley, Christian Descamps, op .cit. p. 100.

³ . وسام الملاك، مرجع سابق، ص. 150.

أ. سلف مترتبة على الخارج ورصيد العملات الأجنبية:

عندما يحصل المتعاملون الاقتصاديون المقيمون على العملات الأجنبية والذهب، والتي تمثل قدرة شرائية تستخدم في الخارج (عملة أجنبية)، ويتقدم حائزوا هذه العملات بمبادلتها مقابل عملة وطنية إلى المؤسسات المصرفية ثم تقوم هذه الأخيرة بدورها بالتوجه إلى البنك المركزي لمبادلتها بالنقد الوطني، وبالتالي فإن دخول العملات الأجنبية هو مصدر خلق النقد الوطني من طرف البنك المركزي.

ب. سلف تترتب على الخزينة العمومية:

وتتمثل في الحسابات الجارية البريدية التي يقوم البنك المركزي بفتحها لدى الصكوك البريدية، وأيضا النقود المساعدة (التي تدمج في التداول) التي تسجل قيمتها في أصول البنك المركزي، ويمكن أن تضم السلف التي تترتب على الخزينة العمومية التسبيقات والمساعدات التي يقدمها البنك المركزي لها.

ج. سلف مترتبة على الاقتصاد ناتجة عن عمليات إعادة التمويل:

وتتمثل في القروض التي يقدمها البنك المركزي للقطاع المصرفي، والتي يقدمها بدوره إلى مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني وتلخص في الميزانية تحت البنود التالية:

- الأوراق المالية الصادرة عن الدولة، سندات الخزينة وباقي سندات الديون.
- الأوراق المالية المتداولة في السوق النقدية وسوق السندات.
- الأوراق المالية الصادرة من القطاع الخاص.
- الأوراق المالية قيد التحصيل وهي الشيكات التي يسحبها المدينون للخزينة على بنوكهم ويجررونها لأمر الخزينة والتي تحصلها بواسطة البنك المركزي.

2. ميزانية البنك المركزي:

إن عملية خلق النقود بواسطة البنك المركزي تسمح بوضع ميزانية موجزة لهذا البنك، حيث تحصى الموجودات كافة الأصول غير النقدية التي يجوزها البنك المركزي والتي تشكل المقابل للأوراق النقدية التي يقوم بإصدارها وتتكون هذه الأصول من السلف المترتبة على الخارج والعملات الأجنبية، السلف المترتبة على الخزينة والسلف المترتبة على الاقتصاد الوطني أما في جانب الخصوم (المطلوبات) فإنه تظهر كافة الالتزامات النقدية للبنك المركزي.

جدول رقم (04)

ميزانية البنك المركزي.

المطلوبات	الموجودات
-----------	-----------

<p>- الأوراق النقدية المتداولة</p> <p>- حسابات تجارية للمؤسسات المجبرة على تكوين الاحتياطات</p> <p>- حسابات تجارية دائنة (الخزينة... الخ)</p>	<p>- سلف على الخارج " ذهب و عملات صعبة"</p> <p>- سلف للقطاع العام (الخزينة)</p> <p>- سلف للاقتصاد الوطني (محفظة السندات)</p>
--	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

3. خلق النقود بواسطة الخزينة العمومية:

عندما يتوجب على الخزينة العمومية تسديد مبلغ معين فإنها تلجأ إلى البنك المركزي حيث تدفع بواسطة الأوراق النقدية أو إلى البنوك التجارية، بعد قيامها بالتحويل إلى حسابها الدائن المفتوح لدى البنوك السابقة الذكر. فالخزينة العمومية تقوم بالتسديد بواسطة البنك المركزي بقيد التحويل على حساب الخزينة، ولصالح البنك التجاري من جانب آخر هذا الأخير يعمل على قيد التحويل بواسطة البنك المركزي من جهة ولصالح الدائن (العميل) للخزينة من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ما تقدم يجوز للخزينة أيضا، استخدام نقدها الخاص لتسديد مدفوعاتها إذ تتمتع بحق خلق النقود مباشرة، بعد قيد قيمة الدين المتوجب عليها في الحساب الدائن المفتوح لديها. كما أن خلق النقود بواسطة الخزينة يخضع لحدود مقيدة لأن الدورة النقدية للخزينة ليست مقفلة بل توجد تسربات خارج الدورة المذكورة .

بالتالي فإن سلطة خلق النقود المستقلة هذه لا تمارسها الخزينة إلا من أجل تنفيذ الموازنة المالية للدولة، لكن الآليات المذكورة سابقا تظهر قدرة غير مباشرة للخزينة على خلق النقود، فلكي تحصل الخزينة على نقد البنك المركزي، فإنها تلجأ إلى وسيلتين هما:

- الاقتراض من البنوك على شكل سندات خزينة.
- الاقتراض من البنك المركزي حسب الإجراءات المشار إليها سابقا وهي بالتحديد تسليفات البنك المركزي للخزينة وشراء سندات الخزينة بواسطة البنك المذكور.

ثالثا: مجاميع بنك الجزائر والبنوك الخالقة للنقود. تتمثل في:

1. مجاميع بنك الجزائر:

يمكن حصر المعطيات المجمعة الخاصة بالوضعية المحاسبية لبنك الجزائر فيما يلي:¹

أ. جانب الأصول: ويضم البنود التالية:

¹ بنك الجزائر، "الإحصائيات المالية والنقدية"، النشرة الإحصائية الثلاثية، (ديسمبر: 2009)، ص. 37.35.

-الإيرادات الخارجية: وتتكون من الاحتياطات الدولية بالعملة الصعبة وعملة صندوق النقد الدولي "حقوق السحب الخاصة" وهي احتياط البلد لدى صندوق النقد الدولي، الإيرادات بالذهب والذمم على الخارج لبنك الجزائر الذين لا يعتبرون كجزء من الاحتياطات الدولية.

-الذمم على الإدارة المركزية: وتمثل مجموع السندات المالية الخاصة بالإدارة المركزية باتجاه بنك الجزائر، وهي عبارة عن تسبيقات بنك الجزائر طويلة وقصيرة الأجل إلى الخزينة العمومية، ودائع بنك الجزائر لدى الحساب البريدي الجاري (التي تكون جزءا من الموارد المالية للخزينة العمومية) ومبالغ محولة من أجل حساب الإدارة المركزية في انتظار التغطية.

-ذمم على البنوك الخالقة للنقود: وتتمثل في إعادة التمويل للبنوك من طرف بنك الجزائر سواء بطريقة مباشرة كعمليات إعادة الخصم، أو عن طريق السوق النقدي، مثل نظام الأمانات والمناقصات، أو بواسطة القروض والتسيقات في الحسابات الجارية.

-الذمم الأخرى: وتتضمن التسيقات والقروض الممنوحة للأفراد.

ب. جانب الخصوم: ويشمل:

-القاعدة النقدية: والتي تمثل التزامات بنك الجزائر، في حين أن المقابل الرئيسي لمجموع إيراداتها هي الاحتياطات الدولية، ذمم على الإدارة المركزية، ذمم على البنوك الخالقة للنقود، هذه الالتزامات مكونة من التداول الائتماني وودائع البنوك والمؤسسات المالية المحصلة في حسابات دفاترهم.

-الالتزامات الخارجية: وتتضمن مجموع سندات بنك الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار غير المقيمين، بالإضافة إلى ودائع الهيآت النقدية الرسمية الأجنبية وطعون قروض صندوق النقد الدولي.

-ودائع الإدارة المركزية: وتتمثل في سندات بنك الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار الإدارة المركزية، فهي عبارة عن ودائع الخزينة العمومية وودائع بعض الوزارات وكذلك المؤونات المكونة من طرف بعض الوزارات من أجل التحويلات للخارج.

-بنود أخرى (صافية): وهنا يتم تجميع جميع الحسابات غير المسجلة، أو هي حسابات الأموال الخاصة أو المملوكة المستخلصة من التثبيات المادية، عكس التثبيات المالية المتمثلة في حسابات المخزون (مخزون المواد، المنتجات نصف المصنعة والمنتجات المصنعة...) وكذلك رصيد حسابات التسوية، الرصيد بين الذمم و الالتزامات على الأفراد.

2. مجاميع البنوك الخالقة للنقود :

تعتبر البنوك التي لها أهلية باستقبال الودائع من الأفراد هي البنوك الخالقة للنقود الكتابية وذلك لأجل القروض التي تقدمها للقطاعات غير المالية، وبالتالي فإن الوضعية المحاسبية لهذه البنوك تتمثل في البنود الرئيسية التالية:

أ. جانب الأصول: ويتكون من العناصر التالية:

- **الاحتياطات:** وتشمل كل من الأوراق النقدية والنقود المعدنية الموجودة في الصندوق المحررة بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى الودائع في الحساب الجاري، السندات المحصلة لدى بنك الجزائر.

- **الأصول الخارجية:** تجمع كل من السيولة الدولية وأصول مالية أخرى صادرة من طرف الأشخاص غير المقيمين، ويدخل ضمن هذا البند ودائع لدى المراسلين، القيم المنقولة، الأوراق الممثلة لعمليات التصدير، القروض والتسيقات الممنوحة لغير المقيمين.

- **الذمم على الإدارة المركزية:** وتشمل على محفظة السندات المالية المصدرة مباشرة من طرف الإدارة المركزية والحصلة من طرف البنوك الخالقة للنقود، وهي عبارة بصفة عامة عن سندات صادرة من طرف الخزينة العمومية ومشتراة من طرف البنوك أو مستقبلة على شكل ذمم البنوك على المؤسسات المعاد هيكلتها، مبالغ محصلة في الحسابات الجارية للخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية وقروض أخرى وتسيقات ممنوحة للإدارة المركزية.

- **الذمم على باقي الاقتصاد الداخلي:** وهي الذمم المحصلة من قبل القطاعات الرئيسية أو القطاعات الفرعية الأخرى غير بنك الجزائر والإدارة المركزية، هذه الذمم وزعت إلى قطاعات مدينة وليس حسب نوعية الوسائل، وهي عبارة عن ذمم على المؤسسات العمومية غير المالية (المؤسسات العمومية أو التي هي تحت السيطرة العمومية)، وذمم على القطاع الخاص (المؤسسات الخاصة والعائلات) وذمم على المؤسسات المالية غير النقدية (غير مجمعة للودائع)، ذمم البنوك الخالقة للنقود إلى جانب باقي الاقتصاد الداخلي، أما الإدارة المركزية فلا تضم، وكلها مصنفة حسب تاريخ ومدة الاستحقاق (قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل).

ب. الخصوم:

وهي عبارة عن تلك الالتزامات المتعلقة بالاقتصاد الداخلي وكذلك المتعلقة بالأشخاص غير المقيمين، حيث تصنف هذه الالتزامات حسب نوعية الوسائل، والأخذ بعين الاعتبار وبالأخص درجة سيولتها كما يلي:¹

- **ودائع الإطلاع:** وتتكون من حسابات الصكوك والحسابات الجارية للمودعين المقيمين وأخرى خاصة بالإدارة المركزية، كذلك مبالغ في طور التوزيع في حساباتهم (مبالغ أخرى متعلقة بالزبائن).

¹. المرجع نفسه، ص.39.

- **ودائع لأجل:** وتشمل حسابات التوفير الدفترية وودائع بتاريخ استحقاق ثابت محققة لدى البنوك من طرف المقيمين حسب الاتفاقية، ومجموع حسابات الإطلاع ولأجل بالعملة الصعبة للمقيمين يدخلون ضمن هذا النوع من الودائع.

- **الالتزامات الخارجية:** وتشمل كل السندات المالية المكتتة من طرف البنوك الخالقة للنقود المرتبطة بغير المقيمين مهما كانت الوحدة النقدية التي بواسطتها حررت السندات أو دفعت.

- **ودائع الإدارة المركزية:** وتشمل الأموال الموظفة من طرف الإدارة المركزية لدى البنوك، وبصفة عامة وحدات الإدارة المركزية لها صلاحية تحصيل أموالها لدى الخزينة العمومية، ولدى البنوك، وهي تملك فقط مبالغ موجهة للتحويلات إلى الخارج، من جهة أخرى تضم إلى هذه الخانة تسيقات الخزينة العمومية من أجل إعادة رسملة البنوك أو إعادة شراء الذمم المشكوك في تحصيلها.

- **قروض بنك الجزائر:** تتمثل في المبالغ المحصلة للبنوك من طرف بنك الجزائر في إطار عمليات إعادة التمويل، هذه المبالغ أيضا تظهر في أصول وضعية بنك الجزائر.

- **بنود أخرى (صافية):** وتشمل حسابات الأموال الخاصة والتثببات المادية والمعنوية الصافية، وبنود أخرى غير مصنفة (الاقتراض الخارجي متوسط وطويل الأجل، أموال القروض للدولة، رصيد حسابات التسوية، رصيد بين الذمم والالتزامات على الأفراد).

المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد. فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت ويضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محليا من الأفراد، والشركات، والأجانب، والمؤسسات الحكومية، وبالتالي فإن بيانات الناتج المحلي الإجمالي لها أهمية محورية سواء في قياس الأداء الاقتصادي للمجتمع أو التنبؤ باتجاهات مساره في المستقبل أو في صنع السياسات الاقتصادية المختلفة وعليه فإن وجود مقياس اقتصادي للحكم على الأداء الاقتصادي في مجتمع ما (مستوى النشاط الاقتصادي في مجتمع ما) يعد عملا بالغ الأهمية؛ فبدونه يصعب تطبيق أي سياسة عامة في المجتمع.¹

المطلب الأول: مقارنة مفاهيمية حول الناتج المحلي

إذا نظرنا إلى الإنتاج من وجهة نظر الاقتصاد الكلي أو المحاسبة الوطنية فإننا نقسمه إلى عدة أنواع لكل نوع من هذه الأنواع أهميته في التحليل الاقتصادي، لهذا سنقوم في هذا المبحث بالتعريف وتحديد مختلف

¹ . "التحليل الأساسي، الناتج المحلي الإجمالي، HY Markets، التداول في جميع أسواق المال، هيئة الخدمات المالية، FCA المملكة المتحدة"، نظر في: 2013/04/06، على الموقع:

الأفكار التي يطلق عليها حسابات الناتج والتي تصمم من أجل قياس الأداء الاقتصادي للمجتمع، وتمدنا بالأساس الذي يمكننا من رسم السياسات العامة التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد.

أولاً. مفهوم الناتج الوطني الإجمالي (PNB) والناتج الداخلي الإجمالي (GDP):

يعد الناتج الداخلي الإجمالي بمثابة المؤشر الأكثر استخداماً لقياس الأداء الإقتصادي للمجتمع أو مستوى النشاط الاقتصادي، ويقصد بالناتج الداخلي الإجمالي "القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة"¹، حيث يقصد بالسلع النهائية هنا تلك السلع التي تكون بين يدي مستخدميها الأخير، مما يعني استبعاد السلع الوسيطة عند حساب الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً لعدم القدرة على الجمع بين ملايين السلع التي يتم إنتاجها في العام فإنه يتم حساب كل سلعة مقومة بالنقود على اعتبار أن النقود القاسم المشترك بين جميع السلع، وبالتالي فإن مقدار ما ينفقه المجتمع على السلع والخدمات النهائية خلال سنة هو الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة، أي ما تم إنتاجه في السنوات السابقة لا يتم إدخاله في حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

وسمي بالناتج الداخلي (المحلي) لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديون المقيمين داخل البلد بصرف النظر عن جنسيتهم؛ أي أن "GDP" هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه بلد ما خلال سنة معينة وذلك بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء أكانت وطنية أم أجنبية.²

أما الناتج الوطني الإجمالي (PNB) فيعطى له نفس تعريف الناتج الداخلي الإجمالي، لكن يختلف عنه من حيث أن الناتج الوطني الإجمالي يركز على عناصر الإنتاج الوطنية، أي المنتج من طرف عوامل الإنتاج للبلد الأصلي، سواء كانت في الداخل أو الخارج، في حين أن GDP لا يفرق بين عناصر الإنتاج الوطنية والأجنبية، فهو الناتج داخل رقعة جغرافية معينة دون تمييز في الجنسيات.³

عموماً، يوجد فرق جوهري بين الناتج الداخلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي؛ فالناتج الوطني الإجمالي يشمل على الدخل المكتسب للمواطنين الأصليين للبلد فقط سواء حصلوا عليه من خلال مساهمتهم في عملية الإنتاج داخل البلد أو خارجه، فالدخل الذي تتحصل عليه شركة أجنبية للبتروك في الجزائر لا يحتسب ضمن تقدير الدخل الوطني للجزائر وإنما ضمن الدخل الوطني للدولة الأجنبية لأنه أنتجته عوامل إنتاج غير

¹ . "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مركز التعليم المفتوح - برنامج محاسبة البنوك، مرجع سابق، ص. 4، نظر في 2013/04/06 على الموقع: [http://bu.edu.eg/olc../images/20%20\(1\).pdf](http://bu.edu.eg/olc../images/20%20(1).pdf)

² . بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج، تمارين محلولة، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع)، ص. 62.

³ . المرجع نفسه، ص. 63.

وطنية، كذلك فإن الدخل الذي يحصل عليه مواطنون جزائريون في الخارج يحتسب ضمن الدخل الوطني للجزائر لأن عناصر الإنتاج التي ساهمت فيه جزائرية.

❖ **مكونات الناتج الداخلي الإجمالي:** الناتج المحلي الإجمالي يتكون من مجموع العناصر الآتية:¹

- **الإنفاق الاستهلاكي الخاص:** وهو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة والتي يستهلكها الأفراد.

- **الإنفاق الاستثماري الخاص:** وهو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص.

- **الإنفاق الحكومي:** وهو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة وتشتمل العناصر الرئيسية التالية:

- الأجور والمرتبات والمكافآت والعلاوات وغيرها من التعويضات الجارية.

- النفقات التشغيلية (المشتريات الحكومية الجارية)

- نفقات الصيانة، والنفقات الاستثمارية الرأسمالية (نفقات المشاريع)

- صافي التعامل الخارجي: وهي قيم الصادرات ناقصا منه قيمة الواردات بالعملة الوطنية.

ثانيا. الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي:

يقيس الناتج المحلي الإجمالي "PIB" قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة أو ثلاثة أشهر كما هو عليه الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، وربما تكون أقل من ذلك مستقبلا بعد تحسن الأدوات الإحصائية والمعلوماتية أكثر مما هي عليه الآن، ويقدر الناتج المحلي الإجمالي إما بالقيمة الاسمية (الأسعار الجارية)، أو القيمة الحقيقية (الأسعار الثابتة)، وللاتقال من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية نستخدم الأرقام القياسية.²

لحساب الناتج المحلي الحقيقي نقسم الناتج المحلي الجاري على الرقم القياسي للأسعار، وأحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار هو مكمش الناتج المحلي الإجمالي، الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار جميع السلع والخدمات، يمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي المعبر عنه بالكميات على النحو التالي:

$$PIB_n = \sum_{i=1}^{i=n} P_i Q_i = PQ \Rightarrow Q = \frac{PIB_n}{P} \dots \dots (1)$$

¹ . يوسف عثمان عبد الكرم يوسف، " أساسيات الاقتصاد"، (يناير 2011)، ص12، نظر في 2013/4/08 على الموقع:

http://www.aau.edu.sd/tech_dev/pdf/2_1.pdf

² . رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص.ص37، 38.

أي أن الناتج الحقيقي $PIB_{réel}$ عبارة عن الناتج الإسمي ($PIB_{nominal}$) مقسوما على المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار)، وأحسن مقياس لتطور أسعار الناتج الإجمالي هو مكمش الناتج الإجمالي (Déflateur du PIB)، ومنه فإن:

$$PIB_{réel} = \frac{PIB_{nominal}}{Déflateur \text{ du PIB}}$$

المطلب الثاني: أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي

تكتسي دراسة الناتج المحلي أهمية كبيرة، إذ يعتبر مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات، كما أنه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة، ويمكن حصر أهمية الناتج المحلي في النقاط التالية:¹

أولاً. تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة:

تتمثل السياسة الاقتصادية للدولة في مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها لتهيئة الرفاهية الاقتصادية، فقد تعدد هذه الإجراءات إلا أنه في الأخير يجب معرفة مدى نجاحها وهذا يقتضي توفر مقياس لذلك والناتج القومي أو الدخل القومي هما إلى حد ما الكفيلان بمعرفة ذلك وبالتالي تلجأ الدولة إلى قياس هذا الأخير قبل وبعد اتخاذ سياستها، وبعد ذلك تقوم بدراسة المقارنة بين ناتج الفترتين لتعرف مدى نجاح هذه السياسات، حيث كلما كان هذا الفارق موجبا كلما دل ذلك على نجاح هذه السياسات وحتى يكون هذا المقياس أكثر دلالة يجب أن يكون بالأسعار الثابتة.

ثانياً. دراسة بعض المؤشرات الهامة للبيانات الاقتصادية:

لا تبين البيانات الخاصة بالناتج الوطني هذا الناتج في السنوات المختلفة فقط وإنما أيضا مكوناته؛ أي مساهمة كل قطاع في تكوينه، كما يمكن على أساسه قياس معدلات النمو وكذا مدى التطور الاقتصادي للبلد... إلخ.

ثالثاً. قياس مستوى رفاهية الأفراد:

عند تقييم العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في بلد ما خلال فترة معينة من الزمن يؤخذ عادة الدخل والناتج الوطنيان رفقة بعض المؤشرات الأخرى كعدد السكان لمعرفة أو قياس هذه الرفاهية الاقتصادية.

❖ طرق ومشاكل قياس الناتج المحلي:

لقد حظيت عملية قياس الناتج الوطني بأهمية كبيرة من قبل جميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية، لما لهذه العملية من أهمية كبيرة باعتبارها أحد المؤشرات الهامة التي تعكس مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي،

¹. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر: الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، 1990)، ص. 28.

كما تعتبر إحدى الأدوات التي تمكن الدولة من رسم سياستها الاقتصادية والاجتماعية ونظرا لأهمية الناتج الوطني وتعدد طرق حسابه، فإن هناك ثلاث طرق أساسية لقياسه وحسابه.

1. طريقة الإنتاج:

ويتم قياس الناتج الوطني وفق هذه الطريقة بأسلوبين هما:¹

أ. طريقة الناتج النهائي: ويتم قياس الناتج الوطني وفق هذه الطريقة وذلك باحتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي والمنتجة في الاقتصاد الوطني خلال سنة، دون احتساب قيمة السلع الوسيطة، ورغم سهولة هذه الطريقة إلا أنها لا تظهر جميع المراحل التي مرت بها السلعة في إنتاجها إلا المرحلة الأخيرة التي أخذت فيها السلعة شكلها النهائي، وهذا يعني أن هذه الطريقة تستبعد احتساب قيم السلع الوسيطة والتي تشكل نسبة كبيرة من قيمة الإنتاج النهائي.

ب. طريقة القيمة المضافة: يتم قياس الناتج الوطني وفق هذه الطريقة من خلال احتساب القيم المضافة المتحققة في كل نشاط اقتصادي، وفي كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة، وفي جميع القطاعات الاقتصادية، ومن خلال جمع القيم المضافة في جميع النشاطات الاقتصادية يمكن الوصول إلى احتساب الناتج الوطني حيث:

القيمة المضافة الإجمالية = القيمة الإجمالية للإنتاج المتحقق - القيمة الإجمالية لمستلزمات الإنتاج.

إن اعتماد هذه الطريقة في الحساب يساعد على تجاوز عيوب الطريقة السابقة حيث تسمح بإظهار الأهمية النسبية لمساهمة كل قطاع أو فرع أو مرحلة إنتاجية في توليد الناتج الوطني. كما تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا واستعمالا وأكثر دقة في حساب الناتج الوطني (القومي).

2. طريقة الدخل الموزعة:

يتم قياس الناتج وفق هذه الطريقة من خلال احتساب مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية، ولكن هذه العناصر التي ساهمت في العملية الإنتاجية لها أصحاب ومالكين، حيث يحصل كل صاحب عنصر من هذه العناصر على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية، وتأخذ تلك العوائد الأشكال التالية: الأجر، الأرباح، الربوع والفوائد وعند جمع هذه العوائد نحصل على الإنتاج الإجمالي وذلك بالشكل التالي:² الإنتاج الإجمالي بطريقة الدخل = الأجر + الربوع + الفوائد + الأرباح.

3. طريقة الإنفاق:

¹. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، (الأردن: عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007)، ص. 18.

². صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص. 212.

وتشير هذه الطريقة إلى حاصل جمع جميع أشكال الإنفاق، الاستهلاك والتغير في المخزون، والتكوين الرأسمالي الثابت، وصافي الحيازة من الأشياء الثمينة، والصادرات من السلع والخدمات ناقصا الواردات من السلع والخدمات أي:

النتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (PIB) = الإنفاق الاستهلاكي النهائي + التغير في المخزون + التكوين الرأسمالي الثابت لإجمالي صافي الحيازة من الأشياء الثمينة + الصادرات السلعية والخدمات - الواردات السلعية والخدمات.¹ وطبقا لهذه الطريقة يتم جمع دخول كافة عناصر الإنتاج؛ أي نقوم بحساب مجموع المدفوعات لعناصر الإنتاج المختلفة مع استبعاد جميع المدفوعات التحويلية لأنها لم تتولد من المشاركة في العملية الإنتاجية الجارية، وتستند هذه الطريقة على إحصائيات وضرائب الدخل القومي لذلك تعد هذه الطريقة من أنسب الطرق وأسهلها في حساب الناتج المحلي.

المطلب الثالث: الناتج الداخلي الخام في أنظمة الحسابات الاقتصادية الجزائرية

يكسب حساب الناتج الداخلي الخام في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) أهمية كبيرة، باعتباره المجمع الرئيسي في الجزائر، حيث ستطرق إلى دراسة الاختلافات بين هذا النظام ونظام (SCN) لمعرفة طريقة الانتقال من النظام الأول إلى النظام الثاني.

أولاً: لمحة عن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A).

تطلب إنشاء نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري تحديد الفضاء الاقتصادي للدولة بتحديد عناصره، وهذا يستلزم في البداية تحديد حقل الملاحظة للنظام ثم معرفة عناصر هذا الحقل في المرحلة الثانية، لنصل إلى كيفية حساب المجاميع الإنتاجية في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري.

1. تحديد حقل الإنتاج في: (ن.ح.إ.ج):

يلعب حقل الإنتاج دوراً أساسياً في أي نظام محاسبي، حيث يقوم بقياس الإنتاج في الدولة المدروسة، فبقدر ما يكون حقل الإنتاج واسعاً بقدر ما يكون حجم الإنتاج لهذا البلد أكبر والعكس في حالة كون حقل الإنتاج ضيقاً.

يعتبر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري كل نشاط يولد سلعا وخدمات تتبادل أو قابلة للتبادل في السوق هي نشاط إنتاجي. لكن هناك نوع من الاستثناءات لهذا الاتجاه تتعلق بالخدمات التي يعرضها هذا النظام.²

أ. تصنيف الخدمات في (ن.ح.إ.ج): وتمثل في:¹

¹ . أحمد الكواز، "أساسيات نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 1993"، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ص. 23.
² . قادة أفاسم، عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ن.ح.إ.ج، مدعم بعدد من الأمثلة والتمارين المحلولة، (الجزائر: الساحة المركزية: بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002)، ص. ص. 15.13.

- الخدمات الإنتاجية المادية: وتضم النقل، ملحقات النقل (المستودعات، الوكالات) تجارة، فنادق، مقاهي، مطاعم، وسطاء وملحقات التجارة والصناعة، مصالح الدراسات بالنسبة للمؤسسات والبناء، مصالح التوزيع، الدهان، إيجار العتاد.

- الخدمات الإنتاجية غير المادية: وهي الخدمات المسوقة الممنوحة للعائلات مثل مصالح الطب الخاص، الحلاقة، السينما.

- الخدمات غير الإنتاجية: وهي تلك الخدمات الممنوحة من قبل الإدارات، المؤسسات المالية، السكن والشؤون العقارية، الخدمات المترلية.

ب. فضاء الإنتاج في ن.ح.إ.ج:

يتحدد فضاء الإنتاج في ن.ح.إ.ج عن طريق النشاطات التالية: الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الفلاحة والخدمات الإنتاجية المادية وغير المادية، ويستبعد منها الخدمات غير الإنتاجية المذكورة أنفا. ونبه أن خدمات المؤسسات المالية والسكن (إيجار) تعتبر خدمات مسوقة ولكنها غير محتواة في فضاء الإنتاج لـنظام الحسابات الاقتصادية الجزائري (ن.ح.إ.ج) الذي يعتمد في تعريف فضاء الإنتاج بالرجوع إلى الإنتاج السوقي. فهناك أنشطة تكون محلا للتبادل ولكنها لا تعتبر إنتاجية في ن.ح.إ.ج.

وبالتالي فإن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري يبعد من فضاء الإنتاج كل المبادلات التي تتم خارج السوق مثل النشاطات التي تتم ما بين العائلات وتلك السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة داخل الأسرة نفسها، مختلف الإصلاحات، أعمال الخياطة.

2. حقل الملاحظة في ن.ح.إ.ج:

يتمثل حقل الملاحظة في الأعران الاقتصادية (مؤسسات، عائلات...) والعمليات الاقتصادية التي تتم بين هذه الأعران، إلا أنه من كثرة مجموع هذه الأعران فإنه يستحيل قياسها فرديا وسنوياً، وكذلك بالنسبة للعمليات الاقتصادية، وقد صنف (ن.ح.إ.ج) الأعران الاقتصادية إلى قطاعات مؤسسية والتي تتمثل في: (الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية غير المالية، المؤسسات المالية، والإدارات العمومية، والفروع التي تشمل مجموع وحدات الإنتاج المتجانسة، حيث يمكن أن تتوافق وحدة إنتاج متجانسة مع وحدة مؤسسية كاملة أو مع جزء منها. ويمكن أن تتكون الوحدة المؤسسية من مجموعة وحدات إنتاج متجانسة وكل منها تنتج ساعة أو خدمة مختلفة. ويضم نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري (ن.ح.إ.ج) أربعة أنواع من الفروع وهي:

¹. المرجع نفسه، ص.16.

- فرع الإنتاج التي تضم كل وحدات إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية بما في ذلك المؤسسات الفردية الصغيرة (فرع المحروقات، التجارة).
- فرع الخدمات المسوقة غير الإنتاجية: خدمات المؤسسات المالية، السكن، الشؤون العقارية.
- الفروع غير المسوقة للإدارات العمومية.
- فروع العائلات.

ويعتمد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري في تحديد فضاء الإنتاج على عدة معايير وهي:

-معيار الإقامة: تبعا لهذا المعيار فإن الاقتصاد الوطني يعتبر على أنه مجموعة الوحدات الاقتصادية المقيمة على القطر الوطني والتي لها منفعة دائمة لأكثر من عام، حيث يمثل القطر الاقتصادي في القطر الجغرافي الوطني الذي تضاف إليه الممثلات الوطنية في الخارج (سفارات، قنصليات)، المياه الإقليمية، البواخر، الطائرات، سفن الصيد، والذي تنقص منه الممثلات الخارجية في الجزائر (سفارات، قنصليات، مقرات المؤسسات الدولية، اليونسكو، المكتب الدولي للعمل...).

-المعيار القطري: وفقا لهذا المعيار تؤخذ بعين الاعتبار العمليات الاقتصادية التي يجريها الأعوان الاقتصاديون الحاضرة (مقيمة أو غير مقيمة) على القطر الجغرافي الوطني بما في ذلك السفارات، القنصليات الأجنبية في الجزائر ولا تشمل السفراء الجزائريون في الخارج.

-المعيار الزمني: يسمح هذا المعيار لنا بتحديد الفترة الزمنية التي يتم فيها قياس العمليات الاقتصادية التي يجريها الأعوان الاقتصاديون المقيمون على القطر الاقتصادي.¹

3. مجمعات الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA)

تعرف المجمعات بأنها تركيب لمقادير معينة تقيس نتيجة النشاط الاقتصادي لمجموع الاقتصاد في مجالات معينة، ويتم الحصول على هذه الجاميع بتجميع العمليات الأولية التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون وتستخدم للمقارنة بين أداء الدولة الواحدة وبين أداء عدة دول في فترة معينة أو خلال فترات مختلفة.

أ. الإنتاج الكلي الخام:

يمكن تعريف الإنتاج الكلي الخام بأنه مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل الدولة، وقياس الإنتاج الكلي الخام مساهمة كل فرع إنتاجي في إنتاج الوطن مقيما بسعر السوق، ويمثل الإنتاج الخام

¹ . قادة أقاسم، مرجع سابق، ص. 16.

مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل وحدات الإنتاج الداخلية (غير المستوردة)، ويمكن حسابه من خلال ثلاث منظورات: منظور الإنتاج، منظور الإنفاق ومنظور المداحيل.

- الإنتاج الكلي الخام من منظور الإنتاج: ويتم حسابه كما يلي:¹

الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق = مجموع الإنتاج الخام لفروع الإنتاج + مجموع الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج + مجموع الرسوم والحقوق على الإستيراد .

- الإنتاج الكلي الخام من منظور الإنفاق: ويتم حسابه انطلاقا من المعادلة التالية:

الإنتاج الكلي الخام من منظور الإنفاق = الاستهلاك الإنتاجي + الاستهلاك النهائي + التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون + الصادرات - الواردات.

ب. الإنتاج الداخلي الخام: (LA PIB) :

و يمثل مجمل السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل الأعوان المقيمة والتي تشكل موضوعا للاستخدامات النهائية فقط، ويتم تقييم الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق من خلال ثلاث منظورات وهي: منظور الإنتاج، منظور الإنفاق، منظور المداحيل.

- منظور الإنتاج: ويتم حساب الإنتاج الداخلي الخام من خلال هذا المنظور انطلاقا من المعادلة التالية:

الإنتاج الداخلي الخام (بسر السوق) = مجموع القيمة المضافة لفروع الإنتاج + مجموع الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج + مجموع الحقوق والرسوم على الواردات.

$$PIB = \sum VAB + TVA + DT$$

حيث: **VAB**: مجموع القيمة المضافة لفروع الإنتاج.

TVA : مجموع الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج.

DTI: مجموع الحقوق والرسوم على الواردات.

وبالاعتماد على الإنتاج الكلي الخام والقيمة المضافة الخام نحصل على:

الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق = مجموع الإنتاج الإجمالي + مجموع القيمة المضافة الخام + مجموع الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج + مجموع الحقوق والرسوم على الواردات.

ومنه فإن: الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق = الإنتاج الكلي الخام - مجموع الإنتاج الإجمالي.

- منظور الإنفاق: ويعطى من خلال المعادلة التالية و التي تنتج من تعريف الإنتاج الكلي الخام من منظور الإنفاق:

¹. Rachid Boujemla, **cours de comptabilité nationale**, tome 2, (optique-lecture de la comptabilité nationale, édité sous l'égide de l'institut national de la planification et de la statistique, 11 chemin dou dou mokhtar ben-aknoun), p.105.

الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق = الاستهلاك النهائي + التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون + (الصادرات - الواردات)، ويعتبر الإنتاج الداخلي الخام المجمع الرئيسي للمحاسبة الوطنية والأكثر استخداما.

ج. الناتج الداخلي الخام (Le PIB)

يعتمد حساب الناتج الداخلي الخام (Le PIB) على حقل الإنتاج المعطى من قبل نظام الأمم المتحدة، وهو النظام الأكثر استعمالا في العالم. ويتم حساب الناتج الداخلي الخام في النظام المحاسبي الوطني (SCN) انطلاقا من الإنتاج الداخلي الخام في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA).¹

الناتج الداخلي الخام في النظام المحاسبي الوطني (SCN) = الإنتاج الداخلي الخام (SCEA) + الإنتاج الداخلي الخام (SCN) للفروع غير الإنتاجية - مشتريات الخدمات غير الإنتاجية من قبل فروع الإنتاج لـ SCEA.

ثانيا: النظام المحاسبي الوطني (S.C.N).

إن المقارنة بين النظام المحاسبي الوطني (S.C.N) و نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) يستلزم الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين المعايير الفضائية المستخدمة، أنماط التقويم المستخدمة والمعالجة الفضائية لبعض المجمعات في هذا النظام.

1. حقل الملاحظة في النظام المحاسبي الوطني:

يضم حقل الملاحظة النشاطات الإنتاجية للسلع والخدمات المسوقة والنشاطات الإنتاجية للخدمات غير المسوقة والتي يتم الحصول عليها انطلاقا من عناصر إنتاج مسوقة. الإنتاج في (S.C.N) = الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) + الخدمات غير الإنتاجية في (S.C.E.A).

ويعتمد النظام المحاسبي الوطني في تحديد فضاء الإنتاج على معيار الإقامة كما هو الشأن بالنسبة لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

2. عناصر حقل الملاحظة: وتمثل في الأعوان الاقتصادية، حيث يعتمد النظام المحاسبي الوطني على نوعين

من التصنيف هما: التصنيف المؤسسي في شكل قطاعات، والتصنيف حسب الفروع.

- **القطاعات:** يمكن التمييز بين القطاعات في النظام المحاسبي الوطني ونظام الحسابات الاقتصادية كما يلي:
- الشركات وأشباه الشركات غير المالية: وتساوي الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية في (S.C.E.A) + الشركات وأشباه الشركات غير الإنتاجية في النظام (S.C.E.A).

¹ . Ibid. p. 106.

- المؤسسات المالية في نظام (S.C.N): وتساوي المؤسسات المالية في النظام (S.C.E.A.)
 - الإدارات العمومية في نظام (S.C.N): وتساوي الإدارات العمومية في النظام (S.C.E.A) - المنظمات الاجتماعية لخدمة العائلات في نظام (S.C.E.A).
 - المؤسسات الخاصة دون هدف مربح في خدمة في نظام (S.C.N): وتساوي المنظمات الاجتماعية في خدمة العائلات في نظام (S.C.E.A).
 - العائلات والمؤسسات الفردية في نظام (S.C.N): وتساوي العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة في نظام (S.C.E.A)
 - الفروع: يمكن تجميع فروع نظام المحاسبة الوطنية (S.C.N.) كما يلي:
 - فرع النشاطات المسوقة.
 - الفروع غير المسوقة للإدارات العمومية.
 - الفروع غير المسوقة للمؤسسات الخاصة بدون هدف مربح في خدمة العائلات.
 - فرع العائلات.وتكون العلاقة مع فروع نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري كما يلي:
 - فروع النشاطات المسوقة في نظام (S.C.N): وتساوي فروع الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري + فروع الخدمات المسوقة غير الإنتاجية في نظام (S.C.E.A).
 - الفروع غير المسوقة للإدارات العمومية في النظام المحاسبي الوطني (S.C.N): وتساوي الفروع غير المسوقة للإدارات العمومية في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري.
 - فروع العائلات في النظام المحاسبي الوطني: وتساوي فرع العائلات في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري.¹
- 2. مجمعات النظام المحاسبي الوطني:**

- المجمعات الرئيسية في النظام المحاسبي الوطني هي الناتج الداخلي الخام والدخل الوطني، وسوف نحاول التفريق بين مجمعات النظام المحاسبي الوطني وتلك التي يعتمد عليها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري:
- أ. الناتج الداخلي الخام في (S.C.N): وتساوي الإنتاج في نظام (S.C.E.A)+ القيمة المضافة الخام للفروع غير المنتجة في (S.C.E.A) - مشتريات الخدمات المسوقة غير المنتجة من قبل فروع الإنتاج في (S.C.E.A) - التسوية بالنسبة للخدمات المصرفية المحملة.
- ب. الدخل الوطني في (S.C.N): وتساوي الدخل النقدي الوطني في نظام (S.C.E.A).

¹ . قادة أقسام، مرجع سابق، ص. 19.

ومما سبق فإنه يمكن حساب الناتج الداخلي الخام من عدة زوايا:¹

- من زاوية الإنفاق: يمكن حساب الناتج الداخلي الخام في (S.C.N) بالاعتماد على المعادلة التالية:

الناتج الداخلي الخام في نظام (S.C.N) = الاستهلاك النهائي للعائلات في (S.C.N) + الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية في (S.C.N) + تراكم خام للأصول الثابتة لكل الفروع + التغير في المخزون لكل الفروع + صادرات السلع والخدمات بما في ذلك الخدمات غير الإنتاجية في (S.C.E.A) - واردات السلع والخدمات بما في ذلك الخدمات غير الإنتاجية في (S.C.E.A).

- من زاوية الدخل:

الدخل الوطني في (S.C.N) = الناتج الداخلي الخام بسعر السوق + رصيد تعويضات الأجراء من وإلى الخارج + رصيد دخل الملكية من وإلى الخارج.

ثالثا: صعوبات قياس الناتج المحلي الإجمالي.

تواجه عملية حساب الناتج المحلي صعوبات كثيرة وتعقيدات عديدة، ومع هذا يبقى مقياس الناتج المحلي أحد المقاييس الهامة في الاقتصاد الكلي، ويمكن تلخيص هذه الصعوبات فيما يلي:²

أ. نقص وعدم دقة البيانات:

لعل أهم الصعوبات التي يواجهها المحاسب القومي في تقدير الناتج المحلي تتمثل في نقص البيانات الإحصائية وعدم دقتها ويرجع ذلك إلى تعقد العمليات الاقتصادية وتشابكها بالإضافة إلى تكلفة جمع هذه البيانات وخاصة في الدول المتخلفة، أين نجد نقص فادح في الهيئات الإحصائية.

ب. صعوبة تقدير الإنتاج الذاتي:

تتمثل هذه المشكلة في صعوبة تقدير الإنتاج الذي لا يمر عبر السوق فيتم قياس الناتج الكلي وفقا للصفقات التي عقدت ذاتيا مثل قطاع الزراعة حيث يستهلك المزارعون جزءا كبيرا من المحاصيل غير النقدية التي ينتجونها، ولا يمكن تقدير هذا الجزء من الإنتاج بشكل دقيق، وأيضا عمل ربوات البيوت في منازلهم يعتبر إنتاجا حقيقيا إلا أنه ليس له قيمة نقدية؛ لأنها لا تبادل في الأسواق وبالتالي فإن قطاع الإنتاج الذاتي يمثل نسبة كبيرة إلى إجمالي الناتج الكلي في الدول النامية، وهو الأمر الذي يجعل أرقام الناتج الوطني لهذه الدول أقل بكثير من الحقيقة.

ج. مشكلة الاقتصاد الموازي:

¹. Rachid Boujemla, OP.Cit, p. 116.

² عبد الحليم كراجه، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، (الأردن: عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001)، ص. 42.43.

حيث تمارس بعض النشاطات الاقتصادية بطريقة سرية وخفية، وذلك إما أن تكون غير مشروعة كتجارة المخدرات، أو أن يكون العمل الإنتاجي من الناحية القانونية مشروع لكن صاحب هذا النشاط يتهرب من التصريح برقم أعماله وحجم منتجاته وذلك للتهرب من الضرائب، وكذا دفع أقساط الضمان الاجتماعي...، وهذا ما يصعب على المحاسب القومي معالجة هذا النوع من الإنتاج، وبالتالي فإن قيمة الناتج المتحصل عليه أقل بكثير من القيمة الفعلية.

د. مشكلة إهلاك رأس المال:

إن الانتقال من مجمع الناتج الوطني الإجمالي إلى مجمع الناتج الوطني الصافي يتم بطرح أفساط الإهلاك من الأول، وهذا الطرح يتم في كل مؤسسة تساهم في زيادة الناتج الوطني، والصعوبة التي تواجه المحاسب الوطني تتمثل في عدم دقة إحصائيات هذه الأقساط ويرجع ذلك إلى تلاعب أصحاب المؤسسات الإنتاجية مما يؤدي إلى تضخيم الناتج الوطني الصافي.

خلاصة الفصل الأول.

إن دراسة موضوع النقود يلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية للفرد؛ حيث لا يزال تعريف النقد محل نقاش وجدال بين المفكرين الاقتصاديين، فمنهم من عرفه من خلال وظائفه، ومنهم من عرفه بأنه أصل من

الأصول، فقد اختلفت التعاريف من تيار لأخر، إلا أن هذه التعاريف كلها تتفق في ثلاث خصائص وهي: أن النقد هو كل شئ يحضى بالقبول العام، أداة لتسديد الالتزامات ووسيلة للدفع، ويجب أن تتميز النقود بعدة خصائص تميزها عن غيرها من وسائل الدفع منها ما يتعلق بالمادة التي صنعت منها مثل سهولة الحمل، التجانس،...، ومنها ما يتعلق بطبيعتها وظيفتها مثل القبول العام، السيولة الكاملة، كما مر تقسيم النقود بعدة مراحل، من النقود السلعية إلى النقود المعدنية مروراً بالنقود الائتمانية وصولاً إلى النقود الكتابية ثم النقود الإلكترونية.

فإذا كانت بساطة الحياة في العصور القديمة لا تستدعي القيام بمبادلات متنوعة فإنه في الاقتصاد المعاصر لا يمكن أن تتم بعض المبادلات أو الصفقات التجارية إلا بتوفر كميات كبيرة من النقود، هذه الأخيرة يتم الحصول عليها عن طريق ما يعرف بعملية خلق النقود التي تتم من خلال مؤسسات مختلفة، فقد تتم هذه العملية من طرف البنوك التجارية باستخدام المضاعف، حيث يمكن للبنك التجاري الواحد أن يخلق النقود انطلاقاً من ثلاثة نماذج من الموجودات وهي: الحصول على عملات أجنبية أو عن طريق القروض للخرينة العامة، أو القروض المقدمة للاقتصاد كما تتم هذه العملية من طرف البنك المركزي؛ فخلق النقود بواسطة البنك المركزي ينطلق من مكونات أصوله من خلال القروض المترتبة على الخارج وصيد العملات الأجنبية والقروض المقدمة للخرينة العامة، والقروض الموجهة للاقتصاد الوطني، كما يمكن أن تتم عملية خلق النقود من طرف الخزينة العمومية.

فالدور الذي تلعبه النقود في عملية المبادلة جعلها تحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي لأي بلد، والذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي، وهو يعتبر أكثر المؤشرات دلالة حول الإنتاج سواء من ناحية الاقتصاد الكلي أو الأنظمة المحاسبية الوطنية ويختلف تعريف هذا المؤشر من نظام محاسبي إلى آخر وذلك بالرجوع إلى حقل الإنتاج المعتمد في نظام المحاسبة، ويكتسي هذا المؤشر أهمية كبيرة نظراً لدوره الهام في الدلالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري للعلاقة بين كمية

النقود والنواتج المحلي الإجمالي

الفصل الثاني

التأسيس النظري للعلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي

إن تتبع تطور مفهوم النقد يزودنا بإدراك أعمق لمراحل تطور النظرية النقدية وطرق تحليلها وانعكاس نتائج هذا التطور وعطاءاته على تحديد مكانة النقود في الاقتصاد، فقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تحليلها لدور النقود في النشاط الاقتصادي، ولا يزال هذا الاختلاف محور جدل إلى يومنا هذا؛ ويتركز هذا الجدل حول تحديد طبيعة العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد والنشاط الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي، وتوسع هذا الجدل بعد نشر كتاب " النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود " (لكنز، Keynes) عام (1936م) بين الكييزيين والاقتصاديين التقليديين لغاية الآن، ويمكن القول أن الكييزيون والتقليديون يختلفون اختلافاً جذرياً في نظرهم لدور النقود في النشاط الاقتصادي وبيان طبيعتها "حيادية أم ليست حيادية"، فالفكر التقليدي يقوم على حيادية النقود، أي أن دور النقود يقتصر على تسيير النشاط الاقتصادي دون أن يؤثر على مستواه، في حين يرى الكييزيون أن التغيرات الموجبة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود، ومن ناحية أخرى يعتقد النقوديون (المعاصرون) أن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات متوقعة على الدخل النقدي لاستقرار دالة الطلب على النقود التي يعتقد (فريدمان، Friedman) أنها أكثر الدوال استقراراً.

من هنا كانت الاختلافات بين النظريات الاقتصادية محل تمحيص وتدقيق الكثير من الدراسات لتحديد اتجاه العلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي في بعض الاقتصاديات.

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي في إطار الفكر الكلاسيكي

تعتبر النظرية الكلاسيكية من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية التي ما زالت تدور حولها نقاشات إلى يومنا هذا، والتي سادت الفكر الاقتصادي لغاية الثلاثينات من القرن العشرين بقيادة كل من "ريتشارد ريتشارد، و دافيد هيوم، David Hume"، إلى أن حصلت أزمة الكساد العالمي (1929-1933) واستمرت آثارها لغاية الحرب العالمية الثانية (1939) تقريباً، والتي تشير في شكلها البسيط إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود في الاقتصاد، وتعتبر هذه النظرية منبعاً رئيسياً لوصف وتوضيح السياسة الكلاسيكية المعتمدة على قاعدة الذهب، حيث حظيت بتعديلات مستمرة في ظل المذاهب المسماة بأنصار المدرسة النقدية الحديثة.¹

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار، فقد بحث المفكرين الكلاسيك النشاط الاقتصادي من كل جوانبه وتوغلوا في أدق تفاصيله وكونوا بذلك فكرياً اقتصادياً

¹ . صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، (الجزائر، 2009)، ص. 99.

متكاملاً، ولكن ما يعيننا في هذه الدراسة هو بيان موقف كتاب هذه المدرسة من النقود وأثرها في النشاط الاقتصادي معبرا عنه بالنتائج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: أسس ومبادئ النظرية الكلاسيكية

إن فهم الفكر الكلاسيكي يستدعي الرجوع إلى الأسس التي بني عليها هذا الفكر، فالنظرية الكلاسيكية تعبر عن مجموعة من الأفكار والآراء المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر ويمكن طرح بعض أسسها فيما يلي:¹

أولاً. أسس ومبادئ قيام النظرية الكلاسيكية:

تقوم النظرية الكلاسيكية في تفسيرها لسلوك المتغيرات الاقتصادية على مجموعة من الأسس والمبادئ تتمثل في:

1. الإيمان بالحرية الاقتصادية:

يرى الفكر الكلاسيكي أن امتلاك الفرد لحرية اختيار نشاطه وحرية التملك والعمل سوف لن يحقق منفعة ومصلحته فحسب بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة، وبالتالي إيمانهم بأن السياسة الاقتصادية محايدة.

2. عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

يرى الكلاسيك أن تدخل الدولة يجب أن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع والقضاء والقيام بالمشروعات ذات النفع العام.

3. الملكية الخاصة:

إن إيمان الفرد بالملكية الخاصة يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة له وللمجتمع، وبالتالي فإن الرأسمالية لا ترى أي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وأن هذا التوافق يحدث تلقائياً.

4. مبدأ المنافسة الحرة في أسواق السلع والخدمات:

تعتبر المنافسة الحرة في رأي الفكر الكلاسيكي هي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع.

5. قانون السوق:

¹. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (بن عكنون، ديوان الطبوعات الجامعية، 2006)، ص. 8.

يرى الكلاسيك أن الحياة الاقتصادية تسير دائما في توازن وإذا حدث اختلال ما لأي سبب فسرعان ما يتجه تلقائيا إلى التوازن من جديد؛ أي أن السوق ينمو حجمه بالمقدار المعادل لحجم الإنتاج الجديد الذي يعرض للمبادلة أي أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

6. مبدأ الربح:

إن الربح هو أفضل حافز على الإنتاج في رأي التقليديين وتعظيمه من شأنه أن يرفع الإنتاج ويزيد في إبداع المبدعين وهو أحد أسباب التقدم الاقتصادي.

7. مبدأ حيادية النقود:

يعتبر الكلاسيك النقود في الحياة الاقتصادية مجرد أداة تبادل فهي إذن ليست إلا عربة لنقل القيم، أو هي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة والحقيقة هنا هي أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك.

8. مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:

تفترض النظرية الكلاسيكية تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا حدث وزادت المدخرات فإن القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة وبالتالي يقل الحافز على الادخار، فسعر الفائدة في نظر التقليديين هي ثمن استعمال رأس المال.

9. الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل:

يؤمن الكلاسيك بأن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل أمر طبيعي مبررين ذلك بالاعتماد على قانون "ساي للمنفذ" وأن العرض يخلق الطلب عليه، وبالتالي يستحيل وجود فاض في الإنتاج، ومن ثم استحالة وجود حالة من البطالة العامة. وأن حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الإنتاج الحقيقية، سواء كانت طبيعية أم بشرية، ومن ثم فإن مستوى الإنتاج يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل.¹

وفي ظل هذه المبادئ يعتقد الكلاسيك أن القوة الدافعة للنظام تتمثل في تحقيق المصلحة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء، كما تستمد النظرية الكلاسيكية أساس تحليلها من أسلوب التوازن الجزئي وليس الكلي.

ثانيا. فرضيات النظرية النقدية التقليدية:

تقوم النظرية الكمية للنقود على مجموعة من الفرضيات والمسلمات الأساسية لتدعيم النتيجة القائلة بأن النقود تحكم الأسعار، والتي اعتمدت عليها في بناء معادلة التبادل "فيشر، Fisher"، ومعادلة الأرصد النقدية والمعروفة بـ "معادلة كمبريدج"، وتتمثل أهم تلك الفرضيات في:

¹ . ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005)، ص. 80.

1. ثبات حجم المعاملات:

يقوم الفكر الكلاسيكي على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديدها بواسطة عوامل موضوعية وأنه ليس للنقود تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تقوم بوظيفة وسيط للمبادلة فقط والنقود ليس لها تأثير في النشاط الاقتصادي وهو ما عبروا عنه بأن النقود حيادية في النشاط الاقتصادي وهذا التحليل يستند إلى قانون العرض والطلب، وبالتالي فإن حجم المعاملات وفقا للتحليل الكلاسيكي يعد بمثابة متغير خارجي، فهو ثابت مادام أن العوامل التي تؤثر فيه ثابتة.¹

2. ثبات سرعة دوران النقود:

تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير مثل: (كثافة السكان، مستوى تقدم الجهاز المصرفي، عادات وتقاليده المجتمعية...)، كل هذه العوامل بطيئة التغير في المدى القصير.²

3. ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

يرى الكلاسيكي أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بافتراض ثبات كل من حجم المعاملات وسرعة دوران النقود. وهذا ما سيتم إثباته من خلال تحليل المعادلات الرياضية التي تقوم عليها هذه النظرية.³

المطلب الثاني: التفسير الرياضي لدور النقود في النشاط الاقتصادي عند الكلاسيكي

تم تفسير العلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي في إطار المدرسة النقدية التقليدية من خلال مدخلين هما مدخل المبادلات الكلية بصياغة فيشر، والمدخل الثاني هو مدخل الأرصدة النقدية بصياغة كمبريدج.

أولاً: مدخل المبادلات الكلية بزعامه " فيشر، Fisher".

تمت صياغة معادلة التبادل لأول مرة من طرف الاقتصادي "C. NEWCOM" إلا أن "فيشر، Fisher" (1868-1947) قام بتعميمها من علاقة تكافؤ إلى علاقة سببية، فأصبحت تنسب إليه، وبالتالي يعتبر أول من أعاد صياغة النظرية الكمية للنقود جبرياً من خلال إعادة صياغة العلاقة السببية بين كمية النقود

¹ . Cardi Olivier, "Macroéconomie, monnaie, inflation, taux d'intérêt et prix de actifs financiers transparents", L1 ECO, Chapitre 3, (2014, 2015), p. 10.
<http://docplayer.fr/7091441-Td-3-monnaie-inflation-taux-d-interet-et-prix-des-actifs-financiers.html>. visité le 15/06/2013.

² . Ibid. p.11.

³ . عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، (مصر: الدار الجامعية، 1996)، ص. 257.

والمستوى العام للأسعار، عن طريق معادلة رياضية سميت "معادلة التبادل"، وذلك في كتابه: "القوة الشرائية للنقود"، والذي اهتم فيه بتعريف مختلف العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار.¹

تعتبر معادلة التبادل عن كل المبادلات المنجزة عن طريق النقود خلال فترة زمنية معينة، حيث تتعادل مجموع النقود المدفوعة في تسويتها مع القيمة الكلية للسلع والخدمات، وبالتالي فإن عملية التبادل في نظر "فيشر، Fisher" تضم جانب نقدي يمثل النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة، وجانب حقيقي يمثل مجموع السلع المطلوبة خلال نفس الفترة الزمنية.²

1. معادلة التبادل "صيغة فيشر، Fisher":

أتى فيشر بمعادلة عرفت باسم "معادلة التبادل" وهي معادلة تأخذ شكل رياضي تبين المبادلات التي تمت في دولة معينة خلال فترة زمنية معينة، وقد صاغ هذه المعادلة كما يلي:³

$$MV = PT \dots \dots \dots (1)$$

حيث: (M) هي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. (V) هي سرعة دوران النقود وهي ثابتة في المدى القصير. (T) الحجم الحقيقي للمعاملات، و(P) هو المستوى العام للأسعار.

ويمكن ترجمة هذه المعادلة كما يلي: كمية النقد المتوفرة في الاقتصاد مضروبة في عدد مرات استخدام كل وحدة منها خلال فترة زمنية معينة تساوي القيمة النقدية للمبادلات خلال فترة زمنية معينة. وتقوم نظرية كمية النقود على افتراض أن حجم المعاملات وسرعة دوران النقود ثابتين، وأن كمية النقود هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار هو المتغير التابع.⁴

ولقد تحولت هذه النظرية لاحقاً من مجرد معادلة رياضية إلى نظرية لتحديد المستوى العام للأسعار عن طريق كمية النقود، وذلك بالاستناد على مجموعة من الفرضيات أهمها:⁵

- يتجه مبدأ السببية من الجانب النقدي للمعادلة إلى الجانب الحقيقي.
- افتراض ثبات حجم كل من المبادلات وسرعة دوران النقود، فكلما المتغيرين يعتمد على عوامل حقيقية ثابتة في المدى القصير وبطبيعة التغير في المدى البعيد.
- عرض النقود (M) هو متغير مستقل أما مستوى الأسعار (P) فهو متغير تابع.

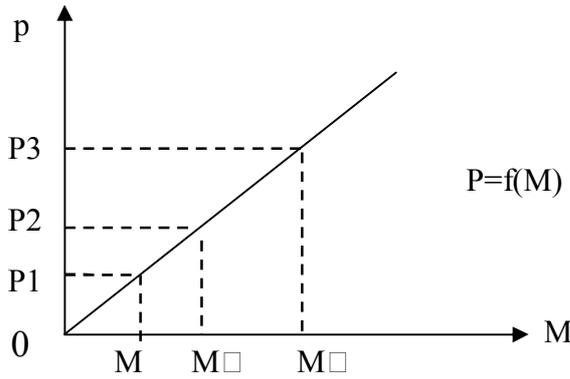
بالاعتماد على هذه الفرضيات فإن النظرية التقليدية في تحليلها لمعادلة التبادل تستنتج بأن: $P = \frac{MV}{T}$

¹ . صبحي تادرس قريصة، رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 174.
² . المرجع نفسه، ص. 181.
³ . سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1982)، ص. 119.
⁴ . عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، (الأردن: الجامعة المفتوحة، 1994)، ص. 77.
⁵ . سعيد الحضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1990)، ص. 152.

أي أنه كلما تغيرت كمية النقود كلما تغيرت الأسعار بنفس النسبة والاتجاه مع ثبات كل من (V) و (P). وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار (p) يتأثر بشكل مباشر ومتناسب مع كمية النقود المتداولة¹، فالعلاقة إذن هي علاقة خطية وطردية، حيث إذا ارتفعت كمية النقود مثلاً إلى الضعف فإن الأسعار أيضاً ترتفع إلى الضعف ومن ثم تنخفض قيمة النقود إلى النصف. وهذه النتيجة في نظر "فيشر، Fischer" لا تتحقق إلا في المدى البعيد، وبالتالي فإن النظرية الكمية تفقد مدلولها في المدى القصير.

الشكل رقم (05)

العلاقة بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار.



المصدر: ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005، ص. 82.

نلاحظ من الشكل (04) ارتفاع المستوى العام للأسعار من (p₁) إلى (p₃) عند زيادة كمية النقود من (M₁) إلى (M₃) وانخفاض السعر من (P₂) إلى (P₁) عند انخفاض كمية النقود من (M₂) إلى (M₁) أي أن هناك علاقة متناسبة بين مستوى الأسعار (P) وكمية النقود المتداولة (M) وأن المستوى العام للأسعار (P) يعد دالة لكمية النقود المتداولة (M).

إلا أنه يعاب على هذه الصيغة في أن حجم المعاملات لا تضم فقط المعاملات الخاصة بالسلع المنتجة في الفترة الحالية، ولكن تتضمن أيضاً السلع المنتجة في الفترات السابقة والمعاملات الخاصة بالأصول المالية، و بالتالي نعوض قيمة المعاملات (T) بالنتائج الجاري، فتصبح الصيغة أكثر ملائمة كما يلي: $MV=PY$ (2) حيث تشير (M) إلى كمية النقود كما في الصيغة السابقة، (V) هي سرعة دوران النقود الداخلية أي متوسط عدد مرات استخدام وحدة النقد في المعاملات الخاصة بالنتائج الجاري، أما (P) فهو

¹ Stefania Marcassa, **macroéconomie, monnaie et inflation**, (U.cergy, pontoise, 2012.2013), p. 20. visité le 15/06/2013. http://stefaniamarcassa.webstarts.com/uploads/cours-macro-monnaie_sm.pdf.

² محمود يونس وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق مالية، (مصر: الدار الجامعية للنشر، 2004)، ص. 345.

المستوى العام لأسعار السلع المنتجة في الفترة الجارية، بينما يعبر (Y) عن مستوى الناتج الحقيقي.¹ إلا أن هذه المعادلة لا تفسر العلاقة بين متغيراتها، وقد عبر عنها "فيشر، Fisher" أنه في ظل افتراضات أو شروط معينة فإن مستوى الأسعار يتغير طردياً مع كمية النقود المستخدمة في التبادل، كما يتغير طردياً مع سرعة دوران النقود وعكسياً مع حجم المعاملات التي تتم باستخدام النقود.

والسؤال المطروح هنا هو: ما هي تلك الشروط والافتراضات التي بني عليها فيشر هذا التحليل؟

يرى فيشر أن مستوى الناتج الحقيقي يتحدد بعوامل العرض في الأجل الطويل، ويتحدد في الأجل القصير عند مستوى التوظيف الكامل وبالتالي يمكن افتراض ثبات مستوى الناتج الحقيقي في الأجل القصير، كما يرى فيشر أن سرعة دوران النقود تتحدد ببعض العوامل المؤسسية التي لا تتغير في الأجل القصير وبالتالي فهي ثابتة، أما بالنسبة لكمية النقود فهي تتحدد من قبل السلطات النقدية.

من خلال ما سبق تخلص معادلة التبادل لـ "فيشر، Fisher" إلى العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث يمكن القول بأن تغيرات الأسعار تخضع لتغيرات كمية النقود المتداولة بشكل طردي، أي أن زيادة كمية النقود المعروضة من شأنها أن ترفع المستوى العام للأسعار، وانخفاض كمية النقود سوف تؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار، وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد على كمية النقود لتغيير مسار الاقتصاد لأن ما يحدث من تغيرات في النشاط الاقتصادي هو ناتج عن تغير المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج.

2. نقد صيغة "فيشر، Fisher":

تعرضت النظرية الكمية لـ فيشر لعدة انتقادات مست الأهمية التي كانت قد حققتها في الفكر الاقتصادي وتتلخص أهم هذه الانتقادات فيما يلي:²

- أغفلت هذه النظرية الطبيعة الخاصة للنقود وصعوبة تطبيق قانون العرض والطلب لتحديد قيمتها.
- تتجاهل هذه النظرية أمراً منطقياً وهو أن القوى التي تتحكم في تحديد المستوى العام للأسعار لا يمكن أن تختلف عن تلك القوى التي تتحكم في ثمن السلعة أو الخدمة المنفردة، فقوى الطلب على كافة المنتجات من جهة أخرى هي التي تتحكم في المستوى العام للأسعار.
- تتجاهل هذه النظرية سعر الفائدة ولم تأخذ في اعتبارها بالرغم من أهمية تأثير التغيرات في كمية النقود على سعر الفائدة .
- النظر إلى النقود كوسيط للتبادل فقط وأن دورها محايد في النشاط الاقتصادي، يعد افتراضاً مبسطاً للغاية.

¹ . المرجع نفسه، ص. 346.

² . زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص. 221.

- بساطة فرضياتها وبعدها عن الواقع العملي، مما أدى إلى عدم قبول ما بني على هذه الافتراضات من نتائج، مثل ثبات حجم الإنتاج والمبني على افتراض التوظيف الكامل للموارد.

على الرغم من أن الصيغة الرياضية لمعادلة فيشر تبدو واضحة وبسيطة إلا أنها لا تقدم التفسير الرياضي للعلاقة السببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. فهي لا تفسر كيف تؤدي التغيرات في كمية النقود إلى تغير المستوى العام للأسعار، وهذا ما سنحاول تفسيره من خلال مدخل الأرصدة النقدية أو ما يعرف بمدخل "كمبريدج، Cambridge" بزعامة "ألفريد مارشال".

ثانياً. مدخل الأرصدة النقدية بصياغة كمبريدج:

أخذت معادلة فيشر صيغاً كلاسيكية متطورة في جامعة كامبردج على يد كل من "ألفريد مارشال Alfred Marshall" و "آرثر بيجو، Arthur Pigou" تجلت في تغيرات هامة في شكل المعادلة ومضمونها لتصبح أكثر تعبيراً عن تابع الطلب على النقد.¹

1. تحليل معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة:

ركزت معادلة التبادل على وظيفة واحدة للنقود وهي استخدامها كوسيط للتبادل، في حين انطلقت صيغة الأرصدة النقدية المتمثلة في معادلة "كمبريدج" من وظيفة النقود كمخزن للقيمة؛ أي أن الأفراد يحتفظون بها لغرض الاحتياط، بالإضافة إلى وظيفتها كوسيط للتبادل وبالتالي فإن وجهة نظر اقتصادي جامعة كامبردج في الطلب على النقود يتحدد بالمعادلة التالية:²

$$Md = k py \dots \dots \dots (3)$$

حيث: (M) هي الطلب على النقود. (K): النسبة من الدخل التي يحتفظ بها الأفراد في صورة سائلة.
(P): المستوى العام للأسعار. (Y): الناتج الحقيقي معبرا عنه بالقيمة النقدية أي أن: $Y = PQ$ و (Q) هي الكمية من السلع والخدمات النهائية، وهو يختلف عن حجم المعاملات في معادلة التبادل لأن (Q) تأخذ في الحساب جميع المعاملات في التبادل سواء كانت سلعا نهائية أو وسيطة أو عمليات تحويلية، و (p) يمثل المستوى العام لأسعار السلع والخدمات النهائية فقط.

وبما أنه من مزايا النقود هي سهولة إتمام المعاملات فإن الطلب على النقود يتحدد بحجم المعاملات الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الدخل النقدي، إذ تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات أي زيادة حجم المعاملات، وبالتالي فإن الطلب على النقود يزداد بمستوى الدخل النقدي ويتأثر

¹ . موفق السيد حسن، "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مفهوم النقد والطلب عليه"، مرجع سابق، ص. 27.
² . قصي الجابري، فلاح حسين توني، "رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك - دراسة تطبيقية على الأزمة المصرفية لدول جنوب شرق آسيا"، مجلة الإدارة والاقتصاد، (العدد 80، 2010)، ص. 88.

حجم المعاملات بالعديد من العوامل مثل درجة التقدم الاقتصادي في المجتمع ومستوى التطور التكنولوجي، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يزداد الطلب على النقود مع زيادة درجة التقدم الاقتصادي في المجتمع.¹ كما يفترض أصحاب مدخل كمبريدج أن النسبة المثلى من الدخل التي يحتفظ بها الأفراد في شكل نقود نسبياً مستقرة في الأجل القصير فهي تعتمد على عوامل مؤسسية كما افترضها "Fisher".

ويمكن التعبير عن الطلب على النقود (Md) على أنه نسبة (k) من الدخل الإجمالي النقدي "py".

$$K = \frac{M}{y} \quad \text{فإذا تم تعريف نسبة ما يحتفظ به الأفراد من أرصدة نقدية سائلة على أنها:}$$

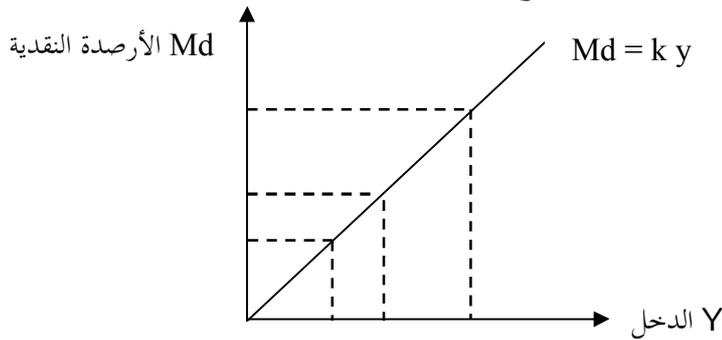
وبما أن سرعة دوران النقود يمكن التعبير عنها على أنها إجمالي الناتج مفسوما على كمية النقود المتداولة.²

$$k = \frac{1}{v} \quad \leftarrow \quad V = \frac{pi b}{M} \quad \text{ويعبر عن ذلك رياضياً كما يلي:}$$

أي نسبة ما يحتفظ به الأفراد من النقود السائلة تساوي مقلوب سرعة دوران النقود وبالتالي فإن العوامل التي تؤثر في سرعة دوران النقود (v) هي نفسها التي تؤثر في نسبة الاحتفاظ بالنقود (K) ولكن بصورة عكسية، وبما أن سرعة دوران النقود (v) ثابتة في الأجل القصير وباعتبار أن (k) هو نفسه (v) فإن أي تغير في كمية النقود سيكون له تأثير على المستوى العام للأسعار (p). وهو نفس تحليل معادلة التبادل لـ "Fisher"، مما يعني أن أي تغير في كمية النقود يكون له تأثير على الأسعار فقط دون التأثير في الدخل ومعدلات الفائدة.

الشكل رقم (06)

معادلة كمبريدج للأرصدة النقدية .



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مصر، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، (2005). ص. 83.

¹ . محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص. 350.

² . ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 81.

يوضح الشكل رقم (05) معادلة كميريدج للأرصدة النقدية التي تبين أن زيادة الدخل القومي الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على كمية النقود الحقيقية بنفس النسبة.¹

2. نقد صيغة كميريدج:

بالنظر إلى صيغة كميريدج يمكن توجيه الانتقادات التالية إلى معادلة الأرصدة النقدية:²

- لم تتناول نظرية الأرصدة النقدية بالتحليل كل محددات الطلب على النقود، حيث أنها لم تأخذ في عين الاعتبار طلب الأفراد للنقود بدافع المضاربة والتي لها تأثير على مقدار طلب الأرصدة النقدية.
- تدرك نظرية الأرصدة النقدية أن التغيرات في كمية النقود في الأجل القصير يكون لها تأثير هام على الإنتاج والأسعار إلا أنها لم توضح مقدار تغير الأسعار والإنتاج بتغير عرض النقود.
- لم تعطي صيغة كميريدج صورة كاملة للقوى التي تحدث تغيرات في المستوى العام للأسعار مثل سعر الفائدة الذي له علاقة قريبة بالأرصدة النقدية والذي يحدد الإنتاج والأسعار.
- بالإضافة إلى أن نظرية الأرصدة النقدية لا تشرح القوى الحقيقية التي تفسر التغيرات في مستوى الأسعار، فهي تهمل المتغيرات الأخرى مثل الدخل والادخار والاستثمار.

3. أوجه الاختلاف بين مدخل المبادلات الكلية ومدخل الأرصدة النقدية:

رغم التشابه الكبير بين المدخلين إلا أن مدخل الأرصدة النقدية يعتبر خطوة متقدمة اتجاه النظريات النقدية الحديثة، ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين المدخلين كما يلي:³

أ. تفسير العلاقة السببية بين كمية النقود والنتائج:

حاول أصحاب مدرسة كميريدج إعطاء تفسير أكثر دقة للعلاقة السببية بين كمية النقود والنتائج من ذلك الذي قدمه "فيشر، Fisher"، فقد انطلقوا من افتراض وضع التوازن أين نفترض أن السلطات قررت مضاعفة كمية النقود وهذا ما يؤدي إلى زيادة المعروض من النقود عن الطلب عليها، وبالتالي يرتفع الدخل الذي يحتفظ به الأفراد ومن ثم يزداد الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبما أن مستوى الناتج الحقيقي يكون ثابت عند مستوى التشغيل الكامل في الأجل القصير كما افترضه فيشر وبما أن قيمة (K) ثابتة فإن هذا يؤدي إلى تحقيق التوازن بعد أن يتضاعف المستوى العام للأسعار، وعند هذا التوازن الجديد سيتضاعف الدخل النقدي ومن ثم كمية النقود وهو ما يفسر أن زيادة العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ب. تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود:

¹. المرجع نفسه، ص. ص. 81، 98.

². سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، (مصر: مطابع الأهرام، 1994)، ص. 141.

³. محمود يونس، مرجع سابق، ص. ص. 351، 352.

لم يذكر أصحاب المدخلين أن سعر الفائدة يؤثر في الطلب على النقود، إلا أن أصحاب مدخل كمبريدج تقدموا عن أصحاب مدخل المبادلات في تحليلهم لهذه الفكرة، فقد أشاروا إلى أنه رغم مزايا النقود في تسهيل المعاملات إلا أنها لا تعطي عائدا لمن يحتفظ بها، كما أنه أعطى بدائل للنقود في الاحتفاظ بالثروة، وهو السلاح الذي هاجم به كيتز نظرية كمية النقود.

ج. ثبات سرعة دوران النقود:

يفترض كلا المدخلين ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير إلا أن مدخل الأرصدة النقدية تفوق في ذلك من خلال افتراضهم أن الفرد يقوم بتحديد النسبة المثلى من الدخل التي يحتفظ بها الأفراد بشكل نقود، كما أن أصحاب هذا المدخل أقرروا أنه يمكن استخدام النقود كشكل من أشكال الثروة، وبالتالي فإن نسبة ما يحتفظ به الأفراد في شكل نقود قد يتغير نتيجة تغير العوائد الأخرى من الثروة مقارنة بالنقود.

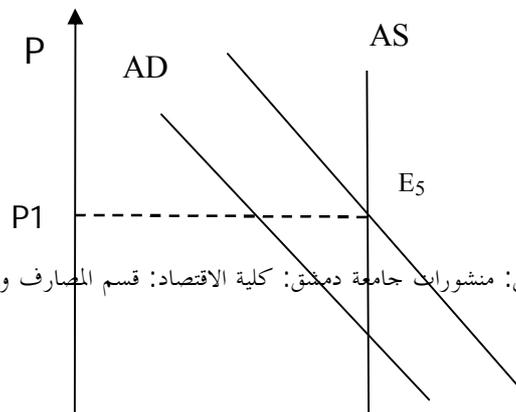
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين كمية النقود والدخل والمستوى العام للأسعار بيانياً

إن تحليل العلاقة بين كمية النقود والدخل والمستوى العام للأسعار انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها النظرية الكلاسيكية، بأن مستوى الإنتاج الكلي يتجه دائماً نحو المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، وأن الطلب الكلي للسلع والخدمات يعتمد على كمية النقود المتداولة، حيث إذا ازدادت كمية النقود يرتفع الطلب الكلي على السلع والخدمات، والعكس صحيح في حالة انخفاض كمية النقود، كما أن ارتفاع الطلب الكلي وانخفاضه يؤديان إلى تغير في المستوى العام للأسعار فقط وليس في مستوى الإنتاج.¹ وبالاعتماد على معادلة الأرصدة النقدية (كمبريدج) للطلب على النقود: $M = KPY$ التي توضح بأنه عندما تقترب قيمة (Y) من قيمة (P) على اعتبار أن (K) ثابتة، فإننا نستطيع أن نحدد مستوى عرض النقود (M_s) الذي يحقق لنا التوازن في سوق النقود، لكن السؤال الذي يثار هنا هو كيف تؤثر كمية النقود على الدخل النقدي ومستوى الأسعار؟ والإجابة عن هذا السؤال تتم في الحالتين التاليتين:²

1. حالة وصول الاقتصاد إلى الاستخدام الكامل: تفسير هذه الحالة يتم انطلاقاً من الأشكال البيانية التالية:³

الشكل رقم (07)

سوق المنتجات أو القطاع الحقيقي وفق نظرية كمية النقود

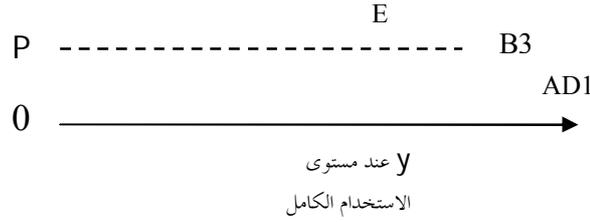


¹ . أملية جامعية، الاقتصاد النقدي، (جامعة دمشق: منشورات جامعة دمشق: كلية الاقتصاد: قسم المصارف والتأمين ، 2010.2009)، ص.

.112

² . المرجع نفسه، ص. 113.

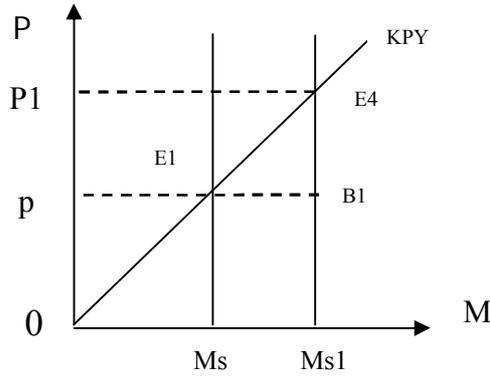
³ . المرجع نفسه، ص. ص. 111.



المصدر: أملية جامعية، الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، (2010.2009)، ص. 110.

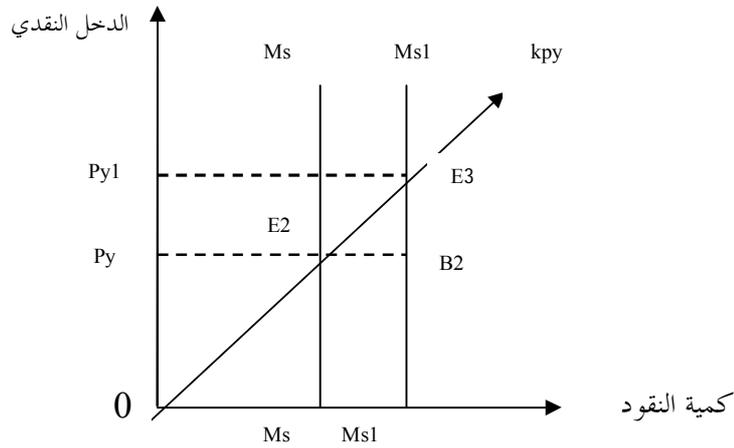
الشكل رقم (08)

سوق النقود وفق نظرية كمية النقود، الجزء (A)



المصدر: أملية جامعية، الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، (2010.2009)، ص. 111.

الجزء (B)



المصدر: أملية جامعية، الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، (2010.2009)، ص. 111.

يتبين من الشكل رقم (07) أن المنحنى (AS) يمثل العرض الكلي للسلع والخدمات، و (AD) يمثل الطلب عليها، و يتحقق التوازن بينها عند النقطة (E) أين يتقرر حجم الإنتاج (Y) والمستوى العام للأسعار (P)، وبالتالي يتحدد مستوى الدخل النقدي (PY).

وعند الانتقال إلى سوق النقود في الشكل (08) (الجزء A، B) أين يمثل كل من المنحنى (KPY) الطلب على النقود والمنحنى (Ms) عرض النقود، فإنه عند التوازن يكون العرض يساوي الطلب $Ms = KPY$ ، و بما أن (K) ثابت فإنه عند تحديد قيمة كل من (Y) و (P) في سوق المنتجات، فإننا نستطيع أن نحدد مستوى عرض النقود (Ms) الذي يحقق لنا التوازن في النقطتين (E1) و (E2). وبهذا يتحقق التوازن في السوقين في آن واحد.

إن تحليل طريقة تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار والدخل في حالة وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل تكون بافتراض أن الحكومة قررت زيادة عرض النقود (Ms) إلى (M1)، كما يبين الشكل (08) (الجزء A، B)، حيث أن كمية النقد (Ms1) عند مستوى الدخل النقدي (Py) تفوق ما يرغب المجتمع الاحتفاظ به من الأرصدة النقدية (kpy)، وهذا يعني عدم التوازن في السوق النقدي عند مستوى الأسعار (p) ومستوى الدخل (py)، كذلك بالنسبة لسوق المنتجات كما يبينه الشكل رقم (07)، فإن أي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي (AD) إلى (AD1) وبالتالي عدم التوازن في السوق الحقيقي لأن الطلب الكلي يفوق حجم العرض الكلي، والسؤال الذي يطرح هنا هو: **كيف ينتقل السوقان النقدي والحقيقي إلى حالة توازن جديدة؟**

يوضح الشكل رقم (07) (الجزء B) أن التوازن الجديد في سوق النقود يتحقق عند النقطة (E3) نتيجة ارتفاع عرض النقود من (Ms) إلى (Ms1) أي أن الدخل النقدي يجب أن يرتفع من (py) إلى (py1)، حيث يتحقق ذلك إما بارتفاع الناتج المحلي (y) أو ارتفاع مستوى الأسعار (p).

وبما أن الكلاسيك يفترضون وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل؛ أي أن مستوى الإنتاج (y) ثابت فإن ذلك يستلزم ارتفاع المستوى العام للأسعار (p1) من أجل أن يتحقق التوازن في السوق النقدي عند النقطة (E4) وعند النقطة (E5) في سوق المنتجات، وهذا ما يؤكد تنبؤ الكلاسيك بأن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار هي علاقة تناسبية طردية، وهو ما يبرر موقفهم الحيادي للنقود أي أن النقود لا تؤثر على مستوى الإنتاج والاستخدام وإنما تؤثر على المستوى العام للأسعار.

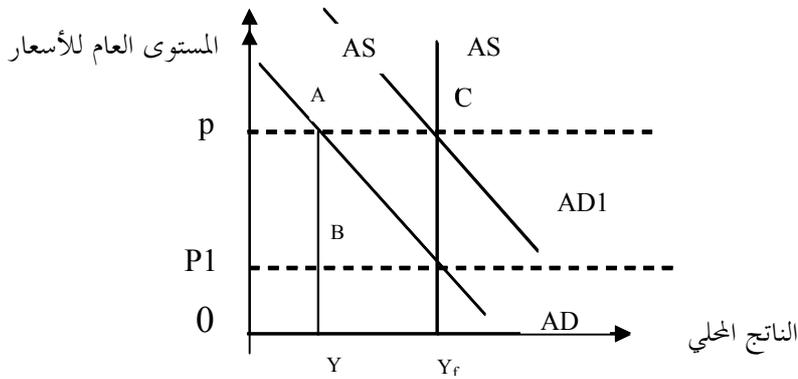
2. حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل:

يقصد بهذه الحالة أن يعمل الاقتصاد بأقل من طاقاته الإنتاجية، حيث لا يكون في هذه الحالة الناتج المحلي في مستوى الاستخدام الكامل مما يجعل العلاقة بين كمية النقود والدخل والمستوى العام للأسعار تختلف عن حالة وصول الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل، فأى زيادة في كمية النقود في القطاع النقدي

ستؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج والاستخدام في القطاع الحقيقي ويتضح ذلك في الأشكال التالية:

الشكل رقم (09)

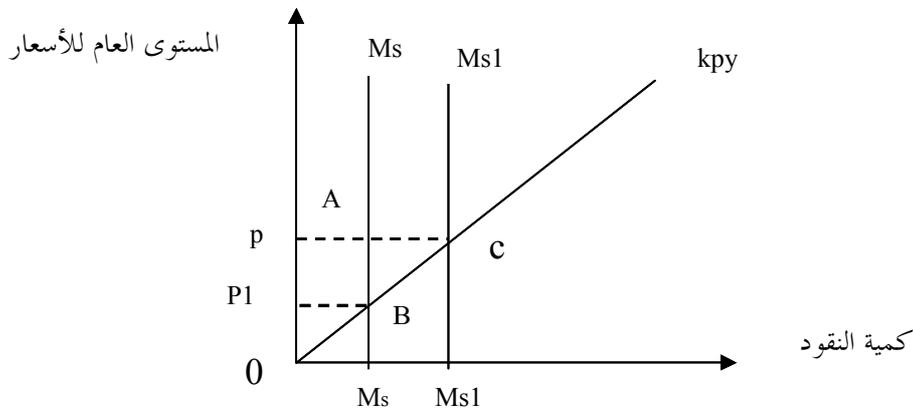
القطاع الحقيقي في حالة الاستخدام غير الكامل



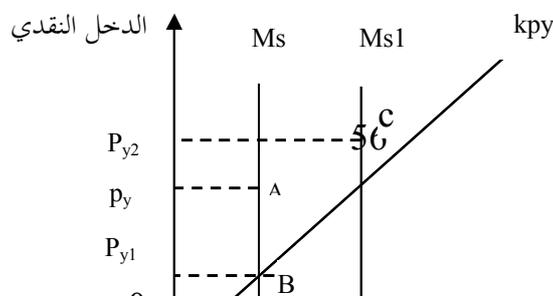
المصدر: أملية جامعية، الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، (2009.2010)، ص. 114

الشكل رقم (10)

القطاع النقدي في حالة الاستخدام غير الكامل



الجزء (A)



الجزء (B)

المصدر: أملية جامعية، الاقتصاد النقدي، جامعة دمشق: منشورات جامعة دمشق: كلية الاقتصاد: قسم المصارف والتأمين، (2009.2010)، ص. 115.

من الشكل رقم (09) السابق، نلاحظ أن مستوى الطلب الكلي يتمثل في المنحنى (AD) ومستوى الأسعار يتمثل في (p)، وحالة عدم وصول الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل تتحقق عند مستوى الإنتاج (y) أقل من مستوى الاستخدام الكامل (y_f)، هذا يعني في النظرية الكلاسيكية أن القطاع الحقيقي في حالة عدم التوازن عند المستوى العام للأسعار (p)، كذلك بالنسبة للقطاع النقدي هو أيضا في حالة عدم توازن عند المستوى العام للأسعار (p) وعرض النقود (Ms). ما يدعونا إلى طرح السؤال التالي: كيف سيعود الاقتصاد إلى حالة التوازن؟

و الإجابة عن هذا السؤال تكون بتحديد التغيرات التي يمكن أن تحدث في مثل هذه الحالة:
أ. الحالة الأولى: إن احتمال وصول الاقتصاد إلى مستوى التوازن في القطاعين الحقيقي والنقدي هو انخفاض مستوى الأسعار من (p) إلى (p₁) نتيجة لحالة عدم الاستخدام الكامل وارتفاع البطالة وتكدس السلع، وبالتالي تنخفض الأجور والأسعار تدريجيا وينتقل الاقتصاد من النقطة (A) إلى النقطة (B) في السوقين النقدي والحقيقي، وبالتالي يزداد الإنتاج والدخل الحقيقي بانخفاض الأسعار، وينخفض الدخل النقدي (P_Y) إذا كانت الزيادة في الكميات المطلوبة (Y) أقل من الانخفاض في المستوى العام للأسعار (P) فينتقل الدخل النقدي من (P_{Y1}) إلى (P_Y) في الشكل رقم (10) (الجزء B).

إن هذه الحالة قد تكون غير واقعية؛ لأن الإحصائيات أظهرت في أغلب دول العالم أن الأجور والأسعار بشكل عام غير قابلة للانخفاض الكبير في فترات الركود أو الكساد، وأن الطلب الكلي غير مرن ويحتاج إلى انخفاضات كبيرة في الأسعار لأجل الوصول إلى نقطة التوازن الجديد في النقطة (B) في القطاع الحقيقي.

ب. الحالة الثانية: احتمال زيادة كمية النقود في التداول من (Ms) إلى (Ms₁)، يؤدي إلى انتقال الاقتصاد من النقطة (A) إلى النقطة (c) في الأشكال الثلاثة السابقة وذلك نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مع زيادة كمية النقود من (AD) إلى (AD₁) وبالتالي يزداد الناتج المحلي، أما بالنسبة للأسعار فيمكن أن ترتفع أو تبقى ثابتة تبعا لمدى تأثير الطلب الكلي على السلع والخدمات بزيادة كمية النقود، فإذا ارتفع الطلب الكلي إلى (AD₁) كما يبينه

الشكل (09) فإن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتاً في (P)، وإذا ارتفع إلى أعلى من ذلك فإن الأسعار ترتفع إلى أعلى من (P)، وفي كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي (P_Y) سواء ارتفع (P) أو لم يرتفع لأن مستوى الإنتاج (Y) بالتأكيد يرتفع.

ج. الحالة الثالثة: في حالة احتمال عدم زيادة عرض النقود أو انخفاض المستوى العام للأسعار، يرتفع منحنى الطلب على النقود (KPY) ليتقاطع مع منحنى العرض (M_s) في النقطة (A) وبالتالي يصبح سوق النقود في حالة توازن بدون أي تغيير في المستوى العام للأسعار أو في الدخل النقدي.

مما سبق نستنتج أن الاحتمال الثاني الذي يقضي بزيادة عرض النقود هو الاحتمال الذي يحقق التوازن في القطاعين النقدي والحقيقي في حالة الاستخدام غير الكامل للموارد الاقتصادية، من خلال تأثير كمية النقود على الطلب الكلي وبالتالي على مستوى الإنتاج والدخل النقدي والمستوى العام للأسعار.

وفي الأخير يمكن القول أن فكر المدرسة الكلاسيكية لم يتبلور عنه ما يمكن أن يعتبر نظرية اقتصادية شاملة ومتكاملة تبحث في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، أو تطوير الناتج للسيطرة على هذا النشاط أو التغلب على مشاكله، كما أن الافتراض بأن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً وتلقائياً بالشكل الذي يجعل التوظيف الكامل لموارد الإنتاج دائم التحقق، أمر مبالغ فيه، فقد وصف هذا الفكر بأنه فكر يميل إلى التفاؤل، ويرجع السبب في ذلك إلى الجو الاقتصادي العام الذي ساد خلال تلك المرحلة.

المبحث الثاني: التحليل الكييزي للعلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي

بعد تعرضنا بالدراسة والتحليل لرأي المدرسة الكلاسيكية حول دور النقود في النشاط الاقتصادي وما تعرضت له هذه النظرية من انتقادات، ظهر ميلاد نظرية جديدة بعد حدوث أزمة الكساد العالمي (1929)، حيث كانت بداية لنهاية مصداقية النظرية الكلاسيكية بعد ظهور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود في كتاب "جون ماينرد كييز، John Maynard Keynes" عام (1936)، هذا الأخير أعطى تحليل آخر للطلب على النقود معتمداً على مبدأ النقد الفاعل على عكس المبدأ المحايد للنقد عند الكلاسيك.¹ فقد بحث "كييز، Keynes" في أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلا من اقتصار مجال بحث النظرية الكلاسيكية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغيير المستوى العام للأسعار)، والتي هي حسب "كييز، Keynes" مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة و الدخل الوطني و بالتالي مستوى الطلب الفعال الذي يعتبر جزءاً من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن.²

¹. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 239.

². إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1996)، ص. 148.

المطلب الأول: منطلقات وفرضيات التحليل الكييزي للطلب على النقد

ركز تحليل الطلب على النقد الذي عرضه "كييز، Keynes" على دور النقد كمخزن للقيمة، وقد ميز "كييز، Keynes" بين ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقد وهي: الطلب على النقد لغرض المبادلات، الطلب على النقد لغرض الاحتياط والطلب على النقد لغرض المضاربة. وقبل التعرض لهذه الدوافع نتطرق لمختلف الفرضيات التي قام عليها التحليل الكييزي.¹

أولاً. منطلقات التحليل الكييزي:

هاجم الاقتصادي "جون ماينرد كييز" التحليل الكلاسيكي في كتابه (النظرية العامة للاستخدام في الدخل والفائدة) الذي صدر عام (1936) من ثلاثة منطلقات رئيسية وهي:²

1. اعتقاد "كييز، Keynes" بأن اقتصاد السوق لا يتوجه بشكل تلقائي نحو التوازن في مستوى الاستخدام الكامل كما كان يعتقد الكلاسيكيون، لأن الاقتصاد الحر يعاني من نقصين أساسيين لا يمكن أن يعالجا تلقائياً من خلال قوى العرض والطلب وهما:

- احتمال وقوع هذا الاقتصاد في فترات كساد اقتصادي متواصل كما حصل في الثلاثينات من القرن الماضي.
- أن هذا الاقتصاد غير مستمر بطبيعته فهو يخضع لتقلبات مستمرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي فإن حالة الاستخدام الكامل إذا ما تحققت فإنها لا تدوم لفترة طويلة وسرعان ما يعود الإقتصاد إلى مستوى إنتاج يقل عن مستوى الاستخدام الكامل، نتيجة للتغيرات التي تحدث في الأسواق وانتقالها من حالة توازن إلى حالة توازن أخرى.

2. إيمان كثر بأن سبب الركود أو الكساد الذي يحدث هو عدم كفاية الطلب الكلي، أي النقص في الإنفاق على الطلب على السلع والخدمات، بحيث لا يكفي لشراء ما ينتج عند وصول الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل.

3. إن معالجة حالة الركود أو الكساد تتم من خلال تدخل الحكومات في الاقتصاد بشكل مباشر أو غير مباشر لرفع مستوى الطلب الكلي لأن الأسعار والأجور تتصف بعدم المرونة، كما أنها لا يمكن أن تنخفض بلا حدود.

عموماً، فقد هاجم "كييز، Keynes" النظرية الكلاسيكية انطلاقاً من هذه الاعتبارات التي استند فيها على نظرة جديدة وأسس نظرية للعرض الكلي والطلب الكلي تختلف اختلافاً جذرياً عن النظرية الكلاسيكية،

¹ جون ماينرد كييز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، (الجزائر: موفم للنشر، 1991)، ص. 246.

² أملية جامعية، مرجع سابق، ص. 119.

فقد قال (كيتز، Keynes) في ذلك " ... إن فرضياتها غير المعلنة والتي نادرا ما تتحقق، أو لم تتحقق أبدا أدت إلى النتيجة التي مفادها أنها لا تستطيع حل المشاكل الاقتصادية في الواقع العملي".¹

ثانيا. فرضيات التحليل الكيتزي:

قام التحليل الكيتزي على فرضيات تختلف تماما عن الفرضيات التي قام عليها التحليل التقليدي ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

1. رفض "قانون ساي للأسواق"، وذلك بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التوازن بين خطط القطاع العائلي فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال أو المنتجين فيما يتعلق بالاستثمار، فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عنها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن النظرية الكيتزية تقول بأن إدخار أكثر يعني استهلاك أقل، وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة.²

2. تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.

3. عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية؛ أي أن مقدار النقود المعروضة تفرض على المتعاملين الاقتصاديين بطريقة خارجية من طرف السلطات النقدية (متغير مستقل).³

4. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الإختلالات؛ أي يجب على الدولة في بداية مرحلة الانكماش الاقتصادي أن تتدخل في السوق، وتعوض النقص في الطلب على السلع من قبل المستهلك، ولو كان ذلك عن طريق الاستدانة وزيادة الإنفاق، فإما أن تقدم الدولة أموالا للمواطنين مباشرة بتخفيض الضرائب مثلا، إلا أن هذا الإجراء قد لا يستمر طويلا إذا عمد الناس إلى الاستمرار في التوفير بسبب الشعور بالهلع وعدم الأمان، وإما أن تقوم الدولة نفسها بالإنفاق وهو أكثر فعالية نظرا لما يوفره هذا الإنفاق من منصب شغل، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية، وهو ما يؤثر على عجلة النمو الاقتصادي.

5. عدم الإيمان بوصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، فالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل، وذلك أن الاقتصاد قد يصل إلى التوازن في الناتج رغم وجود بطالة شديدة أو تضخم شديد، وحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكيتزي، إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق، لذلك فإن المستوى المتحقق من الدخل ليس هو مستوى التوظيف الكامل بشكل مستمر.

¹ . سيمون فاوت، وأخرون، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية، (المملكة الأردنية الهاشمية، مؤسسة فريدريش إيبتر، 2012)، ص. 25.

² . فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، (جدة، 2014)، ص. 47.

³ . إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، 150

6. يتوقف الادخار و الاستثمار على الدخل و ليس على معدل الفائدة؛ فسعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو الدخل الذي يتوقعه رجال الأعمال، ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم، إضافة إلى أن سعر الفائدة هي ظاهرة نقدية، ويتحدد مستواه في السوق النقدية بتقاطع منحني العرض والطلب عليه.

7. يرى أنه من الصعب الفصل بين الجانب النقدي و الجانب العيني (الحقيقي) في الاقتصاد.¹

ثالثا. المبادئ الأساسية للنظرية الكيترية:

تقوم النظرية الكيترية على مجموعة من المبادئ الأساسية التالية:²

1. الاهتمام بالطلب الفعال كمحدد للدخل الوطني والإنتاج والتشغيل، ففي بعض الأحيان يكون الإنفاق الكلي غير كاف لشراء كل الإنتاج.

2. عدم استقرار الاقتصاد، حيث أن الاقتصاد يميل إلى تكرار التوسع والانتعاش والانفجار لأن مستوى الاستثمار المخطط متقلب والتغيرات في خطط الاستثمار تسبب تغيرات في الدخل القومي والإنتاج بمقدار أكبر من التغير الحاصل في الاستثمار، و يتحدد الإنفاق الاستثماري من خلال الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار أو المعدل المتوقع للعائد.

3. عدم مرونة الأجور والأسعار، فبسبب عقود العمل وقوانين الحد الأدنى للأجور فإن الأجور والأسعار تكون غير مرنة.

4. سياسات مالية ونقدية نشطة، حيث دعت أفكار كتر إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي.

رابعا. الطلب على النقد عند "كيتر، Keynes":

يتمثل الطلب على النقود عند "كيتر، Keynes" في كمية السندات المطلوبة وكمية النقود المطلوبة، حيث يمكن معرفة كمية النقود المطلوبة عند أسعار الفائدة المختلفة وكذا دوافع الطلب على هذه النقود، وفي تحليل "Keynes" للطلب على النقد ركز على دور النقد كأداة حفظ القيم (مقياس للقيمة) وميز بين ثلاثة دوافع مختلفة للاحتفاظ بالنقد وهي: دافع المعاملات (الصفقات)، دافع الاحتياط ودافع المضاربة.³

1. الطلب على النقد من أجل إتمام الصفقات:

¹ . سيمون فاوت، وآخرون، مرجع سابق، ص. 25.

² . مدحت القريشي، مرجع سابق، ص. 245.

³ - جون ماينر كيتر، مرجع سابق، ص. 246.

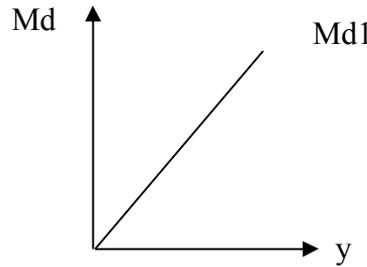
يرجع دافع المعاملات طلب النقود إلى الحاجة إلى النقود الحاضرة للمعاملات لكل من الأفراد ومنشآت الأعمال، والحاجة للنقود الحاضرة لمواجهة دافع المعاملات تنشأ أساساً لعدم التزام بين إنفاق الأفراد والعائلات لدخولهم وبين حصولهم على هذه الدخول هذا من جهة، ومن جهة أخرى بين نفقات منشآت الأعمال وبين إيرادات المبيعات.¹

بالتالي فإن حجم الأرصدة النقدية السائلة يتوقف على حجم الدخل المستلم وأيضاً على عدد مرات استلام الدخل وعلى تكرار الإنفاق، وعلى أية حال فإن مقدار طلب النقود بدافع المعاملات إنما يتوقف على الدخل، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية: $L_t = F(y)$

L_t : طلب النقود بدافع المعاملات، Y : مستوى الدخل، وعليه فإن المعادلة السابقة توضح أن حجم الأرصدة النقدية المطلوبة بدافع المعاملات إنما يتحدد بمستوى الدخل والعلاقة بينها علاقة طردية، إلا أن طلب النقود بدافع المعاملات سوف ينتقل إلى أعلى أو أسفل إذا حدثت تغيرات في توقعات المجتمع فيما يتعلق بمستوى الدخل.²

الشكل رقم (11)

ارتباط الطلب على النقد المخصص للصفقات بالدخل الإجمالي.



المصدر: وسام الملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، لبنان: دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر، (2000). 285.

2. الطلب على النقد للاحتياط: ($Md2$):

يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية سائلة من أجل الاحتياط، ويعود السبب في ذلك إلى حالة عدم اليقين بالنسبة للإيرادات والنفقات المستقبلية للدخل، أي أن حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لغرض الاحتياط تعتمد على حجم الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن إجمالها فيما يلي:³

¹ - علي عاي الزبيدي، عبد الرحمن بن غازي، النقود والبنوك، (صنعاء: مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 185.

² . فارس فضيل، محمد ساحل، " تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث"، الملتقى الدولي الثاني، حول الأزمة

المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 6، 5 ماي (2009)، ص. 8.

³ . ضياء مجيد، مرجع سابق، ص. 120 . 121.

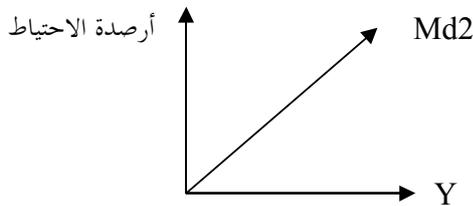
- طبيعة الفرد والظروف المحيطة به، ففي فترات الرخاء قد يكون الفرد متفائلاً فيقل طلبه على النقد لغرض الاحتياط والعكس في حالة الكساد.

- درجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية، وبالتالي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى سيولة.

- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال، حيث كلما تعرض الطلب على منتجات معينة لتقلبات كلما تطلب الأمر الاحتفاظ بالنقد لمواجهة الطوارئ والعكس صحيح. والشكل التالي يوضح كيف أن زيادة الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض الاحتياط، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحوال الاقتصادية السائدة.

الشكل رقم (12)

الطلب على النقد بغرض الاحتياط.



المصدر: هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، (2010)، ص. 60.

ويمكن جمع الطلب على النقود لغرض الاحتياط والطلب على النقود لغرض المعاملات (الصفقات) في طلب

واحد، على اعتبار أنهما يرتبطان بالدخل بعلاقة طردية كما يلي:

$$Mt = Ly$$

حيث: (Mt) هي الطلب على النقود لغرض الاحتياط والمعاملات أي؛

$$Mt = Md1 + Md2$$

وبالتالي فإن معادلة الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط تكون كما يلي:

$$Mt = KY$$

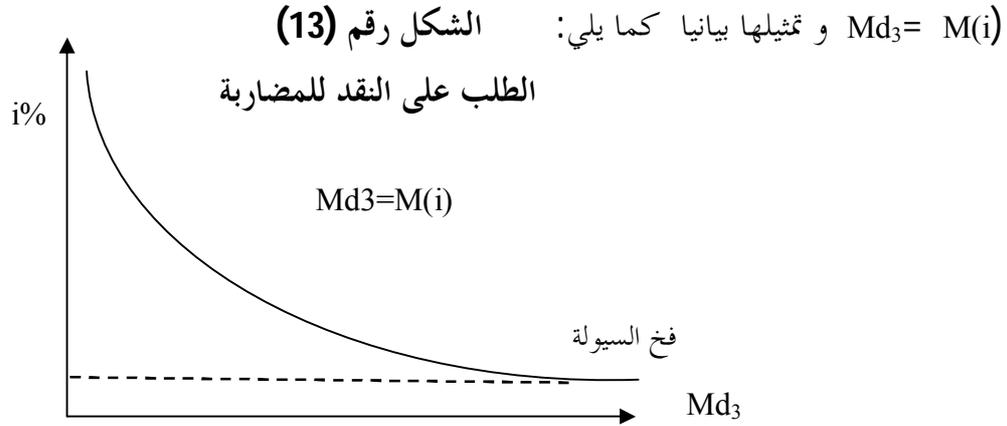
حيث: K: سرعة دوران النقود، أو نسبة من الدخل النقدي التي يحتفظ بها الأفراد في شكل سيولة للاحتياط أو المضاربة.¹

3. الطلب على النقد من أجل المضاربة:

أدخل "كيتز، Keynes" دافع آخر للاحتفاظ بالنقد وهو دافع المضاربة، حيث يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح. فقد قسم "كيتز، Keynes" الموجودات إلى نقود وسندات فقط، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الذي يحدد احتفاظي

¹ هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)،

بالنقود أو السندات لتحقيق عوائد منها؟ والجواب هو سعر الفائدة¹، فالعلاقة بين سعر الفائدة وسعر السند هي علاقة عكسية؛ أي أن كل زيادة في معدل الفائدة سيؤدي إلى انخفاض أسعار السندات مما يؤدي إلى زيادة شرائها وبالتالي انخفاض الطلب على النقود بغرض المضاربة (Md_3). ويمكن توضيح ذلك رياضياً بالصيغة التالية:

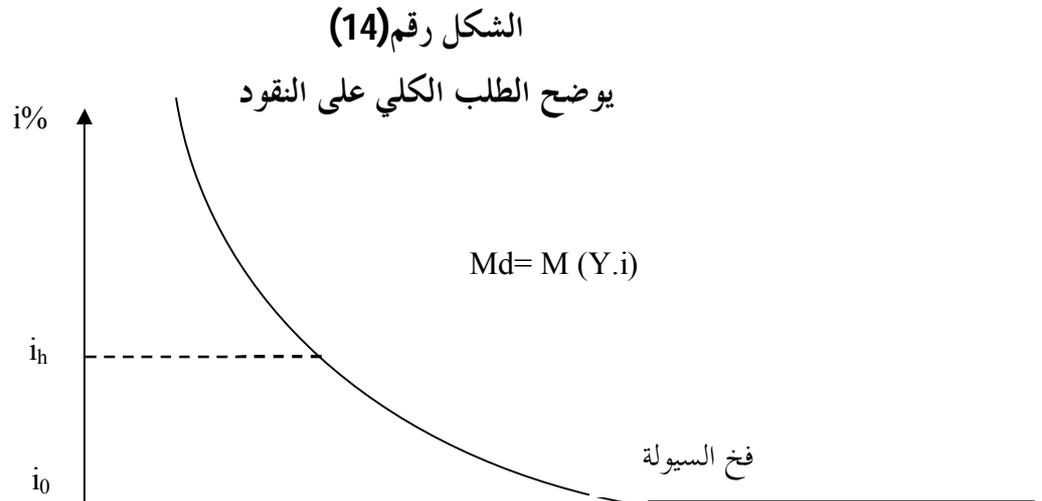


المصدر: بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، (2006)، ص. 55.

وبما أن الطلب الكلي على النقود يساوي مجموع الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط والمضاربة، وإذا رمزنا للطلب الكلي على النقود بـ (Md)، فإن:

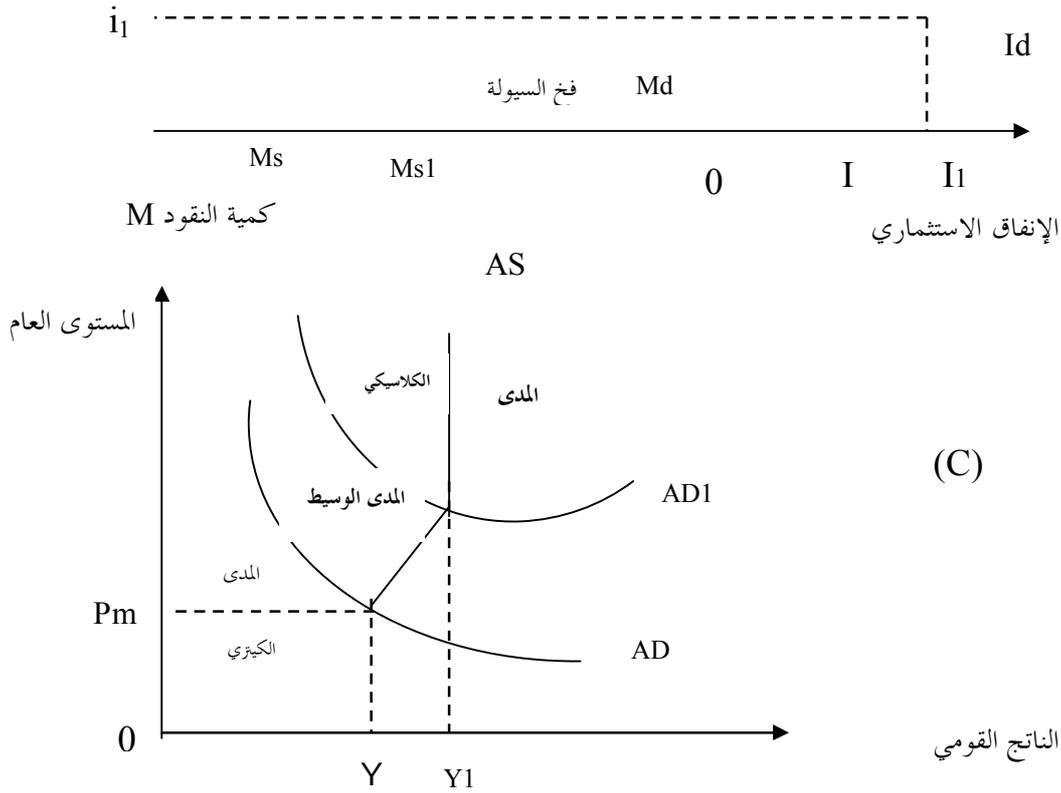
$$Md = Md_1 + Md_2 + Md_3$$

ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلي:



¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي، (القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر، 2003)، ص. 03.

* فخ السيولة: هي ذلك الجزء من منحني الطلب على النقود الذي تكون فيه مرونة الطلب على النقود لانتهائية، ولا يتأثر سعر الفائدة بعد هذه النقطة بأي زيادة في عرض النقود.



المصدر: أملية جامعية، الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين (2010.2009)، ص. 112.

من الشكل (A) نلاحظ أنه في حالة قيام الحكومة بزيادة كمية النقود المتداولة من (Ms) إلى $(Ms1)$ ، فإن التأثير الأولي سيكون في القطاع النقدي وبالتحديد على سعر الفائدة حيث ينخفض من (i) إلى $(i1)$ ، وهذا بدوره يؤثر على تكلفة الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري من (I) إلى $(I1)$.

كما نلاحظ من الشكل (C) أنه في حالة ارتفاع الإنفاق الاستثماري فإن الطلب الكلي يرتفع من (AD) إلى $(AD1)$ والذي يؤثر على مستوى الناتج المحلي فيرتفع من (Y) إلى $(Y1)$ إذا وقع الطلب الكلي في المدى الوسيط* فإن منحنى العرض الكلي كما هو مبين في الشكل (C)، حيث نلاحظ أن ارتفاع الإنتاج في

* ينطبق المدى الوسيط على فترات الانتعاش عندما يقارب الإنتاج الكلي مستوى الاستخدام الكامل، حيث تصل بعض الصناعات إلى طاقتها الإنتاجية القصوى بينما تبقى صناعات أخرى تعمل دون طاقتها القصوى، فترتفع أسعار منتجات الصناعات التي تعمل بطاقتها القصوى بالإضافة إلى أن أجور العمل تبدأ بالارتفاع كلما قارب سوق العمل مستوى الاستخدام الكامل، وهكذا تظهر بوادر التضخم بالرغم من وجود معدلات بطالة مرتفعة.

هذا المدى يرافقه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما إذا وقع الطلب الكلي في المدى الكيترزي** فإن ارتفاع الطلب يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج والدخل الحقيقي دون أي ارتفاع في الأسعار، ويحصل العكس في المدى الكلاسيكي*** فيرتفع المستوى العام للأسعار دون ارتفاع الإنتاج أو الدخل الحقيقي.

مما سبق نستنتج أن فاعلية تأثير النقود على مستوى الدخل والإنتاج قد لا تكون منطقية في الواقع العملي، وقد أرجع "كتر، Keynes" ذلك إلى سببين هما:

أ. إذا كان الطلب على النقود واقعا في منطقة فح السيولة، فإن أي زيادة في كمية النقود المتداولة سوف لن تؤثر على سعر الفائدة أو أن يكون تأثيرها ضعيفا جدا، وهذا ما يحدث في حالة الكساد.

ب. أما إذا كانت مرونة الإنفاق الاستثماري بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة فإن أي انخفاض في سعر الفائدة حتى ولو كان انخفاضا كبيرا فلن يحقق زيادة كبيرة في الإنفاق الاستثماري وبالتالي فإن تأثيره على الطلب الكلي سيكون تأثيرا ضعيفا.

المطلب الثاني: مدى حيادية النقود في التحليل الكيترزي

يعتبر "كتر، Keynes" أن النقود فاعلة في النشاط الاقتصادي فتغيرها يؤثر على مستويات الإنتاج، وتوضيح تأثير تغير كمية النقود على النشاط الاقتصادي يتم الاستدلال عليه إما بالزيادة أو النقصان في كمية النقود كما يلي:¹

أولاً. أثر زيادة كمية النقود على سعر الفائدة :

عندما يدخل البنك المركزي في السوق النقدية مشتريا للأوراق المالية ممثلة في السندات فإنه يقوم بزيادة كمية النقود المعروضة وبالتالي يقوم الأعوان الاقتصاديون بإنفاق هذه الكمية من النقود في شراء السندات مما يؤدي إلى زيادة ثمنها ومن ثم انخفاض سعر الفائدة، وهذا بدوره يشجع الأفراد على حيازة كمية أكبر من النقود نظرا لانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود سترتب عليها انخفاض في سعر الفائدة من المنظور الكيترزي كما يبينه الشكل الموالي:

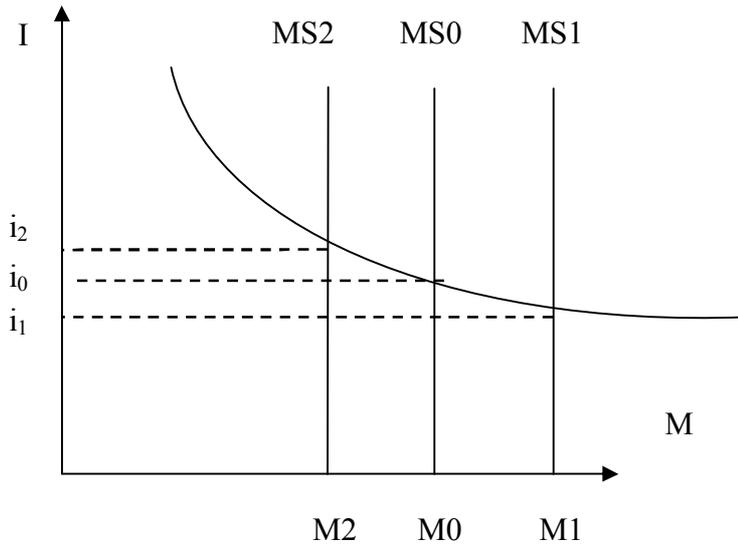
الشكل رقم (16)

أثر التغير في كمية النقود على سعر الفائدة .

** . ينطبق المدى الكيترزي عادة على حالات الكساد الشديد عندما تكون هناك طاقات إنتاجية فائضة ومعدلات بطالة عالية وتنخفض الأسعار والأجور إلى حدها الأدنى ، وفي هذا المدى يمكن زيادة الإنتاج بدون حدوث أي ارتفاع في الأسعار والأجور، وتنخفض معدلات البطالة بدون تضخم.

*** . ينطبق المدى الكلاسيكي على فترات يصل فيها الإنتاج إلى مستوى الاستخدام الكامل، وعندها تبدأ الأسعار بالارتفاع بمعدلات عالية بدون تحقيق أية زيادة في الإنتاج الكلي، والذي يفسر فترات التضخم وارتفاع الأسعار هو وصول أغلب الصناعات إلى أقصى للإنتاج يمكن تحقيقه في الأمد القصير، أي عندما تكون طاقتها الإنتاجية مستغلة بالكامل، وتكون البطالة عند حدها الأدنى.

¹ . بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص.37.



المصدر: تخطيط الاستثمار، نظر في 2013/10/02 على الموقع:

[http://bu.edu.eg/olc/images/7th-3%20\(1\).PDF](http://bu.edu.eg/olc/images/7th-3%20(1).PDF)

نلاحظ من الشكل أنه عند سعر الفائدة الابتدائي (i_0) تكون كمية النقود التي بحوزة الأفراد والمشروعات هي (MS_0) وعند زيادة كمية النقود إلى (MS_1) فإن هذا يدفع الأفراد والمشروعات إلى شراء كمية أكبر من الأوراق المالية وبالتالي ينخفض سعر الفائدة إلى المستوى (i_1) حيث تستخدم الزيادة في النقود عند سعر الفائدة الجديد لأغراض المضاربة.

ثانياً. أثر انخفاض كمية النقود على سعر الفائدة :

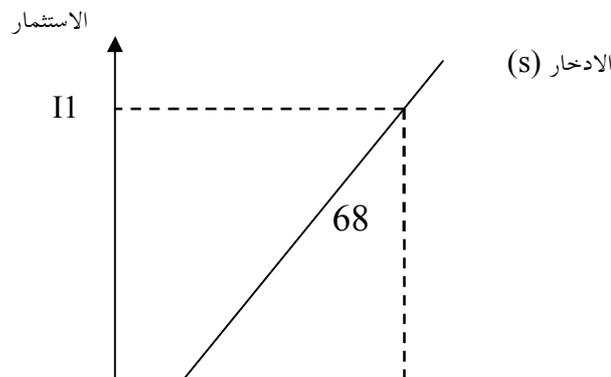
عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض كمية النقود المتداولة، فإن الأعوان الاقتصاديين يحاولون تحويل جزء من السندات التي بحوزتهم إلى سيولة فيزداد عرض السندات للبيع، وبالتالي ينخفض سعرها وبالمقابل ترتفع أسعار الفائدة، حيث نلاحظ من الشكل السابق أن انخفاض عرض النقود ترتب عنه انتقال المنحنى (MS_1) إلى اليسار (MS_2) فيرتفع سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_2) وهذا ما يؤثر على حجم الاستثمار الذي ينخفض وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار .

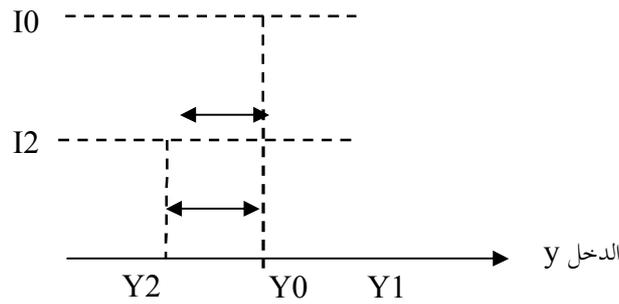
ثالثاً. أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل الوطني:

إن العمل على انتهاج المزيد من الاستثمار يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني كما يبينه الشكل الموالي :

الشكل رقم (17)

أثر التغيير في حجم الاستثمار على الدخل.





المصدر: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر: بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، (2006)، ص. 38.

إن انخفاض سعر الفائدة نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار من (I_0) إلى (I_1) وهذه الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني إلى (Y_1) ، أي أن زيادة عرض النقود أدى إلى انخفاض في سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) فنتج عنه زيادة في الاستثمار من (I_0) إلى (I_1) وهذه الزيادة في الاستثمار أدت إلى تغير الوضع التوازني للدخل من (Y_0) إلى (Y_1) .

وخلاصة القول أن التحليل الكيتزي يرى أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم يحدث تدفقا جديدا في الناتج الوطني. ويعتقد الكيتزيون كذلك أنه في الأجل القصير وخاصة خلال فترات الركود الاقتصادي، فإن إجمالي الناتج الحقيقي يتأثر بشدة بالطلب الكلي (الإنفاق الكلي في الاقتصاد)، بالإضافة إلى أن الطلب الكلي لا يساوي بالضرورة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وبدلا من ذلك يتأثر بمجموعة من العوامل مما يؤثر على الإنتاج والعمالة والمستوى العام للأسعار.

المطلب الثالث: النقود عند الكيتزيون الجدد

رغم نجاح النظرية الكيتزية في تفسير دوافع الطلب على النقود عند الأفراد والعوامل المحددة لهذا الطلب، إلا أن هذه النظرية شهدت تطورات هامة على أيدي مجموعة من المفكرين على رأسهم " وليم بومول، William Boumol " و " جيمس توبين، James Tobin " اللذين وسعا دائرة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود.

أولا. مساهمة الاقتصادي وليم بومول (Baumol):

يرى الاقتصادي " بومول " أن الطلب على النقود لأغراض المبادلات وليس فقط الطلب على النقود لأغراض المضاربة يمكن أن يستجيب لتغيرات سعر الفائدة، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود وبالتالي ينخفض الطلب على النقود، ويمكن استخدام منهجية تكلفة الفرصة

البديلة التي استخدمت من قبل الاقتصاديين "بومول" في نموذجهم حول الطلب على النقود لأغراض المبادلات في تحليل الطلب على النقود لأغراض الاحتياط الذي يرتبط عكسياً مع معدل الفائدة.¹

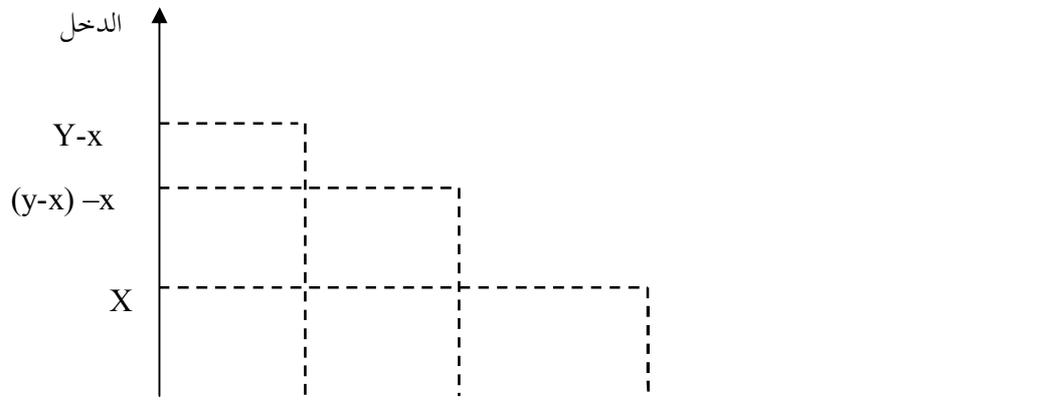
فقد افترض "ويليام بومول" أن الفرد يتلقى دخل مقداره "Y" ينفق منه خلال فترة زمنية معينة (شهر مثلاً). وبافتراض أن الفرد يمكنه إدارة دخله بطرق مختلفة، فإذا أراد الاحتفاظ بكامل دخله للإنفاق فإن متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها تكون $\frac{Y}{2}$. أما لو أراد الاحتفاظ بنصف دخله ($\frac{Y}{2}$) واستثمار الباقي كوديعة مصرفية، فإنه يمكنه الإنفاق من المبلغ المحتفظ به حتى يتم استرفاءه. بمنتصف المدة الزمنية ومن ثم يجري سحب النصف المستثمر لتمويل الإنفاق المتبقي حتى الحصول على الدفعة الجديدة من الدخل. وفي هذه الحالة يكون متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها تساوي $\frac{Y}{4}$.

كما أوضح "بومول" أن الطلب على النقود بدافع المعاملات حساس أيضاً للتغير في معدلات الفائدة، حيث افترض أن شخصاً ما يتلقى دخله على فترات دورية مرة واحدة كل فترة وينفقه خلال تلك الفترة. فالنقود تعطي معدل عائد يساوي صفراً وتطلب لسهولة استخدامها في المعاملات.² ويكون شكل الأرصدة النقدية لشخص ما يستلمها وينفقها بمعدل ثابت لغرض المعاملات بالشكل الآتي:

إذا كان دخل الفرد مقداره (y) في الشهر ويوزع هذا الدخل على عدة أسابيع بمقدار (x) والمبلغ المتبقي هو (y-x) في نهاية الأسبوع يستثمر هذا الجزء المتبقي في شراء السندات، وفي نهاية الأسبوع الأول يبيع جزء من السندات. ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (18)

الطلب على النقود عند وليام بومول.



¹. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، (الأردن: دار وائل للنشر، 2005)، ص. 117.

². نفس المرجع السابق، ص. 118.

ثانيا. وجهة نظر الاقتصادي جيمس طوبن " James Tobin ":

أسهم "جيمس طوبن، James Tobin" من خلال تطويره للمفهوم الكييزي وذلك في عمله الموسوم "نموذج تجميحي ديناميكي"، أين اعتبر النقود إحدى الموجودات العديدة لرأس المال، التي يختار الأفراد الاحتفاظ بها في محفظة ثروتهم، كما اعتبر أن جميع هذه الموجودات هي بدائل، وعندها يكون تفضيل امتلاك النقود هو بديلا لامتلاك الموجودات الأخرى من رأس المال المكون للاقتصاد، وأن الزيادة في كمية النقود من شأنها أن تؤثر في الأسعار النسبية للموجودات، وذلك بانخفاض أسعار النقود وارتفاع أسعار الموجودات، وهو ما يؤدي إلى تغيير في محفظة الأفراد وبالتالي ينعكس على الاستثمار، الذي بدوره يحدد معدل نمو رأس المال، ومن ثم يؤثر على معدل نمو الإنتاج الحقيقي، مؤكدا بذلك على التحليل الكييزي لدور النقود في الاقتصاد الحقيقي.¹

ويفسر "طوبن، Tobin" طلب الأفراد للنقود بدافع المضاربة أنه في حالة عدم وجود تأكيد في مخيلة الشخص الاقتصادي بالنسبة للتغير المستقبلي في سعر الفائدة يجعل الأصول النقدية أكثر ضمانا لعدم تأثر قيمتها الاسمية على عكس الأصول المالية كالسندات مثلا التي تصبح قيمتها الرأسمالية عشوائية، وبالتالي كلما كانت نسبة التثمين في الأوراق تمثل نسبة كبيرة في مدخرات الأفراد كلما كان احتمال المخاطر التي يمكن أن يتكبدها أكبر، وكذلك بالنسبة للربح الذي يمكن أن تدره هذه السندات والمتمثل في الفائدة في حالة ترافق حيازة هذه السندات بانخفاض سعر الفائدة، ولكن في حالة احتفاظ هذا الشخص بمدخراته على شكل نقود سائلة فإنه لن يتكبد أية خسائر مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار، وفي المقابل لن يدر أي دخل، وبالتالي فإنه في ظل عدم التأكد، فإن الاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة سوف يخفض من درجة المخاطر إلى الصفر وبالتالي فإن المستثمر الذي يحتفظ بثروته في شكل نقود سوف لن يجني أي عائد على الإطلاق ولن يطرأ أي تغيير على قيمة الثروة المتوقعة للمستثمر، والعكس في حالة احتفاظ المستثمرين بثروتهم في صورة سندات فإن العوائد المتوقعة والمخاطر سوف تكون عند أعلى مستوى لها، وبالتالي ترتفع قيمة ثروته في نهاية الفترة من القيمة الأصلية بمقدار الزيادة في فوائد السندات المتوقعة، وفي هذه الحالة من عدم التأكد فإن سلوك الشخص المستثمر سينصرف إلى تحقيق الوضع الأمثل القائم على موازنة سلبية المخاطر مع إيجابية حيازة عوائد السندات في اختيار بنية محفظته المالية على شكل تركيب أمثل بين الأصول المالية والنقدية.²

¹. أحمد حسين الهبيتي، أوس فخر الدين أيوب، "دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 8، (2012)، ص. 19.

². موفق السيد حسن، مرجع سابق، ص. 33.

مما سبق فإن تحليل "طوبن" يكشف بأن الأفراد يستطيعون تقليل درجة المخاطرة بتنويع محفظتهم الاستثمارية عن طريق الاحتفاظ بالسندات والنقود معا، ويعد هذا الاحتمال الذي توصل إليه التحليل أكثر واقعية لوصف سلوك الأفراد ومن ثم إعطاء تفسير للطلب على النقود لأغراض المضاربة.

المبحث الثالث: التحليل المعاصر لدور النقود في النشاط الاقتصادي

إن التغيرات التي أحدثتها التحليل الكيترزي لطبيعة النقود في الاقتصاد والذي ربط التغير في كمية النقود بالتغير في معدل الفائدة، قللت من أهمية التحليل الكلاسيكي لطبيعة النقود في الاقتصاد والذي ربط التغير في المستوى العام للأسعار بالتغير في كمية النقود، ونتيجة لذلك أجريت عدة دراسات بعد (كيترز، Keynes) تستهدف إحياء النظرية الكمية في النقود، ومن أهمها دراسة "فريدمان، Friedman" الذي تابع تحليل "كترز، Keynes" في الطلب على النقد من النقطة التي توصل إليها هذا الأخير، مستفيدا من وسائل التحليل النيوكلاسيكية، وموسعا لدائرة الخيار التي كانت مقتصرة على الأصول النقدية والمالية فقط، إلى خيار أوسع يشمل جميع الأصول بما فيها الأصول الحقيقية التي تدخل في تركيب الثروة.¹

المطلب الأول: آراء النقديون في طبيعة النقود

حاول المفكرين المعاصرين الجمع بين نتائج تحليل المدرسة التقليدية والكيترزية للوصول إلى نتائج قريبة من الواقع وهو ما أعاد الحياة إلى النظرية التقليدية في مدرسة شيكاغو بقيادة "ميلتون فريدمان" والذي أطلق على فكرته بالنظرية الحديثة لكمية النقود. هذا الأخير أدخل تغييرات أساسية على نظرية كمية النقود تتمثل في:²

- استعادة النقديون العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار، واكتفوا بالعلاقة السببية بينهما.
- اعترف النقديون بإمكانية تغير سرعة تداول النقود، لكنهم لم يولوا أهمية كبيرة لذلك.
- عارض النقديون الفرض القائل بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل.
- يرى النقديون بأن الطلب على النقود يتمتع بدرجة كبيرة من الثبات على خلاف عرض النقود.
- ركز النقديون الاهتمام على العلاقة بين النظرية النقدية وعملية الإنتاج، و أن السياسة النقدية والائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي.

أولا. مبادئ النظرية المعاصرة في الطلب على النقود:

¹ . موفق السيد حسن، مرجع سابق، ص. 34.

² . فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سابق، ص. 61.

طور "فريدمان،Friedman" نظريته بحيث أدمج النظرية الكمية في النظرية العامة للأسعار، فهي أكثر ملائمة لتحليل وتفسير النشاط الاقتصادي وبالتالي وضع مبادئ للسياسة الاقتصادية مستندا في تحليله للطلب على النقود على المبادئ التالية:¹

1. اعتبر (فريدمان،Friedma) أن النظرية الكمية الجديدة هي نظرية للطلب على النقد، وليست نظرية للإنتاج أو الدخل النقدي أو مستوى الأسعار.
2. تصدق هذه النظرية على العائلات أي الحاصلين النهائيين على الثروة، وبالنسبة لها يعتبر النقد نوعا من الأصول، أي شكلا من الأشكال التي يمكن الاحتفاظ بواسطتها على الثروة، وبالنسبة للمشروعات النهائية التي تعتبر النقد سلعة أو خدمة رأسمالية تخرج بخدمات منتجات أخرى للحصول على المنتج النهائي.
3. يشبه الطلب على النقد الطلب على السلع الدائمة المبني على أساس تدفق خدماتها، فخدمة النقد تتمثل في كونه مصدرا لقوة شرائية سهلة المنال.
4. حاول (فريدمان) بناء نموذج كلي للطلب على النقد بدلا من دالة تجميعية مثل ما هو عند كتر.
5. شبه (فريدمان) الطلب على النقد في الطلب على أي خدمة استهلاكية.

مما سبق نستنتج أن فريدمان كان هدفه الأساسي هو البحث في المتغيرات التي تحدد دالة الطلب على النقد، أي تحديد مواصفات دالة الطلب على النقد، وهو ما سنتعرض له بشيء من التفصيل في النقطة الموالية.

ثانيا. فرضيات تحليل ملتون فريدمان:

يتساءل فريدمان عن السبب الذي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقد وتحليل هذه الأسباب فإنه يفترض ما يلي:²

- النقود أصل من الأصول، وبالتالي فهي تتأثر بنفس العوامل التي تؤثر في الأصول الأخرى.
- أن الثروة هي المحدد الرئيسي في دالة الطلب، بالإضافة إلى العوامل المتوقعة من الأصول الأخرى مقارنة بعوائد النقد نفسه.
- أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية حقيقية من الأرصدة النقدية وليست أرصدة اسمية.
- الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود يتأثر إيجابا بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه وعلى المدى الطويل، وهو يعتبر أقل تقلبا في المدى الطويل، وفي مختلف الحالات الاقتصادية من الدخل الجاري.

¹ . محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص. ص. 296. 297.

² . فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، ص. 62.

- أن ثروة الأفراد تأخذ أشكالاً متعددة بالإضافة للنقود، قسمها إلى ثلاث تصنيفات رئيسية هي: الأسهم، السندات، السلع، وأن الحافز وراء امتلاكها هو العائد المتوقع منها مع العائد المتوقع من النقود، وكلما زاد هذا العائد ينخفض الطلب على النقود.

ثالثاً. دالة الطلب على النقود عند "فريدمان، Friedman":

عالج كتر ظاهرة النقد في إطار التحليل الكلي، في حين انحصر تحليل الكلاسيكيون للطلب على النقد في إطار جزئي، وقد حاول "فريدمان" أن يتوسط بين التحليلين، وحاول الإجابة على السؤال التالي: لماذا يختار الأفراد حيازة النقود؟ وفي إجابته على هذا السؤال فإن "فريدمان" لم يحلل دوافع الطلب على النقود كما فعل "كتر، Keynes" ولكنه حاول أن يحلل العوامل المحددة للطلب على النقد، فالطلب على النقد عند "فريدمان"، "Friedman" هو احتجاز للثروة، بالتالي فإن هذا الأخير يتوقف على مجموعة من المحددات أو العوامل تمثل مجموع الثروة الكلية التي تحوزها الوحدات الاقتصادية التي تطلب النقود، حيث ترتبط هذه الثروة بالدخل الدائم باعتباره المتغير المناسب لتقدير القيم الحالية لمختلف المداخل أو العوائد المتوقعة من الثروة. فالثروة في نظر "فريدمان، Friedman" هي كل مصادر الحصول على الدخل، وهي ترتبط بالدخل عن طريق سعر الفائدة، كما أنها تشمل على كل عناصر الثروة المادية منها و البشرية. بالتالي فإن العلاقة بين الطلب على النقود ومستوى الثروة الكلية هي علاقة طردية، فكلما ارتفعت ثروة الوحدات الاقتصادية كلما زادت مداخيلهم، ومن ثم زادت قدرتهم على الاحتفاظ بالنقود السائلة.¹

فاحتفاظ الوحدات الاقتصادية بالثروة يرتبط بتوزيعها على مختلف أشكالها والتي تحقق لهم أكبر منافع ممكنة، وعليه فإن الطلب على النقود عند "فريدمان، Friedman" يعتمد على العوائد المتوقعة الحصول عليها من كل نوع من أنواع بدائل النقود والتي تتم في الأشكال التالية:²

1. النقود: وهي تعتبر أصلاً من أصول الثروة، لكنها لا تعطي عائداً نقدياً من الاحتفاظ بها إلا بعد إيداعها، أما في حالتها السائلة فهي تعطي عائداً معنوياً يتمثل في الراحة والسهولة والأمان لحائزها، ويعبر عن عائد النقود في دالة الطلب عند "فريدمان، Friedman" باستخدام الرقم القياسي للأسعار، والذي يقيس القيمة الحقيقية للنقود فأبي تغير في قيمة الرقم القياسي للأسعار سوف يؤثر في قيمة النقود ومن ثم على مستوى السيولة النقدية للوحدات الاقتصادية.

فعند ارتفاع الرقم القياسي للأسعار فإن القيمة النقدية لوحدة النقد سوف تنخفض، وبالتالي ترتفع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نظراً لتفضيل الأفراد استخدام هذه النقود في شراء أصول أخرى غير

¹ . سهير محمود معنوق، النظريات والسياسات النقدية، (الدار المصرية اللبنانية، 1988)، ص. 155.

² . فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سابق، ص. 63. 64.

نقدية تدر عائدا يعوضهم عن النقص في قيمة النقود السائلة التي بحوزتهم، وبالتالي تظهر العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والطلب على النقود.

2. الأسهم: وهي من الأصول المالية التي تدر عائدا على حائزها يتمثل في الأرباح السنوية التي توزعها الشركات التي أصدرت هذه الأسهم.

3. السندات: من الأصول النقدية التي تدر عائدا لحائزها والمتمثل في مبلغ ثابت يمثل نسبة من القيمة الاسمية للسند يسمى بسعر الفائدة السنوي على السندات.

4. الأصول الطبيعية: كالألات، العقارات،...، والتي تدر عائدا يتم حسابه عن طريق تحديد معدلات استهلاكها، من خلال تقدير أثمانها ومعدل تغير هذه الأثمان عبر الزمن $(\Delta p/\Delta t \times 1/p)$.

5. رأس المال البشري: لا يمكن تقدير رأس المال البشري في الاقتصاديات المعاصرة، ويرى فريدمان إمكانية إحلال رأس المال غير البشري محل رأس المال البشري في الأشكال المتعددة للثروة، وبالتالي يمكن تقرير وجود نسبة من رأس المال البشري وغير البشري تعبر عن الدخل من مصدر بشري إلى الدخل من مصدر طبيعي. وتؤثر هذه النسبة على الطلب على النقود وفق علاقة طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ على جزء من مداخيلهم على شكل نقدي سائل وذلك بسبب سهولة تحويل الثروة الطبيعية إلى شكل نقدي، علما أن تحويل الثروة البشرية إلى شكل نقدي أمر صعب جدا خصوصا في فترات البطالة ونقص الطلب على العمل، أين يصعب استغلال العامل البشري للحصول على الدخل.

وبالتالي فإنه كلما ارتفعت النسبة من الثروة البشرية في إجمالي الثروة كلما ارتفع الطلب على النقود السائلة من قبل الوحدات الاقتصادية حتى تتمكن هذه الأخيرة من مواجهة فترات البطالة.

6. الأذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة: لاحظ (فريدمان) أن الوحدات الاقتصادية لا تقوم بتوزيع ثروتها بين أشكالها المختلفة على أساس العوائد التي تدرها فحسب، ولكن يكون ذلك أيضا على أساس اعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق وترتيب الأفضليات، والتي قد تفرض لنفسها اختيارا معيناً لأصول الثروة. وبالتالي فإن دالة الطلب على النقود تأخذ الشكل التالي:¹

حدد "فريدمان، Friedman" دالة الطلب على النقود بصفحتها أصل من الأصول المالية بالصيغة التالية:

$$\frac{M}{P} = f(yp, rb - rm, rs - rm, u, h, \Delta p/\Delta t \times 1/p)$$

حيث: $\frac{M}{P}$: الطلب على النقود كأرصدة نقدية.

rm: العوائد المتوقعة من النقود.

¹ . أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1998)، ص. 258.

rb : العوائد المتوقعة من السندات .

rs : العوائد المتوقعة من الأسهم .

πe : المعدل المتوقع من التضخم .

h : الثروة البشرية.

ومن هذه المعادلة يوضح "فريدمان،Friedman" أن للفرد الحرية في اختيار البديل الذي يحتفظ به، إذ أن طلبه على النقد يأخذ العوائد من مختلف البدائل في الاعتبار، حيث يوجد عائد من الاحتفاظ بالنقود (rm) ، والعائد من السندات (rb) والعائد من الأسهم (rs) والمفاضلة بين الاحتفاظ بنقد أو بدائل أخرى تعتمد على الفروقات بين العوائد على هذه البدائل والعائد من الاحتفاظ بالنقود، فإذا ارتفعت العوائد من البدائل الأخرى مقارنة بالعائد من الاحتفاظ بالنقود فإن الفرد يفضل الاحتفاظ بالبدائل منه على النقود مما يقلل من طلبه على النقد والعكس في حالة انخفاض العائد على هذه البدائل (تكلفة الفرصة البديلة).¹

إن الدخل الذي يستخدمه "فريدمان، Friedman" (yp) يختلف عن مفهوم الدخل الجاري الذي استخدمه "كتر، Keynes" في تفسير دالة الطلب النقدي، فالدخل الذي يستخدمه "فريدمان،Friedman" هو الدخل الدائم والذي يمثل متوسط الدخل المتوقع من مكونات الثروة المختلفة خلال فترة زمنية معينة، ونقطة الاختلاف بين الدخل الجاري والدخل الدائم هو أن الدخل الدائم يأخذ بعين الاعتبار توقعات الدخل في المستقبل.²

إن الإضافة الجديدة لـ "فريدمان،Friedman" هي بإدخاله متغير نسبة الثروة البشرية إلى دالة الطلب على النقود حيث كلما زادت نسبة الثروة البشرية (المادة) إلى دالة الطلب على النقود من خلال تراكم رأس المال البشري، تزداد الحاجة للاحتفاظ بأرصدة نقدية أكبر نظرا لعدم وجود ثروة مادية يمكن تحويلها إلى نقود عند الحاجة.

وقد خلص فريدمان إلى أن الطلب الحقيقي على النقود يعتمد على الدخل الدائم فقط، وهو منخفض المرونة جدا في سعر الفائدة إلى الحد الذي يجعله عاملا مؤثرا في تحديد الطلب على النقود وهو ما يسمح بإعادة صياغة دالة الطلب على النقود لـ "فريدمان،Friedman" حسب النحو الآتي:

$$f(yp) = \frac{Md}{P}$$

حيث: yp: الدخل الدائم، وهو القيمة الحالية المخصومة لتدفقات P حل المتوقعة خلال فترة طويلة في المستقبل.

Md: الطلب الحقيقي على النقود.

P : المستوى العام للأسعار

¹ . موفق السيد حسن، مرجع سابق، ص. 36.

² . أحمد أبو الفتوح الناقه، مرجع سابق، ص. 259.

نلاحظ من خلال هذه المعادلة أن الطلب على النقود يعتمد على الدخل الدائم وهذا الدخل له انعكاسات مباشرة على مدى استقرار الطلب على النقود في ضوء غياب أثر التغيير في سعر الفائدة عليه، وقد استبعد "فريدمان، Friedman" الطلب على النقود من أجل المضاربة.

وبما أن الدخل الدائم يعكس الدخل الحالي والمتوقع للفرد خلال فترة حياته فإنه يتسم بدرجة عالية من الاستقرار لأن أي تقلبات تطرأ على دخل الفرد خلال حياته يكون مؤقتاً لا يجعل الفرد يغير من طلبه على النقود وبالتالي يبقى الطلب على النقود رهن التغييرات التي تطرأ على الدخل الدائم وليس الحالي أو المؤقت. وهو ما يعني عدم تأثير الطلب على النقد بالتغيرات في النشاط الاقتصادي، سواء كان ذلك في حالة الكساد أو الإلتعاش.

وخلاصة القول أن تحليل "فريدمان، Friedman" توصل إلى نتيجة مهمة وهي أنه عند زيادة كمية النقود لدى الأفراد فإنهم يتوجهون إلى استبدالها بأصول مالية أو مادية أقل سيولة تدر عائداً أعلى من العائد المتوقع من النقود، وبالتالي يزداد إنفاق الأفراد عندما يقومون بتخفيض ما لديهم من أرصدة نقدية ومن ثم استنتج "فريدمان، Friedman" بأن التغيير في الإنفاق الكلي يرتبط مباشرة بالتغيير في كمية النقود، وخلص أيضاً إلى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، وبالتالي فإن المسؤول عن حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة إفراطه في خلق النقود، كما أن يرى أن معدل التغيير في عرض النقود بما يتناسب مع تغيير سرعة دوران النقود يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي و على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فلا بد من الاهتمام بالسياسة النقدية نظراً لأهميتها في مكافحة التضخم من خلال مراعاة كمية النقود عند معدل يكون مرتبطاً بمعدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الاختلافات الأساسية بين "كيتز، Keynes" و"فريدمان، Friedman"

إن التطورات التي أدخلها "فريدمان، Friedman" في النظرية النقدية على النظرية الكمية للنقود أدت إلى الانحراف عن أفكار "كيتز، Keynes" في النقود، وأدى هذا الاختلاف إلى ظهور مدرستين مختلفتين تعرفان بمدرسة الكيتزيين ومدرسة النقوديون، ويمكن تحديد أهم الاختلافات بين هاتين المدرستين في النقاط التالية:¹

1. اعتبر "فريدمان، Friedman"، على عكس "كيتز، Keynes" أن النقود أصل كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول أو سلع استهلاكية، وبذلك فإن الطلب على النقود شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع يتوقف على مستوى الدخل الذي يتحدد بمقدار الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000)، ص. 146. 145.

2. يرى "فريدمان، Friedman" أن هناك أكثر من سعر فائدة مؤثر في الاقتصاد، بينما يفترض كيتز وجود سعر فائدة واحد وهو سعر الفائدة على السندات والذي يعتقد أنه المعبر عن أسعار الفائدة للأصول الأخرى .

3. يرى "فريدمان، Friedman" أن سعر الفائدة لا يؤثر في الطلب على النقود وهو ما افترضته النظرية الكلاسيكية، أما "كيتز، Keynes" فقد أضاف سعر الفائدة كأهم محدد للطلب على النقود من خلال دافع المضاربة.

4. جعل "كيتز، Keynes" من السندات الصورة الأخرى من الثروة بخلاف النقود، فيما عبر "فريدمان، Friedman" عن الأشكال المختلفة للثروة من الأسهم والاستثمار في السلع المعمرة، وبالتالي يمكن أن يتغير توزيع الثروة بين الأصول المختلفة وفقا لعوائدها .

5. قسم "كيتز، Keynes" الطلب على النقود إلى طلب بدافع المعاملات وآخر بدافع الاحتياط وثالث بدافع المضاربة، بينما ينظر "فريدمان، Friedman" إلى النقود كسلعة مثل السلع الأخرى تتمتع بمجموعة من الخصائص جعل استخدامها مفيدا وبالتالي ليس من المجدي تحديد طلب منفصل على النقود لكل استخداماتها.

6. يرى "كيتز، Keynes" أن دالة الطلب على النقود غير مستقرة لأنها تنتقل مع التغيرات في ثقة الأفراد في الاقتصاد على عكس "فريدمان، Friedman" الذي يرى أن دالة الطلب على النقود مستقرة إذ تحدد المتغيرات التي أوردتها في معادلته بالكمية المطلوبة من النقود، ولا يفترض "فريدمان، Friedman" أن هذه المتغيرات تتغير على نحو مفاجئ أو عشوائي ومن ثم فإن دالة الطلب على النقود تتمتع بالاستقرار في الأجل القصير .

7. يرى "كيتز، Friedman" أن سرعة دوران النقود ليست ثابتة بل تتغير تبعا للتغير في سعر الفائدة، أما النظرية النقدية الحديثة فتري في استقرار الطلب على النقود استقرارا في سرعة دوران النقود، ويترتب عن ذلك أن التغيرات في عرض النقد هي التي تحدد حجم النشاط الاقتصادي.

❖ التحليل المعاصر وحيادية النقود:

يرى أصحاب النظرية المعاصرة أن الآثار غير الحيادية للنقود تعتبر مؤقتة، ويررون ذلك بأن الاقتصاد عادة ما يصل إلى مرحلة بطالة طبيعية وسعر فائدة طبيعي، فهم يرون أن أي تحول عن هذه الأوضاع الطبيعية يعتبر مؤقت وبالتالي فإن أسواق السلع والخدمات وموارد العمل والأرصدة المتاحة للإقراض مترابطة، فالزيادة في كمية النقود تؤدي في البداية إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة والأجر الحقيقي وهذا يؤدي إلى انخفاض دخول كل من المقترضين والعاملين، وبالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي يكون أقل من المعدل الطبيعي كما تكون البطالة أقل من معدلها الطبيعي وتتوقف فترة هذه الآثار المؤقتة على حدوث

تغيرات في الأسواق المالية وأسواق العمل وأيضاً سرعة ردود أفعال المدخرين والعاملين، كما تتوقف على طبيعة السياسة الاقتصادية التي تتبعها السلطات للتعامل مع التغيرات الحادثة.¹

ويسلم النقديون أن للسياسة النقدية دور في زيادة عرض النقود حيث يستجيب الأفراد لهذه السياسة وذلك بزيادة إنفاقهم وهذا يؤدي إلى زيادة نمو الطلب على النقود مما يدفعهم إلى خفض إنفاقهم من جديد أي أن فاعلية السياسة النقدية تكون مستقلة عن سعر الفائدة.² كما أن العلاقة بين الأجر الحقيقي ومعدل البطالة هي علاقة تكون في الأجل القصير أو مؤقتة، لذلك يرى "فريدمان، Friedman" أن السياسة النقدية لها فعالية في المدى القصير وبالتالي يجب أن ترتبط بمتطلبات المدى الطويل "النمو الاقتصادي".

أما عن اتجاه العلاقة بين كمية النقود والنتائج الحقيقي، فإن أصحاب النظرية المعاصرة يرون أن أي تغير في كمية النقود له تأثيرات كبيرة على إجمالي الناتج الحقيقي في الأجل القصير والمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل، إلا أنه قد تحدث علاقة سببية عكسية، وقد دعم كل من "فريدمان و شوارتز. Friedman and schwartz (1963) هذه الحجة بقولهم: "إنه على الرغم من أن تأثير كمية النقود في النشاط الاقتصادي هو الغالب، فإنه هناك إمكانية أن يكون التأثير في الاتجاه الآخر على الأقل في الأجل القصير"، أما إذا استمر التوسع النقدي في الأجل الطويل فيتوافقون هم والكلاسيكيون الجدد على حيادية كمية النقود، حيث أن التوسع النقدي سوف يتوقف تأثيره على ارتفاع سعر الفائدة والمستوى العام للأسعار بدلا من إجمالي الناتج الحقيقي.³

المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية الجديدة في تحليل العلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي (نظرية التوقعات الرشيدة)

كما بنى "فريدمان، Friedman" تحليله بتوجيه انتقادات للنظرية الكيترية، نجده نفسه يتلقى انتقادات أخرى نتج عنها ظهور تيار فكري جديد يعرف بتيار الكلاسيك الجدد، أو ما يعرف بـ "نظرية التوقعات الرشيدة، Les inticipations rationelles".

ظهرت نظرية التوقعات الرشيدة في الربع الأخير من القرن الماضي والتي أحدثت ثورة في التحليل الاقتصادي الكلي، ومن أبرز مفكريها "لكاس، Lucas" من جامعة شيكاغو، و"توماس سارجو، Thomas Sargent" من جامعة ستانفورد، و "روبرت بارو، Robert Barro" من جامعة هارفارد، وتهدف هذه

¹ . أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص. 150.

² . المرجع نفسه، ص. 170.

³ . نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، "العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد 20، المجلد 10، (جوان 2014)، ص. 12.

النظرية إلى جعل النموذج الكلاسيكي المتطرف متلائما مع الحقيقة الملاحظة من خلال إدخال تغييرات على المعتقدات والمكونات الكلاسيكية الأساسية¹، وتنطلق هذه المدرسة من مجموعة من الفرضيات.

ومضمون نظرية التوقعات الرشيدة أن العمال نتيجة لرشادهم الاقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع أجورهم، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناء على هذه التوقعات، ووفقا لهذه النظرية لا يتحقق منحني فلييس بشكله التقليدي في الأجل القصير، نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار والأجور مما يؤدي إلى ثبات الأجر الحقيقي أي؛ عدم انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم"، والتفسير النظري لهذه النظرية انطلق من مجموعة من الفرضيات.²

أولا. فرضيات المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

تعتبر فرضيات نظرية التوقعات الرشيدة امتدادا لأفكار المدرسة الكلاسيكية والنقدية المعاصرة، وتمثل أهم هذه الفرضيات فيما يلي:

1. استخدام المعلومات المتاحة: المتعاملون الاقتصاديون يبنون مخططاتهم وقراراتهم فيما يتعلق بوضع السعر على تنبؤاتهم المستقبلية، فهم لا يعرفون المستقبل بدقة، وتؤكد هذه المقاربة على توفر كل المعلومات للوصول إلى أحسن التنبؤات.

2. التوقعات الرشيدة: أي أن الأفراد سيستعملون المعلومات الكافية لفهم السياسة الحكومية المنفذة، ومنه يستحيل أن يخطأ كل أفراد المجتمع دائما أو في أغلب الحالات، ولأن الأفراد يفهمون طريقة عمل الاقتصاد وما تفعله الحكومة، فلا يمكن لهذه الأخيرة أن تخدع الناس بإتباع سياسات اقتصادية منهجية.³ ورغم هذا، فالتوقع الرشيد لا يكون دائما صحيحا وتاما فالأفراد يمكن لهم ارتكاب أخطاء التوقع، ولكنها ليست أخطاء نظامية على عكس ما يحدث في التوقعات المتكيفة، ويمكن توضيح سببين يجعلان من التوقع لا يبني بشكل رشيد وهي:

- إدخال المعلومة غير الكاملة لدى المتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي إمكانية حدوث أخطاء في التنبؤ، ناتجة عن المفاجآت أو الصدمات العشوائية، ويؤكد أصحاب هذه المدرسة على مبدأ التوازن، أي أن هذه المقاربة لا تترك مجالا لعدم توازن الأسواق.⁴

- إذا وجد الأعوان كل المعلومات، لكنهم يعتبرون معالجة كل هذه المعلومات مكلفا لهم (من ناحية الوقت مثلا) لإدخالها في توقعاتهم.

¹ . صالح تومي، مرجع سابق، ص. 296.

² . دهمان محمد أدريوش، "إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2012)، ص. 115..

³ . بول سامولسون، وليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، (عمان: دار الأهلية للنشر، 2001)، ص. 643.

⁴ - صالح تومي، مرجع سابق، ص. 297.

3. تفترض هذه النظرية حيادية النقود، حيث أن التغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار.

4. عدم فعالية السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار، حيث أن السياسة المالية التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد القومي سترتب عنها زيادة في معدلات التضخم ولن يكون لها تأثير على الإنتاج والتشغيل، لأن اتخاذ قرارات الأفراد تكون بصورة عقلانية.¹

ثانياً. استخدامات فرضية التوقعات الرشيدة:

تستخدم فرضية التوقعات الرشيدة في الوقت الحالي من قبل عدد كبير من الاقتصاديين كفرضية عمل في نماذجهم وتحليلاتهم، وهذا لا يعني أنهم يعتقدون أن الأفراد لديهم في كل الأوقات توقعات رشيدة، لكن الحالات التي تكون فيها التوقعات الرشيدة مستخدمة بطريقة خاطئة هي حالات استثنائية، وما جعل فرضية التوقعات الرشيدة تأخذ وقتاً لتصبح فرضية أساسية في الاقتصاد الكلي هو المشكل التقني للتوقعات. ولقد كان لفرضية التوقعات الرشيدة تطبيقات عديدة على الاقتصاد الكلي أهمها:²

1. دراسة (لكاس lucas): أول تطبيق لفرضية التوقعات الرشيدة كانت بانتقاد (لوكاس) لنماذج الاقتصاد الكلي، حيث رأى أنه لا يمكن إيجاد نموذج اقتصاد كلي يمكن استعماله لفهم السياسة الاقتصادية، وحتى إذا اعترفنا بتأثير هذه النماذج على السلوكيات فإنها لا تجسد التوقعات، فالتغيرات في هذه النماذج يفترض أنها مرتبطة بالقيم السابقة والحالية للمتغيرات الأخرى، بما فيها متغيرات السياسات.

2. تفسير منحني فلييس: بإدخال فرضية التوقعات الرشيدة على النماذج الكيترية، سنجد أن الأعوان يشكلون توقعات رشيدة لمفاوضة الأجور، والتغير في الكتلة النقدية سيكون متوقفاً، ومنه لن يكون له أثراً على الإنتاج، وبالتالي لن يتغير معدل البطالة، أما إذا كانت الزيادة في الكتلة النقدية غير متوقعة (مفاجئة) ولم يعرف العمال أن الأسعار سترتفع بنفس مستوى ارتفاع الأجور، فسيعرضون المزيد من القوى العاملة وتنخفض نسبة البطالة.

3. فعالية السياسة الاقتصادية:

من مبادئ النموذج الكلاسيكي الجديد للتوقعات الرشيدة "المرونة التامة للأجور والأسعار وتكيفها السريع مع التغيرات المتوقعة في المستوى العام للأسعار"³، وهذا يعني أن توقع الأفراد للارتفاع في المستوى العام للأسعار يترجم بارتفاع آبي وبنفس النسبة للأسعار والأجور وهذا لأن العمال يسعون لضمان قدرتهم الشرائية الحقيقية. وهذا يعني بقاء الدخل الإجمالي في مستواه التوازني للأجل الطويل إذا تحققت توقعات الأفراد.

¹ سامي خليل، مرجع سابق، ص. 95.

² Olivier Blanchard, Danie Cohen, **Macroéconomie**, (France: 4 édition, pearson éducation, 2007), P. 326.

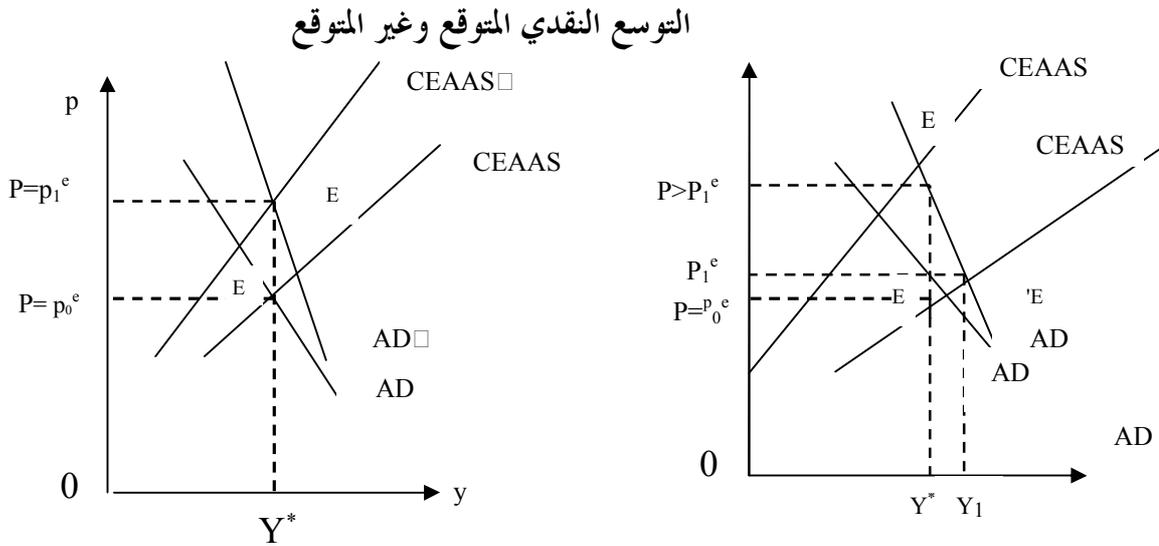
³ Frederic S.Mishkin, **Monnaie banque et marchés Financier**, 07édition, (France, 2004). P. 168.

ثالثا. حيادية النقود عند الكلاسيكيون الجدد:

تفترض نظرية التوقعات الرشيدة بأن يستعمل الأفراد كل المعلومات خلال تكوينهم للتوقعات حول المتغيرات الاقتصادية، حيث أن كل من المؤسسات والأفراد يتوقع أن يستمر التشغيل الكامل، ولتحديد مستوى الإنتاج فإنهم يحتاجون لبناء مستوى للسعر المتوقع.¹

فالنقاط الجوهرية لنظرية التوقعات الرشيدة تتمثل في أنه يمكن للأفراد دائما أن يحصلوا على تنبؤات صحيحة لكنهم لا يتوقعون القيام بأخطاء نظامية وثابتة، فعند القيام بحساب السعر المتوقع فإنه لا يكفي أن نفترض وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، بل يحتاج الأفراد كذلك للتنبؤ بوجود مخزون النقود المتوقع، وكذلك مستوى الطلب في المستقبل، ولنعبر أن (M^*) هي مخزون النقود المتوقع، فإن مستوى السعر المتنبأ به (p^*) في ظل التوقعات الرشيدة هو كما يتبين في الشكل رقم (19):

الشكل رقم (19)



(a) زيادة متوقعة

(b) زيادة غير متوقعة في النقود

المصدر: صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، الجزائر، (2009)، ص. 304.

تبين الأشكال السابقة منحنيات التوسع النقدي المتوقع وغير المتوقع (منحنيات العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات)، فمن خلال الشكل (a) نلاحظ أن منحنى (CEAAS) يكون مرسوماً من أجل مستوى

¹ صالح تومي، مرجع سابق، ص. 303.

سعر متوقع ومعطى (p_0^e)، وإذا افترضنا أن عرض النقود قد زاد على اعتبار أن تلك الزيادة كانت منتظرة أي متوقعة، فإن منحني الطلب الكلي سوف يتحرك لأعلى ليتناسب مع الزيادة في عرض النقود، وذلك عند مستوى الإنتاج (Y^*) سوف يتحرك منحني العرض الكلي إلى ($CEAAS \square$) حيث أنه عند زيادة (y^*) يزداد (p^e) بنفس الزيادة المتوقعة في كمية النقود.

وبالتالي فإن التوازن الاقتصادي الجديد يكون عند ($E \square$)، مع مستوى سعر هو $p = p_1^e$ متناسبا لمستوى النقود المرتفع عند نفس مستوى الإنتاج، وذلك لأن كل المؤسسات والأفراد يكونون على علم بتلك الزيادة في النقود، فازدياد الطلب الكلي بنسبة p_1^e/p_0^e وهو ما يؤدي إلى ارتفاع في الأجر الاسمي بنفس النسبة وبالتالي يمكن القول: "مع الزيادة المتوقعة في كمية النقود فإن ذلك لا يؤدي إلى حدوث آثار على المستوى الحقيقي، فالنقود، الأجور الاسمية والأسعار الحالية والمتوقعة، كلها تزداد بنفس زيادة كمية النقود".

لنتقل الآن إلى المنحنى (b) في حالة الزيادة غير المتوقعة في النقود، ففي هذه الحالة لا يوجد تغير في مستوى السعر المتوقع من طرف العمال، حيث أن الزيادة في كمية النقود تؤدي بمنحني الطلب الكلي للتحرك إلى ($AD \square$) كما هو الحال في الشكل (a)، لكن نظرا لأن العمال لا يتوقعون أي زيادة في مستوى السعر، فإن منحني العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات لا يتحرك، ونتيجة لذلك نتقل إلى التوازن الجديد في النقطة ($E \square$)، أين ترتفع الأسعار الفعلية لتكون أكبر من الأسعار المتوقعة $p > p^e$ مما ينتج عنه زيادة في الإنتاج y_1 وبالتالي فإن التوسع النقدي غير المتوقع من طرف العمال يؤدي إلى توسع الإنتاج.

غير أنه في ظل التوقعات الرشيدة فإن هذه الوضعية لا تستمر (عند النقطة $E \square$) لمدة طويلة، حيث أن الأسعار تكون أعلى من تلك المتوقعة، مما يدفع بالعائلات والمؤسسات إلى إعادة النظر في تنبؤاتها، وهو ما يؤكد أن تغيرات كمية النقود تترك أثارا عندما تكون هذه التغيرات غير متوقعة، أي أن النقود لها أثارا في المدى القصير فقط، وترجم هذه الآثار بالزيادة في الأسعار والتغيرات في كمية النقود لها أثارا على المستوى الحقيقي فقط في الأجل القصير جدا، لكنها تصبح تامة الحياد في المدى الطويل.

رابعاً. النقود في نظرية الدورة الحقيقية ومدرسة دورة الأعمال:

تعتبر نظرية دورة الأعمال الحقيقية (RBC) أحدث تجسيد للإنقاسات الكلاسيكية، فهي تؤمن بفرضية حيادية النقود، وأن العوامل الحقيقية هي التي تؤثر على العوامل النقدية وليس العكس، إلى جانب أن الصدمات التكنولوجية وأذواق الأفراد هي التي تؤثر على الدورات الحقيقية، فأنصار هذه النظرية ينظرون إلى النقود على أنها أساس الدورات الاقتصادية، فدورة الأعمال هي التي تؤثر على النقود وليس العكس، حيث لا توجد علاقة

بين النقود والإنتاج، وحركة النقود تتأثر بأعمال البنوك و المودعين والمقترضين، وهو ما يرجح تأثر دورة الأعمال¹. وقد قامت هذه المدرسة على مجموعة من الفرضيات والأسس تتمثل أهمها فيما يلي:²

1. يبيّن الأعوان الاقتصاديون توقعاتهم على تناظر المعلومات، أي أنه عند توفر المعلومات فإن توقعات الوكلاء تكون عقلانية.
2. مرونة الأسعار هي التي تحقق التوازن في الأسواق.
3. يسعى الأعوان الاقتصاديين إلى تعظيم منفعتهم تبعاً للموارد المتاحة في الأسواق.
4. تذبذبات الإنتاج تتحدد بمتغيرات عشوائية وعوامل حقيقية مثل الصدمات التكنولوجية.
5. السياسة النقدية ليس لها أي تأثير على المتغيرات الحقيقية أي أن النقود محايدة.

يعتقد أتباع هذه النظرية أن الارتباط بين كمية النقود وإجمالي الناتج الحقيقي ينتج من أن كمية النقود تستجيب للتغيرات في الناتج الحقيقي، أي هي متغير داخلي يتأثر بالتغير في إجمالي الناتج الحقيقي ولا يؤثر فيها. فالقطاع المصرفي يستجيب للزيادة في الطلب على النقود من أجل التعاملات التجارية، وذلك بالتوسع النقدي سواء في الأجل القصير أو الطويل (يعارض النقديين)، وسواء كان متوقعا أو غير متوقع (يعارض الكلاسيكيون الجدد)، فإنه لن يكون له تأثير إيجابي على الناتج الحقيقي بل سيرفع فقط أسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار.³

تعتبر تقلبات دورة الأعمال الحقيقية استجابة فعالة للتغيرات الخارجية في بيئة اقتصادية حقيقية، وتتمثل هذه التغيرات في الابتكارات التكنولوجية، الظروف البيئية، المستوى العام لأسعار الطاقة، التطورات في سوق العمل، الإنفاق الحكومي والضرائب، ولذلك يجب أن تركز الحكومة على تغيير السياسات الهيكلية على الأجل الطويل، وأن يكون التدخل من خلال السياسة المالية أو النقدية التقديرية مصممة لتخفيف التقلبات الاقتصادية على الأجل القصير، فإنه في إطار نظرية دورة الأعمال يتم تحديد نمو الناتج المحلي من التغيرات الخارجية، وليس من نمو الكتلة النقدية.⁴

وخلاصة القول أن أنصار هذه النظرية يقرون بأن الجانب الحقيقي هو الذي يؤثر على الجانب النقدي، أي أن النقود محايدة وليست فعالة في النشاط الاقتصادي، وتبريرها لذلك أن الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى

¹. Frederic S.Mishkin, op.cit, p. 616.

². Brian Snowdon, *la pensée économique moderne*, (paris : ediscience internationale, 1997), p. 268.

³. نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، مرجع سابق، ص. 14.

⁴. نفس المرجع السابق، ص. 15.

ارتفاع الدخل وبالتالي ارتفاع حجم المبادلات، التي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود، فهي تعتبر أن النقود متغير داخلي وتكون زيادتها بسرعة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.¹

خلاصة الفصل الثاني.

من خلال التعرض لمختلف آراء المدارس الفكرية حول دور النقود في النشاط الاقتصادي، نخلص إلى أن كل مدرسة أو نظرية اقتصادية تختلف عن الأخرى في تفسيرها لكيفية تأثير النقود على الاقتصاد من خلال استنادها لمجموعة من الحجج والبراهين في تفسيرها لذلك، فالمدرسة الكلاسيكية تخلص إلى الدور الحيادي للنقود في النشاط الاقتصادي، أي أن النقود ليست سوى ستار يخفي الحقيقة والحقيقة هي أن السلع تبادل بالسلع والنقود هي وسيط بينهما، كما تركز هذه النظرية على العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فأى تغير في الأسعار هو ناتج لتغير كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بالاستناد إلى أن حجم المبادلات وسرعة دوران النقود ثابتين، وبالتالي فإن النقود حيادية وأن ما يحدث في الاقتصاد هو ناتج عن تغير المستوى العام للأسعار وليس الإنتاج. في حين يرى الكيترين أن النقود لا يمكن أن تكون محايدة في النشاط الاقتصادي، فأى زيادة في كمية النقود توجه إلى أوجه الإنفاق المختلفة بل قد يفضل الأفراد الاحتفاظ بها (ادخارها) أو استثمارها، وبالتالي فإن كثر يرى أن التغير في كمية النقود المعروضة تؤثر في الطلب الإجمالي عن طريق تأثيرها على معدل الفائدة والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الاستثمار، حيث أن معدل الفائدة يخفض الاستثمار والعكس صحيح وهذا يؤثر على الناتج. فيما يرى النقوديون بأن التغيرات في كمية النقود له تأثيرا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، والمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل (حيادية النقود). أما الكلاسيكيون الجدد فقاموا بتحليل تأثير الكتلة النقدية على الناتج الحقيقي، ليس على أساس الأجل القصير والطويل، وإنما على ما إذا كان التوسع النقدي متوقع أو غير متوقع، حيث أن التوسع النقدي غير المتوقع هو الوحيد الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج الحقيقي، في حين ترى نظرية دورة الأعمال الحقيقية أن الجانب الحقيقي هو الذي يؤثر على الكتلة النقدية دون حدوث العكس.

¹. Frederic S.Mishkin, op. cit. p. 616.

الفصل الثالث:

تطور السياسة النقدية في الجزائر

وعلاقتها بالنشاط الإقتصادي

(1990-2014)

الفصل الثالث

تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

ينطوي المفهوم العام للسياسة الاقتصادية على كل السياسات المكونة لها "السياسة النقدية، المالية، الصناعية..."، ولعل أهمها السياسة النقدية التي تحتل مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة، يتم تنفيذها من خلال البنك المركزي، وتتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بغرض تحقيق أهدافها منها: معدل نمو اقتصادي أمثل، الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات، ويتم تطبيقها بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الكمية والكيفية بهدف التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشكل عام، حيث يعتمد نجاح النظام الاقتصادي من الجانب النقدي على مدى فعالية ونجاعة السياسة النقدية المنتهجة من طرف النظام النقدي. فإذا كانت إحدى أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإن هناك علاقة وثيقة بين النشاط الاقتصادي والسياسة النقدية.

المبحث الأول: مقارنة نظرية حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار الاقتصادي التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات التي تصاحب التطور الاقتصادي، وهو ما يتطلب درجة عالية من التنسيق بين أدوات هذه السياسة، كذلك فإن درجة فاعلية السياسة النقدية يختلف من دولة لأخرى حسب درجة تفاوت طبيعة الهياكل المكونة للاقتصاد، و التفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية.¹

من هنا جاء هذا المبحث للتطرق للأهداف الرئيسية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها من خلال تطبيق أدواتها، وكذا تحديد مختلف القنوات التي من خلالها تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، ومحاولة تحليل وجهة نظر الفكر الاقتصادي في مدى فعالية السياسة النقدية، وقبل ذلك نرى أنه من المفيد أن يسبق ذلك تعريفا لها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

ارتبط مفهوم السياسة النقدية بتلك التدابير التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم بعرض النقد تماشيا مع حاجة النشاط الاقتصادي، وقد ظهر مصطلح السياسة النقدية في بداية القرن التاسع عشر وتطور مع تطور المراحل المختلفة لنظريات الفكر الاقتصادي من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.²

¹ . الشيخ أحمد ولد الشيباني، "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، (سطيف، 2013، 2012)، ص. 14.

² . سندس حميد موسى، "البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، (2009، 2010)، ص. 50.

أولاً. تعريف السياسة النقدية:

اختلفت وجهة نظر الفكر الاقتصادي في تعريف السياسة النقدية، إلا أنه تم الاتفاق على العناصر المكونة لهذه السياسة و الهدف النهائي المرجو تحقيقه. فيمكن تعريف السياسة النقدية: بأنها " تلك الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما، للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية"¹، فهي تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها، سرعة دورانها والتأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود. كما يمكن تعريفها بأنها: "مجموعة من القرارات التي تسعى إلى التأثير في كمية النقود أو المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، وهذا يتوقف على ظروف المستوى العام للأسعار و الدخل الوطني التوازني"². ويمكن تعريفها كذلك بأنها: " مجموعة من الوسائل والقواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"³، وفي نفس السياق يمكن القول بأنها: " تلك السياسة التي تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي لممارسته الرقابة على البنوك، على معدلات الفائدة وعلى شروط الاقتراض"⁴، كما أن بعض الاقتصاديين يرون بأن السياسة النقدية هي مجمل التدابير التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي كوسيلة إدراك أغراض السياسة العامة.⁵

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة النقدية تتغير مع الوقت بتغير الوضع والأهداف، وأن السلطات النقدية مكلفة بوضع السياسة النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد. ويمكن التمييز بين اتجاهين للسياسة النقدية:

1. الاتجاه التوسعي:

إذا رأت السلطات أن ارتفاع الأسعار الناتج عن الزيادة في القوة الشرائية، يشجع المنتجين على زيادة الطاقة الإنتاجية فيزيد الطلب على السلع الاستثمارية وفي النهاية يتحقق مستوى أعلى للتشغيل، فإن البنك المركزي يقوم بزيادة حجم وسائل الدفع وخفض سعر الفائدة والتشجيع على منح الائتمان في الوقت الذي تكون فيه طاقات عاطلة في الاقتصاد.

¹ . بابا عبد القادر، "السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية"، نظر في 2014/02/21، على الموقع:

<http://www.toumssalte.eb2a.com/5.pdf>

² . La Politique Monétaire, Analyse Macroéconomique. Visité le 21/02/2014.

http://www.core.ucl.ac.be/~tulkens/Fichiers_pdf/CHAP25.pdf.

³ . عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي، مرجع سابق، ص. 90.

⁴ . عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003) ص. 54.

⁵ . محسن سرحان، نشرة صندوق النقد الدولي، عدد سنوي خاص، (سبتمبر 1999)، ص. 2.

2. الاتجاه التقييدي:

وفي هذه الحالة يكون هناك ارتفاع في معدل التضخم وزيادة في مستوى الأسعار، وبالتالي تعتمد السلطات النقدية إلى تخفيض حجم وسائل الدفع ورفع أسعار الفائدة بهدف تثبيت الأسعار والأجور و التحكم في الطلب الاستهلاكي.

ثانيا. أدوات السياسة النقدية:

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن تلك الأدوات التي يجوز عليها البنك المركزي، باعتباره قمة الهرم المصرفي والسلطة النقدية الأولى في البلاد، والتي يستخدمها للتأثير في سيولة البنوك التجارية ومن ثم في حجم وسائل الدفع، وهذا في إطار سياسة نقدية وائتمانية معينة، تمكنه من رقابة وتوجيه البنوك التجارية في عملية خلقها للائتمان.¹

تمارس السياسة النقدية تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوات، تتمثل الأولى في الأدوات الكمية (سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، معدل الاحتياطي الإجمالي)، أما المجموعة الثانية فتضم الأدوات الكيفية (مراقبة التغيرات التقنية للنقود، تأطير القروض، أسلوب الإقناع الأدبي).

1. الأدوات الكمية:

وتعرف أيضا بالأدوات غير المباشرة، يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير على عرض النقود وسعر الفائدة، وقدرة البنوك على منح الائتمان، وتتمثل في:

أ. سعر إعادة الخصم:

يعتبر من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك للتأثير في حجم الائتمان، وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لإعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات خزينة، مقابل ما يقدمه لها من قروض مضمونة بهذه الأوراق²، وبهذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين، ويتم تحديد هذا السعر من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها للتأثير في كمية السيولة النقدية لدى البنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان.³

فإذا أراد البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية توسعية، فإنه يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم لتزيد السيولة النقدية لدى البنوك التجارية، مما يحفزها على زيادة منح القروض، أما إذا أراد تطبيق سياسة نقدية

¹ . سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996)، ص. 126. 127.

² . بابا عبد القادر، مرجع سابق، ص. 02.

³ . مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000)، ص. 275.

انكماشية فإنه يقوم برفع معدل إعادة الخصم وبالتالي تقل السيولة النقدية لدى البنوك التجارية مما يقلل من قدرتها في منح القروض.¹

وتتوقف فعالية سعر إعادة الخصم على توفر العديد من الشروط منها: مدى تطور واتساع السوق النقدي، ومدى ممارسة البنوك لعمليات إعادة الخصم لدى البنك المركزي، بالإضافة لمستوى النشاط الاقتصادي في الدولة.²

ب. نسبة الاحتياطي الإلزامي:

أول من استخدم هذه الأداة بشكل مباشر هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة (1933)، وتمثل في إجبار البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه في شكل سيولة، و تعتبر من الأدوات المستخدمة للتحكم في حجم الائتمان الذي يؤثر بدوره في حجم الكتلة النقدية، و يترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة وفقاً لاتجاهات السياسة النقدية³، فإذا كان البنك المركزي يهدف إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، فتزداد قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان، أما في حالة السياسة النقدية الانكماشية فإن البنك المركزي يقوم برفع هذه النسبة، فتراجع قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان، وهو ما يساعد على مكافحة التضخم.⁴ إلا أن هناك العديد من الأسباب التي تحد وتقلل من فعالية هذه الأداة، نذكر منها:⁵

- يؤدي تطبيق هذه الأداة بكثرة إلى حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي، لذا يرى "كتر، Keynes" أنه على البنك المركزي الإعلان مسبقاً بنية تغيير هذه النسبة، حتى تنهياً البنوك لهذا التغيير، وأن تكون نسبة التغيير منخفضة حتى تستوعبها البنوك.

- توفر احتياطات فائضة لدى البنوك تغطي الزيادة في الاحتياطي الإلزامي، فإذا قرر البنك المركزي رفع هذه النسبة بهدف تقليل منح القروض فإن ذلك لن يجدي نفعاً.

- إذا أراد البنك المركزي إنعاش الاقتصاد عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، فإن هذا يؤدي إلى رفع نسبة القروض في الاقتصاد، وإذا كانت نظرة المستثمرين للاقتصاد متشائمة فإنهم يجمعون عن طلب القروض، وبالتالي فإن هذا يؤثر على الاستقرار النقدي في الاقتصاد.

ج. سياسة السوق المفتوحة:

¹ . عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 412.

² . المرجع نفسه، ص. 413.

³ . محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000)، ص. 192.

⁴ . زكرياء الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، (الأردن: عمان، دار اليازوري المصرية للنشر والتوزيع، 2006)، ص.

186.

⁵ . المرجع نفسه، ص. 187.

ونعني بهذه السياسة دخول البنك المركزي للسوق المالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية، عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية بصفة عامة والسندات بصفة خاصة، وقد يصل الأمر أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية، وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد في حالة بيعهم للأوراق المالية وزيادتها في حالة شرائها¹، ويستخدم البنك المركزي هذه الأداة للتحكم في حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع وشراء السندات الحكومية من و إلى الجمهور، فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق، فإنه يعتمد إلى الشراء لكي يضخ في السوق نقودا، أما إذا كان يهدف إلى العكس فإنه يعتمد إلى عمليات البيع².

وقد اعتبر " كتر Keynes " و فريدمان Friedman"، هذه الأداة أكثر فاعلية من الأدوات الأخرى لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على عرض النقود، ومن ثم على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية³. ويتوقف نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه من خلال هذه الأداة على الشروط التالية:⁴

- أن يزداد أو ينخفض الطلب على الائتمان وفقا لزيادة أو انخفاض الاحتياطات النقدية، وارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة.

- أن تتغير الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وكمية النقود المعروضة في التداول وفقا لعمليات السوق المفتوحة.

- توفر سوق مالية نشطة يزيد من فعالية هذه الأداة.

وتعد سياسة السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد السوق، فهي تمكن السلطة النقدية من إبقاء المبادرة في يدها دائما، كما تسمح لها أن تضخ الكتلة النقدية أو تمتصها في الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء النقدية، وتميز حالتين في عمليات السوق المفتوحة:⁵

الحالة الأولى: عندما يدخل البنك المركزي السوق المفتوحة بصفته مشتريا للأوراق المالية والسندات الحكومية من الأفراد والمصارف التجارية، ويوضح الشكل التالي هذه المرحلة:

¹ . بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص. 125.

² . بابا عبد القادر، مرجع سابق، ص. 03.

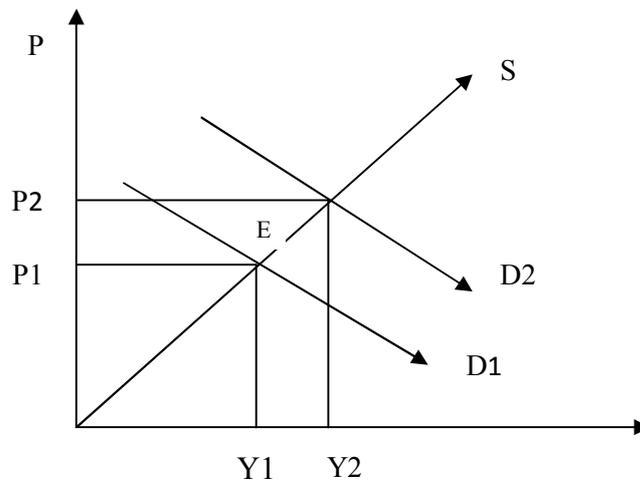
³ . بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 126.

⁴ . عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2004)، ص. 263.

⁵ . هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص. 49. 51.

الشكل رقم (20):

سياسة السوق المفتوحة (A).



المصدر: هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، (2010)، ص. 49.

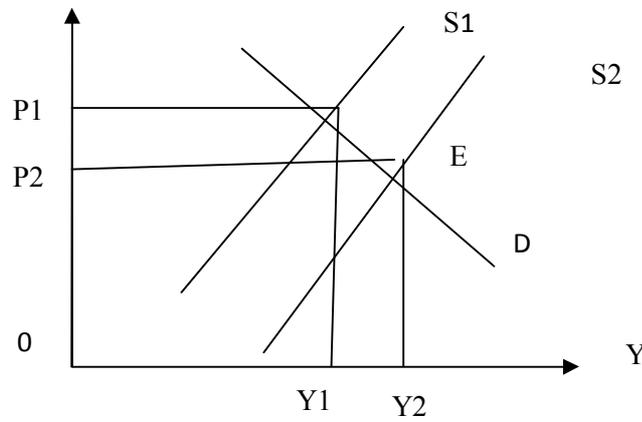
من الشكل نلاحظ أنه عندما يدخل البنك المركزي إلى السوق النقدية مشتريا للأوراق المالية، فإن منحني الطلب سينتقل إلى اليمين والأعلى إلى (D2) لزيادة الطلب على الأوراق المالية، وبالتالي سيكون البنك قد اشترى الكمية (Y1, Y2)، وبالسعر (P2)، وبالتالي فإنه عند ثبات سعر الفائدة الاسمي، فإن أسعار الفوائد ستخفض في السوق المفتوحة، لأنه كلما ازدادت الكمية المباعة من الأوراق المالية تنخفض العوائد منها، أي ينخفض سعر الفائدة الذي يكسبه أصحاب السندات، ومن ثم فإن كمية النقد خارج رصيد البنك المركزي ولحساب البنوك التجارية والأفراد والاقتصاديين قد زادت عما كانت عليه (زيادة عرض النقد في التداول) نتيجة شراء البنك المركزي لهذه الأوراق المالية.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

وقد يكون الهدف من زيادة عرض النقد في التداول هو تطبيق سياسة توسعية لمواجهة حالة الكساد عن طريق خلق طلب فعال في الاقتصاد على السلع والخدمات ومن ثم تزايد سرعة المعجل، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.¹

الحالة الثانية: إذا أرادت السلطات المختصة تطبيق سياسة الانكماش بسبب وجود التضخم وبداية ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقد، فإن البنك المركزي سيحاول عن طريق السوق المفتوحة سحب كمية النقود الفائضة في التداول، وهنا يدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية في السوق المفتوحة.²

(B)



المصدر: هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص. 49.

في هذه الحالة عندما يدخل البنك المركزي بائعا للأوراق المالية فإنه يعرض كمية معينة من هذه الأوراق (السندات الحكومية) والتي يمثلها منحى العرض (S2)، وبما أن هذه الكمية غير مرنة بالنسبة لسعر العرض، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر العرض للأوراق المالية من (P1) إلى (P2) كما ويرتفع في الوقت نفسه سعر الفائدة في السوق النقدية (أي العائد من الأوراق المالية) وذلك لزيادة حجم المعروض من الأوراق المالية من (Y1) إلى (Y2)، ويكون الانخفاض في السعر أكبر من الزيادة في حجم المعروض من الأوراق المالية، ومن يرغب في شراء هذه الأوراق عليه أن يدفع ثمنها نقدا للبنك المركزي الذي سيزداد رصيده النقدي على حساب أرصدة البنوك التجارية أو أرصدة الأفراد الاقتصاديين الذين اشتروا قسما من هذه الأوراق المالية

¹ هيفاء غدير غدير ، "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري" ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق، 2010)، ص.49.

² المرجع نفسه، ص. 51.

المعروضة للبيع في السوق المفتوحة ذات سعر فائدة مغري على شرائها، وبالتالي يكون البنك المركزي قد امتص كمية من النقود الموجودة في التداول.

2. الأدوات الكيفية:

وتعرف أيضا بالأدوات المباشرة، فبالإضافة للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي يمارس من خلالها البنك المركزي رقابته على الائتمان وعلى خلق النقود، هناك أدوات أخرى مباشرة يطبق من خلالها البنك المركزي سياسته النقدية. وتعرف الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بأنها: " قيام البنك المركزي بإعطاء تعليمات للبنوك التجارية حول القروض التي يجب أو لا يجب منحها، أو حول سعر الفائدة الذي يجب تقاضيه من المقترضين، أو الذي يجب دفعه من المودعين، أو أية أمور أخرى لها صلة بزبائنهم"¹، وتعمل الأدوات المباشرة للسياسة النقدية على التأثير في الائتمان الموجه لقطاعات معينة، والحد من ممارسة البنوك لبعض النشاطات. وتتمثل الأدوات الكيفية للسياسة النقدية في:

أ. تأطير الائتمان:

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لمنح القروض من طرف البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز مجموع القروض الموزعة نسبة معينة²، وفي حالة تجاوزها للسقف المحدد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية، حيث كلما احتاج البنك المركزي لنقود يطلبها من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المحدد، وبالتالي تحد من قدرتها على منح الائتمان.³

ب. النسب الدنيا للسيولة:

تلجأ السلطات النقدية لهذه الأداة عندما يكون للبنوك التجارية أصول مرتفعة السيولة وتتنحرف من الإفراط في منح القروض، حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة⁴، ويقوم بالرقابة الإدارية عليها، وذلك بالتفتيش من آن لآخر لفحص أنواع الأصول التي تحتفظ بها البنوك.⁵

ج. الإقناع الأدبي:

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات السابقة، في حالة عدم تحقيقه للأهداف المنشودة أسلوب الإقناع الأدبي، حيث يقوم بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو تخفيض حجم الائتمان بعدة وسائل منها

¹ . William A. Allen, "Implementating Monétaire Policy", (London : Bank of England, centre for the central Banking studies, July 2004), p. 06. Visité le 22/03/2014
<http://www.bankofengland.co.uk/education/Documents/ccbs/lspdf/lshb04.pdf>.

² . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 80.

³ . Jean Pierre Pattat, **Monnaie Financière et Politique Monétaires**, 5^{em} éditions, (Paris : Economica, 1993), p. 398.

⁴ . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 81.

⁵ . عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، (مصر: الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، 2004)، ص. 95.

الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية.¹ ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي. بالإضافة إلى سيادة روح التعاون والتنسيق بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

بالإضافة لهذه الأدوات هناك أدوات أخرى غير مباشرة منها: الودائع المشروطة من أجل الإسترداد، قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية، هامش الضمان المطلوب، الرقابة على شروط البيع الاستهلاكي وكذا على شروط الرهن العقاري، الرقابة والتفتيش والتعليمات المباشرة، الحد الأقصى لسعر الفائدة، نظام المعدلات الاحترازية أو قواعد الحيلة والحذر.²

ثالثاً. أهداف السياسة النقدية:

إن الحديث عن السياسة النقدية الفعالة يجب أن يستند إلى نظرة واسعة تتضمن توفير معلومات للسلطة النقدية تتيح لها فهما واسعاً حول تسيير الاقتصاد، ولابد من الإشارة إلى أن مهام السياسة النقدية قد تطورت حيث كان ينظر إليها كأداة لتسهيل عمل الخزينة في عملياتها المالية، إلا أنه في الخمسينات من القرن الماضي تغيرت هذه النظرة، وأصبح ينظر إليها كعنصر مستقل عن باقي عناصر السياسات الاقتصادية له أهدافه وأدواته.³

فالسياسة النقدية تتسم بجملة من الأهداف المرجو تحقيقها، حيث تسعى هذه الأهداف في مضمونها إلى تحقيق الاستقرار والثبات في القطاع الاقتصادي، والسعي وراء تحقيق هذه الأهداف لا يكون إلا من خلال الاستغلال الأمثل لأدوات السياسة النقدية.⁴ وتمثل أهداف السياسة النقدية في أهداف نهائية (تحقيق الاستقرار في الأسعار، تخفيض معدلات البطالة، مكافحة الاختلال في موازين المدفوعات)، ولتحقيق هذه الأهداف قد تواجه السلطات النقدية إمكانية عدم التأثير على تلك الأهداف، ومن أجل ذلك يقوم البنك المركزي بتحديد أدوات للتأثير على السياسة النقدية خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تتعدى سنة، ولتفادي هذه الحالة فإن البنك المركزي يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه النهائية تعرف بالأهداف الوسيطة. وفي حالة ما إذا كانت الأهداف الوسيطة لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يقوم بتحديد أهداف أخرى تعرف بالأهداف الأولية.

1. الأهداف الأولية:

¹. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005)، ص. 39.

². ريس فضيل، "التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، 1989، 2010"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، (2012، 2013)، ص. 90.

³. هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص. 34.

⁴. Jean Pierre Pattat. , Op.cit. p. 399.

تتمثل الأهداف الأولية في مجموعة من المتغيرات يستهدفها البنك المركزي للتأثير على الأهداف الوسيطة، فهي بمثابة حلقة وصل بين الأهداف الوسيطة و أدوات السياسة النقدية، وتتمثل في:

أ. مجتمعات الاحتياطات النقدية: وتتكون من القاعدة النقدية التي تشمل النقود المتداولة لدى الجمهور مضافا إليها الاحتياطات الكلية لدى البنوك، والنقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة، والودائع تحت الطلب، أما الاحتياطات لدى البنوك فتشمل الاحتياطات المطلوبة مقابل الودائع، والاحتياطات الفائضة لدى البنوك.¹

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول تحديد المتغير أو الجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وما يزال الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة، وليس بالتنظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط.²

ب. ظروف السوق النقدية: وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، يختارها البنك المركزي لكي تكون هي المتغيرات المستهدف إحداث تغيير فيها، وتحتوي على الاحتياطات غير المقترضة، ومعدل الأرصد البنكية، ومعدلات الفائدة في السوق النقدية (معدل الفائدة على أذون الخزينة، معدلات الفائدة على شهادات الإيداع....).³

وحيث أن الاقتصاديين اختلفوا حول هذه المتغيرات، فقد استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات، وبالتالي كان الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم .

2. الأهداف الوسيطة:

تتمثل الأهداف الوسيطة في المتغيرات القابلة للمراقبة من طرف السلطات النقدية، والمرتبطة بشكل ثابت بالأهداف النهائية، وتتكون من المجمعات النقدية، سعر الفائدة، سعر الصرف.

¹ . سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، مرجع سابق، ص. 53.

² . أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، (مصر: مكتبة الإشعار الفنية، 2001)، ص. 247.

³ . المرجع نفسه، ص. 249.

أ. **المجمعات النقدية:** وهي مؤشرات إحصائية للكتلة النقدية، تبين إمكانية الإنفاق لدى الأعوان غير المالكين المقيمين، بالإضافة إلى التوظيفات المالية التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى سيولة نقدية دون مخاطرة، وتمثل هذه المجمعات في (M1، M2، M3)، حيث كلما اتجهنا من مجمع إلى آخر تقل درجة السيولة.¹

ب. **سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات، كما يجب على السلطة النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة، وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبياً، وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، لأن أسعار الفائدة المرتفعة بحدة يمكن أن تخلق مشاكل لمؤسسات الودائع التي تحتفظ بقروض طويلة الأجل قدمتها بأسعار فائدة أقل. فضلاً عن ذلك تدفع أسعار الفائدة غير المستقرة إلى تقلبات في سعر الصرف الأجنبي.²

ج. **سعر الصرف:** يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط كون تأثيره يصل إلى الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تأثيره مع سعر الفائدة على الاستثمارات الأجنبية.³

3. الأهداف النهائية:

يبدأ تطبيق السياسة النقدية بتحديد أدائها للتأثير على الأهداف الأولية التي سطرها الدولة ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وصولاً لتحقيق الأهداف النهائية. وعموماً، تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في:

أ. استقرار المستوى العام للأسعار:

يظهر هدف السياسة النقدية بوضوح في استقرار الأسعار، حيث أن عدم استقرار الأسعار يخلف أضراراً وخيمة على عمليات التنمية الاقتصادية، ففي حالة استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ومعدل نمو الناتج فإنه يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي عدم التوازن بين النقد ومعدل نمو الناتج إلى زيادة عرض النقد والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم حدوث التضخم.⁴ لذا ينبغي على السياسة النقدية التكيف بين عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي، فنجاح السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار يؤدي تلقائياً إلى المحافظة على سعر الصرف الحقيقي للعملة، وهذا بدوره يشجع الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي.⁵

ب. تحقيق التوظيف الكامل:

¹ . وسام الملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، مرجع سابق، 197.

² . المرجع نفسه، ص. 197.

³ . أحمد أبو الفتوح الناقية، ص. 139.

⁴ . علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، (دمشق، 2011)، ص. 379.

⁵ . وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، مرجع سابق، ص. 197.

تسعى السياسة النقدية من خلال أدائها إلى تحقيق التوظيف الكامل، عن طريق زيادة قروضها لتشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمار، فتنخفض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتشغيل العاطلين عن العمل، والنتيجة النهائية لذلك هي زيادة حجم الدخل والتي تؤدي بدورها لتحسين الظروف المعيشية للأفراد.¹

ج. تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي الحصلة النهائية لجميع السياسات الاقتصادية، ولجميع الإجراءات التي تقوم بها الدولة خلال سنة كاملة، والسياسة النقدية على اعتبارها إحدى أهم السياسات الاقتصادية تعد مسؤولة بالدرجة الأولى على رفع معدل النمو الاقتصادي.² ويتم تحقيق ذلك عن طريق مختلف أدائها:³

- **سعر الفائدة:** تستطيع السياسة النقدية من خلال رفع أو تخفيض سعر الفائدة على تشجيع الاستثمار وزيادة التوظيف، وبالتالي زيادة الإنتاج.

- **حجم الائتمان:** إن زيادة معدلات الإقراض لمختلف القطاعات الاقتصادية سوف يزيد من حجم التشغيل والإنتاج، ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- **سعر الصرف:** حيث أن اعتماد سعر صرف منخفض سوف يشجع على التصدير وبالتالي يرتفع حجم الأصول الخارجية اللازمة للتمويل، وهو ما يؤدي إلى رفع حجم الناتج الداخلي.

عموماً، يؤدي تخفيض سعر الفائدة وزيادة الائتمان وتشجيع التصدير، إلى زيادة حجم الاستثمار والتشغيل، وتصنيع المواد الأولية وتصديرها بالشكل المصنع و بقيمة مضافة مرتفعة، تؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

د. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يكمّن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم والذي يجعل البنوك التجارية ترفع من سعر الفائدة، مما يقلل من طلب الائتمان، وبالتالي ينخفض المستوى العام للأسعار وهو ما يشجع على زيادة الصادرات، كما أن انخفاض أسعار الفائدة سيغري المستثمرين الأجانب على توظيف أموالهم في البنوك المحلية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن هذا سيجعل دور السياسة النقدية مهماً في تصحيح الاختلالات.⁴

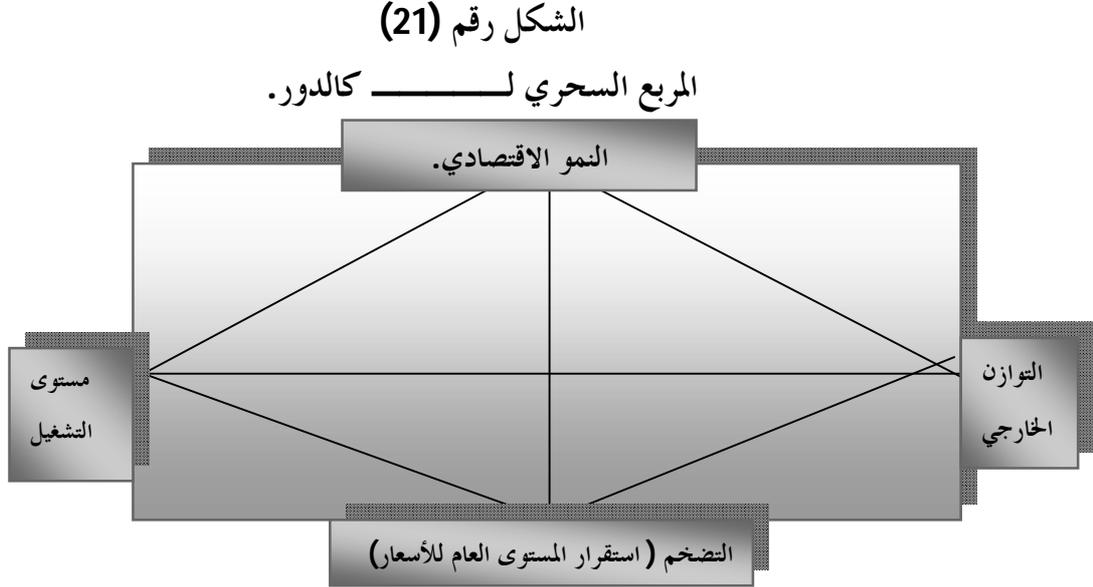
¹ . علي كنعان، مرجع سابق، ص. 380.

² . ثريا الخزرجي، "السياسة النقدية في العراق بين إرث الماضي وتحديات الحاضر"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48، (بغداد: 2007)، ص. 380.

³ . المرجع نفسه، ص. 381.

⁴ . عبد الفتاح عبد المجيد، أصول علم الاقتصاد، التحليل الاقتصادي الكلي، (مصر: النسر الذهبي للطباعة، 1997)، ص. 251.

من خلال ما سبق، يمكن اعتبار السياسة النقدية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربع أهداف المشار إليها سابقا، وهو ما أُصطلح عليه بالمربع السحري لـ كالدور. والتي يمكن تلخيصها في الشكل البياني التالي:



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (2003)، ص.34.

يلخص الشكل السابق الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة رؤوس (معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، التوازن الخارجي).

ونظرا لصعوبة الوصول إلى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف نتيجة التعارض الموجود بينها، حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يرافقه الابتعاد عن الآخر، فقد قام "كالدور" عام (1966) باقتراح قانون يعرف بقانون (كالدور و فيردورن)، والذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي، والمعدلات الثلاثة الأخرى الباقية، وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات كما يلي:

- النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB) يساوي 5% سنويا.
 - النمو في معدل التضخم معدوما، 0.0% سنويا.
 - معدل البطالة معدوما، 0.0% سنويا.
 - رصيد ميزان المدفوعات معدوما أو موجبا.
- وعليه، تبعا لخصائص المربع، يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وذلك بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار،

وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة لكون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا، فإن هذا يوحى بأمتلية سير الاقتصاد الوطني، ويبين مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة.¹

المطلب الثاني: قنوات تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي

إن الاهتمام بالسياسة النقدية من طرف المفكرين الاقتصاديين والمهتمين بالمجال التطبيقي جعلها تحتل مكانة هامة في السياسات الاقتصادية العامة، لما لها من تأثير على مسار النشاط الاقتصادي الحقيقي، خاصة إذا تم إدارتها برشاد وعقلانية.²

وعليه، يجب على السلطات النقدية أن تكون على دراية لتوقيت وكيفية تأثير هذه السياسة على المتغيرات الاقتصادية، ومن هنا تتضح أهمية دراسة قنوات تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وتوجيه مساره إلى الهدف المراد الوصول إليه، ويلخص " F.Mishkin " هذا بقوله: " لكي ندرك إستراتيجية عمل السياسة النقدية، فإن السلطات النقدية يجب أن يكون لها تقدير دقيق لتوقيت وأثر سياساتها على الاقتصاد، وهذا يتطلب فهم للأدوات التي من خلالها تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي".³

وقد قسمت الأدبيات الحديثة في مجال التمويل هذه القنوات إلى أربعة قنوات هي: قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار الأصول وقناة الائتمان المصرفي:

أولاً. قناة سعر الفائدة:

اعتبر الفكر الكلاسيكي قناة سعر الفائدة الأداة التقليدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، كما اعتبرها "كتر، Keynes" أهم القنوات في تأثير السياسة النقدية على الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي، وأوضح ذلك بأنه عند إتباع سياسة نقدية توسعية ($M \uparrow$) يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ($i_r \downarrow$) وبالتالي انخفاض تكلفة رأس المال أو الاقتراض، وهو ما يجعل نفقات الاستثمار ترتفع ($I \uparrow$) ومن ثم يزداد الطلب الكلي والإنتاج ($Y \uparrow$)، أما في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية بتخفيض كمية النقد في التداول فإن ذلك سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة الحقيقي ($i_r \uparrow$) وهو ما يرفع من تكلفة رأس المال، والذي يؤثر على نفقات الاستثمار بالانخفاض، وبالتالي ينخفض الإنتاج⁴، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:



¹ . محمد راتول، صلاح الدين كروش، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لـ كالدور في الجزائر خلال الفترة (2000،

2010)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، (ربيع 2014)، ص. 91، 92.

² . مفاهيم مالية، (البنك المركزي المصري: المعهد المصرفي المصري: العدد الثاني، نظر في: 2013/12/02 على الموقع:

[http://www.ebi.gov.eg/Admincp/App_Upload/file/Info%20Two_Arabic\(1\).pdf](http://www.ebi.gov.eg/Admincp/App_Upload/file/Info%20Two_Arabic(1).pdf)

³ . خير الدين عبد ربه الحمري، "قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الليبي - تطبيق نموذج مقترح من صيغ

"VAR"، جامعة عمر المختار، نظر في: 2013 /12/02 على الموقع:

http://www.omu.edu.ly/Moktar_MG1/MG/211/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A.pd

⁴ . Frederic, S.Mishkin, **Monnaie banque et marchés Financier**, OP. Cit . p. 619 .

سياسة نقدية توسعية : $M \Rightarrow ir \Rightarrow I \Rightarrow Y$

سياسة نقدية انكماشية: $M \downarrow \Rightarrow ir \uparrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$

إن الميزة الأساسية لهذه القناة هي أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات، وقد أكدت العديد من الدراسات منها دراسة " تايلور " (1995) الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثرا كبيرا على الاستثمار والاستهلاك مما يجعله ناقلا هاما لأثر السياسة النقدية.¹

ثانيا. قناة سعر الصرف:

تعتبر قناة سعر الصرف أحد أهم قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة مع سعر الفائدة العالمي، مع ثبات العوامل الأخرى، مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض الطلب على العملة المحلية. وبالتالي انخفاض قيمتها وارتفاع سعر الصرف.²

ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي مقابل شراء العملة المحلية، التي تبدأ قيمتها في الارتفاع تدريجيا، وتحدث أثارا عكسية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف تدريجيا ورجوعه إلى مستواه. فأثر السياسة النقدية غير مستمر، أما في ظل نظام سعر الصرف غير المرن فلا يتدخل البنك المركزي، بل يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجابا على الصادرات بسبب انخفاض تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية، في حين سيكون هذا التأثير سلبيا على الواردات بسبب ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية، وهو ما يشجع الطلب على الإنتاج المحلي، ومن ثم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الاقتصاد الوطني. والعكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية.³

ثالثا. قناة توفر الائتمان:

ظهر دور الائتمان أول مرة كقناة للسياسة النقدية، على يد الاقتصاديان " بارنانك وبلندر، Bernank and Blinder " عام (1988)، في إطار النموذج (Cc, LM)، ويمثل هذا النموذج بدوره التوازن الآني لكل من سوق النقد الذي يتحقق بتقاطع الطلب على النقد مع العرض عليها، وتوازن سوق الائتمان الذي يتحقق بتساوي الطلب على القروض مع عرضها، وذلك في ظل فرضية الاستبدال غير التام أو الإحلال غير الكامل، بين القروض والأصول المالية.⁴

¹ . OP. Cit. P. 619.

² .Ibid. p. 805.

³ . حسين علي العمر، " قنوات تأثير السياسة النقدية - حالة الكويت - " مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، المجلد السادس، (2009)، ص. 254.

⁴ . المرجع نفسه، ص. 256.

فالائتمان يلعب دورا هاما في وضع السياسة النقدية بسبب علاقته الوطيدة بالإئناق الكلي، وتوجد قناتان لنقل أثر السياسة النقدية من خلال عمل أسواق الائتمان هما:¹

1. الأثر على توفر الائتمان المصرفي (القناة الضيقة للقروض):

فإتباع سياسة نقدية توسعية يزيد من حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك، مما يؤدي إلى زيادة الإقراض المصرفي وبالتالي زيادة الإئناق الاستثماري والاستهلاكي، ومنه يرتفع الناتج المحلي الإجمالي.

2. الأثر على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة (القناة الموسعة للقروض):

في هذه الحالة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة أسعار الأوراق المالية، وهو ما يحسن من المراكز المالية لقطاع الأعمال والقطاع العائلي، مما يؤدي إلى زيادة الإئناق الاستثماري والاستهلاكي، فيرتفع الطلب الكلي والناتج، وفي نفس الوقت تنخفض أسعار الفائدة الاسمية وبالتالي تزيد التدفقات النقدية للشركات، ولكن تراجع أسعار الفائدة الاسمية قد يؤثر سلبيا على ميزانيات القطاع العائلي.

رابعا. قناة أسعار الأصول:

تعتبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للعوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، وقد عبر أصحاب المدرسة النقدية عن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال قناة أسعار الأصول عبر قناتين رئيسيتين هما: قناة الاستثمار لـ: "طوبن، Tobin"، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.²

1. قناة نظرية "طوبن، Tobin":

قدم هذه النظرية "جيمس طوبن، James Tobin" عام (1963)، وهي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على فكرة أن يتوقف الاستثمار على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال، وقد رمز لهذه النسبة بالرمز (Q)، حيث $Q = M/R$ ، فعندما يكون المعامل (Q) مرتفعا فإن القيمة السوقية تكون مرتفعة مقارنة بتكلفة إحلال رأس المال، وتكون الاستثمارات الإنتاجية الجديدة أقل تكلفة مقارنة بالقيمة السوقية، أما في حالة كون المعامل (Q) منخفضا فإن المؤسسات لا تبحث عن آليات جديدة لأن قيمتها السوقية منخفضة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال³، ويتجلى تأثير هذه السياسة النقدية على السندات من خلال زيادة كمية

¹ . مفاهيم عامة، المعهد المصرفي، مرجع سابق، ص. 2.1

² . عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 77.

³ . خير الدين عبد ربه الحمري، "قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الليبي - تطبيق نموذج مقترح من صيغ

"VAR"، جامعة عمر المختار، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013 /12/02 على الموقع:

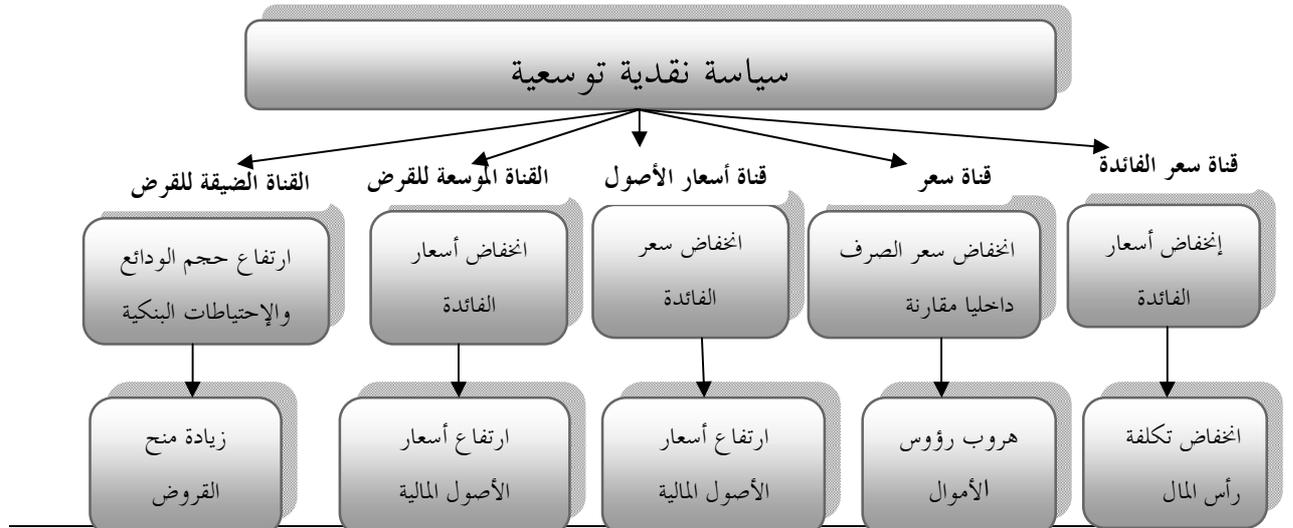
النقود، أي أن الأعوان الاقتصاديين يحصلون على سيولة أكبر من ما هو مطلوب، وبالتالي تتوجه لإنفاقها في السوق المالية، وبالتالي يزيد الطلب على السندات فترتفع أسعارها، مما يجعل المعامل (Q) يرتفع وبالتالي يرتفع الاستثمار (I)، ومن ثم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي (Y). ويحدث العكس في حالة انخفاض عرض النقود، حيث ينخفض الإنفاق، وبالتالي يلجأ المتعاملين الاقتصاديين إلى بيع الأوراق المالية للحصول على السيولة، وهو ما يجعل قيمة (Q) تنخفض فينخفض من ثم الناتج المحلي.¹

2. قناة أثر الثروة على الاستهلاك:

تعتبر هذه القناة بديلة لآلية الانتقال من خلال أسعار الأسهم، والتي كانت مؤيدة بواسطة دراسة (Franco Modigliani 1971)، ونموذجه الشهير (MPS)، حيث تفترض أنه في حالة انخفاض أسعار الفائدة نتيجة لزيادة عرض النقود في السوق، فإن أسعار السوق للسلع الرأسمالية سوف ترتفع، وبالتالي تزداد كمية النقود التي يحتفظ بها العامة، وبالتالي يصبحون أغنياء بطريقة غير مباشرة عن طريق السياسة النقدية التوسعية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك مما ينعكس على نمو الناتج المحلي، ويحدث العكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية. أين ينخفض عرض النقود وبالتالي تنخفض الثروة لدى الأفراد، ومن ثم الإنفاق الاستهلاكي وهو ما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض.²

الشكل رقم (22)

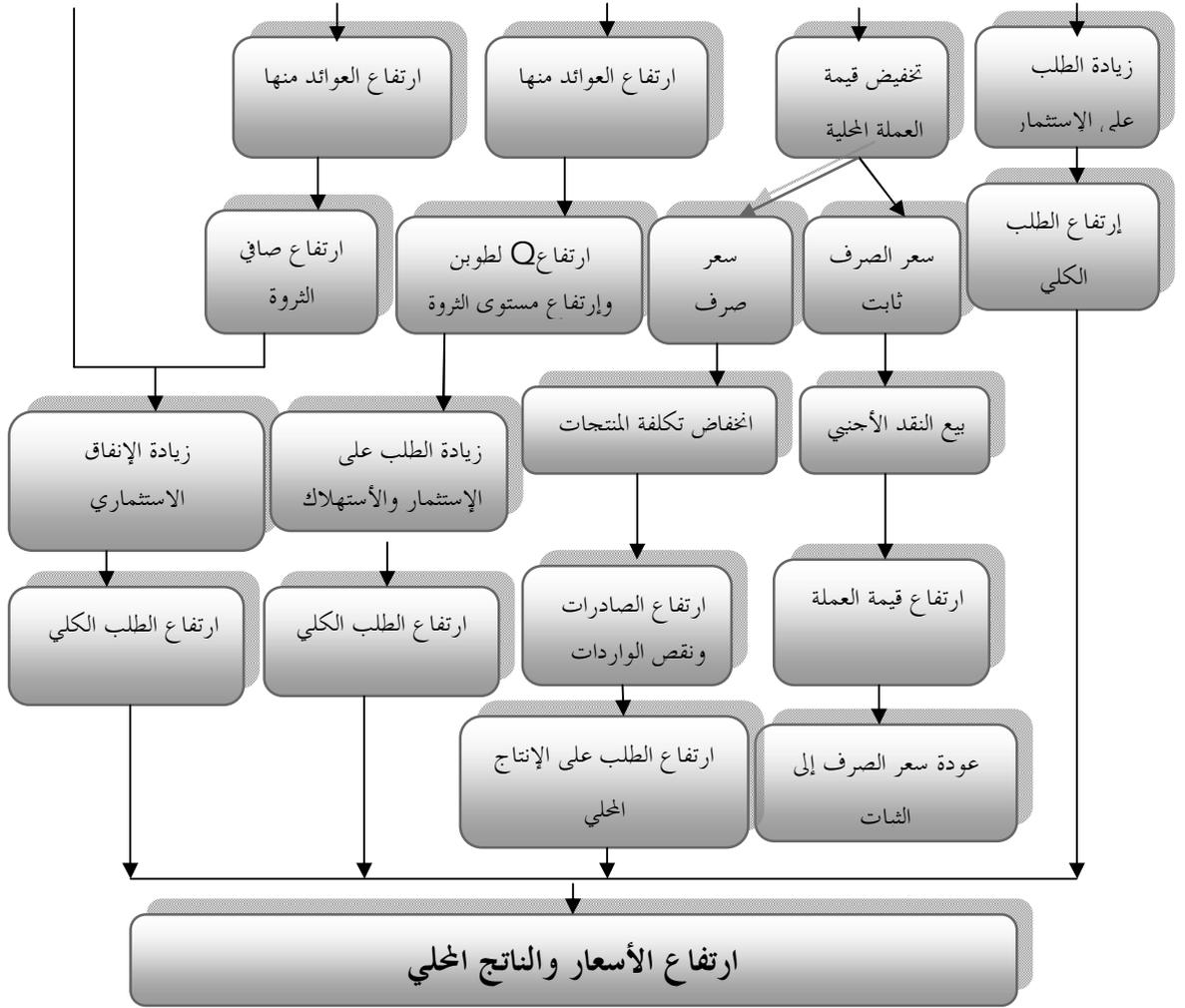
قنوات تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي.



%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A.pdf

¹ . Frederic S. Mishkin, OP.Cit. p. 807.

² . خير الدين عبد ربه الحمري، مرجع سابق، ص.01.



المصدر: بقيق ليلي إسمهان، "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية-دراسة قياسية-" أطروحة دكتوراه، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، (2014-2015)، ص. 125.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

اختلفت المدارس الفكرية في تفسير دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي باختلاف المبادئ والأسس التي تستند إليها كل نظرية، وتتناول هذه الدراسة بالتحليل وجهة نظر كل مدرسة، وما هي الحجج التي استندت إليها بدءا بالفكر الكلاسيكي، مروراً بالنظرية الكيترية، وصولاً إلى الفكر المعاصر بقيادة فريدمان.¹

أولاً. السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي:

إن فهم طبيعة السياسة النقدية عند الكلاسيك يستدعي الوقوف على بعض القواعد التي تأسس عليها هذا الفكر، والتي نذكر من أهمها الإيمان بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، بالإضافة إلى تحقق مستوى

¹. وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، (2001، 2002)، ص. 95.

التشغيل الكامل وأنه وضع طبيعي، ويستندون في ذلك إلى قانون "ساي للأسواق"، أي أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل الكامل، كما افترضوا استقلالية الناتج الحقيقي عن كمية النقود المتداولة، فقد حصرت هذه النظرية أهمية النقود في تسهيل شراء وتبادل السلع والخدمات الوسيطة والنهائية بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى استخدامها في تسوية الديون.¹

و عليه يرى أنصار هذا الفكر الاقتصادي أن العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد والمستوى العام للأسعار هي علاقة نمطية ومباشرة، أي أن أي تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه وبنفس النسبة في المستوى العام للأسعار، مع بقاء المتغيرات الحقيقية (الإنتاج، الاستثمار) دون تغيير وذلك في الأجل القصير، بمعنى أن السياسة النقدية ليس لها أثر على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، ويستندون في ذلك إلى معادلة التبادل لفيشر ($MV=PT$)، والذي يفترض أن سرعة دوران النقود وحجم المبادلات تتحدد بعوامل ثابتة في الأجل القصير²، أما في الفترة الطويلة حيث يمكن أن يتغير الإنتاج فإن الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق تتوزع بين الأسعار والإنتاج الحقيقي، مما يعني أن السياسة النقدية قد يكون لها أثر في المدى الطويل.³

ومما سبق نستنتج أن أهمية السياسة النقدية عند المدرسة الكلاسيكية تنبع من فعاليتها في السيطرة على المستوى العام للأسعار عن طريق تحكم السلطة النقدية في نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد.

ثانياً. السياسة النقدية في الفكر الكيتزي:

إن الأسس والمبادئ التي قام عليها الفكر الكلاسيكي كانت السبب المباشر وراء حدوث أزمة الكساد الكبير عام (1929م)، عندما وقف الفكر الكلاسيكي عاجزاً عن إيجاد الحلول لهذه الأزمة، الأمر الذي مهد لظهور الفكر الكيتزي بقيادة "كتر، Keynes" عام (1936)، في كتابه "النظرية العامة في الفائدة والنقود والاستخدام".

وحيث أن "كتر، Keynes" قلل من فعالية السياسة النقدية وفضل السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما أهمية السياسة النقدية فتكمن في العلاقة غير المباشرة بين مقدار النقود المتداولة وحجم الاستثمار، وقد ميز بين تأثير السياسة النقدية التوسعية والانكماشية على الاستثمار كما يلي:⁴

1. تأثير السياسة النقدية التوسعية على الاستثمار:

¹ . توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، "مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية"، بنك السودان المركزي، الطبعة الأولى، الخرطوم، (2006)، ص.13.

² . سهر محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص. 35.

³ . المرجع نفسه، ص. 35.

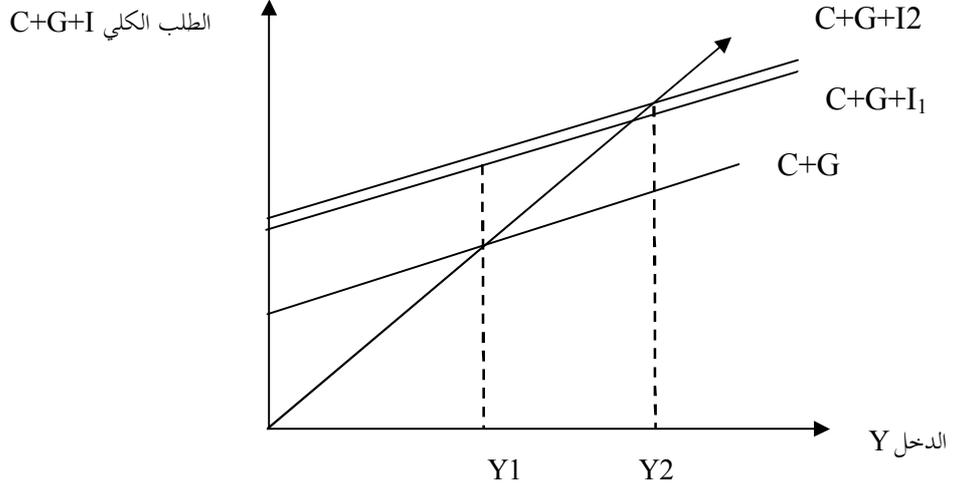
⁴ . صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، المفهوم، الأهداف، الأدوات، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 16.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

يعتقد أنصار المدرسة الكيترية أن إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (23)

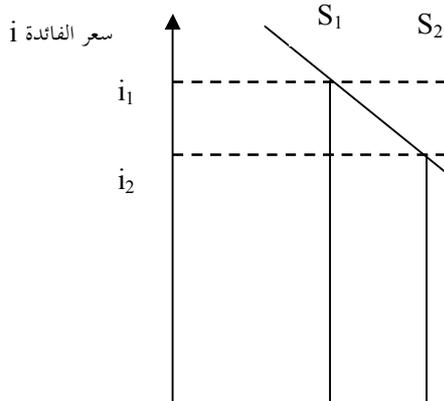
علاقة الطلب الكلي بالعرض الكلي.



المصدر: صالح مفتاح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، الجزائر، (2009). ص. 15.

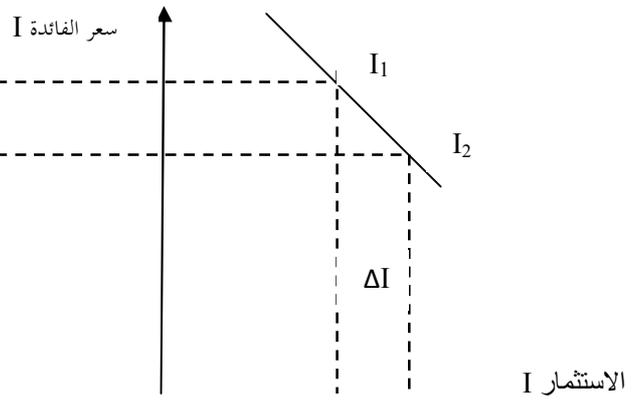
الشكل رقم (25)

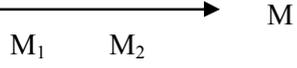
علاقة سعر الفائدة بعرض النقود



الشكل رقم (24)

علاقة الاستثمار بالفائدة





المصدر: صالح مفتاح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، الجزائر، (2009). ص. 16.

نلاحظ من الأشكال السابقة أنه عندما يدخل البنك المركزي للسوق المفتوحة مشتريا للأوراق المالية، فإنه يقوم بإصدار أوراق نقدية مقابل ذلك فتنقل كمية النقود من (M1) إلى (M2)، وفي نفس الوقت ينخفض سعر الفائدة من (i_1) إلى (i_2) وهنا يقوم الأفراد بشراء الأوراق المالية (السندات) نتيجة زيادة السيولة لديهم و هو ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، إلا أن الاستثمار سيرتفع من (i_1) إلى (i_2) ، وحسب "كيتز، Keynes" فإن الاستثمار الجديد سوف يعمل على زيادة الدخل بقدر أكبر من الزيادة المحققة في الطلب وذلك من خلال المضاعف، ولكن عمل المضاعف يتطلب وقتا حتى يمارس أثره، وهذه هي عملية انتقال أثر السياسة النقدية عند الكيتريين الذين يرون أن ميكانيزم انتقال أثر التغيير في كمية النقود على النشاط الاقتصادي سوف يفشل، وبالتالي تفشل معه السياسة النقدية.

2. تأثير السياسة النقدية الانكماشية على الاستثمار:

ناقشت النظرية الكيترية فعالية السياسة النقدية الانكماشية على الاستثمار من خلال زاويتين هما: عندما يكون الطلب على النقود مرنا مرونة تامة بالنسبة لسعر الفائدة، وعندما يكون سعر الفائدة غير مرنا تماما بالنسبة للاستثمار.¹

أ. مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة:

كلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، يكون الانخفاض في سعر الفائدة أقل، وبالتالي يزداد الدخل، ومن ثم فإن السياسة النقدية تكون أقل فاعلية. فإذا زاد عرض النقود مع فرض ثبات مستوى الأسعار فإن عرض النقود الحقيقي سوف يرتفع وبالتالي ينخفض سعر الفائدة، وعندما يكون الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة فإن الانخفاض في سعر الفائدة يكون قليلا جدا.

بالتالي فإن آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى الجانب الحقيقي (النشاط الاقتصادي) تكون بطيئة جدا عندما يكون الطلب على النقد مرنا مرونة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة، وهذا الأخير لا يستجيب للتغيرات في عرض النقود، وبالتالي السياسة النقدية تكون غير فعالة. وتكون السياسة المالية ذات فعالية كبيرة.

ب. مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة:

إذا لم يكن للتغيرات في سعر الفائدة تأثير على الاستثمار فإن السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية، بمعنى أن الزيادة في عرض النقود لا تؤثر على مستوى الدخل بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة، وهذا عندما يكون الاستثمار ضعيف المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، ولكن من جهة نظر السياسة النقدية يكون من

¹ . المرجع نفسه، ص.ص. 17.16.

الأفضل أن ترتفع استجابة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة، لأن التغير الكبير الذي يكون في الاستثمار ينتج تغيراً أكبر في الدخل، فالنظرية الكيثرية ترى أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة الكساد وتسود حالة التشاؤم بين المستثمرين بشدة حول أفاق الاستثمار، ورغم زيادة عرض النقود التي تخفض سعر الفائدة، إلا أن رجال الأعمال قد يشعرون بأن الطلب على منتجاتهم لا يزال ضعيفاً نتيجة للذعر الاقتصادي الذي يصاب به في هذه الحالة، وتكون دالة الاستثمار رأسية أو قريبة من المستوى العمودي، في علاقتها بسعر الفائدة، كما يكون الاستثمار غير حساس (أي غير مرناً لتغير سعر الفائدة).¹

وإذا كان الاستثمار أقل استجابة لتغيرات أسعار الفائدة، فإن السياسة النقدية لن تكون أداة لزيادة الطلب الكلي، وخلافاً لذلك تكون السياسة المالية أكثر فعالية إذا كان الاستثمار عديم المرونة تماماً بالنسبة لسعر الفائدة، وهنا تكون السياسة المالية في قمة فعاليتها، ويحدث هذا حتى إذا زادت أسعار الفائدة عندما يزيد الإنفاق الحكومي ولم يتغير الاستثمار، ونتيجة لذلك لن يكون هناك انخفاض في الاستثمار ليلغي الزيادة في الإنفاق الحكومي، ومن ثم لا يوجد شيء يخفض من فعالية السياسة المالية.²

ثالثاً. السياسة النقدية في الفكر المعاصر:

تأتي أهمية السياسة النقدية عند المدرسة النقدية من أن أي تغير في حجم الأرصدة النقدية في الأجل القصير يتسبب في تغيرات طردية في حجم الناتج، ومستوى أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، فانخفاض الأرصدة النقدية في رأي النقديين في الأجل القصير يؤدي إلى فائض في الطلب عليها، وبالتالي خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى أسعار تلك السلع والخدمات ومستوى الاستخدام، ومن ثم ينخفض معدل نمو الناتج، أما الزيادة في الأرصدة النقدية من الناحية الأخرى ستؤدي إلى فائض في عرض النقود، وبالتالي نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى أسعار تلك السلع والخدمات وزيادة مستوى الاستخدام، ومن ثم زيادة معدل نمو الناتج.³ أما في الأجل الطويل؛ فيرى أنصار المدرسة النقدية أن تغير حجم الأرصدة النقدية سيؤثر فقط على مستوى أسعار السلع والخدمات دون أي تأثير على مستوى الاستخدام ومعدل نمو الناتج، بمعنى أن مستوى الاستخدام ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل، يتحددان بعوامل حقيقية مثل قرارات الإنتاج والاستثمار، والادخار، والتصدير والاستيراد وهيكل الصناعة، وأن الزيادة السريعة في حجم الأرصدة النقدية ستؤدي فقط إلى ارتفاع معدلات التضخم وليس ارتفاع معدل نمو الناتج، وبالتالي فإن السياسة النقدية تكون لها فعالية في المدى القصير، في حين تكون تامة الحياد في المدى الطويل.⁴

¹ - المرجع نفسه، ص. 28.

² - المرجع نفسه، ص. 29.

³ . توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص. 14.

⁴ . نفس المرجع السابق، ص. 15.

المبحث الثاني: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد، والذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسة النقدية المطبقة، فبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا قائما على أساس ليبرالي، ثم بعد ذلك انتهجت السلطات سياسة التخطيط المركزية، إلا أن ما ترتب عن هذه السياسة من اختلال وظيفي وهيكلية، جعل السلطات الحكومية تدخل في إصلاحات نقدية ومالية عامة (1990)، لذلك فإنه من خلال هذا المبحث سنحاول أن نبين التوجهات والتغيرات التي مرت بها السياسة النقدية بالتركيز على تلك التي جاءت بها هذه الإصلاحات.¹

المطلب الأول: السياسة النقدية قبل الإصلاحات

إن دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق كان له أثر كبير على تطور الأوضاع النقدية والمؤشرات النقدية الداخلية من خلال فرض صندوق النقد الدولي إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم الدينار الجزائري بتخفيض قيمته بمعدلات كبيرة، بالإضافة إلى تحول البنك المركزي من تطبيقه للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية إلى الأدوات المباشرة في توجيه الائتمان، كل هذه التغيرات دفعتنا إلى التساؤل عن خصائص السياسة النقدية قبل (1990)، وما هي التحولات التي طرأت عليها بعد صدور قانون النقد والقرض؟.

خلال الفترة بعد الاستقلال إلى غاية (1989) سعت السلطات الجزائرية إلى إنشاء العديد من المؤسسات أهمها: الخزينة العمومية (1962/08/29) والتي تكفلت بمنح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي، وقروض تجهيزية للقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) في (1962/12/13) كمؤسسة عمومية مكلفة بإصدار النقود ومراقبتها والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لدعم النمو الاقتصادي.² كذلك إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في (1963/05/07)، الذي كان يهتم بتمويل الاستثمارات الإنتاجية ووضع مخططات وبرامج استثمارية، إلا أن عجز هذه المؤسسات عن دعم النمو الاقتصادي الذي تطلب موارد مالية ضخمة استدعى إنشاء مؤسسة أخرى وهي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) وذلك في (1964/08/10)، حيث تكفل هذا الصندوق أساسا بجمع الإدخارات وتحويلها إلى تسبيقات وقروض للجماعات المحلية والخواص من جهة أخرى.³

¹ . أحمد هني، العملة و النقود، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)، ص. 139 .

² . الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص. ص. 188، 190.

³ Mohamed Cherif Ilmane, "Les trois phases de développement du système bancaire et monétaire Algérien", colloque international, (Alger, 8-10/12/2012), p. 07 .

* . تتمثل هذه النصوص التشريعية في القانون رقم 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 الذي ينص على التأكيد على دور البنك المركزي كمؤسسة إصدار مفوضة من طرف الدولة، وتتمثل مهامه في إدارة أدوات السياسة النقدية، تحديد معدلات إعادة الخصم، مراقبة وتوزيع القروض المقدمة

فالققطاع المالي في الجزائر في ظل النظام الاشتراكي كان صغيرا ومجزئا، حيث لم يكن هناك وجود للأسواق المالية على الإطلاق ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات والمؤسسات من خلال عدة فروع بالإضافة إلى كون الخزينة العمومية كانت تلعب الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات المالية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة للمؤسسات العمومية. في حين كان البنك المركزي يلعب دورا ثانويا، حيث لم يمارس أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية، ولم تكن وظيفته في مجال إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة، أي لم تعطى له الاستقلالية في تحديد السياسة النقدية بالرغم من أن ذلك كان واردا في النصوص التشريعية*. فبالرغم من كل المحاولات لإعادة الاعتبار له، إلا أنه لم يلعب دوره إلا كقاعدة خلفية لتمويل الخزينة العمومية المسيطرة على النظام المالي والنقدي الجزائري منذ الاستقلال، ومن ثم غابت ملامح التفرقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية للدولة، وهو ما انعكس على معالم السياسة النقدية خلال تلك الفترة.¹

كما أنه في هذه المرحلة شهدت معدلات التضخم ارتفاعا متصاعدا ويظهر ذلك نتيجة لتدخل عدة أسباب من أهمها انتهاج المخطط الرباعي الأول سنة (1973)، وقد وصل في سنة (1978) إلى 17.3% نتيجة المخطط الرباعي الثاني، كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه المرحلة، دون أن ننسى تأثير السوق الموازية التي ساهمت بدورها في الضغط على الإصدار النقدي.²

كما أن الإصدار النقدي خلال هذه المرحلة شهد ارتفاعا مستمرا حيث ارتفع من 4.10 مليار دولار سنة (1962) إلى 308.1 مليار دولار سنة (1989) مسجلا تضاعفا بأكثر من 75 مرة ويرجع ذلك إلى تطبيق العديد من المخططات التنموية خلال هذه المرحلة (المخططات التنموية الرباعية والخماسية) وما تطلبته من ضخ السيولة في الاقتصاد، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار البترول الذي انعكس إيجابا على الموجودات الخارجية. وبالتالي فإن سياسة الإصدار النقدي في الجزائر كانت خلال هذه المرحلة خاضعة للسياسة التنموية التي انتهجتها البلاد، والتمويل الرأسمالي لاستثمارات القطاع العمومي وكذا للتغيرات في أسعار البترول.³

للاقتصاد. والقانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988، الذي يعتبر تكميلا للقانون السابق والذي منح للبنك المركزي دور المراقب والمنظم للنظام المالي.

¹. Ibid.

². دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، (2006)، ص. 346.

³. بيانات البنك الدولي، نظر في 2014/05/14، على الموقع:

ولكي يحقق الإصدار النقدي نتائجه على مستوى أي اقتصاد لابد أن يساير الإصدار النقدي الإصدار العيني (الإنتاج) في الاقتصاد. فالناتج المحلي (PIB) عرف خلال هذه المرحلة نموا متواضعا ومتذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فقد كانت معدلات النمو في الارتفاع المستمر خلال السبعينات بعد أن كانت ضعيفة في حقبة الستينات حيث عرفت أعلى معدلات لها سنة (1974) مع بداية المخطط الرباعي الثاني، بالإضافة إلى انتعاش أسعار البترول، إلا أنه خلال الثمانينات بدأت معدلات النمو تتراجع بسبب ارتفاع معدلات المديونية الخارجية، وسرعان ما عاود الارتفاع مع بداية المخطط الخماسي الثاني، لينخفض مع انهيار أسعار البترول مرة أخرى.¹

وبمقارنة نمو الكتلة النقدية مع الناتج الداخلي الخام خلال هذه المرحلة نجد أن الزيادة في الكتلة النقدية كان أكثر من الزيادة في الناتج الداخلي الخام، فعندما تضاعف الناتج المحلي بـ 32 مرة طيلة هذه المرحلة تضاعفت الكتلة النقدية بحوالي 75 مرة. وهذه الزيادة في الكتلة النقدية لم تجد مقابلها في سوق الإنتاج، وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة كان يتميز بوجود إصدار نقدي وفير لكنه غير فعال، حيث أنه لم يوجه لرفع الإنتاج بل ساهم في رفع الضغوط التضخمية.

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة النقدية في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية (1989) كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقد، حيث كان العرض النقدي خارجي وغير مرتبط بالنشاط الاقتصادي، كما لم تتمكن من تحقيق أهدافها والمهام المنوطة لها والسبب في ذلك يرجع إلى اعتبار البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، فقد كانت الخزينة العامة هي المكلفة بإصدار النقد والتحكم في تداوله.

المطلب الثاني: السياسة النقدية بعد فترة الدخول إلى اقتصاد السوق (1990-2014)

كل الجهود المبذولة في إصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات، فقد أحدثت الجزائر نقطة تحول في المنظومة المصرفية في عام (1990) بصدر قانون النقد والقرض، الذي كانت له أهداف محددة، في مقدمتها منح الاستقلالية للبنك المركزي عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، أي أن التطورات النقدية التي حصلت منذ (1990) تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي التي كان لها أثر واضح على تطور الوضعية النقدية.

أولا. صدور قانون النقد والقرض 10/90:

إن صدور القانون رقم 10/90 في 14 أفريل (1990) المتعلق بالنقد والقرض، أعاد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان، الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة آنذاك.

¹ . المرجع نفسه.

1. أهداف قانون النقد والقرض:

كان الهدف من صدور قانون النقد والقرض هو تسطير الأساليب والإجراءات الواجب إتباعها في إطار السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف، على رأسها هدف استقرار الاقتصاد الوطني. ويمكن حصر مجموعة من تلك الأهداف فيما يلي:¹

- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- تطهير الوضعية المالية لكل مؤسسات القطاع العام؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خاصة بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالية، وبورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك؛

2. مبادئ قانون النقد والقرض: قام هذا القانون على مجموعة من المبادئ تتمثل في:²

أ. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي ومسؤوليته الأولى في تسيير السياسة النقدية.
- استعادة العملة الوطنية لوظائفها التقليدية، وتوحيد استعمالها بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واستعادة السياسة النقدية لدورها كوسيلة من وسائل الضبط والتحكم في الكتلة النقدية لاقتصاد الدولة.

- خلق مرونة نسبية في تحديد معدل الفائدة من طرف البنوك وتدعيم تأثيره على القرارات المرتبطة بالقرض.
- السماح بتوزيع القروض بين المؤسسات العامة والخاصة على أساس شروط غير تمييزية وتفضيلية.

ب. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية (دائرة ميزانية الدولة المالية): فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والمالية، حيث لم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي من أجل

¹ . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع التقرير حول: "إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية - عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي"، الدورة السادسة عشر، (نوفمبر 2000)، ص. ص. 19.20.

² . بحوصي مجذوب، "استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90، والأمر 11/03"، نظر في: 2014/10/31، على الموقع:

<http://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9%20C3%A9%20chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/bachar/4.PDF>

تمويل عجزها كالتحويل عن طريق استعمال الموارد المالية المتأتية من خلال الإصدار النقدي الجديد، فقد تناولت المادة (78) من قانون النقد والقرض علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية، حيث نصت هذه المادة على أنه يمكن للخزينة أن تستفيد من تسيقات البنك المركزي خلال سنة مالية معينة ولكن في حدود (10%) فقط كأقصى حد ممكن من الإيرادات العامة للدولة المسجلة في السنة المالية السابقة، كما أن هذه التسيقات مدتها (240) يوم متتالي أو غير متتالي خلال السنة المالية الواحدة ويجب تسديد قيمتها قبل انقضاء مدتها، كما نصت هذه المادة على أنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بشراء أو بيع سندات الخزينة التي تستحق في أقل من ستة (06) أشهر، والتي لا يتجاوز مبلغها الإجمالي (20%) من المبلغ الإجمالي للإيرادات العادية للدولة المسجلة في السنة المالية السابقة، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الخزينة العمومية.

- تقليص ديون الخزينة العمومية وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها اتجاه البنك المركزي.

- تهيئة الظروف الملائمة حتى تتمكن السياسة النقدية من لعب دورها بشكل فعال.

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

ج. الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: توقفت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد ومنح القروض للمؤسسات العمومية، وبقي دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا أعيد للبنوك التجارية دورها في تمويل القروض للاقتصاد مرتكزة في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي هي بحاجة إلى التمويل، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- توقف الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد ومنح القروض للمؤسسات العمومية.

- استعادة البنوك التجارية والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية خاصة عملية منح القروض.

- أصبح توزيع القروض يخضع للجدوى الاقتصادية للمشاريع وليس للقواعد الإدارية.

د. إنشاء سلطة نقدية مستقلة: كانت السلطة النقدية في ظل القوانين السابقة موزعة بين مستويات عدة، حيث كانت وزارة المالية تتصرف على أساس أنها السلطة النقدية، وكان للخزينة العمومية حق اللجوء إلى البنك المركزي للحصول على تمويل في أي وقت كأنها السلطة النقدية الوحيدة، أما البنك المركزي فقد كان يمثل سلطة نقدية لاحتكاره امتياز الإصدار النقدي، بمعنى أن السلطة النقدية في الجزائر كانت مشتتة بين الخزينة العمومية ووزارة المالية والبنك المركزي، وجاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد الحاصل في مراكز السلطة النقدية، حيث حصر السلطة النقدية في جهة واحدة تمثلت في مجلس النقد والقرض وذلك بهدف:

- ضمان انسجام السياسة النقدية.

- ضمان تنفيذ السياسة النقدية للأهداف النقدية.

- ضمان التحكم في تسيير النقد وتفاذي التعارض بين الأهداف النقدية.

ثانيا. مراحل السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض:

إن توجه الجزائر نحو نظام الاقتصاد الحر والذي كان مدعوما بمجموعة من البرامج والاتفاقيات مع المؤسسات النقدية و المالية الدولية جعلها تعيد النظر في سياستها النقدية، هذه الأخيرة عرفت تحولا جذريا بداية من (1990)، ويمكن عرض تلك البرامج وانعكاساتها على مسار السياسة النقدية.

1. المرحلة الأولى (1990-1993):

كان توجه السياسة النقدية خلال هذه الفترة نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة، واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة.¹

كما أن التراجع عن السياسة المالية الانكماشية التي انتهجتها الحكومة في السابق، باعتماد برنامج استعداد ائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين مع صندوق النقد الدولي، الأولى في 31 ماي (1989)، والثانية من 03 جوان (1991) إلى غاية مارس (1992)، حيث تحصلت الجزائر من خلالها على 300 وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 400 مليون دولار مقسمة إلى أربعة شرائح متساوية، غير أن الرابعة تم تجميدها لعدم احترام الحكومة آنذاك لبنود الاتفاقية، ولمدة عشرة (10) أشهر، لكن تنفيذ هذا الاستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة مما جعلها عائقا أمام تنفيذ بنوده المتفق عليها². ويمكن حصر أهم الإجراءات النقدية المتخذة في هذه الاتفاقية فيما يلي:³

- العمل على الحد من تطور الكتلة النقدية بجعلها في حدود 41 مليار دينار جزائري.
- تخفيض الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف الموازية على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25%.
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، حيث رفع معدل الخصم في أكتوبر (1991) من 10% إلى 11.5% مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17%.

- تقليل الدعم الموجه للمواد الأساسية والذي عوض بالدعم المباشر عن طريق المنح.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، وتوجيه الفائض في الميزانية للتطهير المالي للمؤسسات، بالإضافة إلى حوصصة المؤسسات التي لا تحقق مرد ودية.

إن الظروف والاضطرابات السياسية التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الفترة، كانت عائقا أمام تطبيق هذه الإجراءات حيث أن تنظيم انتخابات تشريعية في تلك الفترة كان يتعارض مع رفع الأسعار ونزع الدعم

¹ . بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990،2006)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 41، (مصر، 2008)، ص. 30.

² . Benissad, M E, "Algerié, Restructuration et réformes économiques (1979, 1993)". Alger : O P U , 140.141.

³ . دحمان عبد الفتاح، "أثر برامج صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي: 11- 12 مارس (2008)، ص. 557.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

عن المواد الأساسية وتخفيض قيمة العملة الوطنية. وأمام هذه المشكلة تم تقديم جزء من الميزانية لحساب صندوق دعم الأسعار ليتم الضغط على ميزانية التجهيز قصد امتصاص عجز الموازنة العامة، وفي هذه الظروف طالب الخبراء الجزائريين باتخاذ إجراءات أكثر تشدداً تمثلت في:¹

- جعل سعر الصرف في حدود 24.5 دينار جزائري لكل دولار ليصل في نهاية ديسمبر (1991) إلى 26.50 دينار جزائري لكل دولار.

- تقليص النفقات العامة بنوعيتها (نفقات التسيير والتجهيز) مع رفع الأسعار لتحقيق رصيد موجب للخزينة بـ 31.8 مليار دينار جزائري.

- مراجعة معدلات إعادة تمويل البنوك للحد من التوسع النقدي.

وللوقوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج نقدم بعض المؤشرات التي تدل على ذلك:²

- نمو الكتلة النقدية (M2)، حيث ارتفعت إلى 627.4 مليار دينار سنة (1993) بعدما كانت 515.9 مليار دينار في نهاية سنة (1992)، بمعدل نمو في الكتلة النقدية قدره 21.6% بعدما كان في سنة (1990) يقدر بـ 11.33%.

- توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.8% بالرغم من إجراءات التطهير التي طبقت على المؤسسات العمومية، وارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14%.

- بلوغ معدل التضخم نسبة 20.5% في سنة 1993.

- خفض عجز الميزانية العامة من 8.7% من الناتج الداخلي الخام في سنة (1993) إلى 4.4% في عام (1994).

- بلغت خدمات الدين في نهاية (1993) حوالي 09 مليار دولار، أي أن نسبة خدمة الدين وصلت 82.4%، وإذا ما قورنت بالنسبة المعيارية المسموح بها في قدرة الدولة في الوفاء بالتزاماتها الدولية المقدرة بـ 25% و30% وبالتالي فهي مرتفعة.

2. المرحلة الثانية (1994-2000):

كان توجه السياسة النقدية خلال هذه الفترة نحو الانكماش، حيث كان أهم هدف لها هو تخفيض معدل التضخم، الذي بلغ مستويات مرتفعة خلال الفترة السابقة، كما أن تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي الذي امتد من 22 ماي (1994) إلى غاية 21 ماي (1995)، حدد أهداف السياسة النقدية على الصعيد الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي كانت تهدف إلى تخفيض حجم الكتلة النقدية من 21.6% سنة (1993) إلى

¹. المرجع نفسه، ص. 558.

². Benissad, M E, OP. Cit. p. 152. 153.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

14% سنة 1994، من أجل تقليص التضخم، أما على الصعيد الخارجي فقد كانت السياسة النقدية تهدف إلى تقليص خدمة الدين الخارجي وكذا إعادة تقييم سعر صرف الدينار.¹

وقد كانت أهم الإجراءات النقدية المتخذة في إطار هذا البرنامج تتمثل في:²

- تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية (M2) من 21% من الناتج الداخلي الخام سنة (1993) إلى 14% سنة (1994).

- رفع معدل إعادة الخصم من 11.5% إلى 15%.

- رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف في حسابات البنوك لدى بنك الجزائر من 20% إلى 24%.

- تمنح الخزينة العمومية معدلات فائدة تقدر بـ 16.5% على سندات التجهيز الجديدة.

- تحديد سقف الهامش البنكي يقدر بـ 5%، وهو معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك التجارية على الحسابات المدينة.

- اللجوء منذ سنة 1994 إلى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من توسع نمو الكتلة النقدية M2.

- التدخل المباشر لسياسة تأطير القروض البنكية المقدمة للمؤسسات العمومية غير المستقلة، ومتابعة توسيع السوق النقدية بإدخال تقنية مزايدة سندات الخزينة.

وقد خلص هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من النتائج تتمثل في:³

- تراجع معدل سيولة الاقتصاد من 49% سنة 1993 إلى 39% سنة 1995.

- تحقيق معدل نمو سلبي على مستوى الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 0.4% سنة 1994.

- انخفاض معدل التضخم من 29% سنة (1994) إلى 15% سنة (1995).

- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% سنة (1994).

- انخفاض عجز الموازنة العامة إلى 5.7% من الناتج المحلي.

- ارتفاع سعر الصرف الأجنبي من 23.4 دينار للدولار إلى 35.1 دينار للدولار.

- انخفاض نسبة خدمات الدين إلى 47.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة (1994) بعدما كانت 82% سنة (1993).

¹. بلعوز بن علي، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص. 31.

². بقبق ليلي إسمهان، مرجع سابق، ص. 293.

³. علي توفيق الصادق، "السياسات النقدية في الدول العربية"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، منشورات معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبو ظبي: من 04-08 ماي 1996، ص. 316.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

من خلال النتائج المحققة من تطبيق هذا البرنامج يمكن القول أن السياسة النقدية تمكنت من تحقيق أهدافها الكمية على إثر الإجراءات التي جاء بها هذا البرنامج. وعلى إثر هذا النجاح قامت السلطات الجزائرية بعقد اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي وهو برنامج التصحيح الهيكلي (برنامج القرض الموسع)، وذلك لتدعيم البرنامج السابق الذي امتد لفترة ثلاث سنوات إبتداء من 22 ماي (1995) إلى غاية 21 ماي (1998) حيث حصلت الجزائر من خلاله على قرض بمبلغ 1.169.28 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة.¹ ويهدف هذا القرض إلى:

- متابعة وتدعيم النتائج المحققة في برنامج الاستقرار الاقتصادي السابق.
 - تسريع النمو الاقتصادي.
 - متابعة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للتثبيت أو الاستقرار وذلك من خلال إصلاح النظام البنكي وخصوصة المؤسسات العمومية بالإضافة إلى متابعة تحرير التجارة الخارجية وإرساء سعر الصرف المرن، وتمثل أهم الإجراءات النقدية المتبعة في إطار هذا البرنامج فيما يلي:
 - متابعة تطوير السوق النقدية.
 - اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة مقاسة على أساس اتجاهات التضخم.
 - إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة.
 - إنشاء وتطوير سوق الصرف ما بين البنوك.
 - إدخال عمليات السوق المفتوحة.
 - إعادة هيكلة المصارف بهدف تحفيز مشاركة القطاع الخاص في رأسمالها.
 - وضع نظام للتأمين على الودائع.
- وقد خلص هذا البرنامج إلى مجموعة من الإنجازات تتمثل في:²
- بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي 3.8% سنة (1996) لينخفض إلى 1.2% سنة (1997).
 - بلغ معدل سيولة الاقتصاد 38.6% سنة (1995)، و 36.3% سنة (1996).
 - انخفاض معدل التضخم إلى 5.7% بعدما كان 18.6% سنة (1996).
- من خلال مختلف الإنجازات المحققة من هذا البرنامج؛ فإن السياسة النقدية قد بلغت معظم أهدافها وخصوصا الهدف الخاص بتحقيق الاستقرار في الأسعار. كما أنها استطاعت تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني.

3. المرحلة الثالثة. ما بعد (2000):

¹. بقبق ليلي إسمهان، مرجع سابق، ص. 295.

². المرجع نفسه، ص. 296.

وهنا اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق مجموعة من البرامج التنموية مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل (2001) إلى غاية أفريل (2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي يغطي الفترة (2005-2009)، إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي خلال هذه الفترة، وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع ومن أهم هذه العوامل هو ارتفاع أسعار البترول التي وصلت 54.6 و67.5 دولار للبرميل الواحد سنوي (2003، 2004).¹ كما عرفت هذه الفترة العديد من الإصلاحات من أهمها:

أ. تعديل قانون النقد والقرض: إن ما شهدته البنوك الخاصة من أزمات ناتجة أساسا عن إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، جعل السلطات العمومية تلجأ إلى تعديل قانون النقد والقرض في (2001). بموجب الأمر رقم 01/01 الصادر في 27 فبراير (2001). وتعديل آخر في (2003). بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت (2003)، عدل بدوره الكثير من المواد في قانون النقد والقرض، حيث يستجيب هذا التعديل لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:²

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته وذلك من خلال توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض (إصدار النقد وتغطيته، تحديد السياسة النقدية وتقييمها، وأيضا ضمان سير وسائل الدفع وسلامتها)، تأسيس هيئة للرقابة، وأيضا تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية.

- تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والمديونية الخارجية.

- توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين وذلك بتشديد العقوبات على كل التجاوزات في ممارسة المهنة المصرفية، بالإضافة إلى المساهمة في صندوق ضمان الودائع، حيث تلتزم البنوك بالمشاركة في هذا الصندوق بعلاوة ضمان سنوية بنسبة 1% على الأكثر من ودائعها.

ولقد أقر الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض عددا من الآليات التي تهدف إلى التحكم في التوسع النقدي ويمكن أن نميز هذه الآليات كما يلي:

- التحكم في المؤشرات المالية: وذلك بتحديد معدلات مرشدة لمختلف المؤشرات النقدية وخاصة منها معدلات التضخم المستهدفة، معدلات نمو القروض المصرفية ومعدلات نمو الكتلة النقدية، حيث كانت من بين أهداف السياسة النقدية في هذه المرحلة هو تحقيق نمو في الكتلة النقدية يقدر بـ 15.8 % سنة

¹ - رايس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر - 2000.2011"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61.62، (شتاء ربيع، 2013)، ص. 197.

² . بن عبد الفتاح دحمان، "استقلالية السلطة النقدية"، مداخلة مقدمة ضمن أعمال المنتدى الدولي حول إصلاح النظام البنكي الجزائري، عصرنة وإعادة إنشاء، (المركز الجامعي معسكر: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي: 17- 18 ماي 2003)، ص. 35. 41.

(2005)¹، مقارنة بسنة (2004) الذي قدر معدل نمو سنوي في الكتلة النقدية (M2) يتراوح بين 14 % و 15%²، ونمو في حجم القروض للاقتصاد يتراوح معدله بين 16.5 % — و 17.5%، أما بالنسبة لسنة (2009) فقدّر مجلس النقد والقروض معدل نمو الكتلة النقدية بين 12 % و 13% مقارنة بـ 27% — و 27.5% لسنة 2008³، أما سنتي (2010) و (2011) فقد حدد معدل نمو الكتلة النقدية بين 13% و 14%⁴.

- **التحكم في النشاط الإقراضي للبنوك:** وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات التي تتيح لبنك الجزائر التحكم في قدرة البنوك على توليد النقود، ومن أمثلتها سقف إعادة الخصم وسعره، سقف نسب الفوائد المدينة، سقف هامش الربح المصرفي ومزادات القروض عن طريق المناقصات وشروط إعادة تمويل البنوك التجارية بالإضافة إلى تحديد سقف ائتمانية متعلقة بالقروض الممنوحة للمؤسسات العمومية غير المهيكلة.⁵

- **التحكم في السيولة المصرفية:** تعتبر هذه الآلية من أهم أهداف السياسة النقدية في الوقت الحالي، نظرا لما تحتويه البنوك التجارية من فائض في حجم السيولة، إذ يسعى بنك الجزائر عبر مجموعة من الأدوات غير المباشرة إلى السيطرة على الأموال الحرة لدى المصارف التجارية، وذلك من خلال سياسة الاحتياطي الإجباري، وتقنيات أخرى مستحدثة تهدف إلى سحب فائض السيولة من المصارف التجارية.⁶

ب. **تعديل قانون النقد والقروض في (2010):** تميزت سنة (2010) بإصلاح السياسة النقدية وذلك بصدور الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت (2010)، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقروض، وقد سعى هذا التعديل إلى تحقيق الأهداف التالية:⁷

- تكمن مهمة بنك الجزائر بالإضافة إلى مهمته الأساسية في المحافظة على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات.

- يعمل بنك الجزائر على التأكد من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملائمتها.

¹ . Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, (Rapport 2005), p. 160.

² . Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, (Rapport 2004), p. 148.

³ . Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, (Rapport 2009), p. 180.

⁴ . Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, (Rapport 2010), p. 138, et Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport (2011), p. 132.

⁵ . رايس فضيل، " تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، 2000، 2011"، مرجع سابق، ص.197.

⁶ . المرجع نفسه، ص.198.

⁷ . محمد لكصاي، التطورات الاقتصادية والنقدية في (2010) وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة (2011)، بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، (16 أكتوبر 2011)، نظر في: 2015/09/11. على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz>

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

- عدم السماح للبنوك الأجنبية بالمساهمة في البنوك الوطنية إلا في إطار الشراكة، علما أن المساهمة الوطنية لا تقل عن 51% من رأس المال.
- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي.
- أي تنازل عن مساهمات أو حصص في البنوك أو المؤسسات المالية يجب أن يرخص بها مسبقا من طرف محافظ بنك الجزائر وفي ظل الشروط المنصوص عليها من طرف مجلس النقد والقرض.
- ج. تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي: شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة كانت تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تطبيق ثلاث برامج تنموية وهي:¹
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة (2001-2004): هذا البرنامج الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى (الري، النقل، الهياكل القاعدية)، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (05)

التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	المجموع (نسبة مئوية)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.00	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة (2001)، ص. 87.

يتبين من الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد البرنامج خاص يقدر بـ 210.5 مليار دج على مدى

¹ . نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد الثاني عشر، (ديسمبر 2012)، ص. 252. 253.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

أربع سنوات، أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج. هذا يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ (1986) والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في دعم المؤسسات الإنتاجية وبالتالي سيؤدي إلى توفير مناصب شغل.

أما بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل سوى مبلغ 65.4 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 12.5% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص منذ سنة (2000) (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PND).¹

أما فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ 45 مليار دينار أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج والذي وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج، والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة. -البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ يقدر بـ 4202.7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة (05) برامج فرعية وهي:¹

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: والذي استفاد من مبلغ مالي يقدر بـ 1908.5 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي.
- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: ويقدر المبلغ المخصص له بـ 1703.1 مليار دج. أي 40.5% من إجمالي البرنامج.
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: خصص له مبلغ 337.2 مليار دج، أي ما يعادل 8% من إجمالي البرنامج.
- برنامج تطوير الخدمة العمومية: استفاد من مبلغ يقدر بـ 203.9 مليار دج، أي ما يعادل 4.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي.
- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: خصص له مبلغ 50 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 1.2% من البرنامج التكميلي.
- البرنامج الخماسي (2010-2014): استفاد هذا البرنامج من مبلغ مالي يقدر بـ 21214 مليار دينار دج وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية وهي:

¹. المرجع نفسه، ص. 254.

. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان؛ خصص له مبلغ يقدر بـ 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

- برنامج قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية؛ يقدر المبلغ المخصص له بـ 8400 مليار دج بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

عموما؛ فإن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة كانت توسعية وذلك بهدف تمويل هذه البرامج التنموية والتي تطلبت ضخ مبالغ مالية ضخمة.

المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر

إن تقييم مدى فعالية السياسة النقدية خلال فترة معينة وفي بلد ما، يكون من خلال قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة (الأهداف الوسيطة والأهداف النهائية)، ونظرا للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري فإن السياسة النقدية تعتبر أداة مهمة لتحقيق هذه الأهداف، وسعيا لذلك فإن البنك الجزائري استخدم مجموعة من الأساليب المباشرة خلال فترة التسعينات، كما أستحدث أدوات وأساليب أخرى غير مباشرة خلال الفترة ما بعد (2000).

أولا. أهداف السياسة النقدية في الجزائر

تتمحور أهداف السياسة النقدية في الجزائر في الهدف النهائي المتمثل في التحكم في معدل التضخم عن طريق استهداف معدل التضخم من جهة و استهداف معدل النمو من جهة أخرى، وقد عرفت أهداف السياسة النقدية في الجزائر تطورا نوعيا منذ التسعينات.

1. الفترة الأولى (1990-2000)

بصدور القانون 10/90 المتعارف عليه بالنقد والقرض، الذي أعاد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان ما انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ (1990)¹، فخلال الفترة (1990-1993) كانت السياسة النقدية تهدف بصفة عامة إلى تخفيض عجز الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، أما خلال الفترة من (1994-1999) فقد كان من أهم أهداف السياسة النقدية هو تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات مرتفعة خلال الفترة (1990-1993) نتيجة تطبيق سياسة نقدية توسعية.

جدول رقم (06)

تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1999)

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص. 198.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
معدل التضخم%	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم%	29.78	18.69	5.73	5	2.6

source : - ONS, (<http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>).
-World Bank, (<http://data.albankaldawli.org/indicator>).

من الجدول (06) نلاحظ أن معدلات التضخم في ارتفاع مستمر، حيث وصل إلى 31.68% كحد أقصى له سنة (1992) ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها تلك الإجراءات التي إتخذتها السلطة النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، وقد وصل سنة (1994-1995)، نسبة 29.04% و 29.78% على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة مما أدى إلى زيادة الإصدار النقدي، أما خلال الفترة (1996-1999) فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضا حيث وصلت إلى أدنى حد لها وهو 2.6% نتيجة تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة التي وصلت 29% سنة (1997).¹

أما بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري فقد هدفت السياسة النقدية المنتهجة إلى تخفيض قيمته في حدود 25% للفترة الممتدة من نهاية (1990) إلى غاية مارس (1991) من أجل تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف الموازية²، كما كان من أهم أهداف السياسة النقدية خلال هذه الفترة هو تحقيق معدل نمو موجب بعد ما كان سالبا خلال الفترة (1990-1993) والناجم عن الركود في بعض القطاعات مثل قطاع الفلاحة والتقلبات الحادثة في أسعار برميل النفط، وقد تم ذلك من خلال إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كان من أهم نتائجه هو ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.³

بالإضافة إلى الأهداف السابقة فقد اهتمت السياسة النقدية في هذه المرحلة بتخفيض معدلات البطالة، حيث بلغ سنة (1996) حوالي 28% وذلك نتيجة لغياب استثمارات جديدة من طرف المؤسسات العامة والخاصة، والتسريح للعمال الناتج عن حل بعض المؤسسات وإعادة هيكلة البعض منها، و أمام هذه الوضعية تم إعداد مجموعة من التدابير لمكافحة البطالة منها: برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية (ESIL)، عقود التشغيل المسبق (CPE)، برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى (M.E).⁴

2. الفترة الثانية (2000-2014).

¹ - صالح تومي، "المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد الثالث، (2004)، ص. 17.

² . بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 195.

³ . صالح مفتاح، "أهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، (فيفري 2004)، ص. 8.

⁴ . المرجع نفسه، ص. 09.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

سطر كل من قانوني 10/90 و 11/03، الأهداف النهائية للسياسة النقدية فضلا عن تحديد مهام البنك المركزي، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:¹

أ. استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد، كما ينص عليه قانون 10/90.

ب. استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للاقتصاد.

وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي (2000) و(2001)، يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار. إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة (2003) ما يأتي: "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك".

وعليه فإن الهدف الأساسي الذي حدده بنك الجزائر خلال هذه المرحلة هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم على حساب الأهداف الأخرى، وذلك كرد فعل لتكوين السيولة النقدية المفرطة والتي وضعت بنك الجزائر في موقف صعب أمام غياب إستراتيجية وطنية شاملة في ظروف تتطلب مشاركة جميع الأطراف لاستغلال فائض السيولة وتحويله لتمويل القطاع الحقيقي ومن ثم تخفيف حدة البطالة التي مازلت تشهد مستويات مرتفعة.²

وقد تم استهداف معدل التضخم ب 3% كمؤشر لأسعار الاستهلاك وذلك منذ (2003) كهدف نهائي للسياسة النقدية، إلا أنه منذ سنة (2007) برز المعدل التضخمي المستهدف ضمن المجال (3%-4%) بسبب ارتفاع وتيرة التضخم المستورد.³

جدول رقم (07)

تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2011). الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.6
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52

Source : Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapports (2002), (2009 and 2010).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن معدل التضخم لسنة (2001) سجل ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بنسبة 3% ويرجع ذلك إلى نمو الجمع النقدي (M2) بنسبة

¹ - ريس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، 2000، 2011"، مرجع سابق، ص. 203.

² . Rapport annuel de la Banque d'Algérie, (2011), p. 112. 113.

³ . Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport (2009), p. 180.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

22.30%، جراء نمو احتياجات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 1.4% نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) إلى 17.30% سنة (2002).

كما شهدت سنة (2003) ارتفاعا في معدل التضخم قدر بـ 3.5%، ويرجع ذلك إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 37.29% مقارنة بسنة (2002) التي سجلت معدل نمو في التضخم بلغ 25% و 13%، وبالتالي فإن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة (2003). كما تجاوز معدل التضخم سنة (2004) السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة (2004). لينخفض مرة أخرى بشكل ملحوظ سنة (2005) إلى 1.9%، أما سنة (2006) فشهدت أدنى مستوى للتضخم قدر بـ 1.8%، وذلك نتيجة تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي بـ 4.3% مقارنة بسنة (2002) على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة (2006).¹

عاود معدل التضخم في الارتفاع مجددا سنة (2007) فسجل معدل قدر 3.9% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن هذا الارتفاع ساهمت فيه ثلاثة عناصر أساسية؛ هي ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17% مقارنة بـ 18.60% سجلت سنة (2006) و فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 74.47%، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام (2007) كان ضمن الحدود المستهدفة.

أما في سنة (2009) فقد كان معدل التضخم المسجل يقدر بـ 6.4% ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم المستورد منذ سنة (2008)؛ إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر، وكذلك بالنسبة لسنة (2011) أين كان المعدل المستهدف هو 4% في حين أن معدل التضخم المحقق هو 4.52%.²

ثانيا. أدوات السياسة النقدية في الجزائر

يعتبر بنك الجزائر السلطة التي لها القدرة على تنفيذ السياسة النقدية بالتأثير على حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي، ويستخدم البنك المركزي الجزائري مجموعة من الأدوات والإجراءات التي لها القدرة على توجيه الائتمان بما يتفق مع السياسة الائتمانية المرغوب فيها، وقد اختلفت تلك الوسائل منذ تأسيس البنك المركزي تبعا لاختلاف الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

1. الفترة الأولى: (1990-1999):

¹ . Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport (2006), p. 95.

² . Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport (2010), p. 151.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

تضمنت التعليمية رقم 94/16 الصادرة في 09 أفريل 1994 والمتعلقة بأهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر، مجموعة متنوعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية المنتهجة خلال تلك الفترة وتمثل تلك التشكيلة فيما يلي:¹

أ. **سياسة أسعار الفائدة:** لم تلعب هذه الأداة دورها خلال فترة التسعينات، حيث كانت مسقفة مما جعلها سلبية، لذلك كان أول قرار أتخذ في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي هو إزاحة أسقف معدلات الفائدة، وقد شرع بنك الجزائر على إثره في التحرير التدريجي والتمهل لهذه المعدلات وذلك تفاديا لأي انحرافات على مستوى تكلفة القروض البنكية، حيث قام بنك الجزائر بتسقيف هامش الوساطة البنكية ليصبح هيكل معدلات الفائدة كما يلي:

- تحديد معدل إعادة الخصم بـ 15%، ومعدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بـ 20%.

- تحديد معدلات الفائدة البنكية المدينة بـ 18.5%، و 23.5% ومعدلات الفائدة الدائنة بين 16.5% و 18%.

ب. **سياسة الاحتياطي القانوني:** في ظل قانون النقد والقرض 10/90 حدد هذا الاحتياطي بنسبة لا تتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، ولكن بموجب التعليمية رقم 94/16 الصادرة بتاريخ 16 أفريل (1994) فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة للاحتفاظ بودائع لدى بنك الجزائر، وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني. إلا أن هذه الأداة لم تستعمل بشكل فعلي خلال هذه المرحلة وذلك بسبب نقص السيولة لدى المصارف.

ج. **سياسة السوق المفتوحة:** سمح قانون النقد والقرض في الجزائر بتطبيق سياسة السوق المفتوحة، وذلك بالتجارة في السندات العمومية، في مدة لا تتجاوز ستة أشهر على أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي لها 20% من الإيرادات العادية التي ظهرت في الميزانية العمومية للسنة الماضية والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي²، وقد تمت أول عملية سوق مفتوحة في الجزائر في سنة (1996) عندما قام البنك المركزي الجزائري بشراء سندات عمومية لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.

د. **سياسة معدل إعادة الخصم:** تعتبر سياسة إعادة الخصم في الجزائر الوسيلة الأكثر أهمية في تنفيذ السياسة النقدية من طرف البنك المركزي، خاصة وأن ذلك يسمح بالسير مع أحد أهداف السياسة النقدية وهي التقليل

¹. بطاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،

جامعة الجزائر، (2005، 2006)، ص. ص. 74.68.

². Gide de banque et des établissements et financiers an Algérie, KPMG, cutting through complexity, édition (2012), http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_193_algeria4.pdf

من اللجوء إلى الإصدار النقدي، وتنص المواد 69، 70، 71، 72، الواردة في قانون النقد والقرض 10/90 أن المواضيع التي تتم عليها عملية إعادة الخصم في الجزائر هي ما يلي:¹

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو من الخارج تتعلق بعمليات تبادل حقيقي للسلع والخدمات.
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، ويمكن تجديدها على أن لا تتعدى مدة القرض 12 شهرا.
- سندات عمومية لا تتعدى فترة استحقاقها ثلاثة أشهر.
- سندات قرض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، ويمكن تجديدها لمدة ثلاث سنوات على أن يكون هدف القرض المتوسط الأجل هو تحقيق تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات و إنجاز السكنات.

جدول رقم (08)

تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة التسعينات الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل إعادة الخصم %	10.5	10.5	11.5	11.5	15	15	13	11	9.5	8.5

Source: Bulletin statistique trimestrielle N°1, (2007), Banque d'Algérie, P. 14.

يتضح من خلال المعطيات السابقة، أن معدل إعادة الخصم شهد ارتفاعا مستمرا من 10.5% سنة (1990) إلى 15% سنة (1995)، وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لإفراط البنوك في منح التسهيلات الائتمانية، إلا أنه عرف انخفاضا ملحوظا خلال الفترة (1995-1999) فقد انتقل من 15% سنة (1995) إلى 8.5% سنة (1999)، ويرجع ذلك إلى تراجع معدلات التضخم خلال هذه الفترة، وبالتالي فإن الحد من الائتمان المصرفي يساهم في الحد من ارتفاع معدلات التضخم.

2. الفترة الثانية: (2000-2014). تتمثل أهم الأدوات النقدية التي يستخدمها بنك الجزائر لاحتواء فائض السيولة منذ سنة (2000) إلى غاية يومنا هذا فيما يلي:²

أ. أداة استرجاع السيولة: تم إقرار هذه الأداة بموجب التعليم رقم 2002/02 الصادرة في 11 أفريل (2002)، والتي أدخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة لـ 07 أيام ضمن أساليب تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، وقد تم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لثلاثة أشهر المدخلة في أوت 2005. وبموجب هذه الأداة يمكن لبنك الجزائر امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة، حيث يقوم بعرض المبالغ المراد سحبها بمعدل فائدة يحدد من طرف بنك الجزائر.

¹ "Algérie, Opérations, Instruments, et Procédures de Politique Monétaire", Règlement de la Banque d'algérie . n°09-02 du mois .2009.

² بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2014، (أكتوبر 2015)، ص. 139.

ب. **معدل الاحتياطي الإجباري:** على إثر ارتفاع معدل السيولة خلال العشرية الأخيرة، لجأ بنك الجزائر إلى رفع معدل الاحتياطي الإجباري بهدف امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية، وقد تم توضيح الإطار العملي لهذه الأداة وفق التنظيم رقم 02/04 الصادر في 04 مارس (2004)، والمحدد لشروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري.

ج. **تسهيله الوديعة المغلة للفائدة:** تم إدخال هذه الأداة حيز التطبيق بموجب التعليم رقم 2005/04 المؤرخة في 14 جوان (2005)، حيث تلجأ البنوك إلى تشكيل ودائع على مستوى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة أو 07 أيام أو 03 أشهر مقابل عائد يحدده بنك الجزائر، فهذه الوسيلة منحت مرونة كبيرة للبنوك في تسيير ميزانياتها. كما عرفت سنة (2013) إدخال أداة أخرى جديدة تتمثل في إسترجاعات لمدة ستة (06) أشهر وذلك ابتداء من شهر جانفي.

المبحث الثالث: تطور الوضعية النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنتائج الداخلي الخام (1990-2014)

لقد كان من أهداف الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية، وخاصة منها برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي هو التحكم في الوضعية النقدية في الجزائر بما يتماشى مع التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى.¹

المطلب الأول: مفهوم العرض النقدي ومكوناته.

أخذ عرض النقد جدلا كبيرا حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول آلية احتسابه، إلا أن أغلب المفاهيم شيوعا في الدراسات النقدية هي (M1)، (M2)، ويمثل المفهوم الأول الكتلة النقدية أو مجموع وسائل الدفع لأن درجة سيولته 100%، أما المفهوم الثاني فيسمى بمفهوم السيولة المحلية، ويتكون من متغيرات بدرجة سيولة أقل.

أولا: تعريف العرض النقدي.

نظرا لكون عرض النقود من المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإن التغيير فيه وفي معدل نموه تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، بالتالي فإنه من الضروري معرفة وقياس العرض النقدي. فالمفهوم العام لعرض النقود يختلف من بلد لآخر، وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور جهازه المصرفي، فيمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة بأنه: "كمية النقود المتداولة في مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة".²

¹ - مصيطني عبد اللطيف، "الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع"، مجلة الباحث، العدد 06، (2008)، ص. 117.

² . أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، (عمان: دار وائل للنشر، 2005)، ص. 85.

وعليه فإن عرض النقود يتمثل في كافة أشكال النقود التي يجوزها الأفراد، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، والنظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي. ويتكون عرض النقد في الجزائر من المجاميع التالية:¹

1. المجمع (M1) (عرض النقود بالمعنى الضيق):

وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي (النقود الورقية والقطع النقدية) والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار الجزائري أو بالعملات الأجنبية.

2. المجمع (M2) (عرض النقود بالمفهوم الواسع):

وهو المفهوم الذي تأخذ به مؤسسات النقد الدولية ويشمل بالإضافة إلى المتاحات النقدية (M1) أشباه النقود المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية.

3. المجمع (M3) (سيولة الاقتصاد):

وتشمل بالإضافة إلى المجمع (M2) على الودائع و التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قبل أن يتحول إلى بنك تجاري متخصص، كما يشمل على السندات الصادرة عن الخزينة العمومية. ثانيا: الوضعية النقدية في الجزائر.

تعتبر الوضعية النقدية في الجزائر عن تلك الوثيقة التي تضم مجموع المعطيات المتعلقة بالكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها، فهي وثيقة نقدية قاعدية في الجزائر، وتأخذ عدة مفاهيم:²

1. مفهوم الوضعية النقدية في الجزائر:

تعرف الوضعية النقدية في الجزائر بأنها تلك الوثيقة التي تترجم العلاقة المالية بين معطيات المؤسسات المالية التي تمون وسائل الدفع ومجموع الأعوان الاقتصاديين الآخرين، وهي تسمح بدراسة العلاقة بين تغير النقود وتغير الالتزامات الأخرى وأصول النظام النقدي.

كما يمكن تعريفها بأنها وثيقة قاعدية لدراسة الطلب على النقود لاسيما أولويات الأعوان الاقتصاديين فيما يخص السيولة، فهي تمثل التزامات النظام النقدي "النقود + أشباه النقود" مثل الذمم المتعلقة بالجهات الخالقة للنقود المحصلة من طرف باقي الاقتصاد. فالوضعية النقدية تمون المعطيات (الإحصائيات) ولكن بشكل جزئي من أجل تحليل التمويل ما بين القطاعات المنجزة بواسطة المصالح التابعة للمؤسسات النقدية، حيث تعتبر هذه المعطيات جزئية لثلاثة أسباب:

¹ . بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 167.

² . الإحصائيات المالية والنقدية، "النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 09"، (بنك الجزائر، ديسمبر 2009)، ص. 37. 38.

أ. يمكن للقروض أن تكون عبارة عن تسبيقات أو اقتراض، كما يمكن أن تكون مكتتبة من طرف قطاعات اقتصادية أخرى دون وساطة المؤسسات النقدية (القروض بين المؤسسات، القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية واكتتاب في السوق المالي).

ب. القروض المصنفة حسب المدين الأخير؛ أي أن الوضعية النقدية تقدم معلومات خاصة بالشخص المتترم اتجاه الدائن، في حين أنها مادة للتمويل ما بين القطاعات.

ج. تعرف الوضعية النقدية على أنها شكل من أرصدة الإيرادات أو الالتزامات التي لم يتم تسويتها.

2. العناصر المكونة للوضعية النقدية في الجزائر:

تضم الوضعية النقدية معلومات خاصة ببنك الجزائر والبنوك الخالقة للنقود وودائع الإطلاع في الحساب البريدي الجاري والحزينة العمومية، وتمثل الوضعية النقدية التزامات النظام النقدي كمجموع معطيات متعلقة بالذمم على مودعي النقود المتحصل عليها من باقي الاقتصاد الداخلي (الكتلة النقدية)، وهذه المجمعات مصنفة في نوعين: تتمثل الأولى في النقود، وهي مجموع وسائل التداول خارج البنوك وودائع الإطلاع، أما الثانية فهي أشباه النقود والتي تشمل الودائع لأجل و الودائع بالعملة الصعبة. كما أنه للكتلة النقدية في الجزائر أجزاء مقابلة لها تتمثل فيما يلي:¹

أ. **الأصول الخارجية (الصافية):** وهي تمثل مجموع الأصول الخارجية لبنك الجزائر، والأصول الخارجية للبنوك الخالقة للنقود مطروحا منها الالتزامات الخارجية القصيرة الأجل الموجودة في الوضعية الشهرية لبنك الجزائر والوضعية الشهرية للبنوك الخالقة للنقود.

ب. **الذمم الصافية على الإدارة المركزية:** وهي خاصة ببنك الجزائر والبنوك الخالقة للنقود مطروحا منها وودائع الإدارة المركزية لدى بنك الجزائر ولدى البنوك الخالقة للنقود، والأصول من النوع النقدي المحصل عليها من طرف الإدارة المركزية ليست محتواة في المجاميع النقدية.

ج. **قروض إلى الاقتصاد:** وتمثل في مجموع ذمم البنوك الخالقة للنقود وبنك الجزائر على باقي الاقتصاد الداخلي.

المطلب الثاني: تحليل تطور حجم الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام (1990 - 2014)

بعد إن اتبعت الجزائر منهج التحرير المالي في بداية التسعينات كسياسة لإصلاح وتفعيل نظامها المصرفي والمالي والذي تجلى في صدور قانون النقد والقروض (90-10)، عرفت الجزائر تطورات هامة في حجم الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام، لذلك سنحاول في هذا المطلب إبراز ومناقشة أهم التطورات التي عرفها هذين المؤشرين (M و PIB) بعد تطبيق سياسة التحرير المالي، وذلك خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2014).

¹. المرجع نفسه، ص. 39.

أولاً. تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر (1990-2014):

إن متابعة تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة (1990-2014) يرتبط بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، ويمكن تقسيمها إلى عدة فترات لكل فترة مميزات خاصة بها.

1. الفترة الأولى (1990-1993): أهم ما ميز هذه الفترة هو تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة النفطية (1986)، وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، مما أدى إلى التوقف عن بعض المشاريع التنموية بسبب قلة الموارد، وهو ما استلزم التحول من نظام الاقتصاد الموجه الذي كان قائما قبل سنة (1990) إلى مرحلة اقتصاد السوق¹، وتزامنا مع تلك الأوضاع، فقد عرفت الوضعية النقدية عدة إصلاحات منها صدور قانون النقد والقروض 10/90، الذي كانت له انعكاسات على تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة (1990-1993).

جدول رقم (09)

تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1990-1993). الوحدة: مليار دينار

معدل نمو M2	الكتلة النقدية M2	أشياء النقود	عرض النقود M1	الودائع تحت الطلب	العملة في التداول	المتغيرات السنوية
11.31	343.005	72.923	270.082	135.141	134.942	1990
21.06	415.270	90.276	324.993	167.793	157.200	1991
24.23	515.902	146.183	369.719	184.868	184.851	1992
21.61	627.427	180.522	446.905	235.594	211.311	1993

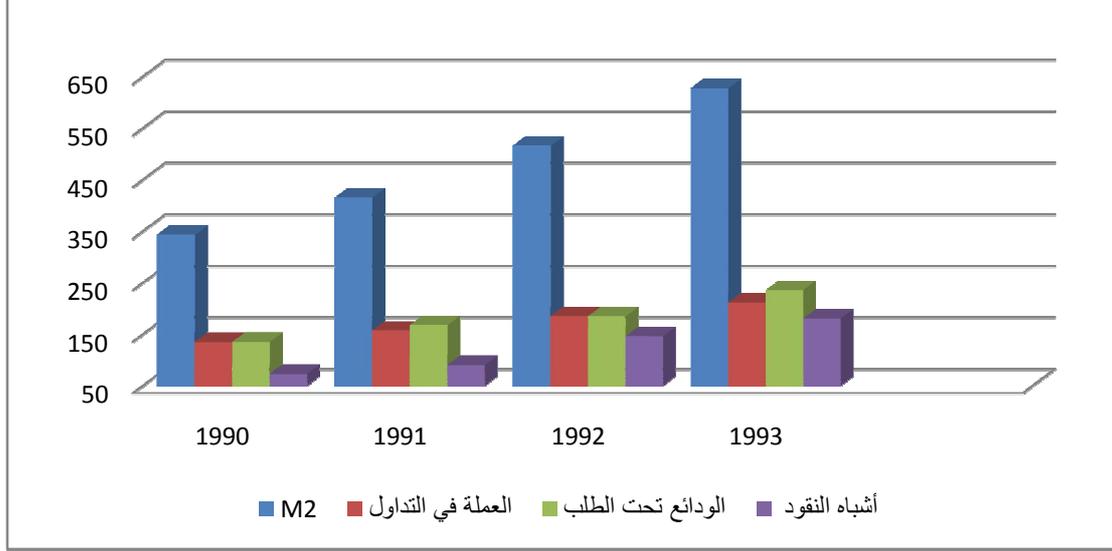
source: Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives statistique Monétaires, statistiques de la balance des paiements, (1992, 2011)

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ سيادة حجم العملة في التداول والودائع تحت الطلب خلال الفترة (1990-1993) وهو ما يفسر ضعف الجهاز المصرفي في جذب المدخرات، ويوضح نمط الطلب على النقود في الجزائر خلال هذه الفترة. أما الودائع لأجل فتساهم بنسبة ضعيفة في تكوين الكتلة النقدية لا تتجاوز 50%، وعلى اعتبار أن هذه الودائع تساهم في منح القروض، فإن نسبتها الضعيفة تبرر قلة القروض في هذه الفترة.

¹ . BenAllel Belkacem, "les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970-2010)", Etude économique avec la méthode de cointégration, (Fondation Friedrich, Bureau d'Alger, 2012), p. 22.

الشكل رقم (26)

تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1990-1993)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (09).

2. الفترة الثانية (1994-1998):

أهم ما ميز هذه الفترة هي القيام بالإصلاحات الاقتصادية وذلك بالدخول في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي من أهمها سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، والتي كان الهدف منها هو التحكم في حجم الكتلة النقدية بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة الاسمية بسبب التضخم.¹

جدول رقم (10)

تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1994-1998). مليار دينار

المتغيرات / السنوات	العملة في التداول	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2
1994	222.986	252.847	475.834	247.680	723.514	15.31
1995	249.767	269.339	519.107	280.455	799.562	10.51
1996	290.884	298.217	589.100	325.958	915.058	14.44
1997	337.621	333.949	671.570	409.948	1081.518	18.19
1998	390.420	435.952	826.372	766.090	1592.46	47.24

¹. رايس فضيل، "التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، 1989-2010"، مرجع سابق، ص. 176.

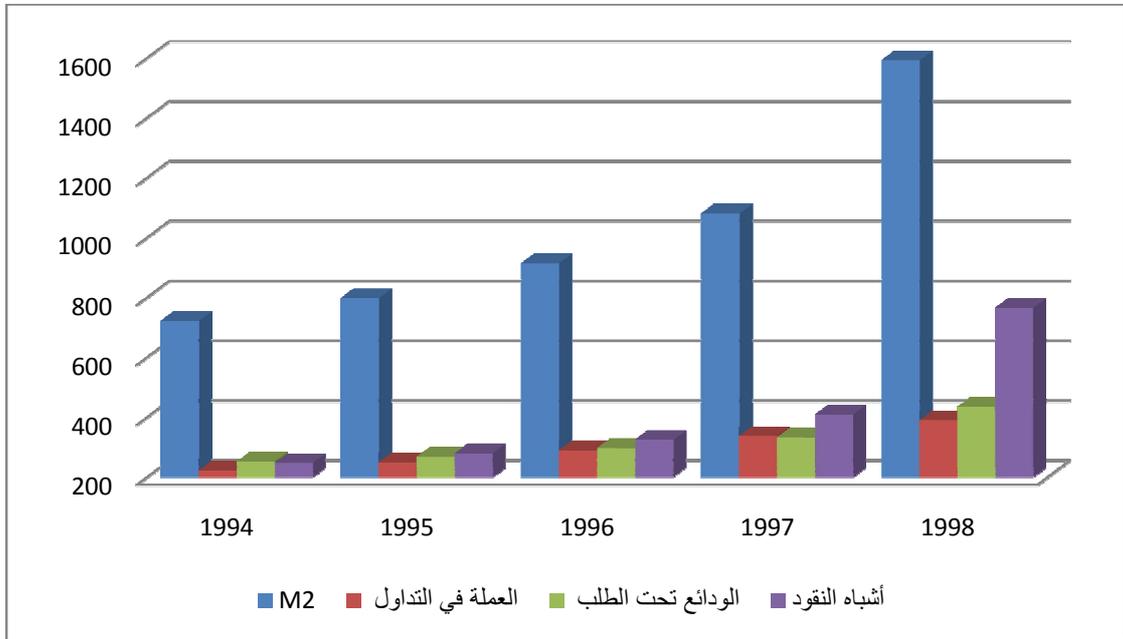
الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives statistique Monétaires, statistiques de la balance des paiements, (1992, 2011).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية الذي كان من أهم أهداف برنامج التثبيت الهيكلي، ويرجع ذلك إلى تمكن الدولة من التحكم في مكونات الكتلة النقدية خاصة العملة في التداول حيث لم يتجاوز معدل نموها 16.5%، والودائع تحت الطلب 11% ما عدا سنة (1998) أين ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 47.24% بسبب انتعاش احتياط الصرف في هذه السنة. وهذا كله يرجع إلى تطبيق سياسة نقدية صارمة أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول، وتمثلت في تغيير هيكل أسعار الفائدة التي بلغت أقصى حد لها 16.5%، وأسعار إعادة الخصم التي بلغت 15%.

الشكل رقم (27)

تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1994-1998).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (10).

ج. الفترة الثالثة (1999-2014):

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة انتعاشا كبيرا بسبب الارتفاع في أسعار المحروقات، بالإضافة إلى الانطلاق في إنجاز العديد من المشاريع، كما تم الانتهاء من برنامج التثبيت الهيكلي، وهو ما انعكس على تطور حجم الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

جدول رقم (11)

تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1999-2014) الوحدة: مليار دينار

المتغيرات السنوات	العملة في التداول	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	أشياء النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2%
1999	439.995	428.866	905.183	884.167	1789.35	12.36
2000	484.52	563.7	1048.18	974.35	2022.5	13.03
2001	577.15	661.3	1238.5	1235.00	2473.5	22.29
2002	664.68	751.6	1416.34	1485.2	2901.53	17.30
2003	781.4	849.00	1630.38	1724.04	3354.42	15.60
2004	874.38	1291.3	2160.6	1577.5	3644.3	11.43
2005	921.00	1516.5	2421.4	1636.2	4157.6	11.22
2006	1081.4	2096.4	3167.6	1766.1	4933.7	18.66
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.00	5994.9	21.50
2008	1540	3424.9	4964.9	1991	6955.9	16.03
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	3.12
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	15.44
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.90
2012	2952.3	3380.5	7681.8	3331.3	11013.3	10.9
2013	3204.0	3564.5	8249.8	3691.7	11941.5	8.4
2014	3658.9	4460.9	9580.2	4083.7	13663.9	14.4

Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives statistique Monétaires, statistiques de la balance des paiements, (1992, 2011).

-Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport, (2001, 2004, 2007).

من خلال بيانات الجدول رقم (11) نلاحظ انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية (M2) سنة (1999)، 2000) إلى 12.36 % و 13.03 % على التوالي مقارنة بسنة (1998) أين كانت النسبة 47.24%، ويرجع السبب في ذلك إلى إتباع سياسة التقشف الصارمة، خفض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام. أما سنة (2001) فقد شهدت أعلى نسبة نمو في الكتلة النقدية بلغت 22.29%، أي أن الكتلة النقدية زادت بمقدار 414.3 مليار دينار خلال سنة واحدة، ولعل سبب هذه الزيادة يرجع إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 7 مليار دولار (520 مليار دينار)، وبرنامج تنمية الجنوب، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية (M2) إلى 2473.5 مليار دينار مقابل 2022.5 مليار دينار سنة (2000)، بالإضافة إلى زيادة حجم الأرصدة النقدية

الخارجية وانطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية والذي امتد من أفريل (2001) إلى غاية (2004)، بالإضافة إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة (2001)؛ أي بمبلغ يقدر بـ 107.72 مليار دينار موزعة إلى 73.78 مليار دينار قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دينار قروض للقطاع الخاص.¹

أما خلال الفترة الممتدة من (2005) إلى غاية (2007) فقد زاد نمو العرض النقدي حيث أكد بنك الجزائر أن تدفقات النقود المتداولة في الاقتصاد بلغ 200 مليار دينار سنة (2007) مقابل 161.8 مليار دينار سنة (2006)، أي ما يعادل نمو يفوق 40% من تدفقات العملة في التداول بين سنتي (2005) و(2007)²، ومن جهة أخرى أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دينار، خلال شهر سبتمبر (2007) مقابل 1081.4 مليار دينار مع نهاية ديسمبر (2006)، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك والمصارف، وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب العملة في التداول إلى الأسباب التالية:³

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي (2005، 2006) ولم تعد إلى القنوات المصرفية.
 - سرعة تداول النقود القانونية والتي تراوحت بين 1.6 و1.3، والتي تبرر الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية وتداولها خارج القنوات المصرفية. وغياب الثقة في وسائل الدفع الأخرى.
 - تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية، وعمليات تبييض الأموال.
- كما أوضح بنك الجزائر أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية وضعف المداخيل من الأوراق النقدية، سيما من بريد الجزائر سجلت الحركة النقدية ضخا من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دينار للأشهر التسعة الأولى من سنة (2007).⁴

أما سنة (2007) فقد عرفت معدلا مرتفعا في نمو الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار المحروقات في هذه السنة، حيث وصلت إلى سعر قياسي 150 دولار للبرميل، في حين عرفت الفترة من (2008) إلى غاية (2010) تذبذب في معدل عرض النقود بلغ أدنى مستوى له على مسار تطور عرض النقود في الجزائر سنة (2009). بمبلغ 7173.1 مليار دينار، وبمعدل نمو 3.2% عن سنة (2008)، ويرجع ذلك لسببين رئيسيين هما:

¹ . منشورة البنك المركزي، مذكرة إعلامية حول تطور النقد الائتماني (القانوني)، نظر في 2014/07/04، على الموقع: [http : www.banque of algéria.dz](http://www.banque of algéria.dz) .

² . المرجع نفسه.

³ . بنك الجزائر يجري تقييمها لحركة النقد، نظر في 2014/07/04، على الموقع:

[http : www.entv.dz/or/newy/index.php](http://www.entv.dz/or/newy/index.php).

⁴ . بنك الجزائر يرفع من إنتاج الأوراق النقدية لمواجهة الطلب الكبير على السحب، نظر في 2014/07/05، على الموقع:

[http : www.bilad-maktobblog.com](http://www.bilad-maktobblog.com)

أ. كما أشار إليه تقرير بنك الجزائر، هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار المحروقات في سنة (2009)، حيث وصلت إلى 50 دولار للبرميل، وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة (2009)، مقارنة بـ 38.18 سنة (2008).

ب. انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب، حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة (2008) إلى 3114.8 سنة (2009) وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان.¹ وانخفاض أسعار المحروقات في سنة (2009)، حيث وصلت إلى 50 دولار للبرميل.

وبعد سنة (2010) بدأ العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا، وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية، لبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية (2010) نسبة 15.4% بعدما كان 3.12% سنة (2009)، أي بمبلغ قدره 8280.7 مليار دينار مقابل 7173.1 مليار دينار سنة (2009)، كما تغيرت الودائع تحت الطلب بمعدل نمو بلغ على التوالي 17.43% و 13.25% بعدما كان الأول سالب والثاني منخفض. وفي سنة (2011) يلاحظ نمو العرض النقدي بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة (1998) وبفارق 4.5% عن سنة (2010)، أي بمعدل نمو فاق 19.9%، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن حجم الودائع بنوعيتها، وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74.10% من العرض النقدي في الاقتصاد، والذي بلغ (9929.2) مليار دينار وبزيادة فاقت 1648.5 مليار دينار عن سنة (2010).²

أما بالنسبة لتطور مكونات الكتلة النقدية في هذه الفترة فإن العملة في التداول سجلت نسبة 29.22% من الكتلة (M2) في سنة (2000). فقد عرفت تراجعا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2002، حيث لم تعد تسجل سوى 23.33% سنة 2001 و 22.9% سنة (2002)، وهذا يعني أن هناك ضعف في مستوى اللجوء إلى الوسائل البنكية الأخرى لإجراء المبادلات كما عرفت في سنتي (2003)، (2004) شبه استقرار حيث سجلت نسبة 23.68% و 23.99% على التوالي من مجموع الكتلة النقدية (M2)، وهذا يعد مؤشر إيجابي سواء تعلق الأمر بالاستقرار المالي الأفضل، أو التطور في سعر صرف الدينار وتشجيع الوساطة المصرفية في تخصيص الموارد والتحول الفعال نحو جلب الادخار، كما يتبين أيضا تفضيل حيازة الأوراق والقطع النقدية في المبادلات وغياب الثقة في وسائل الدفع الأخرى، ثم سجلت انخفاضا آخر إبتداءا من سنة (2005) أين سجلت نسبة 22.62% ثم 22.40% سنة (2006) إلى غاية سنة (2007) أي بمعدل 21.42% من مجموع الكتلة النقدية. لتسجل ارتفاعا آخر سنة (2008) يقدر بـ 22.13% و 25.48% سنة

¹. Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", (Rapport 2009), p. 152

². Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", (Rapport 2009), p. 066

(2009)، أما أعلى نسبة للعملة في التداول كمكون للعرض النقدي فقد كانت في سنة (2014) حيث بلغ حجمها 3658.6 مليار دينار.¹

كما أن الودائع تحت الطلب شكلت نسبة 30% من مجموع الكتلة النقدية سنة (2002). بما قيمته 751.6 مليار دينار، ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك إلى 2096.4 مليار دينار و 2949.1 مليار دينار سنتي (2006) و (2007) على التوالي، أي بنسبة من الكتلة النقدية تقدر بـ 42.49% و 49.19% لنفس السنتين، كما شهدت السنوات الأخيرة من فترة الدراسة نموا مستمرا في الودائع تحت الطلب بلغت قيمتها 3657.8 مليار دينار سنة (2010)، وقيمة 4570.2 مليار دينار سنة (2011) وهذا ما يوحي بتحسين الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسنات التي عرفتتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وزيادة عدد الأفراد الذين فتحو حسابات على مستوى مؤسسات البريد أو المؤسسات الوطنية. أما بالنسبة للودائع لأجل فقد بلغت نسبتها 37.25% سنة (2002)، و 27.47% سنة (2007)، ثم 30.48% سنة (2010) لتصل إلى 30.08% سنة (2012).

أما أعلى نسبة لها فكانت متفاوتة من سنة لأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي مرت بها البلاد، فنجد أول أعلى نسبة نمو في سنة (2001) بـ 26.8% وسنة (2002) بـ 37.25%، وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء (17%) التي كان يمنحها على الودائع، وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة أن معدل نمو الودائع لأجل سجل نسبة نمو سالبة بلغت (-0.3%) سنة (2007)، غير أن تدخل الدولة آنذاك أعاد الثقة إلى الجهاز المصرفي وعودة نمو معدل الودائع لأجل أين وصل سنة (2008) إلى 13.1%.²

الشكل رقم (28)

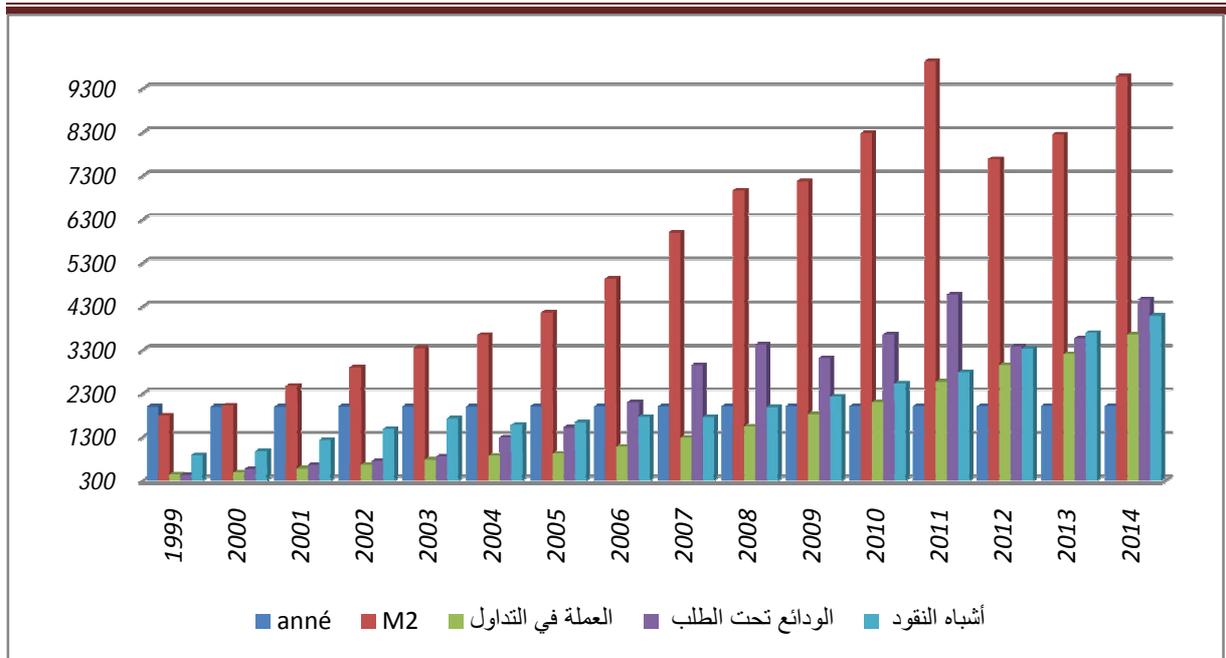
تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1999-2014).

¹. عيه عبد الرحمان، " دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية (2000-2011) ، مجلة دفاتر السياسة والقانون،

جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 5، (جوان 2011)، ص. 207.

². المرجع نفسه، ص. 207.

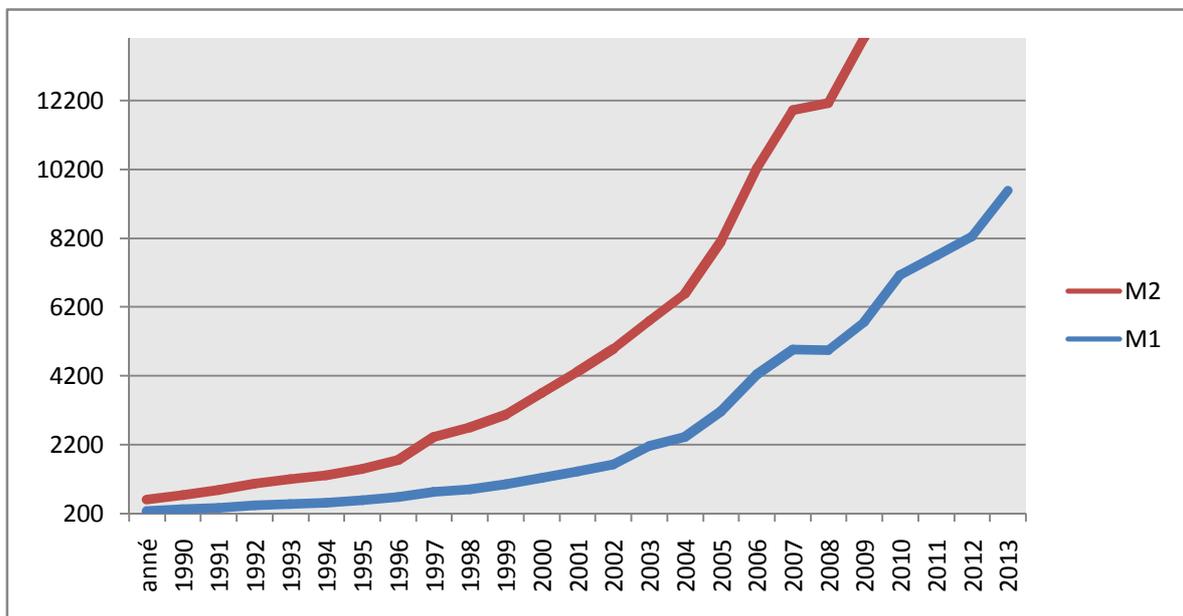
الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (11).

الشكل رقم (29)

تطور الكتلة النقدية بمعناها الضيق والواسع بياناً (M1، M2)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (11).

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

ثانيا. تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-2014): تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية. هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية والقروض المقدمة للاقتصاد، والقروض المقدمة للدولة.¹

كما يمكن تعريف مقابلات الكتلة النقدية بأنها: "مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي هي مصدر للنقود".²

جدول رقم (12)

تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-1999) الوحدة: مليار دينار

المتغيرات السنوات	قروض للدولة		الأصول الخارجية		قروض للاقتصاد
	بنك الجزائر	البنوك التجارية	بنك الجزائر	البنوك التجارية	البنوك التجارية
1990	845.91	831.44	10.42	9.03	246.97
1991	574.100	144.32	35.49	23.21	325.84
1992	933.22	458.22	15.81	6.82	412.26
1993	835.52	320.21	16.08	3.53	220.20
1994	537.46	817.16	50.65	9.73	305.80
1995	231.90	111.11	15.57	10.71	565.61
1996	172.46	43.89	122.35	11.59	776.81
1997	155.74	188.78	342.90	7.40	741.20
1998	99.27	535.52	278.69	2.02	905.85
1999	159	592.1	172.6	3.0-	1150.7

المصدر:

-Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, (juin 2012)

-تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.

¹. علي صاري، "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، (جامعة سوق أهراس: ديسمبر 2014)، ص. 21.

². وسام الملاك، مرجع سابق، ص. 160.

إن تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من فترة الدخول إلى اقتصاد السوق إلى غاية (2011).

1. الفترة الأولى (1990-1993):

إن ما ميز هذه الفترة هو دخول الجزائر في مرحلة جديدة وهي مرحلة اقتصاد السوق، ومن بين القرارات المتخذة في هذه الفترة هي تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة (1991) بنسبة 21%، وذلك بسبب انخفاض احتياطات الصرف الناتج عن انهيار أسعار المحروقات في نهاية الثمانينات.¹ أما عن تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة فقد كان متذبذب، بالنسبة للأصول الخارجية فقد عرفت انخفاضا ملحوظا سنّي (1992-1993) مقارنة بسنة (1991)، ويرجع ذلك إلى تدهور شروط التبادل الخارجي للجزائر خلال تلك الفترة. وانخفاض أسعار المحروقات، بالإضافة إلى ارتفاع خدمة الدين الخارجي كما أن حيازات الأصول الأجنبية من طرف البنوك التجارية والبنك المركزي كانت في سنّي (1990) و(1991) متقاربة، ولكن في سنّي (1992) و(1993) كانت متركرة لدى بنك الجزائر وكذلك بالنسبة للقروض للدولة فإن النسبة الكبيرة منها يقدمها بنك الجزائر، والعكس بالنسبة للقروض للاقتصاد فقد كان مصدرها البنوك التجارية وكانت في تزايد مستمر منذ سنة (1990).

2. الفترة الثانية: (1994 - 1998):

خلال هذه الفترة تم تطبيق سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي التي كان من أهدافها تخفيض عجز الميزانية إلى أدنى حد ممكن عن طريق تخفيض بعض النفقات العمومية، مثل تجميد بعض الأجور، وتخفيض قيمة العملة مرة أخرى بنسبة (10%) بالإضافة إلى تقليص الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة.² أما عن تطور مقابلات الكتلة النقدية في هذه الفترة فإن القروض للدولة والمقدمة من طرف بنك الجزائر عرفت تراجعاً ملحوظاً، حيث تقلصت خلال هذه الفترة بأكثر من النصف في حين كانت القروض للدولة والمقدمة من طرف البنوك التجارية متذبذبة، كذلك بالنسبة للقروض للاقتصاد؛ عرفت زيادة مهمة، وتعود كل القروض المقدمة في هذه الفترة تقريباً للبنوك التجارية كما يمكن إرجاع هذه الزيادة إلى تطبيق بعض البرامج الوطنية لزيادة النمو الاقتصادي خاصة برنامج الخصخصة. كذلك بالنسبة للأصول الخارجية؛ فقد تضاعف هذا المجموع خلال هذه الفترة من (1994) إلى غاية (1998).

4. الفترة الثالثة (1999-2014):

¹. رايس فضيل، مرجع سابق، ص. 179.

². نفس المرجع السابق، ص. 180.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

تميزت هذه الفترة بتحسين الوضع الاقتصادي على المستوى الكلي، فقد بدأت الدولة في إعادة بناء الاحتياطات الأجنبية في ظل انتهاء فترة إعادة الجدولة، كما أن ما ميز هذه الفترة هو تحسن أسعار المحروقات، أما بالنسبة لمقابلات الكتلة النقدية فقد تميزت بتغير هيكلية، فقروض الدولة المقدمة من طرف البنك المركزي عرفت تراجعاً كبيراً، كذلك بالنسبة للأصول الأجنبية و قروض للاقتصاد عرفت تزايداً خلال الفترة (1999-2011)، وأكبر زيادة كانت سنّي (2007) و (2009).

جدول رقم (13)

تطور مقابلات الكتلة النقدية (2000-2014) الوحدة: مليار دينار

قروض للاقتصاد	الأصول الخارجية		قروض للدولة		
	البنوك التجارية	بنك الجزائر	البنوك التجارية	بنك الجزائر	
993.7	1.6	774.3	737.7	156.4-	2000
1078.4	2.8-	1313.6	739.6	276.3-	2001
1266.8	13.00	1742.7	774.0	304.8-	2002
1380.2	16.7	2325.9	757.4	464.1-	2003
1535.00	10.1	3109.1	736.9	915.8-	2004
1779.8	27.2	4151.5	765.3	1986.5-	2005
1905.4	11.3-	5526.3	870.8	2510.7-	2006
2205.2	32.6	7382.9	723.1	3294.9-	2007
2615.5	19.4	10246.9	278.6	4365.7-	2008
3086.5	20.1	10865.9	340.2	4402-	2009
3268.1	9.1-	12005.6	790.9	4919.3-	2010
3726.5	41.8	13880.6	1017.8	5458.4-	2011
4287.6	7.3	14932.7	1029.2	5712.2	2012
5156.3	42-	15267.2	930.00	5645.7-	2013
6504.6	90.0-	15824.5	1012.3	4487.9-	2014

المصدر: Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, (juin 2012) .-

- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة (2013).

ثالثا. تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر (1990-2014):

إن الأزمة الاقتصادية النفطية التي مرت بها الجزائر في فترة الثمانينات أرغمت الحكومة على تبني نظام اقتصاد السوق كنموذج لتنظيم الاقتصاد الوطني، أين تم اللجوء إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. الأمر الذي انعكس على تطور حجم الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (14)

تطور الناتج المحلي الإجمالي (1990-2014) الوحدة: مليار دينار

السنوات	PIB	السنوات	PIB	السنوات	PIB	السنوات	PIB	السنوات	PIB
1990	213.4	1995	216.2	2000	252.2	2005	329.99	2010	372.56
1991	210.9	1996	225.1	2001	263.92	2006	335.60	2011	383.001
1992	214.7	1997	227.5	2002	278.69	2007	347.01	2012	395.64
1993	210.2	1998	239.1	2003	298.69	2008	353.95	2013	406.71
1994	208.3	1999	246.8	2004	311.61	2009	359.62	2014	423.39

المصدر: بيانات البنك الدولي، على الموقع: <http://data.albankaldawli.org/data-catalog>

الجدول رقم (15)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1990-2014). الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	PIB%	السنوات	PIB%	السنوات	PIB%	السنوات	PIB%	السنوات	PIB%
1990	0.08	1995	3.8	2000	2.18	2005	5.89	2010	3.6
1991	-1.17	1996	4.1	2001	4.6	2006	1.7	2011	2.80
1992	1.8	1997	1.06	2002	5.59	2007	3.39	2012	3.2
1993	-2.09	1998	5.09	2003	7.17	2008	2	2013	2.72
1994	-0.9	1999	3.22	2004	4.3	2009	1.60	2014	4.10

المصدر: بيانات البنك الدولي، على الموقع: <http://data.albankaldawli.org/data-catalog>

إن تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2014) يرتبط بمختلف الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد منذ انتهاجها نظام اقتصاد السوق، شأنه في ذلك شأن الكتلة النقدية وذلك تبعا للفترات التالية:

1. الفترة الأولى (1990-1994):

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ تذبذب في معدل نمو الناتج الداخلي الخام إذ حقق معدلات نمو سالبة، متأثرا بالأزمة المزدوجة (النفطية وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي) في أواخر الثمانينات ما عدا سنة (1992) أين بلغ معدل النمو 1.8%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع سعر البترول خلال أزمة الخليج الثانية فقد وصل إلى 22 دولار للبرميل، ثم عاود الانخفاض سنة (1993) حيث لم يتعدى سقف 15 دولار للبرميل أين

سجل النمو في الناتج الداخلي الخام معدلا سالبا قدر بـ - 2.09%¹. كما أن القانون رقم 21/91 المؤرخ في 04 ديسمبر (1991) المعدل والمتمم للقانون 86/14 والصادر بتاريخ 19 أوت (1986) الذي يسمح للشركات الأجنبية بالحصول على حصص إنتاجية في الحقول الجزائرية، بشرط احتفاظ شركة سونا طراك بنسبة 51% على الأقل من الحصص (عقود تقاسم الإنتاج)، حيث كان يعتقد أن دخول الشركات الأجنبية سيسمح بزيادة الإنتاج بفضل استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا حديثة متطورة تساهم في رفع عوائد الصادرات ابتداء من سنة (1992) إلى 3 مليار دولار، أي أن الجزائر ستستفيد من هذه الفوائد عن طريق رفع معدل الاسترجاع في حقول الغاز والبترول بالإضافة إلى ذلك احير نفس القانون الشركات الأجنبية على دفع رسوم تتمثل في حقوق الدخول، والتي قد تتجاوز حدود 05 مليار دولار، غير أن هذه السياسة فشلت كما انه كان بإمكانها أن تكبد الاقتصاد الوطني خسائر مالية كبرى على المدى البعيد، خاصة و أنها تقتضي البيع المسبق للبترول بأسعار زهيدة تتراوح ما بين 8 و 9 دولار للبرميل الواحد، أي أن هذه الفترة حققت معدل نمو سالب في المتوسط، وبالتالي فإن السياسة النقدية لم تحقق هدف النمو الاقتصادي.²

2. الفترة الثانية (1994-1999):

إن الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات سنة 1993 ساهم في إحداث آثار على ميزان المدفوعات مما أدى إلى زيادة أعباء الديون الخارجية، وخدمة الدين الذي بلغ 86% سنة (1993) بعدما كان 76% سنة (1992) وهو الأمر الذي استدعى الشروع في إصلاحات هيكلية معمقة، بإبرام اتفاق استعادي مع صندوق النقد الدولي في أفريل (1994) نفذ على مرحلتين:³

أ. مرحلة التثبيت الهيكلي (1994-1995):

عرفت هذه الفترة معدل نمو في الناتج الداخلي الخام أفضل من السنوات السابقة وصل إلى 3.8%، ووصل حجم الناتج إلى 216.24 مليار دولار سنة (1995). بفضل تحسن أسعار البترول، رغم أن السياسة النقدية المنتهجة في تلك الفترة هي سياسة انكماشية للتحكم في معدل التضخم.

ب. مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998):

شهدت هذه المرحلة تحقيق الناتج المحلي لمعدلات نمو إيجابية قدر متوسطها بـ 3.5%، إذ تعد سنة (1998) السنة التي حقق فيها أعلى نمو قدر بـ 5.09%، وذلك بسبب نمو القطاع الصناعي والفلاحي والذي بلغ 3.2%، وهذا بالرغم من انخفاض أسعار البترول، والذي له أثر في نمو الناتج الداخلي الخام.

3. الفترة الثالثة (1999-2014):

¹. عيه عبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 207.

². عيه عبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 208.

³. بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 190.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

وصل معدل نمو الناتج سنة (2000) إلى 2.18%، فقد سجل تراجعاً مقارنة بسنة (1999) أين كان معدل نمو الناتج الداخلي يقدر بـ 3.22% نتيجة لليسر المالي الذي تحقق سنة (2000) بسبب تحسن أسعار المحروقات استمر النمو في الناتج الداخلي الخام في الارتفاع وصل إلى 4.6% سنة (2001). وأيضاً بسبب تحسن أداء القطاع الفلاحي بنسبة 18.7% الناتج عن تحسن الظروف المناخية، واعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ونتيجة لأن هذه النسبة غير كافية تزامناً مع تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ما أدى إلى القيام ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية سنة (2001)، والذي إمتد من (2001) إلى (2004) وكان يهدف إلى تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري وإنشاء مناصب الشغل ومكافحة الفقر، كما سجل النمو خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة تقدماً قدرته نسبته بـ 6.2%¹، وقد تحقق هذا النمو أساساً بفضل قطاع البناء الذي سجل نمواً يقدر بـ 8%، و قطاع الأشغال العمومية الذي سجل نمواً بمعدل 7.7% وقطاع الخدمات الذي سجل نمواً قدر بـ 5.2%، وبلغ معدل النمو الفلاحي 3.1% من حيث القيمة المضافة، و 6.41% من حيث الإنتاج الفلاحي. وقد كانت أعلى نسبة سجلها النمو الاقتصادي 7.17%، ويرجع ذلك إلى نمو القطاع الفلاحي بنسبة 17% سنة (2003)، مقابل معدل نمو قدر بـ 13.2% سنة (2001)²، إلا أن قطاع المحروقات كان هو المحرك لنمو الناتج الداخلي الخام، حيث شكل نسبة 37.6% من حجم الناتج الداخلي الخام سنة (2004)، مقابل 7.4% لقطاع الفلاحة و 6.6% لقطاع الصناعة.³

الجدول رقم (16)

مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2014). الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القطاع المحروقات	27.4	39.4	34.1	32.8	36.1	37.7	44.3	45.6
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع المحروقات	43.9	45.8	31.2	34.9	35.8	34.1	29.8	27.1

Source: -Rapport annuel de la Banque d'Algérie(2002)
-Rapport annuel de la Banque d'Algérie, (2006)
-Rapport annuel de la Banque d'Algérie, (2008)

¹. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة (2004)، الدورة العادية السادسة والعشرون، (جويلية، 2005)، ص. 45.

². بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 26.

³. Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 11, (septembre 2010), p. 26.

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie, (2012)

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie, (2014)

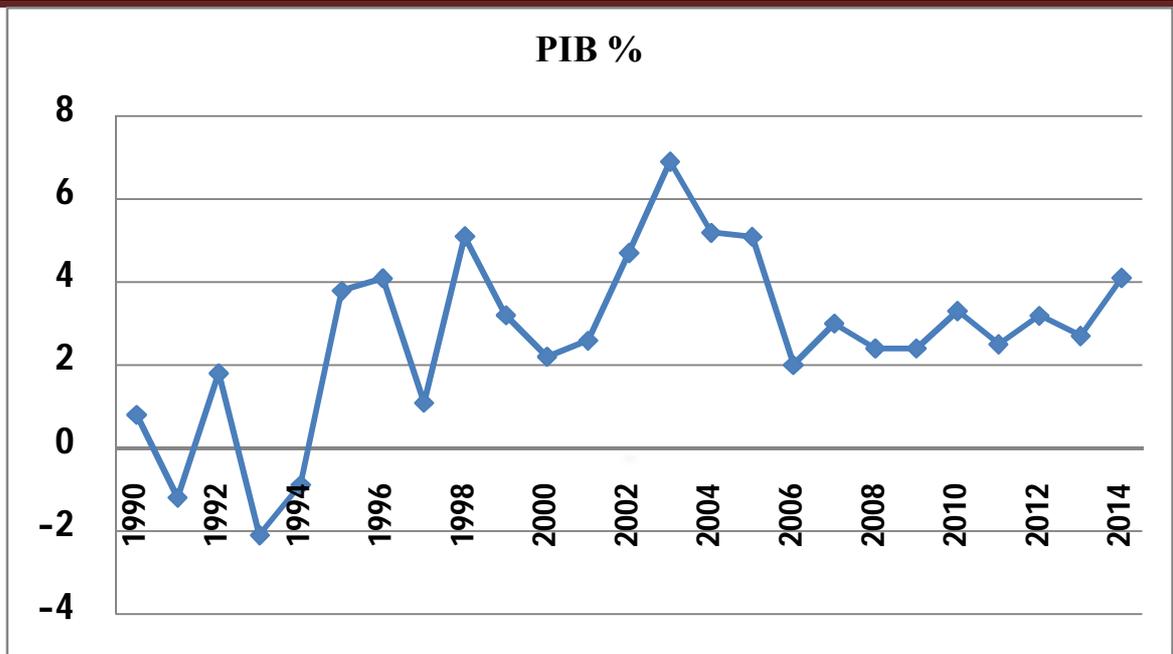
وفي سنة (2005) بدأ معدل النمو في الانخفاض ليصل إلى 5.89%، واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى 1.7% سنة (2006)، في حين عرفت القطاعات خارج المحروقات مساهمة كبيرة خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل ارتفاعا بنسبة 11.6% وقطاع الفلاحة الذي نمت بنسبة 4.9%. وفي سنة (2008) سجل معدل النمو خارج قطاع المحروقات نسبة 6.1%، مقابل 6.3% سنة (2007) ويرجع ذلك إلى الركود الذي حدث في قطاع المحروقات، حيث أصبحت تمثل 31.7% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، بعدما كانت تقدر بـ 45.3% سنة (2008)، و 43.5% سنة (2007) في حين ارتفعت نسبة القطاعات الأخرى من مجموع الناتج المحلي الإجمالي من 49.2% سنة (2008)، إلى 61.9% سنة (2009)، وهذا يعود لاهتمام السلطات العمومية بزيادة نفقات تجهيزات الدولة التي تزيد عن 20% من التمويلات المجددة في إطار خطة دعم النمو الاقتصادي، المطبقة خلال الفترة (2005-2009).¹ مما سبق نستنتج أن القطاع النفطي يحتل قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر من حيث موقعه في الناتج المحلي الإجمالي، بحث لا تقل مساهمته عن 27% مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى المساهمة.

الشكل رقم (30)

تطور الناتج الداخلي الخام (1990-2014).

¹ "Ventilation sectoriel du PIB en 2004, perspectives économique en Afrique. Visité le :

www.oecd.org/dev/publications/perspectivesafricaines (2005-2006).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (15).

المطلب الثالث. مدى مسابرة تطور الكتلة النقدية للنمو في حجم الناتج الداخلي الخام (1990-2014)

إن مسابرة الكتلة النقدية لنمو الناتج الداخلي الخام يدعونا إلى التساؤل عن العلاقة الموجودة بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي، أي هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية، والعكس في حالة تطبيق السياسة التقييدية (الانكماشية). هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوماً تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى استغلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني).

ويتم مقارنة الكتلة النقدية بالناتج الداخلي الخام باستخدام مؤشر يعرف بمعدل سيولة الاقتصاد، الذي يمثل نسبة الالتزامات السائلة إلى الناتج الداخلي الخام أي $M2/PIB$ ، وسرعة دوران النقود التي هي مقلوب سيولة الاقتصاد $PIB/M2$.

الجدول رقم (17)

تطور الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام (1990-2014) الوحدة: مليار دينار

السنوات	PIB	M2	M2/PIB	PIB/M2
1990	555.8	343.32	61.76	1.6
1991	844.4	414.74	49.11	2.03
1992	1048.2	544.45	51.94	1.92

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

1.99	50.19	585.18	1165.9	1993
2.20	45.31	675.92	1491.5	1994
2.69	37.16	739.87	1990.6	1995
3.02	33.00	848.25	2570	1996
2.77	36.08	1003.13	2780.2	1997
2.35	42.37	1199.49	2830.5	1998
2.36	42.20	1366.77	3238.2	1999
2.64	37.82	1559.9	4123.5	2000
1.84	54.33	2296.9	4227.1	2001
1.65	60.30	2727.3	4522.77	2002
1.65	60.33	3169.1	5252.3	2003
1.76	56.68	3485.9	6149.1	2004
1.99	50.17	3794.3	7561.98	2005
1.87	53.33	4534.2	8501.63	2006
1.66	60.04	5615.9	9352.8	2007
1.70	58.82	6496.1	11043.70	2008
1.48	67.40	6718.8	9968.03	2009
1.58	62.92	7545.28	11991.6	2010
1.63	61.26	8895.16	14519.8	2011
1.63	61.01	9666.15	15843	2012
1.59	62.70	10460.2	16681.9	2013
1.41	70.74	12203.5	17249	2014

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول رقم (09، 10، 11، 14).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) ارتفاع معدل السيولة خلال الفترة من (1990) إلى غاية (2000) وهذا ناتج عن عدة عوامل أهمها تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي شرعت فيه الحكومة بعد صدور قانون النقد والقرض، ما أدى إلى تراكم تكاليف بلغت إلى 1740 مليار دينار، أي ما يعادل 27 مليار دولار إلى غاية (2004) وهذا التراكم ناتج عن عدة عمليات متعاقبة أنجزت منذ (1990)، حيث من (1990) إلى غاية (1997) تم تطهير جزء من تمويل التطهير المالي بفضل إنشاء صندوق للتطهير بمبلغ 650 مليون دينار، أما الباقي من التمويل فقد تم عن طريق قيام الخزينة بشراء الديون المترتبة على المؤسسات لدى البنوك بواسطة إصدار سندات لفائدة هذه البنوك بنسبة % 16 لمدة 20 سنة.¹

ومن أسباب ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد في سنة (2000) هو الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية حيث لم تنخفض سيولة الاقتصاد عن مستوى 66 بدءا من سنة (2000) أما متوسط سيولة الاقتصاد خلال فترة الدراسة فقد تجاوز الـ 60. هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ

¹ . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004"، ص. 28.

وتعاملات مالية كبيرة واستمرار نمو الإنتاج النقدي¹، وهو ما يظهر في السنوات الأخيرة أين بلغت سيولة الاقتصاد سنة (2009) مقدار 71%، ثم 68.7 % سنة (2010) و69% سنة (2011). و 62.7%، و70.4% سنتي (2013) و(2014) على التوالي.

أما فيما يتعلق بسرعة تداول النقود التي ما تزال منخفضة خلال هذه الفترة وهذا بسبب ظاهرة الاكتناز و تسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي، حيث لم تتجاوز الاثنان منذ سنة(2000)، أين وصلت سنة(2004) إلى 1.64 % ثم 1.59 سنة (2008)، غير أنها شهدت في السنوات من سنة (2009) إلى غاية سنة (2011) نوع من الاستقرار ولكن عند أدنى مستوياتها بمعدل متوسط قدر بـ 1.45 لهذه السنوات.²

فيما يتعلق بمقارنة نمو الكتلة النقدية بنمو الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يلاحظ:

- خلال فترة عقد التسعينات (1991، 1994، 1998، 2000) عرف معدل نمو الكتلة النقدية تطورا كبيرا بشكل تعدى فيه نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدلات السيولة التي تميزت بالارتفاع في معظم سنوات التسعينات حيث عمدت الجزائر خلال هذه الفترة إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز، مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي، وبالتالي فإن انتهاج الجزائر لهذه السياسة أفرز وضعاً اقتصادياً غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن سرعة دوران النقود ضعيفة خلال طول فترة الدراسة مما يوحي بوجود ظاهرة الاكتناز لدى الأفراد وعدم إيداع ما لديهم من السيولة النقدية لدى المصارف والبنوك.

- كذلك بالنسبة للسنوات من (2001) إلى (2003) فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لا تقابلها زيادة في الكتلة النقدية.

- أما في السنوات (2004) إلى (2006)، فنلاحظ أن أي انخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية يقابله انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل فإنه في السنوات من (2009) إلى غاية (2014) فإن الزيادة في معدل نمو الكتلة النقدية يقابله زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإنه لا يوجد استقرار نقدي في الجزائر.

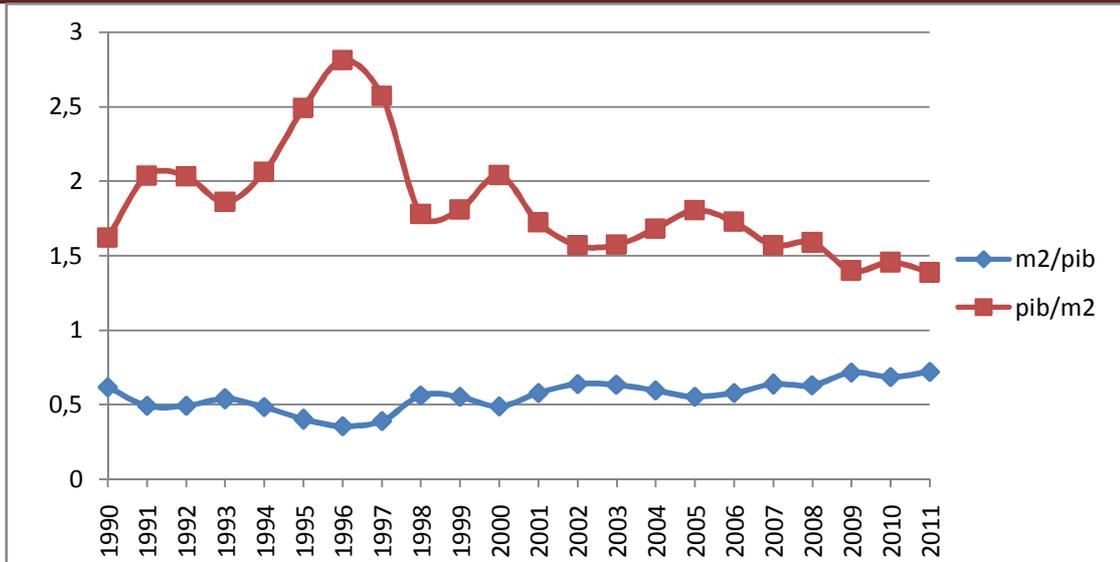
الشكل رقم (31)

سيولة الاقتصاد وسرعة دوران النقود.

¹ . نفس المرجع السابق، ص. 29.

² . "تطور النقد الائتماني"، مذكرة إعلامية، منشورة البنك المركزي، مرجع سابق.

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (15).

خلاصة الفصل الثالث.

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أن هناك جدلا كبيرا بأهمية السياسة النقدية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، من النظرية الكلاسيكية التي ترى أن أهمية السياسة النقدية تنبع من فعاليتها في التحكم في المستوى العام للأسعار دون التأثير على النشاط الاقتصادي، في حين قلل "كتر، Keynes" من أهمية السياسة النقدية، وركز على السياسة المالية التي لها فعالية كبيرة خاصة في حالات الكساد

الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي (1990-2014)

أين يكون الاستثمار عديم المرونة لسعر الفائدة، أما الفكر المعاصر فيرى أن السياسة النقدية تكون فعالة في الأجل القصير ودون ذلك في الأمد الطويل.

وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن التحولات التي عرفتها المنظومة المصرفية بعد الانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق أحدثت تغييرات في مسار السياسة النقدية فصدور قانون النقد والقرض عام (1990) أحدث نقلة نوعية في المنظومة المصرفية الجزائرية، والتطورات النقدية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة عكست توجهات السياسة النقدية في ظل الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وهو ما أثر في المقابل على معدل النمو الاقتصادي، فالسياسة النقدية في الجزائر مرت بعدة مراحل تميزت في البداية بالتوسع لتمويل عجز الموازنة العامة وهو ما أثر على حجم الكتلة النقدية بسبب الإفراط في الإصدار النقدي. ثم تم في المرحلة الثانية تغيير مسار السياسة النقدية حيث تحولت من السياسة النقدية التوسعية إلى سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم السيولة المفرطة الموجودة في التداول بسبب الإفراط في الإصدار النقدي خلال فترة تطبيق السياسة النقدية التوسعية، لتعود الجزائر إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية تتزامن مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي منها ارتفاع أسعار النفط وهو ما حسن من وضعية بعض المؤسسات الاقتصادية وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي.

وبالرجوع إلى الجدل القائم بين مختلف المدارس الفكرية حول تفسير العلاقة بين السياسة النقدية و النشاط الاقتصادي، فإن السؤال الذي يطرح هنا هو أي المدارس الفكرية تتفق مع طبيعة السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر؟ وأيها يفسر العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال الدراسة القياسية لهذه العلاقة في الفصل الرابع.

الفصل الرابع:

الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين

كمية النقد والنتاج الداخلي الخام في

الجزائر (1990-2014)

الفصل الرابع

الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين كمية النقد والنتاج الداخلي الخام في الجزائر (1990-2014).

انطلاقاً من الدراسات السابقة التي تناولت دراسة العلاقة السببية بين كمية النقود والنتاج المحلي، وانطلاقاً من ما توصلت إليه النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة سببية بين كمية النقود والنتاج المحلي، فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة اتجاه هذه العلاقة وذلك بالاعتماد على أدوات قياسية بسيطة، انطلاقاً من دراسة خصائص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ثم محاولة الوصول إلى تحديد كمي لتلك العلاقة باستخدام منهجية التكامل المشترك، للوصول إلى نتيجة مفادها تحديد أي النظريات الاقتصادية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي تصدق مع النتائج المتوصل إليها في الجانب القياسي بالنسبة لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

المبحث الأول: دراسة السلاسل الزمنية وتحديد نموذج الدراسة

أصبح الاتجاه العام للدراسة في البحوث الاقتصادية هو استخدام طرق القياس الكمية، وذلك لتحديد الخصائص وإبراز الاتجاهات العامة للظواهر الاقتصادية، وتحليل العلاقات المتشابهة بينها، على أساس موضوعي غير متحيز. وتعتبر السلاسل الزمنية من بين أهم الأساليب الإحصائية الحديثة التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة مع الزمن وتحديد الأسباب والنتائج، وتفسير العلاقات المشاهدة بينها والتنبؤ بما سيحدث من تغير على قيم الظاهرة في المستقبل على ضوء ما حدث لها في الماضي.¹

المطلب الأول: مفهوم السلسلة الزمنية وأنواعها

يعتبر موضوع تحليل السلاسل الزمنية من المواضيع الإحصائية التي تتناول الظواهر الاقتصادية وتحللها خلال فترات محددة، من هنا فإننا من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة مفهوم السلاسل الزمنية وكيفية الكشف عنها فيما إذا كانت مستقرة أم لا باستخدام عدة اختبارات إحصائية.

أولاً. تعريف السلسلة الزمنية:

تعددت تعاريف السلسلة الزمنية بحسب طبيعة الغرض من الدراسة و بحسب طبيعة التخصص، فيمكن تعريف السلسلة الزمنية (Time Série) بأنها متتابعة من القيم المشاهدة لظاهرة عشوائية مرتبة مع الزمان أو على المكان.²

¹. ناظم عبد الله عبد الحمدي، سعدية عبد الكريم طعمه، "استخدام نماذج السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في مدينة الفلوجة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، المجلد 4، (2011)، ص. 2.

². عدنان ماجد عبد الرحمن بري، "طرق التنبؤ الإحصائي"، الجزء الأول، (جامعة الملك سعود: قسم الإحصاء وبحوث العمليات)، ص. 10، نظر

كما يمكن تعريف السلسلة الزمنية بأنها: "متتالية عددية حقيقية، تحدد بواسطة أعداد صحيحة مثل الزمن"¹، أو هي مجموعة من القياسات المسجلة لمتغير واحد أو أكثر مرتبة وفق حدوثها في الزمن، وتعطي قيم ظاهرة محددة ونقرأ هذه الظاهرة من اليسار إلى اليمين. وتعتبر السلاسل الزمنية من أهم أساليب التنبؤ حول المستقبل من خلال وقائع الأمس واليوم. أو بعبارة أخرى؛ هي عبارة عن متغير مستمر عبر الزمن.²

فالسلاسل الزمنية عبارة عن بيانات تجميعية عن فترات زمنية طويلة منتظمة تعكس سلوك هذا المتغير في الماضي، حيث يفسر سلوك المتغير التابع بواسطة الزمن أو بسلوك نفس المتغير في الماضي فعلى سبيل المثال تمثل معطيات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر سلسلة زمنية، كما تمثل معطيات الكتلة النقدية السنوية سلسلة زمنية.³

ورياضيا نقول أن متغير الزمن (t) المستقل والقيم المناظرة له المتغير التابع (y) وأن كل قيمة من الزمن (t) يقابلها قيم للمتغير التابع (y) فإن (y) هي دالة في الزمن (t) .

ثانيا. طبيعة السلسلة (السيرورة) الزمنية:

يعد تحليل السلاسل الزمنية واحدا من أكثر الاختبارات شيوعا في التنبؤ بسلوك ظاهرة معينة، فالسلسلة الزمنية تعبر عن بيانات زمنية مرتبة بالأيام، الأسابيع، الأشهر أو السنوات، ويشترط في دراستها توفر الإستقرارية على اعتبارها شرطا ضروريا لدراسة سلوك السلسلة. إلا أنه في أغلب الحالات نجد السلاسل الزمنية خاصة منها الاقتصادية غير مستقرة، وبالتالي يجب إخضاعها لبعض اختبارات الإستقرارية لتفادي حدوث مشاكل قياسية.

1. السلسلة الزمنية المستقرة:

أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار الإستقرارية من المسلمات في الدراسات التطبيقية، لما لموضوع إستقرار السلسلة الزمنية من أهمية قضوى في نتائج التحليل، ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب أن تستوفي مجموعة من الخصائص والشروط:⁴

1. ثبات متوسطها $E(y_t)$ عبر الزمن؛ بمعنى أن قيم السلسلة الزمنية تتذبذب حول وسط حسابي ثابت ومستقل عن الزمن .

2. تباينها (y_t) ثابت ومستقل عن الزمن.

¹. Hbert Kemf, " économétrie. théorie et applications", Ed economica, (paris, 2008), p. 257.

². عدنان مصطفى حسين السنجاري، المختصر المفيد في السلاسل الزمنية، (2011)، ص. 02.

³. مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص. 9.

⁴. Isabelle Cadoret, Catherine Benjamine, **Econométrie Appliquée –Méthodes – Applications –Corrigés**, 2^e édition, groupe de Boeck.S.a.B.1000, (Bruxelle, 2009), p.334.

3. أن يكون التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

مثلاً: تكون السلسلة الزمنية: $y_t = \gamma_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$ مستقرة إذا كان: $|y_1| < 1$ إذا فقط إذا توفرت فيها الشروط التالية:

$$- E(y_t) = E(\varepsilon_t) = 0$$

$$- var(y_t) = \frac{\sigma_\varepsilon^2}{1-\gamma_1^2}$$

$$- cov(y_t, y_{t-1}) = \gamma_1^k \frac{\sigma_\varepsilon^2}{1-\gamma_1^2}$$

بالإضافة إلى ذلك هناك شرط أساسي لكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة وهو أن تحاكي الضجة البيضاء أو التشويش الأبيض (white noise) التي تتمثل في سلسلة من المشاهدات العشوائية المستقلة يكون متوسطها معدوم (مساويا للصفر) وتباينها ثابت.

2. السلسلة الزمنية غير المستقرة:

إن عدم توفر شرط أو أكثر من الشروط السابقة يوحي بعدم استقرار السلسلة الزمنية ولجعلها مستقرة نقوم بعملية التفاضل (الفروق) للسلسلة الأصلية من خلال طرح قيم (y_t) من قيم (y_{t-1}) وقيم (y_{t-2}) من قيم (y_{t-1}) حتى نحصل على سلسلة زمنية جديدة، ونختبر إستقراريتها فإذا كانت مستقرة تكون درجة التفاضل (d) مساوية لـ 1، أما إذا كانت غير مستقرة فنقوم بالتفاضل مرة أخرى إلى أن نصل إلى سلسلة مستقرة. ويمكن أن نميز نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

أ. السلسلة (السيرورة) من نوع TS^* : وتتميز فيه السلاسل الزمنية بعدم الإستقرارية من نوع الاتجاه المحدد

$$y_t = f_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1) \quad \text{حيث تتكون من مركبتين على الشكل التالي:¹}$$

حيث أن (f_t) هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن، و (ε_t) هو متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر وهو ما يسمى بالخطأ أو الضجيج الأبيض، وأكثر هذه النماذج إنتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى: $y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$ ، هذه الدالة غير مستقرة لأن: وسطها $E(y_t)$ يعتمد على الزمن، وتباينها يساوي تباين الخطأ العشوائي الذي يفترض أنه ثابت، ولكي نجعل السلسلة مستقرة يجب أن نقدر المعلمات (α_1, α_0) بطريقة المربعات الصغرى.

ب. السلسلة (السيرورة) من نوع DS^* : هي سلاسل يمكن أن تصبح مستقرة بواسطة استخدام الفروقات:

$$(1-B)^d x_t = B + \varepsilon_t \quad \text{حيث أن: } \varepsilon_t \text{ هي تشويش أبيض، } (B) \text{ هو ثابت حقيقي، و } (d) \text{ هو درجة الفروق.}^2 \text{ ويأخذ هذا النوع من السلاسل الزمنية الشكل التالي: } y_t = \mu + \gamma_1 y_{t-1} + \varepsilon_t \text{ والتي تكون}$$

¹ Ibid, p. p337, 338.

² Régis Bourbonnais, Michel Trarza, *Analyse des série temporelles ,Applications à l'économie et à la gestion*, 3^e édition, (Paris: Dunod, 2010),p. 154.

مستقرة إذا وفقط إذا كان: $| \rho_t | = 1$ فإن السلسلة تتبع السير العشوائي مع انحراف مقداره μ ، وتكون غير مستقرة من أجل قيمة ابتدائية (y_0) . وبالتالي يمكن كتابة المعادلة السابقة كما يلي:¹

$$y_t = u_t + y_0 + \sum_{i=1}^t \varepsilon_i$$

أو إذا كان: $E(\varepsilon_t) = 0$ و $\text{var}(\varepsilon_t) = \sigma^2$ و $\text{cov}(\varepsilon_t, \varepsilon_s) = 0$ مهما كانت قيمة t مع $t \neq s$ إذن:

$$E(y_t) = \mu_t + y_0$$

$$E(\sum_{i=1}^t \varepsilon_i) = \text{var} = E(y_t - E(y_t))^2 \quad \text{et} \quad \text{var}(y_t) = t\sigma^2$$

وبالتالي فإن توقع وتباين (y_t) هو دالة للزمن وبالتالي فإن السلسلة (y_t) ليست مستقرة، حيث إذا كان: $=0$ μ_t فإن التباين يزداد مع الزمن وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة لوجود جذر وحدة؛ $1 = \gamma_t$ أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى فهي مستقرة عند الفروق الأولى كما يلي:

$$Z_t = y_t - y_{t-1}$$

المطلب الثاني: الكشف عن مركبات السلسلة الزمنية

إن دراسة السلسلة الزمنية يقوم على تحليل العناصر المكونة لها بهدف معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها واتجاهها حتى يمكن القيام بالتنبؤات الضرورية واللازمة ويمكن أن نميز بين أربعة مكونات وهي:

- الاتجاه العام (la tendance général) لمسار تطور السلسلة الزمنية .
- التقلبات الموسمية (les variations saisonnières) في السلسلة الزمنية.
- التقلبات الدورية (les variations cyclaires) للسلسلة.
- المركبة العشوائية (les variations aléatoires). وتمثل هذه العناصر مجتمعة فيما يلي:²

1. مركبة الاتجاه العام:

ويقصد بهذا العنصر الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا (لا يلاحظ في الفترات القصيرة)، حيث يمثل التوجه الذي تكون عليه الظاهرة في الحالة العامة سواء كان يميل موجب أو سالب ويمثل أهم مركبة في السلسلة الزمنية، وغالبا ما يتم الاعتماد عليه في التنبؤ بالقيم اللاحقة للظاهرة، ويرمز له بالرمز (T).

ويأخذ الشكل التالي:



¹ .Isabelle Cadoret, Catherine Benjamine, op. Cit. p. 338

² .جيلاطو جيلالي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، (الجزائر: دار الخلدونية، الطبعة الثانية، 2009)، ص. 144.

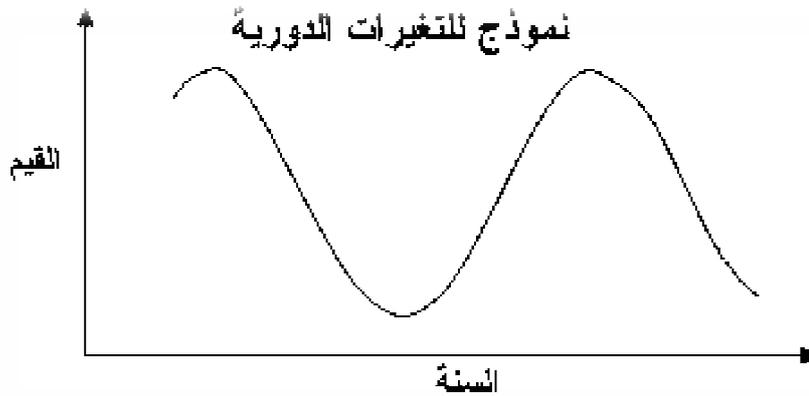
الزمن (t) → الزمن (t) →
2. التقلبات الموسمية في السلسلة:

وهي تلك التذبذبات الفصلية الناتجة عن التغيرات في الفصول نتيجة عوامل خارجية حيث تتم غالبا بطريقة منتظمة في شكل دورات لا يزيد طولها عن سنة واحدة قد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية مثل: الاستهلاك المنزلي للكهرباء خلال 24 ساعة، الإنتاج الزراعي، ويرمز لها بالرمز (S).



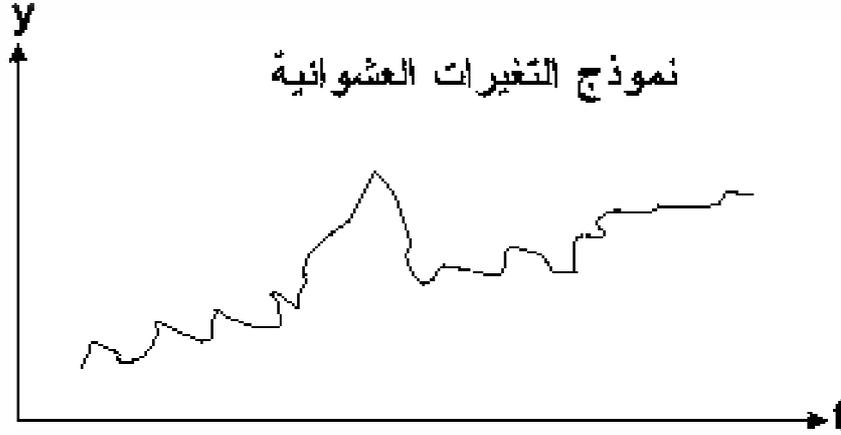
3. التقلبات الدورية:

وهي تلك التقلبات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة منتظمة أو غير منتظمة في المدى المتوسط والطويل حيث تتناسب مراحل هذه المركبة مع مراحل الدورة الاقتصادية (ركود، انتعاش، رواج كساد) وهي تتكرر باستمرار مع الزمن.



4. المركبة العشوائية:

بالإضافة للاتجاه العام والتغيرات الموسمية والدورية فإن السلاسل الزمنية عادة ما تحتوي على بعض التقلبات العشوائية التي تنتج عادة عن التأثير المنعزل أو العرضي لبعض العوامل مثل: الإضرابات، الجفاف.¹



المطلب الثالث: تحديد نموذج الدراسة

يعتمد تحديد النموذج الاقتصادي القياسي للدراسة على المتغيرات التفسيرية والتابعة الداخلة فيه، ويتطلب ذلك تحديدا واضحا للظاهرة المراد تفسيرها أو التنبؤ بها، وكذلك تحديد العوامل التي لها دور في ذلك، وتتم دراسة أي نموذج قياسي عبر المراحل التالية:²

- تعيين النموذج أو ما يسمى بمرحلة إعداد الفروض.
- تقدير معالم النموذج، أو اختبار الفروض.
- تقييم معالم النموذج.
- اختبار صلاحية النموذج ومقدرته على التنبؤ بالسلوك المستقبلي للظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.

1. تحديد متغيرات النموذج.

إن المتغيرات التي تم اعتمادها في الدراسة هي معطيات سنوية ابتداء من سنة (1990) إلى غاية (2014)، ويرجع السبب في أخذ البيانات من سنة (1990) إلى أن النظام المصرفي دخل مرحلة جديدة في مسار تطوره بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، أما نهاية الفترة فكانت في سنة (2014) لأننا ارتأينا أن تكون الدراسة إلى غاية أحدث فترة (2014).

وتتمثل الخطوة الأولى في تعيين النموذج في تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج انطلاقا من ما توصلت إليه النظرية الاقتصادية.

¹ مكيد علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص. 280.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000)، ص. 15.

أ. المتغير التابع: يتمثل في المتغير المراد تفسير سلوكه خلال الفترة (1990-2014) من خلال النموذج، ويتمثل في (Ln PIB) لوغاريتم الناتج الداخلي الخام وقد تم استخدامه بالأسعار الحقيقية بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، باعتباره المتغير المعبر عن الوضعية الاقتصادية في الجزائر.

ب. المتغيرات التفسيرية: وتتمثل في:

- الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (LnM1): وهي عبارة عن لوغاريتم المعروض النقدي بمعناه الضيق في الجزائر، والذي يعبر عن المتاحة النقدية وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملات الأجنبية. وقد تم استخدام القيم الحقيقية بعد إزالة أثر التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1989).

- الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (LnM2): وتعبّر عن اللوغاريتم النبري للكتلة النقدية بالمعنى الواسع وبالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وتشمل على المتاحة النقدية (M1) مضافا إليها أشباه النقود المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية. وقد تم أيضا هنا استخدام القيم الحقيقية باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس هي 1989).

2. بناء النموذج القياسي المناسب للدراسة:

إن إيجاد نموذج مناسب تنطبق عليه متسلسلة زمنية مشاهددة، يعتبر من المهام الصعبة التي تحتاج إلى الكثير من البحث والخبرة، فالنموذج القياسي يعتمد في دراسة وتفسير العلاقة بين المتغيرات استنادا إلى النظرية الاقتصادية بشأن المتغيرات التي تدخل في قياس و تفسير سلوك المتغير التابع.¹

وقد تم بناء النموذج القياسي لهذه الدراسة بالاعتماد على النظريات الاقتصادية المثبتة، وبالرجوع إلى الدراسات ذات العلاقة. ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن النشاط الاقتصادي مقاسا بالنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر بتطور الكتلة النقدية، كما أن هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي تظهر العلاقة السببية بين التطور النقدي وتطور الناتج الداخلي الخام. وبالتالي فإن نموذج الدراسة يأخذ الشكل التالي.

$$\text{Ln PIB} = \alpha + \beta \text{Ln M2} + \varepsilon t$$

المبحث الثاني: منهجية أنجل وقرانجر في تحليل العلاقة السببية

تستخدم الكثير من الاختبارات الإحصائية السببية في تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، كون هذه المتغيرات لا تتحرك في الاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن، وذلك لتأثرها بعوامل مختلفة مما يشير إلى

¹. رايح بلعباس، "فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات"، ص. 5، على الموقع:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03.pdf>

مدد للارتداد الزمني التي تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغير المستقل أو العكس. فتوضيح وجود علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية يعكس ويفسر الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين أن معرفة اتجاه السببية جد مهم من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

وتعد مساهمة (قرانجر، Granger) من الدراسات البارزة بين باقي الدراسات الاقتصادية التي تعرضت لمفهوم السببية، وطبقا له فإننا نقول عن متغير أنه سبب فيما إذا كان يحتوي على معلومات تساعد في تحسين التوقع لمتغير آخر.¹

المطلب الأول: مفهوم السببية وأنواعها

تعد السببية مسألة فلسفية عميقة يدور حولها الكثير من الجدال، حيث تعتبر من المفاهيم التي تلعب دورا مهما في الاقتصاد القياسي. فهي مصطلح يشير إلى الحالة التي تكون فيها حادثة معلومة متبوعة دائما بحادثة أخرى معينة خلال فترة معينة، فتسمى الحادثة الأولى بالسبب والثانية بالمسبب.

أولا. تعريف السببية عند قرانجر "Granger Causality":

يعرف "قرانجر، Granger" العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد بأنها: "التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، أي أن التغير في القيم الحالية والماضية للمتغير (x_t) يسبب التغير في قيم (y_t)".

اقترح (قرانجر، Granger) (1969) معايير تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، فإذا كان لدينا المتغيرين (y_1) و (y_2) نقول أن المتغير (y_1) يسبب المتغير (y_2) إذا كانت السلسلة (y_1) تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة (y_2).² ويمكن تصنيف أنواع السببية كما يلي:³

1. السببية في اتجاه واحد:

في هذا النوع نقول أن (x_1) كمتغير مستقل يسبب (y_1) كمتغير تابع إذا كان استعمال كل المعلومات المتوفرة يحسن توقع (x_t) وليس العكس، أي أن المتغير التابع (y_t) لا يسبب في المتغير المستقل (x_t) ويمكن كتابة هذا النوع من السببية كما يلي: $x_t \rightarrow y_t$. إذا فقط إذا كان:

$$\sigma^2 \left(\frac{x}{u} \right) < \sigma^2 \left(\frac{x}{u-y} \right)$$

¹. شفيق عريش، عثمان نقار، "اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 5، (2011)، ص. 81.

². Régis Bourbonnais, OP, cit, P. 271.

³. سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، (2006/2005)، ص. 93.

حيث: \bar{u} تمثل كل المعلومات المتوفرة.

$\bar{u} - \bar{y}$: هي جزء من المعلومات الكلية.

σ^2 : يمثل التباين.

2. التغذية الإسترجاعية بين السلسلتين:

في هذه الحالة يكون المتغير المستقل (x_t) يسبب التغير في المتغير التابع (y_t) وفي نفس الوقت المتغير التابع (y_t) يسبب في المتغير المستقل (x_t) ، حيث يحدث هذا النوع من العلاقة نتيجة لاعتبارين هما:
- أن يكون هناك حلقة من التأثير المتبادل بين المتغيرين وأن أحدهما يسبب الآخر وفي هذه الحالة سيتداخل الأثرين.

- أن يتأثر كلا المتغيرين بمتغير ثالث مما يجعل تباين كلا المتغيرين بنفس الاتجاه والنتيجة تظهر بشكل متبادل $(x_t \Leftrightarrow y_t)$ ويحدث هذا النوع من العلاقة السببية إذا:

$$\sigma^2 \left(x / - \right) < \sigma^2 \left(x / \bar{u} - \bar{y} \right)$$

$$\sigma^2 \left(y / \bar{u} \right) < \sigma^2 \left(y / \bar{u} - \bar{y} \right)$$

3. السببية اللحظية:

نقول أن السببية لحظية إذا كان توقع القيمة الحالية لـ (x_t) هو أفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية لـ (y_t) في التوقع:

$$\sigma^2 \left(x / \bar{u}, \bar{y} \right) < \sigma^2 \left(x, \bar{u} \right)$$

4. السببية بالتأخر:

نقول أن (y_t) تسبب (x_t) بتأخر زمني (m) إذا كان (m) هي أصغر قيمة لـ (k) ، حيث:

$$\sigma^2 \left(x / \bar{u} - y(k+1) \right) < \sigma^2 \left(x / \bar{u} - y(k) \right) \quad \text{إذا كان } y_t \rightarrow x_t$$

المطلب الثاني: مراحل دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية

قدم (قرانجر، Granger) تحليلاً للعلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية وذلك لمعرفة أي المتغيرات يسبب الآخر، ويتم اختبار هذه العلاقة بإتباع خطوات متسلسلة، تبدأ من تحليل استقرار السلسلة الزمنية وذلك من أجل تمهيداً للدراسة، وهذه المرحلة تعد مهمة في الدراسة تليها مرحلة دراسة وجود العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير باستخدام اختبار التكامل المشترك (لأنجل وقرانجر، Angel and Granger) بالنسبة

للحالة الأولى ونموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للحالة الثانية، وتأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة دراسة اتجاه السببية بالاعتماد على اختبار السببية عند (قرانجر، Granger).

أولاً. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

قبل دراسة أي نموذج قياسي أو أي علاقة، وذلك في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل (نموذج التكامل المشترك)، فإنه من الضروري دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، ويتم الكشف عن استقرار وسكون السلسلة الزمنية باستخدام طرق ومعايير مختلفة منها الكمية والكيفية:

1. الاختبارات الكيفية: ومن أهمها:

أ. الطريقة البيانية: تستخدم هذه الطريقة للكشف عن استقرار السلسلة الزمنية و يتطلب ذلك دقة كبيرة في عرض بيانات السلسلة المدروسة نظراً للصعوبات التي يتلقاها الباحث في كشف مركباتها، فإذا كان اتجاه السلسلة الزمنية نحو الأعلى أو نحو الأسفل مع انتظام وتقارب في ذبذباتها فإنه يمكن القول أن شكل السلسلة الزمنية تجميعي متزايد أو متناقص، أما إذا كانت تذبذبات أو تغيرات السلسلة متزايد مع الزمن فإنه يمكن القول أن شكل السلسلة هو شكل مضاعف، إلا أن هذه الطريقة قد لا تعطي نتائج قاطعة بشأن طبيعة وخصائص السلسلة الزمنية.¹

ب. دالة الارتباط الذاتي: "Autocorrelation Function":

تتم هذه الطريقة بدراسة الارتباطات الموجودة بين المشاهدات لفترات مختلفة للسلسلة ذاتها أي الارتباطات الداخلية للسلسلة الزمنية وتعرف دالة الارتباط الذاتي كما يلي: $\rho_k = \frac{y_k}{y_0}$, $k=0, \pm 1, \pm 2, \dots$ إذا اقتربت الدالة من الواحد تكون السلسلة غير مستقرة وتتناقص بالتدريج مع زيادة الفجوة الزمنية.²

ج- دالة الارتباط الذاتي الجزئي:

تقيس هذه الدالة الارتباط الموجود بين القيم المتتالية لمتغير ما خلال فترتين مع ثبات الفترات الأخرى، ويتم حساب معاملاتها من معادلة الانحدار الذاتي للسلسلة موضوع الدراسة كما يلي:³

$$\rho_{kk} = \frac{\text{cov}[(y_t - y_t^*)(y_{t+k} - y_{t+k}^*)]}{\text{var}(y_t - y_t^*)}$$

2. الاختبارات الكمية:

¹ - جيلاطو جيلالي، مرجع سابق، ص. 146.

² . رابع بلعباس، فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات، ص. 10، على الموقع:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03.pdf>.

³ .Regis Bourbonnais, Op. Cit, P.233

وهي أكثر دقة من الاختبارات الكيفية في تحديد الإستقرارية للسلسلة الزمنية، حيث نجد من أهمها اختبار ديكي فولر البسيط (DF) (Dickey-Fuller)، اختبار ديكي فولر المطور (ADF) (Dickey--Augmented) (Fuller)، اختبار فيليبس و بيرون (Philips et perron). تسمح هذه الاختبارات بتحديد طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، و تعمل على البحث في إستقرارية السلسلة الزمنية أو عدمها وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية (déterministe) أو عشوائية (stochastique).

أ. اختبار ديكي فولر البسيط "DF":

يسمح اختبار ديكي فولر البسيط (DF). معرفة فيما إذا كانت لدينا سلسلة زمنية مستقرة أم لا، كما يسمح أيضا بتحديد أفضل الطرق لإستقرارية السلسلة. فاختبار ديكي فولر البسيط يبحث في التحقق من إستقرارية السلسلة الزمنية من عدمها في حالة نموذج انحدار ذاتي من الرتبة الأولى، ويقوم هذا النموذج على فرضيتين وثلاث نماذج:¹

الفرضيتان: الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 1$

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi \neq 1$

إذا تحققت الفرضية العدمية فهذا يعني أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة، أما إذا تحققت الفرضية البديلة فإن ذلك يدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي فإن السلسلة الزمنية مستقرة، ويتم تطبيق هذه الفرضيات على ثلاثة نماذج:

-النموذج الأول: نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:
[1]: $x_t = \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$

-النموذج الثاني: نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى مع ثابت
[2]: $x_t = \phi_1 x_{t-1} + c + \varepsilon_t$

-النموذج الثالث: نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى مع ثابت واتجاه:
[3]: $x_t = \phi_1 x_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$ ويتبع اختبار ديكي فولر البسيط (DF) الخطوات التالية:

- نبدأ أولا بتقدير النموذج الثالث ثم الثاني ثم الأول ، حيث يتم حساب قيم (تاو) (τ) لجذر الوحدة وذلك بقسمة (\square) على الخطأ المعياري لها أي؛
$$\tau = \frac{\phi_1}{SE\phi_1}$$

¹.Hélène Hamisultane, "Econométrie des série temporelles", visité le: 12/08/2014.

http://helenehamisultane.voila.net/travaux/SERIES_TEMPORELLES.pdf

- يتم مقارنة قيم (τ) المحسوبة مع القيم الجدولية في جداول معدة خصيصا من طرف ديكي فولر والتي تحتوي على قيم حرجة (critical values) عند حجم عينة معين (n) ومستوى معنوية معين (1%، 5%، 10%) باستخدام برامج إحصائية متخصصة: (SPSS, EVIEWS, ...)

- إذا كانت قيمة (τ) المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض فرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) وبالتالي فإن السلسلة مستقرة، أما إذا كانت قيمة (τ) المحسوبة أقل من الجدولية نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.

رغم أن هذا الاختبار من أولى اختبارات جذر الوحدة إلا أنه يتصف ببعض النقائص:

- لا يكون ملائما إذا وجد ارتباط ذاتي في الحد العشوائي (ε_t) أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي.
 - لا يستطيع التعرف على عدم الإستقرارية في المتغيرات الاقتصادية لأن السلاسل الزمنية الاقتصادية تتميز بارتباط ذاتي. وهذا ما دفع إلى توسيع مجال البحث إلى ما يسمى باختبار ديكي فولر المطور (ADF).

ب. اختبار ديكي فولر المطور (ADF): طور العالم ديكي فولر عام (1981) اختبار عن استقرار السلسلة الزمنية أطلق عليه اسم (اختبار ديكي فولر المطور، Augmented Dickey Fuller) (ADF) والذي يعتبر من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، فهو يعالج مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي ويعتمد على نفس خطوات اختبار ديكي فولر البسيط، حيث يقوم بتحويل نموذج من نوع AR (1) إلى نموذج من نوع AR(p) من أجل التخلص من الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي وبالتالي يصبح له قوة في كشف الإستقرارية وتحديد نوعيتها اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى باستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة في ذلك، وقد أدرج هذا الاختبار في النماذج الثلاثة التالية:¹

- النموذج الأول: نموذج الانحدار الذاتي لا يحتوي على الحد الثابت ولا على الاتجاه العام ويأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + \sum_{j=1}^p \phi_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t$$

الفرضية العدمية: $H_0: \phi = 0$

الفرضية البديلة: $H_0: \phi < 0$

- النموذج الثاني: نموذج انحدار ذاتي يحتوي على الحد الثابت كما هو مبين بالصيغة:

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + c + \sum_{j=1}^p \phi_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t$$

الفرضية العدمية: $c=0$ و $H_0: \phi = 0$

الفرضية البديلة: $c \neq 0$ و $H_0: \phi < 0$

- النموذج الثالث: نموذج انحدار ذاتي يحتوي على الحد الثابت والاتجاه الزمني ويكتب بالصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + c + b_t + \sum_{j=1}^p \phi_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t$$

¹. Regis Bourbonnais, Op. Cit, P.236

الفرضية العدمية: $b=0$ و $c=0$ و $\phi=0$ H_0

الفرضية البديلة: $b \neq 0$ و $c \neq 0$ و $\phi < 0$ H_0

حيث: Δy_t : التغير في السلسلة المراد دراستها.

ϕ : معامل جذر الوحدة.

ϕ_j : معامل قيم الفجوة أو التأخر الزمني للسلسلة المدروسة.

p : عدد التأخرات الزمنية حيث يتم تحديدها بالاعتماد على معياري (Akaik) و (Schwarz) عند

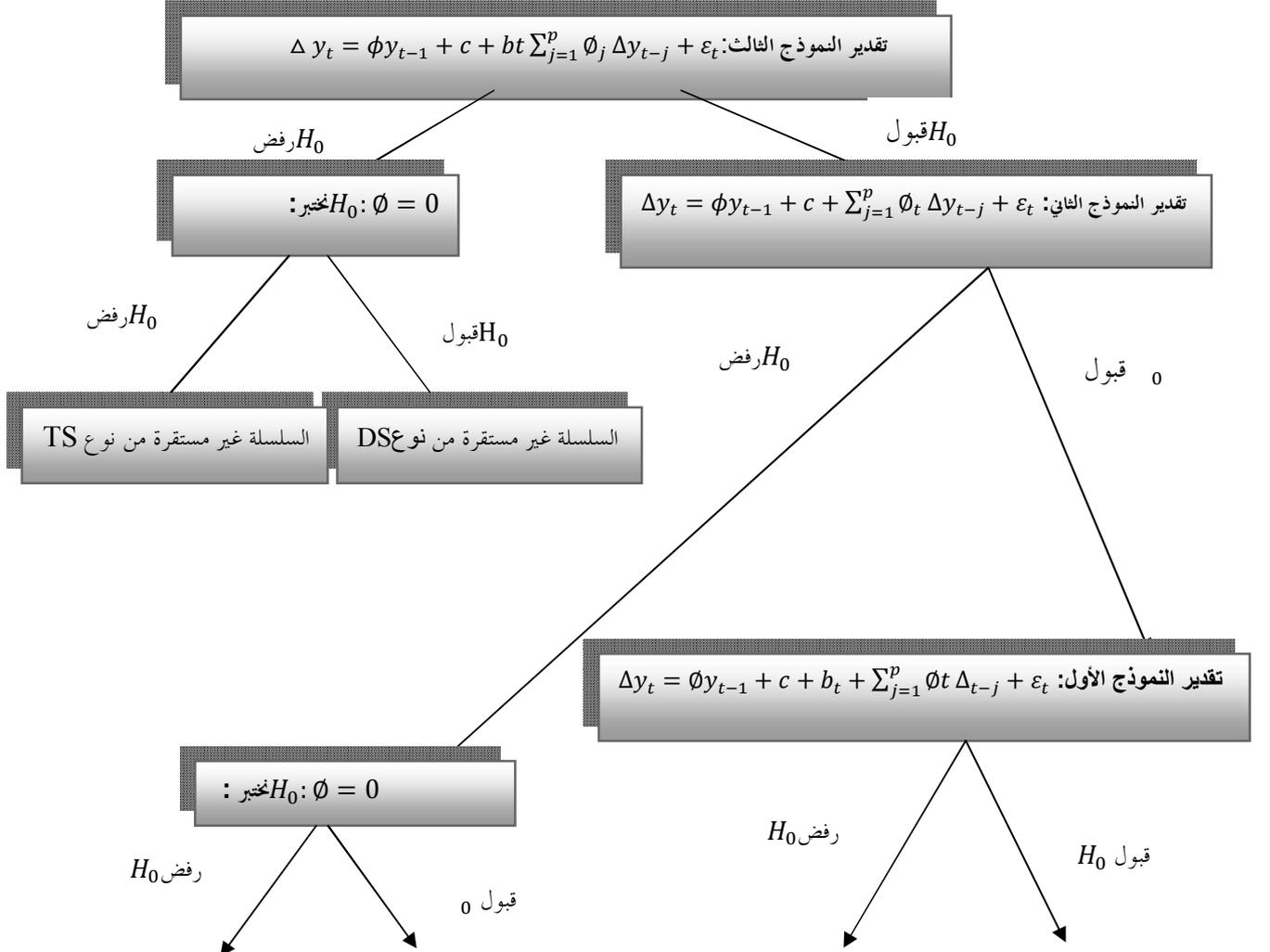
أقل قيمة لهما.

ε_t : حد الخطأ العشوائي أو التشويش الأبيض.

- إستراتيجية ديكي فولر في تحليل الإستقرارية: فيما يلي صورة مبسطة لمنهجية ديكي فولر في اختبار جذر الوحدة:

الشكل رقم (32)

منهجية ديكي فولر في تحليل الإستقرارية



Source : Régis Bourbonnais, Michel Trarza, *Analyse des série temporelles ,Applications à l'économie et à la gestion*, 3^e édition, (Paris: Dunod, 2010), P. 234.

- تحليل إستراتيجية "ديكي فولر، Dickey,fuller" في الإستقرارية: تقوم منهجية ديكي فولر في تحليل الإستقرارية على إتباع الخطوات التالية:

- نقوم أولاً بتقدير النموذج الثالث أي الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت والاتجاه الزمني، حيث نقوم باختبار معنوية مركبة الاتجاه العام، فإذا وجدنا أنها تقع في منطقة رفض فرضية العدم بعد مقارنة قيمتها المحسوبة بالقيمة الجدولية المأخوذة من جداول معدة خصيصاً من قبل ديكي فولر*، ننتقل إلى اختبار معنوية معامل جذر الوحدة فإذا وجدنا أن قيمته المحسوبة تقع في منطقة قبول فرضية العدم فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة من نوع (DS) ويتم إزالة عدم الإستقرارية بالفروقات، أما إذا وجدنا أنها تقع في منطقة رفض فرضية العدم فإن السلسلة غير مستقرة من نوع (TS) ونجعلها مستقرة بالانحدار.

أما إذا قمنا باختبار معنوية مركبة الاتجاه العام فوجدنا أنها تقع في منطقة قبول فرضية العدم، ننتقل مباشرة إلى تقدير النموذج الثاني حيث نقوم باختبار معنوية الحد الثابت. إذا وجدنا أنها تقع في منطقة رفض فرضية العدم ننتقل إلى اختبار معنوية معامل جذر الوحدة فإذا وجدنا أنه يقع في منطقة قبول فرضية العدم فإن السلسلة غير مستقرة من نوع (DS) أما إذا تم رفض فرضية العدم فإن السلسلة مستقرة وبالتالي تسقط الخطوات الباقية .

وفي حالة اختبار معنوية الحد الثابت فوجدنا أنها تقع في منطقة قبول فرضية العدم ننتقل مباشرة إلى اختبار النموذج الأول حيث نختبر معنوية معامل جذر الوحدة. وإذا تم قبول فرضية العدم فإن السلسلة غير مستقرة من نوع (DS) أما إذا تم رفض فرضية العدم فإننا نقبل الفرضية البديلة التي توحي باستقرار السلسلة الزمنية.

ج. اختبار فيليبس وبيرون،(pp): من المعروف أن اختبار ديكي فولر قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار فيليبس وبيرون قائم على افتراض أكثر شمولية بافتراض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (ARIMA*) ولذلك يرى بعض الإحصائيين أن اختبار فيليبس وبيرون له قدرة تقديرية أفضل من اختبار "ديكي فولر، Dickey,fuller" خاصة عندما يكون حجم العينة صغيراً أو هناك تضارب في نتائج الاختبارين.¹

¹ بدر الدين حسين جبر الله، "التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية والنمو الاقتصادي 1985-2010"، مجلة المصرفي تصدر عن بنك السودان المركزي، العدد الثاني والستون، (ديسمبر: 2011)، ص. 26.

ويقوم اختبار (PP) بعملية تصحيح غير معلمية (Non Parametric) لإحصائيات اختبارات (DF) حيث تتمثل الفرضية العدمية في وجود جذر الوحدة أما الفرضية البديلة فتتمثل في انعدام جذر الوحدة ويرتكز اختبار (PP) على الخطوات التالية:¹

- تقدير النماذج الثلاثة التي يقوم عليها اختبار (ديكي و فولر، Dickey,fuller) باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث تمثل (e_t) البواقي المقدر .
- تقدير تباين الأجل القصير حيث: $\delta^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$
- تقدير تباين المدى الطويل: S_t^2

$$S_t^2 = \frac{i}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^n \left(1 - \frac{i}{n}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t e_{t-1}$$

لتقدير هذا التباين في المدى الطويل، فإنه من الضروري إيجاد عدد فترات الإبطاء (troncature de NeweyWest) مقدره بواسطة أو بدلالة عدد المشاهدات (n) حيث

$$n, l \approx 4(n/100)^{2/9}$$

حيث l: يمثل عدد درجات التأخير

- حساب إحصائية pp من خلال العلاقة التالية :

$$t_{\phi i}^* = \sqrt{K} \times \frac{(\lambda - 1)}{\sqrt{K}} + \frac{n(K - 1)\sigma_{\phi 1}}{\sqrt{k}}$$

$$K = \frac{\sigma^2}{S_t^2}$$

حيث يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيمة الحرجة في جدول (Mackinnon)، حيث نرفض فرضية الإستقرارية عندما تكون إحصائية (P.P) أقل من القيمة الحرجة.

بعد أن يتم جعل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة بإتباع إحدى الاختبارات السابقة نقوم باختبار العلاقة بين هذه المتغيرات في المدى الطويل وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك. (لأنجل وقرانجر. Angel and Granger) ثانيا. التكامل المشترك.

تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية تجعلها لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير في المدى الطويل مع إمكانية أن تتباعد في المدى القصير، حيث أن هذا التباعد يمكن أن يصحح بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

*. لا نستطيع مقارنة t المحسوبة بقيم "t" الجدولية حتى في العينات الكبيرة لأنها تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن "t" الجدولية في جداول معدة خصيصا من طرف Dickey,fuller.

*ARIMA: Autoregressive Integrated Moving Averde

¹. Régis Bourbonnais, OP, Cit, p. p. 178,179.

ويتم ذلك رياضيا بتطبيق ما يعرف باختبار التكامل المشترك أو المتزامن. هذا النوع من الاختبار يقوم على الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، حيث يتم الربط بين مفهوم التكامل المشترك والنظرية الاقتصادية فيما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

1. تعريف التكامل المشترك:

يعد تحليل التكامل المشترك أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، ويرتكز تعريف التكامل المشترك على أنه إذا كانت بيانات المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة فيمكن استخدام تحليل التكامل المشترك لاختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها الأصلية.¹ ويمكن تعريف التكامل المشترك على أنه "حالة اشتراك و تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (xt) ، (yt) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن".²

كما يمكن تعريفه بأنه "ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أقل رتبة للمتغيرات محل الدراسة".³ بمعنى أن مصطلح التكامل المشترك يحدد لنا إحصائيا المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة.

2. شروط التكامل المشترك: تكون السلسلتان (xt) ، (yt) متكاملتان إذا تحققت الشروط التالية:⁴

- أن تكون السلسلتان مستقرة عند نفس المستوى.

- أن تشكل سلسلة البواقي سلسلة مستقرة من درجة أقل من درجة استقرار السلاسل محل الدراسة .

فإذا كانت: السلسلة الزمنية (xt) متكاملة من الدرجة (d) أي أن $x_t \rightarrow I(d)$

وكانت: السلسلة الزمنية (yt) متكاملة من الدرجة (b) أي أن $y_t \rightarrow I(b)$

فإن مجموع السلسلتان يجب أن يكون متكامل بدرجة أقل أي:

$$z_t \rightarrow I(d - b)$$

حيث: $d \geq b \geq 0$

مثلا: إذا كانت السلسلتان (xt) و (yt) مستقرتان عند مستوى الفروق الأولى أي أنهما متكاملتان من الدرجة

الأولى $I(1)$ فإننا نتوقع أن تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأصلي: $I(0)$ $(d-b=1-1=0)$.

¹. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص. 670.

². نفس المرجع السابق، ص. 670.

³. Régis Bourbonnais , OP, Cit, p. 180.

⁴. Isabelle cadoret ,Catherine Benjamin, OP, Cit, P. 343

ويتم التحقق من استقرار سلسلة البواقي باستخدام اختبارات جذر الوحدة (DF, ADF, pp).

هناك عدة اختبارات لوجود التكامل المشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل) منها: اختبار (Engle and Granger (1987)، اختبار (Johansen (1988-1991)، اختبار (Johansen and Juselius (1990)، واختبار (Gregory and Hansen (1996). كل هذه الاختبارات تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة.¹

3. منهجية (أنجل وقرانجر، Angel and Granger) في اختبار التكامل المشترك. قام أنجل وقرانجر عام (1986) بتطوير بحثه بتقديم طريقة لتقدير المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك حيث تتم طريقة التقدير في مرحلتين، وهي مناسبة لسلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى (1,1):²

أ. المرحلة الأولى: تقدير العلاقة في المدى الطويل: يتم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى للعلاقة التالية:

$$y_t = \alpha + \beta x_t + z_t$$

حيث: z_t هو حد الخطأ (بواقي التقدير)، فإذا كانت المتغيرات متكاملة تنتقل إلى المرحلة الثانية.

ب. المرحلة الثانية: تقدير البواقي: يتم تقدير البواقي بمساعدة اختبارات جذر الوحدة لـ "ديكي فولر،

$$\Delta e_t = \phi e_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_i \Delta e_{t-i-1} + \mu + \omega_t$$

حيث: ω_t هي الشوشرة البيضاء، وهنا نقوم باختبار الفرضيتين التالين:

فرضية العدم: $H_0: e_t$: تكون مستقرة في الدرجة الأولى (1).

الفرضية البديلة: $H_1: e_t$: مستقرة في الدرجة (0)

حيث تمثل فرضية العدم أن السلاسل الزمنية ليست متكاملة، أي أن سلسلة البواقي e_t ليست مستقرة.

مع الإشارة إلى أن القيم الحرجة للاختبار ليست مطابقة لجداول ديكي فولر لأن سلسلة البواقي التي تم الحصول عليها هي بواقي التقدير بطريقة المربعات الصغرى وليست البواقي الحقيقية لمعادلة التكامل المشترك، لذلك لا يمكننا أن نعتمد على جداول ديكي فولر عند اختبار الإستقرارية لسلسلة البواقي ولكن نستطيع الاعتماد على جداول (ماكينون). ويستعمل اختبار أنجل وقرانجر في حالة لدينا متغيرين فقط وهذا يعد من أحد عيوب هذا الاختبار.

4. منهجية التكامل المشترك عند جوها نسن (Johansen):

يسمح نموذج جوها نسن بتحقيق الفرضيات على عدد من السلاسل الزمنية المتكاملة من نوع VAR(p)، (أي التي تحوي عدد من متغيرات الدراسة)، بالإضافة إلى أنه يتناسب مع العينات الصغيرة الحجم نظرا لاحتمال وجود أكثر من شعاع للتكامل المشترك، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا

¹ مجدي الشوربيجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص. 156.

² Régis Bourbonnais, OP, Cit. 184.

كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، أما في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإذ العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل محلا للشك والتساؤل.¹ وبالتالي فهذا الإختبار يختص في المتغيرات التي تكون متكاملة من نفس الدرجة.

ويقوم هذا الإختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والتي تسمى برتبة مصفوفة التكامل المشترك ويتمثل نموذج جوها نسن للتكامل المشترك فيما يلي:²

$$\Delta y_t = A_0 + A y_{t-p} + A_1 \Delta y_{t-1} + A_2 \Delta y_{t-2} + \dots + A_{p-1} \Delta y_{t-p-1} + \varepsilon_t.$$

حيث:

y_t : متجه من الدرجة (n) ويتضمن بيانات سلسلة المتغيرات محل الدراسة.

ε_t : متجه من الحدود العشوائية الموزعة توزيعا طبيعيا من الدرجة (n).

A : مصفوفة معاملات النموذج من الدرجة (n*n). والتي تحدد رتبها بعدد التوليفات الخطية المستقلة التي يمكن الحصول عليها من متغيرات الدراسة .

ويمكن توضيح منهجية "جوها نسن، Johannsen" في تحليل التكامل المشترك كما يلي:³

- إذا كانت رتبة المصفوفة (A) مساوية للصفر فإن هذه المصفوفة تكون صفرية وبالتالي فإن السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لها جذر وحدة، مما يدل على عدم استقرار المتغيرات أي عدم وجود تكامل مشترك.

- أما إذا كانت رتبة المصفوفة تامة (A = p) فإن جميع المتغيرات ساكنة .

- إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد الصحيح (A = 1) فإنه يوجد شعاع تكامل مشترك واحد، والحد الثابت هو عامل تصحيح الخطأ للنموذج. ولتحديد عدد أشعة التكامل المشترك اقترح جوها نسن اختبار إحصائيتين هما:

أ. اختبار الأثر (trace test): حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد أشعة التكامل المشترك الفريدة يقل أو يساوي العدد (p) مقابل الفرض البديل (p=r) ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trace(r)} = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث تمثل $\lambda_1, \dots, \lambda_{r+1}$: القيم الذاتية، وتتمثل فرضية العدم هنا في أن عدد أشعة التكامل المشترك أكبر أو تساوي (r) مقابل الفرضية البديلة التي توحي بأن عدد أشعة التكامل المشترك تساوي (r).

ب: اختبار القيم الذاتية العظمى، (Maximal eigenvalue): ويتم ذلك كما يلي:

¹ . عابد العبد لي، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، (جامعة الأزهر، 2007)، ص. 23.

² . Eric DOR, *Econométrie , synthèse de cours & exercices corrigés*, (France : Pearson éducation, 2004), p. p. 215, 216.

³ Ibid. 217

$$\lambda_{\max(r)} = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

وتتمثل فرضية العدم في أن عدد أشعة التكامل المشترك تساوي (r) مقابل الفرضية البديلة في أن عدد أشعة التكامل المشترك تساوي (r+1).

ثالثاً. نموذج تصحيح الخطأ:

يقوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار محدداتها، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، كما وقد يأخذ المتغير التابع قيماً مختلفة عن قيمته التوازنية، ويتمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة في خطأ التوازن، ويتم تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل. لذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ.¹

يمكننا نموذج تصحيح الخطأ من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن في المدى الطويل. كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف.

1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: بين "أنجل وقرانجر، Angel and Granger" أن كل السلاسل الزمنية المتكاملة يمكن أن تمثل بنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، فإذا كانت لدينا سلسلتين زمنيتين (yt, xt) متكاملتان من الدرجة الأولى (1) فإنه يمكن تقدير العلاقة في المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى من خلال اختبار إستقرارية البواقي، ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقاً للخطوات التالية:²

أ. في حالة وجود متغيرين في الدراسة: ويتم وفقاً للخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى للعلاقة:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t$$

حيث نحصل على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ أو البواقي: ε_t

- الخطوة الثانية: في هذه الخطوة نقوم بتقدير بواقي التقدير التي حصلنا عليها في الخطوة الأولى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t$$

ب. في حالة وجود عدة متغيرات في الدراسة: وهنا تكون لدينا حالتين من الاختبارات:³

- حالة وجود شعاع وحيد للتكامل المتزامن: ونستخدم هنا طريقة "أنجل وقرانجر، Angel and Granger" لتقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث نقوم أولاً بتقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى

¹. شفيق عريش، عثمان نقار، مرجع سابق، ص. 84.

². Régis Bourbonnais, OP, cit, p. 283.

³. Ibid, p. 283.

وحساب البواقي، ثم ننتقل إلى تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى :

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 \Delta x_{2t} + \alpha_k \Delta x_{kt} + \dots + \varepsilon_t$$

- حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن: في هذه الحالة لا تكون طريقة "أنجل وقرانجر، and Granger (Angel) مجدية لتقدير نموذج تصحيح الخطأ وبالتالي نلجأ إلى تقدير النموذج الشعاعي (MVCE) لتصحيح الخطأ (Modèle vectoriel à correction d'erreur).

وفي حالة دراسة نموذج يتكون من متغيرين فإن نموذج تصحيح الخطأ يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_1 + \alpha_2 e_{t-1} + \varepsilon_t$$

تبين هذه العلاقة أنه بإمكاننا إيجاد علاقة بين تغيرات (xt) وتغيرات (yt) في المدى الطويل، وعليه بالرغم من وجود هذه العلاقة أي: $y_t = \alpha + \beta x_t + \varepsilon_t$ ، فإنه من المحتمل أن تكون هناك علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كما يلي:

$$y_t = c + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \lambda \leq 0$$

المطلب الثالث: الإطار الرياضي للسببية عند "أنجل وقرانجر، Angel and Granger"

يعتبر اختبار السببية مهم جدا في تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من أجل الصيغة الصحيحة للسياسات الاقتصادية وقد قدم "قرانجر عام (1969) اختباره للسببية وذلك من أجل معرفة أي المتغيرين يسبب في الآخر. ويتطلب اختبار السببية عند قرانجر تقدير المعادلتين:¹

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} B_i y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_2} \phi_i x_{t-i} + \mu_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

$$x_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n_3} \omega_i x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_4} \theta_i y_{t-i} + \mu_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

حيث: (n_1, n_2, n_3, n_4) هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري، بحيث يمكن أن تكون مختلفة عن بعضها جميعا كما يمكن أن تكون متساوية.

ويتم تقدير العلاقة السببية حسب "أنجل وقرانجر، Angel and Granger" كما يلي:

$$y_t = \alpha_0 \sum_{i=1}^{n_1} \beta Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \text{1. تقدير الصيغة المقيدة: والتي تتمثل في تقدير المعادلة التالية:}$$

حيث تفترض أن: $\sum_{i=1}^{n_2} \phi_i = 0$ ، بمعنى أن (x) لا تؤثر على معدل (y)، ثم نحصل على مجموع مربعات البواقي $\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2$.

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} B_i y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n_2} \phi_i x_{t-i} + \mu_{1t} \quad \text{2. تقدير الصيغة غير المقيدة: التي تتمثل في المعادلة التالية:}$$

وهنا نستطيع الحصول على مربعات البواقي: $\sum \hat{\mu}_{1t}^2$

¹. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص. 759.

- اختبار الفروض: في هذه المرحلة نقوم باختبار الفرضيتين:

$$H_0: \sum_{i=1}^{n_2} \phi_i = 0 \quad \text{فرضية العدم:}$$

$$H_1: \sum_{i=1}^{n_2} \phi_i \neq 0 \quad \text{الفرض البديل:}$$

ومن أجل اختبار هذين الفرضين يجب حساب إحصائية فيشر F_c :

$$F_c = \frac{(\sum \hat{\epsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{u}_{1t}^2) / n_2}{\sum \hat{u}_{1t}^2 / (n-k)}$$

حيث: n : حجم العينة

n_2 : تمثل عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير التفسيري x .

K : عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة.

$n-k$: درجات الحرية للصيغة غير المقيدة .

ويكون الحكم على النتائج كما يلي:

-إذا كانت F_c المحسوبة $F_t <$ الجدولية : نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونقول في هذه الحالة أن المتغير x يسبب المتغير y .

-إذا كانت F_c المحسوبة $F_t >$ الجدولية: نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل ونقول في هذه الحالة أن المتغير x لا يسبب المتغير y .

نقوم بتكرار نفس الخطوات السابقة بالنسبة للمعادلة:

$$x_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n_3} \omega_i x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_4} \theta_i y_{t-i} + \mu_{2t}$$

مع اختبار الفرضيتين : فرض العدم : $H_0: \sum_{i=1}^{n_4} \theta_i = 0$

الفرض البديل: $H_1: \sum_{i=1}^{n_4} \theta_i \neq 0$

ومن خلال ما سبق نستنتج أربع نتائج محتملة لاختبار السببية عند قرانجر هي على النحو التالي:

-المتغير x يسبب المتغير y و المتغير y لا يسبب x وهذا عند قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

-المتغير x لا يسبب y و المتغير y يسبب المتغير x وذلك عند رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل .

-المتغير x يسبب المتغير y و المتغير y يسبب المتغير x في حالة رفض فرض العدم ورفض الفرض البديل.

-المتغير x لا يسبب المتغير y و المتغير y لا يسبب المتغير x وهذا عند قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية للعلاقة السببية بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام في الجزائر

(2014-1990)

نسعى في هذه الدراسة القياسية إلى اختبار العلاقة بين كمية النقود بالمعنى الضيق والواسع والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، باستخدام منهجية "قرانجر، Granger" في تحليل السببية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، حيث تحصلنا على البيانات الإحصائية من عدة مصادر منها موقع البنك الدولي و المكتب الوطني للإحصاء وأيضا موقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت.

المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

إن شرط الإستقرارية أساسي لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وسيتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة وبالتحديد سنعتمد على اختبار ديكي فولر الموسع (AugmentedDickeyand Fuller) لإثبات إستقرارية السلاسل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) لتقدير النماذج التالية والتي اعتمدها ديكي فولر (Dickey and Fuller) لكل متغير :

أولاً: المتغير (LnM1):

$$\Delta LnM1_t = \phi LnM1_{t-1} + \sum_{j=2}^p p_j \Delta LnM1_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$\Delta LnM1_t = \phi LnM1_{t-1} + c + \sum_{j=2}^p p_j \Delta LnM1_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$\Delta LnM1_t = \phi LnM1_{t-1} + c + bt + \sum_{j=2}^p p_j \Delta LnM1_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

حيث: Δy_t : يمثل التفاضل أي التغير في السلسلة المراد إختبارها .

ϕ : يعكس معامل جذر الوحدة.

p_j : معامل قيم الفجوة أو التأخر الزمني .

p : عدد الفجوات الزمنية والتي يتم تحديدها بالاعتماد على معياري: (Akaik) و (Schwarz) عند

أقل قيمة لهما لتجنب مشكلة الارتباط الذاتي في الأخطاء.

ε_t : حد الخطأ العشوائي والذي يكون وسطه الحسابي مساوي للصفر، تباينه ثابت، وقيم تغيره غير

مرتبطة برتبة الفجوة الزمنية. وينطوي اختبار ديكي فولر للإستقرارية على اختبار الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \phi = 0$ حيث أن قبول فرضية العدم يوحي بوجود جذر الوحدة أي؛ السلسلة غي

مستقرة

الفرضية البديلة $H_1: \phi < 0$ بينما يعني قبول الفرضية البديلة على عدم وجود جذر الوحدة. وبالتالي فإن

السلسلة الزمنية مستقرة.

لدراسة إستقرارية السلسلة (LM1) والتي تمثل اللوغاريتم النييري للكتلة النقدية، يجب تحديد فترات

التأخر من أجل معرفة نوعية الاختبار الذي سنقوم بتطبيقه، و بالاستعانة ببرنامج (EViews.8) تحصلنا على

درجة التأخير (P) التي أعطت أقل قيمة عند المعيارين (SCHWARZ، AKAIKE)، كما هو مبين في الجدول

التالي:

جدول رقم (18):

معايير تحديد درجة التأخير P. للسلسلة (LM1)

معيار (SCHWARZ)	معيار (AKAIKE)	درجة التأخير / المعايير
2.19-	2.29-	P = 0
2.02-	2.17-	P = 1
1.88-	2.08-	P = 2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews. 8)

نلاحظ من الجدول السابق أن درجة التأخير المناسبة هي: (p=0)، وبالتالي نطبق اختبار ديكي فولر المطور لمعرفة هل أن السلسلة محل الدراسة هي سلسلة مستقرة أم لا.

جدول رقم (19):

معايير تحديد درجة التأخير p للسلسلة (DLM1).

معيار SCHWARZ	معيار AKAIKE	درجة التأخير / المعايير
3.62	3.52	P = 0
3.57	3.42	P = 1
3.67	3.47	P = 2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

من الجدول نلاحظ أن فترة التأخير المناسبة لدراسة إستقرارية السلسلة (LM1) هي: (p=1)، ونتائج اختبار ديكي فولر المطور مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (20):

نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LM1)

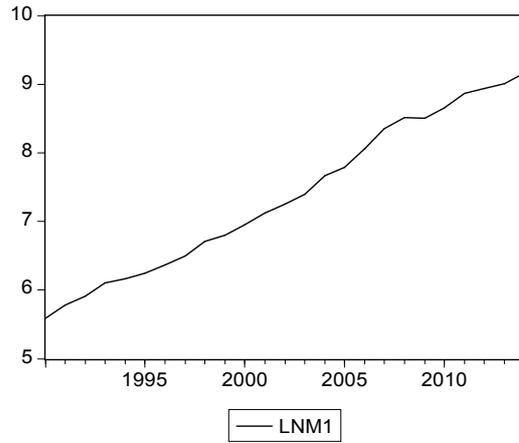
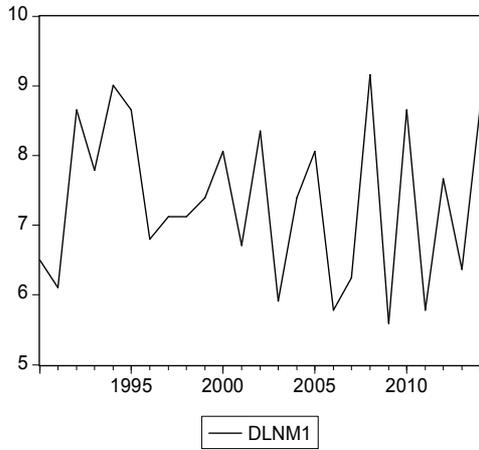
القيمة الحرجة عند مستوى 5%		القيمة المحسوبة عند مستوى 5%		فترات التباطؤ	عند الفروق الأولى	القيمة الحرجة عند مستوى 5%		القيمة المحسوبة عند مستوى 5%		فترات التباطؤ	عند المستوى الأصلي	السلسلة M1
2.8	b	0.22	b	1	/	2.8	b	1.75	b	0	/	النموذج الثالث
/	∅	/	∅		/	/	∅	/	∅		/	
2.61	c	0.028	c	1	/	2.61	c	1.60	c	0	/	النموذج الثاني
/	∅	/	∅		/	/	∅	/	∅		/	
1.95-	∅	3.94-		1	/	1.95-	∅	10.8	∅	0	/	النموذج الأول

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8).

التفسير:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن السلسلة الزمنية (LM1) غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، يتضح ذلك من خلال قيم ديكي فولر الحرجة لكل من معلمة الاتجاه العام والحد الثابت ومعامل جذر الوحدة الذي كانت قيمته المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (10.8 < 1.95) أي؛ السلسلة (LM1) غير مستقرة، وبالتالي تنتقل إلى اختبار الفروق الأولى، أين نعيد تسمية سلسلة المعروض النقدي (DLM1)، حيث نحدد فترة التأخير بالاعتماد على المعايير السابقة. وقد بينت نتائج الاختبار عند مستوى الفروق الأولى أنه عند تقدير النموذج الثالث قمنا باختبار معنوية معلمة الاتجاه العام (b) فوجدنا أن قيمتها المحسوبة تقع في منطقة قبول فرضية العدم مما أستوجب الانتقال إلى اختبار النموذج الثاني الذي أظهر أن القيمة المحسوبة لمعلمة الحد الثابت (0.028) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (2.61)، وبالتالي تنتقل إلى اختبار النموذج الأول حيث أن القيمة المحسوبة لمعامل جذر الوحدة (-3.94) أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (-1.95) وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو ما يوحي بأن السلسلة الزمنية (DLM1) مستقرة عند مستوى الفروق الأولى. ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم(33) السلسلة (LM1) غير مستقرة. الشكل رقم(34): السلسلة (LM2) مستقرة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

ثانيا: السلسلة LM2:

$$\Delta \text{LnM2}_t = \phi \text{LnM2}_{t-1} + \sum_{j=2}^p p_j \Delta \text{LnM2}_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$\Delta \text{LnM2}_t = \phi \text{LnM2}_{t-1} + c + \sum_{j=2}^p p_j \Delta \text{LnM2}_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$\Delta \text{LnM2}_t = \phi \text{LnM2}_{t-1} + c + bt + \sum_{j=2}^p p_j \Delta \text{LnM2}_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

لدراسة إستقرارية السلسلة (LM2) والتي تمثل اللوغاريتم النيبيري للكتلة النقدية، يجب تحديد فترات التأخر، بالاستعانة ببرنامج (EViews.8) عند أقل قيمة للمعيارين (AKAIKE، SCHWARZ)، كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول رقم (21)

معايير تحديد درجة التأخير P. للسلسلة (LM2)

معيار SCHWARZ	معيار AKAIKE	درجة التأخير / المعايير
2.40-	2.55-	P = 0
2.24-	2.44-	P = 1
2.06-	2.31-	P = 2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

نلاحظ من الجدول السابق أن درجة التأخير المناسبة هي: (p=0) وبالتالي نطبق اختبار ديكي فولر المطور. لمعرفة إستقرار السلسلة

جدول رقم (22):

معايير تحديد درجة التأخير p للسلسلة (DLM2).

معيار SCHWARZ	معيار AKAIKE	درجة التأخير / المعايير
2.56	2.36	P = 0
3.35	3.20	P = 1
2.59	2.34	P = 2
-2.82	-2.52	P=3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

يتبين من الجدول أن فترة التأخير المناسبة لدراسة إستقرارية السلسلة (LM2) هي: (p=3)، ونتائج اختبار ديكي فولر المطور مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23)

نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LM2)

السلسلة M2	عند المستوى الأصلي	فترات التباطؤ	القيمة المحسوبة عند مستوى 5%	القيمة المحسوبة عند مستوى 5%	عند الفروق الأولى	فترات التباطؤ	القيمة المحسوبة عند مستوى 5%	القيمة المحسوبة عند مستوى 5%

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين كمية النقد والناتج الداخلي الخام في الجزائر 1990-2014

2.8	b	0.09	b	3	/	2.8	b	1.76	b	0	/	النموذج الثالث
/	\emptyset	/	\emptyset		/	/	\emptyset	/	\emptyset		/	
2.61	c	0.46	c	3	/	2.61	c	1.75	c	0	/	النموذج الثاني
-	\emptyset		\emptyset		/		\emptyset		\emptyset		/	
3.02												
1.95-	/ \emptyset	2.29-	\emptyset	3	/	1.95-	\emptyset	10.46	\emptyset	0	/	النموذج الأول

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: (EViews.8)

التفسير:

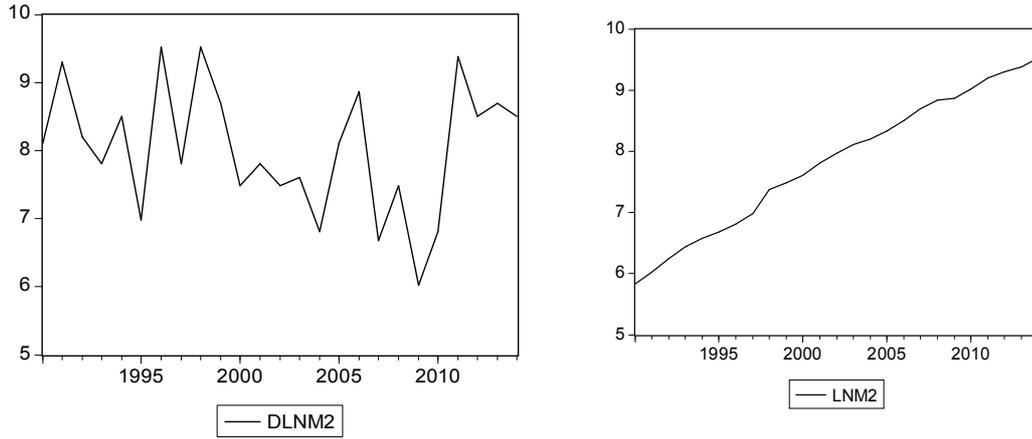
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن السلسلة الزمنية المدروسة (LM2) غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، حيث يتضح ذلك من خلال قيم ديكي فولر الحرجة لكل من معلمة الاتجاه العام والحد الثابت ومعامل جذر الوحدة الذي كانت قيمته المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة من نوع (DS) ويتم التخلص من عدم الاستقرار باستخدام الفروق، حيث نتقل إلى اختبار هذه السلسلة عند مستوى الفروق الأولى، وذلك بعد إعادة تسمية السلسلة بـ (DLM2)، وتحديد درجة التأخير، ثم إجراء اختبار ديكي فولر، وقد بينت النتائج أنه عند تقدير النموذج الثالث قمنا باختبار معنوية معلمة الاتجاه العام (b) فوجدنا أن قيمتها المحسوبة (0.9) أقل من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% فهي تقع في منطقة قبول فرضية العدم (H_0)، وبالتالي نتقل مباشرة إلى تقدير النموذج الثاني أين وجدنا أن قيمة معلمة الحد الثابت تقع في منطقة قبول فرضية العدم مما استلزم المرور إلى تقدير النموذج الأول حيث وجدنا أن قيمة تاو المحسوبة لجذر الوحدة تساوي (-2.29) وهي أقل من القيمة الحرجة (-1.95) عند مستوى المعنوية 5% و بالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي يوحي بأن السلسلة مستقرة عند مستوى الفروق الأولى . ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (36)

السلسلة DLM2 مستقرة

الشكل رقم (35)

السلسلة LM2 غير مستقرة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

ثالثا: السلسلة (LPIB).

$$LnPIB_t = \phi LnPIB_{t-1} + \sum_{j=2}^p pj \Delta LnPI_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$LnPIB_t = \phi LnPIB_{t-1} + c + \sum_{j=2}^p pj \Delta LnPI_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$LnPIB_t = \phi LnPIB_{t-1} + c + bt + \sum_{j=2}^p pj \Delta LnPI_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

لدراسة إستقرارية السلسلة (LPIB) والتي تمثل اللوغاريتم النيبيري للكتلة النقدية، يجب تحديد فترات التأخير كما هو الشأن بالنسبة للسلسلة (ln M1. ln M2)، وذلك بالاستعانة ببرنامج (EViews.8) عند أصغر قيمة للمعيارين (SCHWARZ، AKAIKE)، كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول رقم (24)

معايير تحديد درجة التأخير P. للسلسلة (LPIB)

معايير SCHWARZ	معايير AKAIKE	درجة التأخير / المعايير
1.90-	2.05-	P = 0
1.70-	1.90-	P = 1
1.73-	1.98-	P = 2
-2.76	-2.06	P=3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

نلاحظ من الجدول السابق أن درجة التأخير المناسبة هي $p=$ ، وبالتالي نطبق اختبار ديكي فولر المطور. لمعرفة هل أن السلسلة محل الدراسة هي سلسلة مستقرة أم لا.

جدول رقم (25)

معايير تحديد درجة التأخير p للسلسلة (DLPIB).

درجة التأخير / المعايير	معايير AKAIKE	معايير SCHWARZ
P = 0	3.54	3.69
P = 1	3.24	3.44
P = 2	2.78	3.02

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

يتبين من الجدول أن فترة التأخير المناسبة لدراسة إستقرارية السلسلة (LPIB) هي ($p=2$)، ونتائج اختبار

ديكي فولر المطور مبينة في الجدول التالي: الجدول رقم (26)

: يبين نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LPIB).

السلسلة PIB	عند المستوى الأصلي	فترات التباطؤ	القيمة المحسوبة عند مستوى 5%		عند الفروق الأولى	فترات التباطؤ	القيمة المحسوبة عند مستوى 5%		عند مستوى 5%	القيمة الحرجة عند مستوى 5%
			b	c			b	c		
النموذج الثالث	/	3	b	b	/	2	b	b	/	2.8
			\emptyset	\emptyset			\emptyset	\emptyset		
النموذج الثاني	/	3	c	c	/	2	c	c	/	2.61
			\emptyset	\emptyset			\emptyset	\emptyset		
النموذج الأول	/	3	\emptyset	\emptyset	/	2	\emptyset	\emptyset	/	1.95-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية (EViews.8)

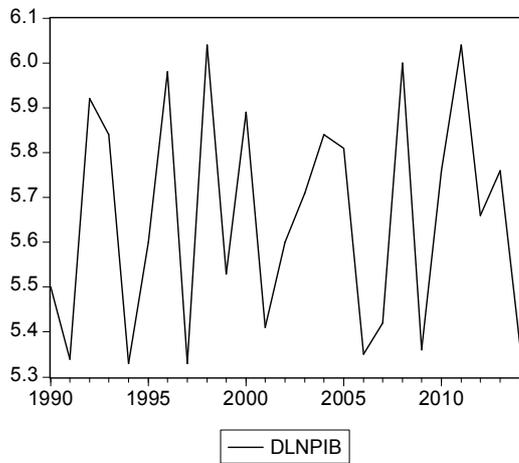
التفسير:

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر المبينة في الجدول رقم (26) يتبين أن السلسلة الزمنية (LPIB) غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى المعنوية 5%، ويتضح ذلك من خلال قيم ديكي فولر الحرجة لكل من معلمة الاتجاه العام والحد الثابت ومعامل جذر الوحدة الذي كانت قيمته المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة في المستوى الأصلي وهو ما يستلزم اختبار السلسلة في مستوى الفروق الأولى.

بعد إجراء اختبار الفروق الأولى اتضح أنه عند تقدير النموذج الثالث قمنا باختبار معنوية معلمة الاتجاه العام (b) فوجدنا أن قيمتها المحسوبة (0.31) تقع في منطقة قبول فرضية العدم وبالتالي ننتقل إلى اختبار النموذج الثاني الذي أظهر أن القيمة المحسوبة لمعلمة الحد الثابت (-0.14) وهي أقل من القيمة الجدولية التي تساوي (2.61)، وبالتالي ننتقل إلى اختبار النموذج الأول حيث وجدنا أن قيمة تاو المحسوبة (-4.64) أقل من القيمة الجدولية (-1.95) وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو ما يوحي بأن السلسلة الزمنية (DLPIB) مستقرة عند مستوى الفروق الأولى. كما توضح الأشكال البيانية التالية:

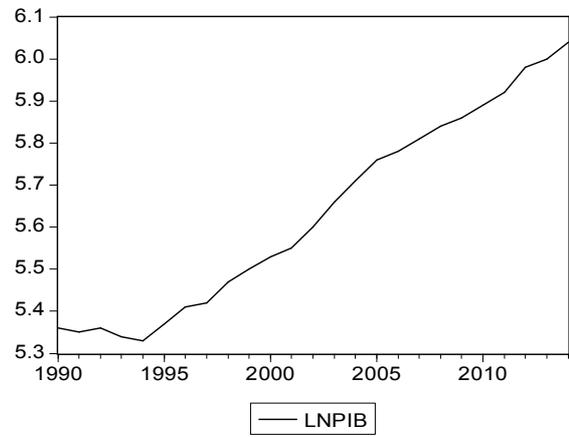
الشكل رقم (38)

السلسلة (DLNPIB) مستقرة.



الشكل رقم (37)

السلسلة (LNPIB) غير مستقرة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: (EViews.8)

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

بما أن السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى (مستوى الفروق الأولى) فهي متكاملة من نفس الدرجة [1]، وبالتالي يمكن إجراء التكامل المشترك باعتماد اختبار (قرانجر، Granger) للتكامل المشترك لتقدير العلاقة طويلة المدى، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين (M)، (PIB) يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند مستواها الأصلي باستخدام اختبار (ADF)، فإذا كانت سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأصلي فإنه يوجد تكامل مشترك، والعكس في حالة كون سلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى الأصلي.

1. اختبار سكون البواقي:

جدول رقم (27)

يبين نتائج اختبار سكون البواقي.

الانحدار	قيمة اختبار ADF	القيمة الحرجة الجدولية عند 5%
----------	-----------------	-------------------------------

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين كمية النقد والناتج الداخلي الخام في الجزائر 1990-2014

1.95-	5.53-	انحدار M2 على PIB
-1.95	5.89-	انحدار M2 على PIB
-1.95	5.35-	انحدار M1 على PIB
-1.95	5.14-	انحدار M1 على PIB

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية (EViews.8)

دلت نتيجة اختبار سكون البواقي على خلو البواقي من جذر الوحدة، حيث أن القيمة المحسوبة لجذر الوحدة للبواقي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وعليه نرفض فرض عدم السكون ونقبل الفرض البديل، أي أن سلسلة البواقي متكاملة في مستواها الأصلي، فهي متكاملة من الدرجة صفر، وهذا يعني وجود تكامل بين الناتج وكمية النقود والذي يعني وجود علاقة توازنية في المدى الطويل.

2. اختبار التكامل المشترك عند "جوها نسن، Johanssen" للمتغيرات (LM2)، (LM1)، (LPIB)

يقوم اختبار "جوهانسن، Johanssen"، على اختبار العلاقة التوازنية بين أكثر من متغيرين، وهذا ما جعله يتفوق على اختبار أنجل وقرانجر الذي يدرس العلاقة بين متغيرين فقط، ومن أجل التأكيد على صحة نتائج اختبار قرانجر للتكامل المشترك وتقويتها سوف نقوم بتطبيق اختبار جوها نسن الذي يستخدم في معالجة السلاسل الزمنية من أجل تجنب أخطار الانحدارات الزائف.

جدول رقم (28)

اختبار "جوهانسن، Johanssen" للتكامل المشترك

Date: 11/09/15 Time: 11:47
 Semple (adjusted): 1992 2014
 Included observations: 23 after adjustments
 Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
 Series: LNM1 LNM2 LNPIB
 Lags interval (in first differences): 1 to 1
 Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value Prob.**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews.8)

من الجدول نلاحظ أنه عند اختبار الفرضية الأولى حيث وجدنا أن قيمة إحصائية الأثر (36.76) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ($r = 0$) ونقبل الفرض البديل $r > 0$ ، أي يوجد على الأقل شعاع واحد للتكامل المشترك.

وعند اختبار الفرضية الثانية وجدنا قيمة الإحصائية (16.23) وهي أقل من القيمة الحرجة (20.26) عند مستوى 5% أي نقبل الفرضية ($r=1$) ونرفض الفرض البديل ($r > 1$) أي يوجد شعاع واحد ووحيد للتكامل المشترك.

3. نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة غير ساكنة في المستوى الأصلي وساكنة بعد أخذ الفروق الأولى، ومن ثم التحقق من أنها جميعا متكاملة تكاملا مشتركا، كما أن هناك شعاع واحد للتكامل المشترك يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية (M2 .M1)، وبالتالي فإنه حسب (Engle and Granger) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس

علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وقرانجر، يقوم منهج أنجل وجرانجر على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك.

المرحلة الثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطن لفترة واحدة. ونموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هو:

والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2)، والمعنى الضيق (M1)، من خلال التأكد من سكون بواقي انحدار التكامل المشترك (et ~ IN). وبعد التحقق من ذلك في اختبارات التكامل المشترك، يتم في الخطوة الثانية حسب (Engel-Granger two step method)، تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز لها بـ: (ECTt):

ويسمى بحد تصحيح الخطأ (Error Correcting Term)، ويضاف كمتغير مستقل مبطن لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة، كما يلي:

$$\Delta \ln PIB_t = b_0 + \sum_{i=1}^n b_{1i} \Delta \ln PIB_{t-1} + \sum_{i=0}^n b_{2i} \Delta \ln M2_{t-1} + \sum_{i=0}^n b_{3i} \Delta \ln M1_{t-1} + \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

لذلك يسمى بنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، حيث يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية بمعناها الواسع والضيق ويمثل معامل حد تصحيح الخطأ (λ) معلمة تعديل القيم الفعلية للناتج الداخلي الخام باتجاه القيم التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدًا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1)، التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t)، وقد تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية، وإدراج البواقي المقدرة مبطناً لفترة واحدة في نموذج المدى القصير، ثم تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (29)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

Dependent Variable: DLNPIB				
Method: Least Squares				
Date: 02/04/16 Time: 23:36				
Sample(adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.688015	0.917032	5.112161	0.0001
DLNM2	0.039546	0.041763	0.946909	0.3556
DLNM1	0.047484	0.068847	0.689701	0.4987
E(-1)	-0.233007	0.233230	-0.999047	0.3303
R-squared	0.089439	Mean dependent var	5.640000	
Adjusted R-squared	-0.054334	S.D. dependent var	0.226575	
S.E. of regression	0.232649	Akaike info criterion	0.078201	
Sum squared resid	1.028388	Schwarz criterion	0.275679	
Log likelihood	3.100684	F-statistic	0.622084	
Durbin-Watson stat	2.104862	Prob(F-statistic)	0.609365	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج (Eviews.8)

معادلة نموذج تصحيح الخطأ:

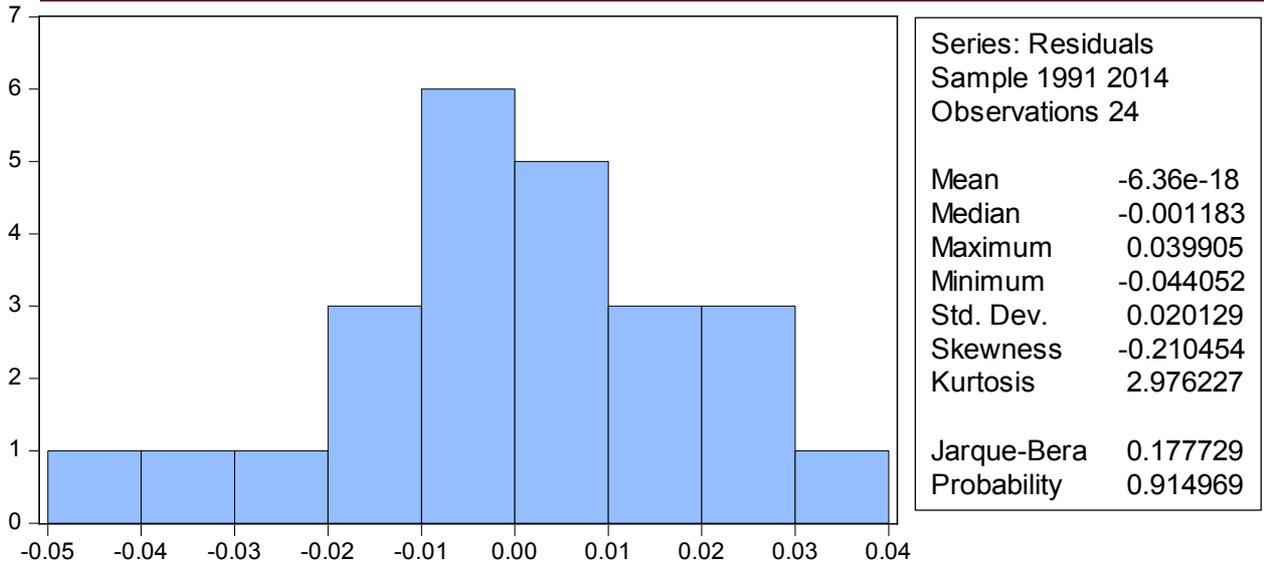
$$DLNPIB = 4.688015037 + 0.039 \times DLNM2 + 0.0474 \times DLNM1 - 0.2330 \times E(-1)$$

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ المعنوية الإحصائية للنموذج قد بلغت (F=0.62)، وهي معنوية عند مستوى 5%، وتشير إحصائية دارين واتسن (DW= 2.10) إلى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي عند مستوى 5%، بالإضافة إلى ذلك فقد تم اختبار خلو النموذج من بعض المشاكل القياسية، باستخدام الاختبارات التالية:

-إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (39)

التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

نلاحظ من اختبار Jarque-Bera، تحقق التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال قيمة الاحتمالية والتي تساوي (0.91) وهي أكبر من مستوى المعنوية عند 5%، وبالتالي فإن القيمة المحسوبة للاختبار أقل من القيمة الجدولية.

-اختبار عدم إختلاف التباين (ARCH):

جدول رقم (30)

اختبار عدم إختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.447029	Prob. F(1,21)	0.5110
Obs.*R-squared	0.479398	Prob. Chi-Square(1)	0.4887

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج: (EViews .8)

يتبين من خلال نتائج الاختبار خلو النموذج من إختلاف في التباين وذلك من خلال قيمة الاحتمالية التي تساوي (0.51، 0.48) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي: (LM test):

جدول رقم (31)

اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistique	2.179786	Prob. F(3,17)	0.1279
Obs*R-squared	6.667326	Prob. Chi-Square(3)	0.0833

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

من الجدول نلاحظ خلو البواقي من الارتباط التسلسلي، وذلك من خلال قيم الاحتمالية التي هي أكبر من 5%.

تحليل ومناقشة نتائج نموذج تصحيح الخطأ: على ضوء نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد كما في الجدول (24)، نلاحظ أن معلمة التعديل تبلغ (-0.2330)، وهي تشير إلى أن الناتج الداخلي الخام يتعدل في الفترة (t)، بما يعادل 23.30% من اختلال قيمتها التوازنية في الفترة (t-1)، أي أن الناتج الداخلي الخام يستغرق نحو 4.3 سنوات نحو قيمته التوازنية في المدى الطويل (سرعة التعديل)، وهي إلى حد ما بطيئة، بمعنى أن اختلال التوازن في الناتج الداخلي الخام لا يتم تصحيحه كاملاً خلال سنة، وهذا يفسر اقتصادياً بضعف النشاط الاقتصادي وضعف المشاريع الاستثمارية التي تساهم في نمو الناتج الداخلي الخام.

المطلب الثالث: اختبار السببية:

لدراسة السببية بين المتغيرات نستعمل اختبار أنجل وقرانجر للسببية، حيث نقوم أولاً بتحديد فترة التأخير وذلك بالاعتماد على عدة معايير باستخدام برمجية EViews.7، وقد تم التوصل إلى أن فترة التأخير لدراسة السببية هي $P = 2$ ، كما يبين ذلك الجدول التالي: جدول رقم (32)

معايير تحديد درجة التأخير المثلى (p) لاختبار السببية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-24.50391	NA	0.002447	2.500356	2.649134	2.535403
1	44.75244	113.3286	1.03E-05	-2.977495	-2.382381*	-2.837304
2	57.91126	17.94384*	7.50E-06*	-3.355569*	-2.314119	-3.110235*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

من خلال الجدول نلاحظ أن كل المعايير اختارت فترة التأخير 2، وبالتالي سوف نختبر السببية بالاعتماد على فترة تأخير تساوي (2)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار سببية فرانجر بين الكتلة النقدية (M1، M2) والنتاج الداخلي الخام:

جدول رقم (33)

اختبار العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/05/2015 Time: 21:58			
Sample: 1990 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DLNM2 does not Granger Cause DLNPIB	23	0.38784	0.68437
DLNPIB does not Granger Cause DLNM2		4.32937	0.03022
DLNM1 does not Granger Cause DLNPIB	23	0.52586	0.60036
DLNPIB does not Granger Cause LNM1		5.7087	0.04207
DLNM1 does not Granger Cause LNM2	23	0.26786	0.76818
DLNM2 does not Granger Cause LNM1		0.64612	0.53647

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.8)

جدول رقم (34)

نتائج اختبار السببية بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية

الاحتمالية: probabilité	إحصائية فيشر Fisher	الفرضيات
0.0302	4.32	الناتج الداخلي الخام لا يسبب في الكتلة النقدية
0.6843	0.38	الكتلة النقدية لا تسبب في الناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (33)

من الجدول نلاحظ أنه عند اختبار الفرضية الأولى فإنه من خلال إحصائية فيشر، أو قيمة الاحتمالية ($0.05 > 0.0302$)، نرفض فرضية العدم (الناتج الداخلي الخام لا يسبب في الكتلة النقدية) ونقبل الفرض البديل أي؛ توجد سببية في مفهوم غرانجر من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية، على العكس من ذلك نقبل الفرضية العدمية الثانية التي تعني بأن الكتلة النقدية لا تسبب في الناتج الداخلي الخام، حيث أن قيمة الاحتمالية ($0.05 < 0.68$)، وبالتالي لا توجد سببية من الكتلة النقدية بمعناها الواسع نحو الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم(35):

نتائج اختبار سببية قرائنجر بين المعروض النقدي (M1) والنتاج الداخلي الخام.

الاحتمالية: probabilité	إحصائية فيشر Fisher	الفرضيات
0.0420	5.7	النتاج الداخلي الخام لا يسبب في المعروض النقدي
0.6003	0.52	المعروض النقدي لا يسبب في الناتج الداخلي الخام

من الجدول عند اختبار الفرضية الأولى، فإن قيمة الاحتمالية ($0.05 < 0.04$)، نرفض فرضية العدم (الناتج الداخلي لا يسبب في المعروض النقدي) ونقبل الفرض البديل أي؛ الناتج الداخلي الخام يسبب في المعروض النقدي، كذلك عند اختبار الفرضية الثانية وجدنا أن قيمة احتمال تحقق الفرضية القائلة بأن المعروض النقدي لا يسبب في الناتج الداخلي الخام هي ($0.05 < 0.60$)، وبالتالي نقبل هذه الفرضية ونرفض الفرض البديل القائل بأن المعروض النقدي يسبب في الناتج الداخلي الخام. أي؛ أن اتجاه العلاقة السببية هي من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية. بمعناها الضيق.

التفسير الاقتصادي:

نفسر اقتصاديا اتجاه العلاقة السببية من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية بمعناها الواسع والضيق خلال الفترة (1990-2014) في أن تزايد كمية النقود في الاقتصاد الجزائري تتبع تزايد الناتج الداخلي الخام غير أنها وبدرجة ثقة (95%) ليس لها أي دور يذكر في التأثير العكسي، كما يمكن تفسير ذلك بإتباع مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

فخلال الفترة (1990-1998) كانت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام في الغالب إيجابية بلغت 1.8% سنة (1992)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول نتيجة أزمة الخليج الثانية، و5.1% سنة (1998) بسبب نمو القطاع الصناعي والفلاحي الذي بلغ 3.2%، هذا ما أدى إلى زيادة القروض للاقتصاد والتي تقدمها البنوك التجارية حيث كانت في تزايد مستمر، ويتم تلبية هذه الزيادة في القروض عن طريق الإصدار النقدي، ما أدى إلى زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد. بالإضافة إلى أن الأصول الخارجية كانت في أغلبها متمركزة لدى بنك الجزائر خلال هذه الفترة والذي يقوم بتحويلها إلى عملة وطنية عن طريق الإصدار النقدي لتوجيهها إلى قروض.

أما خلال الفترة ما بعد (2000) إلى غاية (2014) فإن تحسن أسعار المحروقات حيث كانت تساهم بنسبة 95% في إيرادات الدولة وتشكل معدل متوسط بلغ 36.4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وتحسن أداء القطاع الفلاحي بنسبة 18.7% نتيجة تحسن الظروف المناخية، هو ما ساهم في تحسن في معدلات النمو للناتج الداخلي الخام ساهم مما جعل السلطات تفكر في إنشاء برامج تنموية والتي من أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية سنة (2001) والذي خصص له مبلغ مالي يقدر بـ 520 مليار

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين كمية النقد والنتاج الداخلي الخام في الجزائر 1990-2014

دينار جزائري و برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي يمتد من (2004) إلى (2009)، والذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار، بالإضافة إلى برنامج النمو للمرحلة الخماسية (2009-2014) حيث خصص له مبلغ 531 مليار دولار، كل هذه البرامج تم تمويلها عن طريق الإنفاق الحكومي في شكل قروض للاقتصاد، وهو ما أثر على نمو حجم الكتلة النقدية. وبالتالي فإن نمو الكتلة النقدية في الجزائر تابع للتغير الذي يحدث في الناتج والنتاج تابع للتغير الذي يحدث في أسعار المحروقات.

خلاصة الفصل الرابع.

إن دراسة النماذج القياسية لظاهرة اقتصادية معينة ليس بالأمر السهل، ذلك أننا مجبرين على الإحاطة بالإمعان و الدقة والملاحظة لاستخراج المعادلة المرتبطة بالموضوع، لذا اقتصرنا على المتغيرات الأساسية وصياغتها في نموذج قياسي اقتصادي، ونظرا لصعوبة السلاسل الزمنية في الأوقات الراهنة والاختبارات المرتبطة بها قمنا بعرض طريقة مناسبة لمثل هذه السلاسل (طريقة التكامل) وهي نمذجة ديناميكية تسمح باستعمال نماذج تصحيح الخطأ القصير وكذا العلاقة في المدى البعيد بين المتغيرات وهي متصلة بنظرية التكامل المتزامن، الذي يهتم بدراسة الخصائص الزمنية المستعملة لاستخراج علاقة دالية بين السلاسل الزمنية في المدى الطويل.

هناك من المدارس من تعتبر الكتلة النقدية هي العنصر الأساسي في تفسير الناتج المحلي الخام، وهناك من تعتبر العكس، فمعاني السببية يختلف من مدرسة إلى أخرى، ومن اقتصاد لأخر، وعلى هذا الأساس قام (Granger) بتحديد معيار لمعرفة نوع السببية بين المتغيرات الاقتصادية وهي السببية في اتجاه واحد، السببية في اتجاهين، ورغم كل هذا يبقى النموذج الرياضي هو التفسير العلمي للجانب النظري للظواهر الاقتصادية، وذلك لتبسيط وحصر الحقيقة المرتبطة بهدف الدراسة.

وبتطبيق منهجية قرانجر في تحليل العلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية في الجزائر توصلنا إلى أن الكتلة النقدية بمعناها الضيق والواسع تتبع الزيادة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2014)، في حين لا يوجد تأثير في الاتجاه المعاكس من الكتلة النقدية نحو الناتج الداخلي الخام. ويفسر هذا بطبيعة الاقتصاد الجزائري.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النقود في النشاط الاقتصادي، أي هل هناك علاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي مقاسا بالنتائج الداخلي الخام من جهة، وإبراز أو تحديد اتجاه هذه العلاقة في الجزائر من جهة أخرى خلال الفترة الممتدة من (1990) إلى غاية سنة (2011). على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري مر بالعديد من الإختلالات الاقتصادية التي مست الجانب النقدي والمالي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي اقتضت إنتهاج العديد من الإصلاحات والانتقال من اقتصاد موجه مركزيا، أين كانت كل المعطيات لا تعبر عن الحقيقة الاقتصادية، نحو اقتصاد السوق في بداية التسعينيات. وعلى هذا الأساس شملت دراستنا الفترة من (1990) إلى (2014)، على اعتبار أن سنة (1990) تمثل نقطة تغير في مسار المنظومة المصرفية الجزائرية والنظام النقدي الجزائري ككل.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن النقود أداة تتطور مع تطور الفكر الإنساني وتطور حاجاته، حيث لم تعد مجرد أداة للتبادل بل هي عصب الحياة الاقتصادية، ويتم إصدار النقود من طرف البنك المركزي بحصوله على ثلاثة أنواع من الأصول تسمى بمقابلات الكتلة النقدية، وهي الموجودات من الذهب والعملات الصعبة، القروض المقدمة للدولة، والقروض المقدمة للاقتصاد. أما عملية خلق النقود فتتم عن طريق البنوك التجارية، البنك المركزي والخزينة العمومية، كما تبين أن قياس الناتج الداخلي الخام يختلف من بلد إلى آخر، ويعتمد ذلك على النظام المحاسبي المعتمد في ذلك البلد.

كما تم التوصل أيضا إلى أن وجهة نظر الفكر الاقتصادي حول العلاقة بين النقود والناتج الداخلي الخام تختلف من نظرية لأخرى، باختلاف الحجج والبراهين التي تعتمد عليها كل نظرية، بدءا بالنظرية الكلاسيكية التي ترى أنه لا توجد علاقة بين كمية النقد والناتج، حيث اعتبرت النقود مجرد وسيلة للتبادل، و أن الكتلة النقدية لها علاقة طردية بالمستوى العام للأسعار، في حين يرى الكيترين أن النقود لا يمكن أن تكون محيطة في النشاط الاقتصادي، فأى زيادة في كمية النقود توجه إلى أوجه الإنفاق المختلفة بل قد يفضل الأفراد الاحتفاظ بها (إدخارها) أو استثمارها وبالتالي فإن كثر يرى أن التغير في كمية النقود المعروضة تؤثر في الطلب الإجمالي عن طريق تأثيرها على معدل الفائدة والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الاستثمار، وهو ما يؤثر على الناتج الداخلي الخام. كما أثبت الفكر المعاصر أن النشاط الاقتصادي يتحدد بكمية النقود.

أما بالنسبة لمدرسة التوقعات الرشيدة (الكلاسيكيون الجدد) فهي ترى أن التوسع النقدي عندما يكون غير متوقع فإنه يؤثر في النشاط الاقتصادي، في حين أثبت أصحاب نظرية دورة الأعمال أن العلاقة السببية تكون من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية.

ويستخلص من هذه الدراسة أيضا، أن الاقتصاد الجزائري مر بالعديد من الإختلالات منذ الاستقلال إلى غاية سنة (1990)، وهي مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق، حيث كانت السياسة النقدية واضحة المعالم، فيما يتعلق بالأدوات و الأهداف، التي لا تختلف كثيرا عن ما هو معمول به في باقي دول العالم، أين تم التوجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، فاستخدم معدل إعادة الخصم لتقييد و توسيع منح

القروض، أما الاحتياطي القانوني فرغم إحداث هذه الأداة في سنة (1994) إلا أنها لم تطبق فعلا إلا منذ سنة (2001)، في حين أن عملية السوق المفتوحة لم تطبق إلا مرة واحدة و بصفة تجريبية سنة (1996)، حيث تعتبر السوق النقدية فضاء تدخل بنك الجزائر بأدواته لتمكنه من ضبط العرض النقدي بما يخدم أهداف السياسة النقدية. كما تم التوصل إلى أن الكتلة النقدية عرفت تطورا كبيرا خلال الفترة (1990-2014)، حيث كانت ترتفع تارة تماشيا مع السياسة النقدية التوسعية، وتنخفض تارة أخرى عند إنتهاج السياسة النقدية الانكماشية. في حين أن العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية خلال نفس الفترة كانت غير مستقرة في أغلب الأحيان.

أما بالنسبة للدراسة القياسية فقد تم من خلالها البحث عن العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2014) وتحديد اتجاهها بتطبيق نماذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، قصد التوصل إلى العلاقة التي تربط بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير. بالإضافة إلى تطبيق منهجية أنجل وقرانجر لتحديد اتجاه هذه العلاقة.

اختبار الفرضيات:

-الفرضية الرئيسية: التغيرات في كمية النقود في الاقتصاد الجزائري لها علاقة بالتغير الحاصل في الناتج الداخلي الخام الحقيقي. وهي فرضية صحيحة، هذا ما تم إثباته في الفصل التطبيقي، حيث توصلنا إلى أن التغير في الكتلة النقدية يتبع أي تغير في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2014)،

-الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر. تعتبر هذه الفرضية صحيحة، وهذا ما أثبتته الجانب التطبيقي من خلال اختبار معادلة الانحدار لمتغيرات الدراسة، حيث وجد أن معامل الارتباط له قيمة موجبة، مما يدل على أن العلاقة بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام هي علاقة طردية، أي أن أي تغير في إحدى المتغيرات يؤدي إلى تغير في المتغير الآخر.

-الفرضية الثانية: إن اتجاه العلاقة السببية يكون من الكتلة النقدية نحو الناتج الداخلي الخام. وهي فرضية خاطئة، مقارنة بما تم التوصل إليه في اختبار أنجل وقرانجر للعلاقة السببية بين النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر.

-الفرضية الثالثة: هناك تغذية عكسية بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام. هذه الفرضية خاطئة حيث تم إثبات أن هناك سببية تتجه من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية بمعناها الضيق والواسع. وفي الوقت ذاته لا توجد سببية تتجه من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية.

-الفرضية الرابعة: يمكن إسقاط اتجاه العلاقة بين كمية النقود والناتج الداخلي الخام في الجزائر، على إحدى نظريات الفكر الاقتصادي التي تناولت هذه العلاقة، تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث أن إتجاه العلاقة بين

كمية النقود والنتائج الداخلي الخام في الجزائر يتوافق مع ما تنص عليه نظرية دورة الأعمال الحقيقية، التي ترى اتجاه العلاقة السببية هو من دورة الأعمال الحقيقية نحو الكتلة النقدية.

-الفرضية الخامسة: نبحت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها من خلال أدائها في الفترة (1990-2014). وهي فرضية صحيحة جزئياً حيث لم تستطع السياسة النقدية تحقيق كامل أهدافها خلال الفترة (1990-2014)، ماعدا المحافظة على استقرار الأسعار في مستويات دنيا، أما معدل النمو الاقتصادي، فهو مرتبط أساساً بمدى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما يثبت عدم فعالية السياسة النقدية المتبعة خاصة مع ازدياد إنباع الجزائر للصادرات من المحروقات أكثر فأكثر خلال العشرية الأخيرة.

النتائج. من خلال ما سبق فإن هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

- بينت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما يشير إلى أنها مرتبطة باتجاهات مشتركة، أو علاقة التوازن طويل الأجل، إلا أنه على الرغم من هذا التكامل المشترك فإنه سيكون هناك انحراف أو بعد عن التوازن في المدى القصير، ولكن هذا الانحراف سوف يتلاشى بناءً على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، كما أن وجود التكامل المشترك يبعد إمكانية كون العلاقة بين المتغيرات زائفة، ويؤكد بوجود سببية قرانجر بين هذه المتغيرات، إما أحادية أو ثنائية الاتجاه، وهذه النتيجة لوجود التكامل المشترك والسببية مهم لدراسة نتائج السياسات الاقتصادية المختلفة.

- أشارت نتائج تحليل نموذج تصحيح الخطأ أيضاً إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين عرض النقود والنتائج الداخلي الخام، وهذا يعني أن تغيرات عرض النقود تمثل عاملاً مهماً في تفسير التغيرات في الناتج الحقيقي، وفي إعادته لوضعه التوازني طويل الأجل، حيث يدل معامل التعديلات ($Ad\ justment$ coefficients)، والمقدر بـ (-0.23) أن 23% من الناتج يتم تصحيحه خلال فترة واحدة، من خلال علاقة طويلة الأجل مع الكتلة النقدية.

- تتوافق نتائج اختبار العلاقة السببية بين كمية النقود والنتائج الداخلي الخام مع نظرية دورة الأعمال الحقيقية، التي تفترض بأن التوسع النقدي لا يمكن أن يؤثر على إجمالي الناتج الحقيقي، ويعتقد أتباع هذه النظرية أن الارتباط بين كمية النقود والناتج الحقيقي ينتج من أن كمية النقود تستجيب للتغيرات في إجمالي الناتج الحقيقي، أي أن النقود عبارة عن متغير داخلي يتأثر بالتغير الحاصل في إجمالي الناتج الحقيقي. وتعتبر التقلبات في دورة الأعمال الحقيقية إستجابة فعالة للتغيرات الخارجية في بيئة اقتصادية حقيقية، حيث تتمثل هذه التغيرات في الابتكارات التكنولوجية، الظروف البيئية، المستوى العام لأسعار الطاقة، الإنفاق الحكومي والضرائب، والاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تعتمد في صادراتها بنسبة كبيرة على القطاع النفطي، وبالتالي فإن اقتصادها يتأثر بالتغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار النفط.

- كما يشير اتجاه العلاقة السببية من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية بمعناها الواسع والضيق إلى أن الناتج الداخلي الحقيقي هو المستقبل الأول للصدمات الخارجية، وبالتالي فإن هذا المتغير في كثير من الأحيان هو

المهيمن على كافة المؤشرات الاقتصادية. ويتفق أكثر مع نظرية دورة الأعمال الحقيقية أكثر من نماذج الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل الكيترية، والنقدية.

- إن ما تشير إليه نتائج الدراسة التطبيقية يؤكد عدم فعالية السياسة النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية بما يتوافق مع نمو الناتج الداخلي الخام، حيث أن تطور النظام المصرفي الجزائري لا يواكب تطورات العصر، خاصة في مجال الاتصال وعدم وجود وعي مصرفي أو ثقافة مصرفية تخلق ثقة أكثر بين المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات المالية.

الاقتراحات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر بما يتماشى مع تحقيق معدلات نمو في الناتج الداخلي الخام، والتي نذكر منها:

- نقترح من خلال هذه الدراسة ضرورة قيام البنك المركزي باستهداف مستوى السيولة (عرض النقود بالمعنى الواسع)، في إدارته للسياسة النقدية، وبالتالي تفعيل دوره في التأثير على النشاط الاقتصادي.

- تنويع إيرادات الدولة، عن طريق إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية.

- على بنك الجزائر باعتباره الجهة المنفذة للسياسة النقدية الاهتمام وتفعيل بعض الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مثل سياسة الإقناع الأدبي، من أجل تخصيص الموارد المالية الفائضة في القطاع المصرفي نحو قطاعات إنتاجية معينة، كالمشاريع الاستثمارية في مجال الزراعة والصناعة التحويلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الإصلاح الهيكلي والمالي للنظام المصرفي والمالي، تحت إشراف نظام رقابي كفاء وقادر على استخدام أدوات السياسة النقدية للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمار، ولن يتحقق هذا إلا بالاهتمام بالتأهيل والتدريب المتواصل خاصة مع التطور المتسارع والثورة التكنولوجية التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي عموماً.

- التنسيق بين البنك المركزي باعتباره الجهة المنفذة للسياسة النقدية، والجهات الحكومية الأخرى المسؤولة عن تنفيذ مختلف السياسات الأخرى (المالية، التجارية...)، في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة والحرص على تحقيق أهدافها، مثل توظيف الموارد المتاحة وتنويع الاقتصاد.

- القضاء على تبعية الاقتصاد الجزائري، في المجال الغذائي للخارج، الذي يعد مصدراً لعدم الاستقرار النقدي (التضخم المستورد)، وهذا يعتبر منفذاً من المنافذ التي يمكن استغلالها لاستثمار الفوائض النقدية المتاحة في تنويع الإنتاج خارج المحروقات، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أفاق البحث: تناول هذا البحث موضوع النقود في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تحديد العلاقة السببية بين كمية النقد والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لكن تبقى جوانب أخرى لا تزال بحاجة إلى دراسة أعمق، يمكن حصر أهم هذه الجوانب فيما يلي:

- أ. دراسة تقييمية لسياسات التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- ب. دور السياسة المالية في التحكم في العرض النقدي في الجزائر.
- ت. فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.
- ث. السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر.

المراجع

1. الكتب.

1. الحجاز، بسام، الاقتصاد النقدي والمصرفي. الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، 2006 .
2. النجار، عبد الهادي، الإسلام والاقتصاد. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983.
3. الوداي، محمود حسين. العيساوي، كاظم جاسم، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي. الطبعة الأولى، الأردن: عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.
4. القريشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي. الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
5. الزبيدي، علي. بن غازي، عبد الرحمان، النقود والبنوك. صنعاء: مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2004.
6. الناقه، أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1998.
7. الوادي، محمد حسين. عزام، أحمد زكريا، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000.
8. الدوري، زكرياء. السمرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية. الأردن، عمان: دار اليازوري المصرية للنشر والتوزيع، 2006.
9. الناقه، أحمد أبو الفتوح علي، نظرية النقود والأسواق المالية. مصر: مكتبة الإشعار الفنية، 2001.
10. إلمان، محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية. الجزء الثالث، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
11. أقاسم، قادة. قدي، عبد المجيد، المحاسبة الوطنية، نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ن.ح.إ.ج، مدعم بعدد من الأمثلة والتمارين المحلولة. الجزائر: الساحة المركزية، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
12. الخطيب، فاروق بن صالح، دياب، عبد العزيز بن أحمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. جدة، 2014.
13. إسماعيل، محمد هاشم، النقود والبنوك. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث. 1996.
14. النظرية العامة في الاقتصاد. جون ماينر كتر، ترجمة نهاد رضا، الجزائر: موفم للنشر، 1991.
15. العيسي، نزار سعد الدين. السيد علي، عبد المنعم، النقود والمصارف والأسواق المالية. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2004.
16. بلعوز، بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

17. بريش، السعيد، الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج، تمارين محلولة. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
18. تومي، صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة. الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.
19. جيلاطو، جيلالي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة. الجزائر: دار الخلدونية، الطبعة الثانية، 2009.
20. حربي، محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2008.
21. حميدات، محمود، النظريات والسياسات النقدية. الجزائر، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، 1995، 1996.
22. حداد، أكرم. مشهور، هذلول، النقود والمصارف. الأردن: دار وائل للنشر، 2005.
23. حشيش، أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2004.
24. حنفي، عبد الغفار. أبو قحف، عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية. مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، 2004.
25. حداد، أكرم. مشهور، هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري. الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2005.
26. حشمان، مولود، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
27. دغيم، أحمد علي، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989.
28. شيحة، رشدي مصطفى، النقود والمصارف والائتمان. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
29. زغلول، رزق ميرا ندا، النقود والبنوك. جامعة بنا: التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2008.2009.
30. عوض الله، زينب حسين. الفولي، أسامة محمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
31. صخري، عمر، التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1990.
32. ضياء، مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك. مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005.
33. عبد النعيم، محمد مبارك. محمود، يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية. مصر: الدار الجامعية، 1996.

34. عقيل، جاسم عبد الله، النقود والمصارف. الأردن: الجامعة المفتوحة، 1994.
35. عبد المطلب، عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي. القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر، 2003.
36. عبد الفتاح، عبد المجيد، أصول علم الاقتصاد، التحليل الاقتصادي الكلي، مصر: النسر الذهبي للطباعة، 1997.
37. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000.
38. عطون، مروان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال. الجزء الأول، الطبعة الرابعة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
39. فاروق، الخطيب. بن صالح، دياب، عبد العزيز بن أحمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. جدة، 2014.
40. قريصة، صبحي تادرس. نعمة الله، أحمد رمضان، اقتصاديات النقود والبنوك. الجزء 19، الدار الجامعية، بيروت، 2010.
41. قريصة، صبحي تادرس. مدحت، محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1993.
42. قدي، عبد الحميد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
43. سامي، خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية. الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1982.
44. سامولسون، بول، هاوس، وليام نورد، الاقتصاد. ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، عمان: دار الأهلية للنشر، 2001.
45. سامي، خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث. مصر: مطابع الأهرام، 1994.
46. سيمون، فاوت، وآخرون، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية. المملكة الأردنية الهاشمية: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2012.
47. سلمان، بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (1996).
48. مفتاح، صالح، النقود والسياسة النقدية، المفهوم، الأهداف، الأدوات. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.
49. ملاك، وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية. الطبعة الأولى، لبنان: دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر، 2000..

50. محمود، يونس وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق مالية. مصر: الدار الجامعية للنشر، 2004.
51. معتوق، سهير، النظريات والسياسات النقدية. الدار المصرية اللبنانية، 1988.
52. مكيد، علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
53. مقلد، رمضان محمد. نجا، علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.
54. كراجة، عبد الحليم، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الثانية، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001.
55. كنعان، علي، النقود والصرافة والسياسة النقدية. دمشق، 2011.
56. لطرش، الطاهر، تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
57. هني، أحمد، العملة و النقود. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
58. وجدي، محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك. الطبعة الأولى، 2001، 2002.
59. يوسف، عثمان عبد الكريم يوسف، أساسيات الاقتصاد. يناير، 2011.
- II. الأطروحات والرسائل.**
1. أبو قرحة، صالح رضا حسن. "تغير قيمة النقود وأثره في سداد الدين في الإسلام"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.
2. بشيكر، عابد، "نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر، 1970-2008"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، جامعة الجزائر-03، 2009، 2010.
3. بوزعرور، عمار، "السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، 1990-2005"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2007-2008.
4. بطاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005، 2006.
5. رايس، فضيل، "التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، 1989، 2010"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، 2012، 2013، ص. 90.

6. صدام، عبد القادر عبد الله حسين، "بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، الأردن، 2003.
7. سندس، حميد موسى، "البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، جامعة الكوفة، 2009، 2010.
8. ولد الشيباني، الشيخ أحمد، "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، 2013.

III. المنشورات والتقارير:

1. الكواز، أحمد، "أساسيات نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 1993". منشورات سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط. 1993.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مشروع تقرير حول "الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004"، الدورة العادية السادسة والعشرون، 2005.
3. أملية جامعية، الاقتصاد النقدي. منشورات جامعة دمشق. 2009، 2010.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع التقرير حول: "إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية - عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي"، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص. ص. 19.20.
5. الصادق، علي توفيق، "السياسات النقدية في الدول العربية"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، منشورات معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبو ظبي: 08/04 ماي 1996.
6. بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2014، أكتوبر 2015.
7. بنك الجزائر، "الإحصائيات المالية والنقدية"، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 09، ديسمبر 2009.
8. بري، عدنان ماجد عبد الرحمن، "طرق التنبؤ الإحصائي"، الجزء الأول. منشورات جامعة الملك سعود: قسم الإحصاء وبحوث العمليات.
9. توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، "مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية". منشورات بنك السودان المركزي، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2006.
10. سرحان، محسن. نشرة الصندوق النقدي الدولي، عدد سنوي خاص، سبتمبر 1999.
11. غدير، هيفاء غدير، "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق: وزارة الثقافة، 2010.

IV. المجالات.

1. الوندأوي، نشأت مجيد حسن، "قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002)، باستخدام نموذج التعديل الجزئي". مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 82، 2010.
2. الجابري، قصي. ثوني، فلاح حسين، "رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك - دراسة تطبيقية على الأزمة المصرفية لدول جنوب شرق آسيا". مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010.
3. الهيتي أحمد حسين، أوس، فخر الدين أيوب، "دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 8، 2012.
4. الخزرجي، ثريا، "السياسة النقدية في العراق بين إرث الماضي وتحديات الحاضر". مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48، بغداد: 2007.
5. الشوريحي، مجدي، "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
6. العبدلي، عابد، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ". مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007.
7. إبراهيم، آدم حبيب، "إصدار النقود، دراسة تأصيلية"، مجلة المصرفي، العدد 27.
8. بغيت، حيدر نعمت. مزنان نصر حمود "أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال الفترة 1980-1995". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22.
9. بلعوز، بن علي. عبد العزيز، طيبة، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990، 2006)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 4، مصر، 2008.
10. بنت عبد الرحمن اليوسف، نورة، "العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية. العدد 20، المجلد 10، جوان 2014.
11. تومي، صالح، "المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر". مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد الثالث، 2004.
12. جبر الله، بدر الدين حسين، "التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية والنمو الاقتصادي 1985-2010". مجلة المصرفي تصدر عن بنك السودان المركزي، العدد الثاني والستون، ديسمبر 2011.
13. راتول، محمد. كروش، صلاح الدين، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لـ كالدور في الجزائر خلال الفترة (2000، 2010)". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع. 2014.

14. رايس، فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، 2000-2011". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61.62، شتاء. ربيع، 2013.
15. صاري، علي، "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013". مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، جامعة سوق أهراس، ديسمبر 2014.
16. عيه، عبد الرحمان، "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، 2000-2011". مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 5، جوان 2011.
17. مصيظفي، عبد اللطيف، "الوضع النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع". مجلة الباحث، العدد. 06، 2008.
18. ناظم، عبد الله عبد الحمدي، طعمه سعدية عبد الكريم، "استخدام نماذج السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في مدينة الفلوجة". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، المجلد 4، 2011.
- V. الملتقيات.**
1. بن عبد الفتاح، دحمان، "إستقلالية السلطة النقدية"، الملتقى الدولي حول إصلاح النظام البنكي الجزائري، عصرنة وإعادة إنشاء، المركز الجامعي معسكر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 17-18 ماي 2003.
2. دحمان عبد الفتاح، "أثر برامج صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر"، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008.. 3. لكصاسي، محمد، "التطورات الإقتصادية والنقدية في 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 16 أكتوبر 2011.
- VI. المنشورات الإلكترونية.**
1. العمادي، محمد، "الكتلة النقدية"، الموسوعة العربية، المجلد السادس عشر، نظر في 2013/04/03. على الموقع:
- http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8700
3. "التحليل الأساسي، الناتج المحلي الإجمالي، "HY Markets"، التداول في جميع أسواق المال، هيئة الخدمات المالية، "FCA المملكة المتحدة"، نظر في: 2014/04/06، على الموقع:
- http://www.hymarkets.com/arabic/education_fundamental_e.html
4. "البنك المركزي المصري، مفاهيم مالية"، منشورات البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، العدد الثاني، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/12/02 على الموقع:
- [http://www.ebi.gov.eg/Admincp/App_Upload/file/Info%20Two_Arabic\(1\).pdf](http://www.ebi.gov.eg/Admincp/App_Upload/file/Info%20Two_Arabic(1).pdf)

5. الحمري، خير الدين عبد ربه، "قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الليبي - تطبيق نموذج مقترح من صيغ VAR"، جامعة عمر المختار، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013 /12/02 على الموقع:

http://www.omu.edu.ly/Moktar_MG1/MG/211/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A.pdf

6. بنك الجزائر يجري تقييما لحركة النقد"، نظر في 2014/07/04، على الموقع:
[http : www.entv.dz/or/newy/index.php](http://www.entv.dz/or/newy/index.php).

7. بنك الجزائر يرفع من إنتاج الأوراق النقدية لمواجهة الطلب الكبير على السحب"، نظر في 2014/07/05، على الموقع:
[http : www.bilad-maktoblog.com](http://www.bilad-maktoblog.com)

8. بلعباس، رابح، "فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات"، نظر في 2014/02/07. على الموقع:
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03.pdf>

9. منشورة البنك المركزي، مذكرة إعلامية حول تطور النقد الائتماني (القانوني)"، نظر في 2014/07/04، على الموقع:
[http : www.banque of algéria.dz](http://www.banque of algéria.dz)

10. مبادئ الاقتصاد الكلي، مركز التعليم المفتوح - برنامج محاسبة البنوك"، كود 113، الجزء الثاني، ص. 4. نظر في: 2014/06/05. على الموقع:
[http://bu.edu.eg/olc../images/20%20\(1\).pdf](http://bu.edu.eg/olc../images/20%20(1).pdf)

11. مظهر، قنطججي سامر، " نموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي"، مركز فقه المعاملات الإسلامية، نظر في: 2013/04/15، على الموقع: <http://www.kantakji.com>

12. يوسف، عثمان عبد الكريم يوسف، " أساسيات الاقتصاد"، يناير 2011، نظر في 2014/02/13 على الموقع:
http://www.aau.edu.sd/tech_dev/pdf/2_1.pdf

I. Les ouvrages:

1. Amour Benha lima. **Monnaie et régulation monétaire**, édition Dahleb, 1997.
2. Brian Snowdon, **la pensée économique moderne**, paris: ediscience internationale, 1997.
3. BenAllel Belkacem, "les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie 1970-2010", Etude économique avec la méthode de cointégration, (Fondation Friedrich, Bureau d'Alger, 2012), p. 22.
4. Christian Ottavj. **Monnaie & Financement De L'économie**, 2^e édition , France : Hachette supérieur, 1999.
5. CHaineau Andre. **Qu'est ce la monnaie**, Edition Economica ,1997.
6. Cardi Olivier. " **Macroéconomie**, monnaie, inflation, taux d'intérêt et prix de actifs financiers transparents ", L1 ECO, Chapitre 3, 2014, 2015.
7. Dominique Pihon. **La monnaie et ses mécanismes, la Découverte**, 4^e édition, paris, 2004.
8. DOR, **Econométrie. synthèse de cours & exercices corrigés**, France, (2004).
9. Frederic S.Mishkin, **Monnaie banque et marchés Financier**, 07^e édition, France : pearson, 2004.
10. Isabelle Cadoret, Catherine Benjamine, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy. **Econométrie Appliquée –Méthodes – Applications –Corrigés**, 2^e édition, groupe de Boeck.S.a.B.1000, Bruxelles, 2009.
11. Jean Pierre Pattat. **Monnaie Financières et Politique Monétaires**, 5^{em} éditions, paris : economica, 1993.
12. Régis Bourbonnais, Michel Trarza. **Analyse des série temporelles, Applications à l'économie et à la gestion**, 3e édition ; Dunod, Paris, 2010.
13. Rachid Boujemla. **cours de comptabilité nationale**, tome 2, optique-lecture de la comptabilité nationale, édité sous l'égide de, l'institut national de la planification et de la statistique, 11 chemin doudou mokhtar ben-aknoun.
14. Sophie Brana. Michel Cazals. **la Monnaie**, 2^e édition, Paris, 2006.
15. Xavier Bradley, Christian Descamps. **Monnaie Banque Financement, cours documents exercices**, éditions Dalloz, paris, 2005.
16. William A. Allen, **Implémentions Monétaire Policy**, London, Bank of england, centre for the central Banking studies, July, 2004

II- Rapport.

1. Algérie, Opérations, Instruments, et Procédures de Politique Monétaire ", **Règlement de la Banque d'algérie**. n°09-02 du mois .2009
2. Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 11, septembre 2010.
3. Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2005.
4. Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2004.
5. Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2009.
6. Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2010..
7. Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport ,2011
8. Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport, 2006.

III. Les ouvrages électroniques.

1. Hélène Hamisultane, "Econométrie des série temporelles":
http://helenehamisultane.voila.net/travaux/SERIES_TEMPORELLES.pdf
2. Robert Marina, Bocquet Simon, Mousseeff Rémi, " **L'importance de la monnaie dans l'économie**", **institut supérieur Technologique** :
http://montplaisir.dokeos.com/courses/CAMPUSISTM/document/Diplome_de_Comptabilite_

et_de_Gestion/TRAVAUX_D_ETUDIANTS/Dossier_sur_la_monnaie_DCG1_Istm.pdf?cid
Req=CAMPUSISTM.

3. Stefania Marcassa, " **macroéconomie, monnaie et inflation**", 2012 .2013 :

http://stefaniamarcassa.webstarts.com/uploads/cours-macro-monnaie_sm.pdf

4. La Politique Monétaire, "**Analyse Macroéconomique**" :

http://www.core.ucl.ac.be/~tulkens/Fichiers_pdf/CHAP25.pdf

5. Gide de banque et des établissements et financiers an Algérie, KPMG, cutting through complexity,2édition :

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_193_algeria4.pdf.

6. Ventilation sectoriel du PIB en 2004, perspectives économique en Afrique, disponible sur le site: www.oecd.org/dev/publications/perspectivesafricaines 2005-2006 .

الملاحق

الملحق رقم (1): معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة LM2. لما $p=0$

Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(LM2)			
Method: Least Squares			
Date: 12/25/13 Time: 19:00			
Sample (adjusted): 1991 2014			
Included observations: 22 after adjustments			
R-squared	0.224243	Mean dependent var	0.160261
Adjusted R-squared	0.138048	S.D. dependent var	0.067925
S.E. of regression	0.063063	Akaike info criterion	-2.557810
Sum squared resid	0.071584	Schwarz criterion	-2.408592
Log likelihood	29.85700	F-statistic	2.601569
Durbin-Watson stat	1.802763	Prob(F-statistic)	0.101749

P = 1 -

Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(LM2)			
Method: Least Squares			
Date: 12/25/13 Time: 19:47			
Sample (adjusted): 1992 2011			
Included observations: 20 after adjustments			
R-squared	0.256185	Mean dependent var	0.158715
Adjusted R-squared	0.116720	S.D. dependent var	0.069310
S.E. of regression	0.065139	Akaike info criterion	-2.447721
Sum squared resid	0.067890	Schwarz criterion	-2.248575
Log likelihood	28.47721	F-statistic	1.836911
Durbin-Watson stat	1.930381	Prob(F-statistic)	0.181104

لما : $p = 2$

.

Dependent Variable: D(LM2)
Method: Least Squares
Date: 12/25/13 Time: 20:27
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 21 after adjustments

R-squared	0.259026	Mean dependent var	0.155648
Adjusted R-squared	0.047319	S.D. dependent var	0.069801
S.E. of regression	0.068129	Akaike info criterion	-2.313889
Sum squared resid	0.064982	Schwarz criterion	-2.065353
Log likelihood	26.98195	F-statistic	1.223514
Durbin-Watson stat	2.078492	Prob(F-statistic)	0.344999

الملحق رقم (2): معايير تحديد فترة التأخير للسلسلة **DLM2**، لما $p = 0$

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLM2)
Method: Least Squares
Date: 12/25/13 Time: 23:50
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

R-squared	0.676907	Mean dependent var	0.090094
Adjusted R-squared	0.641007	S.D. dependent var	1.250576
S.E. of regression	0.749295	Akaike info criterion	2.392196
Sum squared resid	10.10598	Schwarz criterion	2.541414
	-		
Log likelihood	22.11806	F-statistic	18.85573
Durbin-Watson stat	1.534281	Prob(F-statistic)	0.000038

P = 1 ا -

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DLM2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/25/13 Time: 23:55
 Sample (adjusted): 1992 2014
 Included observations: 23 after adjustments

R-squared	0.702274	Mean dependent var	0.001537
Adjusted R-squared	0.646450	S.D. dependent var	1.213630
S.E. of regression	0.721625	Akaike info criterion	2.362234
Sum squared resid	8.331881	Schwarz criterion	2.561380
	-		
Log likelihood	19.62234	F-statistic	12.58022
Durbin-Watson stat	1.514152	Prob(F-statistic)	0.000177

P = 2 ا

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DLM2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/25/13 Time: 23:58
 Sample (adjusted): 1993 2014
 Included observations: 22 after adjustments

R-squared	0.695587	Mean dependent var	0.120735
Adjusted R-squared	0.608612	S.D. dependent var	1.120166
S.E. of regression	0.700787	Akaike info criterion	2.347709
Sum squared resid	6.875438	Schwarz criterion	2.596246
	-		
Log likelihood	17.30324	F-statistic	7.997541
Durbin-Watson stat	1.787890	Prob(F-statistic)	0.001422

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DLM2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/26/13 Time: 00:02
 Sample (adjusted): 1994 2014
 Included observations: 21 after adjustments

R-squared	0.631961	Mean dependent var	0.009971
Adjusted R-squared	0.478611	S.D. dependent var	1.040078
S.E. of regression	0.751012	Akaike info criterion	2.526412
Sum squared resid	6.768232	Schwarz criterion	2.823203
Log likelihood	-16.73771	F-statistic	4.121043
Durbin-Watson stat	1.751594	Prob(F-statistic)	0.020673

الملحق رقم (3): إختبار ديكي فولر للسلسلة LM2: عند المستوى الأصلي: النموذج الثالث.

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.876391	0.6307	
Test critical values:	1% level	-4.467895		
	5% level	-3.644963		
	10% level	-3.261452		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 00:44				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.324143	0.172748	-1.876391	0.0769
C	8.780710	4.576974	1.918453	0.0711
@TREND(1990)	0.049420	0.028001	1.764930	0.0945
R-squared	0.224243	Mean dependent var	0.160261	
Adjusted R-squared	0.138048	S.D. dependent var	0.067925	
S.E. of regression	0.063063	Akaike info criterion	-2.557810	
Sum squared resid	0.071584	Schwarz criterion	-2.408592	
Log likelihood	29.85700	F-statistic	2.601569	
Durbin-Watson stat	1.802763	Prob(F-statistic)	0.101749	

الملحق رقم (4): إختبار ديكي فولر للسلسلة LM2، عند المستوى الأصلي، النموذج الثاني

Null Hypothesis: LM2 has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.370766	0.5765
Test critical values:	1% level		-3.788030	
	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LM2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 00:47				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.020260	0.014780	-1.370766	0.1864
C	0.733058	0.418118	1.753232	0.0957
R-squared	0.089995	Mean dependent var		0.160261
Adjusted R-squared	0.042100	S.D. dependent var		0.067925
S.E. of regression	0.066480	Akaike info criterion		-2.493437
Sum squared resid	0.083972	Schwarz criterion		-2.393959
Log likelihood	28.18109	F-statistic		1.879001
Durbin-Watson stat	2.065362	Prob(F-statistic)		0.186425

الملحق رقم (5): إختبار ديكي فولر للسلسلة LM2، عند المستوى الأصلي، النموذج الأول.

Null Hypothesis: LM2 has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			10.46372	1.0000
Test critical values:	1% level		-2.679735	
	5% level		-1.958088	
	10% level		-1.607830	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LM2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 00:51				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.005637	0.000539	10.46372	0.0000
R-squared	-0.057226	Mean dependent var		0.160261
Adjusted R-squared	-0.057226	S.D. dependent var		0.067925
S.E. of regression	0.069842	Akaike info criterion		-2.438721
Sum squared resid	0.097557	Schwarz criterion		-2.388982
Log likelihood	26.60658	Durbin-Watson stat		1.823332

الملحق رقم (6) : إختبار ديكي فولر للسلسلة DLM2: عند مستوى الفروق الأولى ، النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(DLM2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.126271	0.4963
Test critical values: 1% level			-4.616209	
5% level			-3.710482	
10% level			-3.297799	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLM2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 00:55				
Sample (adjusted): 1995 2014				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLM2(-1))	-2.055586	0.966757	-2.126271	0.0569
D(DLM2(-1),2)	0.495600	0.780169	0.635248	0.5383
D(DLM2(-2),2)	0.259670	0.581806	0.446318	0.6640
D(DLM2(-3),2)	-0.006374	0.299005	-0.021319	0.9834
C	0.041203	0.606331	0.067954	0.9470
@TREND(1990)	0.004076	0.043623	0.093442	0.9272
R-squared	0.834660	Mean dependent var		0.185036
Adjusted R-squared	0.759505	S.D. dependent var		1.776962
S.E. of regression	0.871427	Akaike info criterion		2.833194
Sum squared resid	8.353231	Schwarz criterion		3.127270
Log likelihood	-18.08215	F-statistic		11.10591
Durbin-Watson stat	1.724255	Prob(F-statistic)		0.000528

الملحق رقم (07): إختبار ديكي فولر: للسلسلة DLM2 عند الفروق الأولى ، النموذج الثاني.

Null Hypothesis: D(DLM2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.230593	0.2035
Test critical values:	1% level		-3.886751	
	5% level		-3.052169	
	10% level		-2.666593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLM2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 01:02				
Sample (adjusted): 1995 2014				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLM2(-1))	-2.061308	0.924107	-2.230593	0.0456
D(DLM2(-1),2)	0.499241	0.746319	0.668938	0.5162
D(DLM2(-2),2)	0.260704	0.557157	0.467918	0.6482
D(DLM2(-3),2)	-0.005234	0.286151	-0.018291	0.9857
C	0.094278	0.203193	0.463985	0.6510
R-squared	0.834529	Mean dependent var		0.185036
Adjusted R-squared	0.779372	S.D. dependent var		1.776962
S.E. of regression	0.834659	Akaike info criterion		2.716341
Sum squared resid	8.359861	Schwarz criterion		2.961404
Log likelihood	-18.08890	F-statistic		15.13003

الملحق رقم (8): إختبار ديكي فولر للسلسلة DLM2، عند الفروق الأولى، النموذج الأول.

Null Hypothesis: D(DLM2) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 3 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.299516	0.0247	
Test critical values:	1% level	-2.708094		
	5% level	-1.962813		
	10% level	-1.606129		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLM2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 01:08				
Sample (adjusted): 1995 2014				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLM2(-1))	-2.059854	0.895777	-2.299516	0.0387
D(DLM2(-1),2)	0.492375	0.723301	0.680734	0.5080
D(DLM2(-2),2)	0.261076	0.540079	0.483403	0.6368
D(DLM2(-3),2)	-0.001878	0.277291	-0.006774	0.9947
R-squared	0.831560	Mean dependent var	0.185036	
Adjusted R-squared	0.792689	S.D. dependent var	1.776962	
S.E. of regression	0.809075	Akaike info criterion	2.616475	
Sum squared resid	8.509839	Schwarz criterion	2.812525	
Log likelihood	-18.24004	Durbin-Watson stat	1.689589	

الملحق رقم (09): معايير تحديد فترة الإبطاء للسلسلة LM1، لما $P = 0$

Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(LM1)			
Method: Least Squares			
Date: 12/26/13 Time: 01:11			
Sample (adjusted): 1991 2014			
Included observations: 21 after adjustments			
<hr/>			
R-squared	0.159516	Mean dependent var	0.155951
Adjusted R-squared	0.066129	S.D. dependent var	0.071716
S.E. of regression	0.069304	Akaike info criterion	-2.369063
Sum squared resid	0.086455	Schwarz criterion	-2.219846
Log likelihood	27.87516	F-statistic	1.708118

- $\mu = 1$ p

Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(LM1)			
Method: Least Squares			
Date: 12/26/13 Time: 01:13			
Sample (adjusted): 1992 2014			
Included observations: 23 after adjustments			
<hr/>			
R-squared	0.234560	Mean dependent var	0.154495
Adjusted R-squared	0.091040	S.D. dependent var	0.073260
S.E. of regression	0.069845	Akaike info criterion	-2.308211
Sum squared resid	0.078054	Schwarz criterion	-2.109065
Log likelihood	27.08211	F-statistic	1.634335
Durbin-Watson stat	2.019039	Prob(F-statistic)	0.220998

P = 2 : ٤ -

Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(LM1)			
Method: Least Squares			
Date: 12/26/13 Time: 01:16			
Sample (adjusted): 1993 2014			
Included observations: 22 after adjustments			
<hr/>			
R-squared	0.256566	Mean dependent var	0.155840
Adjusted R-squared	0.044157	S.D. dependent var	0.075013
S.E. of regression	0.073338	Akaike info criterion	-2.166538
Sum squared resid	0.075299	Schwarz criterion	-1.918002
Log likelihood	25.58211	F-statistic	1.207884
Durbin-Watson stat	1.974511	Prob(F-statistic)	0.350936

الملحق رقم (10): معايير تحديد فترة التأخير للسلسلة DLM1 : P = 0

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLM1,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 01:22				
Sample (adjusted): 1992 2014				
Included observations: 23 after adjustments				
<hr/>				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLM1(-1))	-1.255462	0.235208	-5.337658	0.0001
C	-0.162631	0.587135	-0.276990	0.7851
@TREND(1990)	0.018653	0.045630	0.408780	0.6878
<hr/>				
R-squared	0.636976	Mean dependent var	0.001386	
Adjusted R-squared	0.594267	S.D. dependent var	1.829623	
S.E. of regression	1.165418	Akaike info criterion	3.281518	

P = 1 ا -

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DLM1,2)

Method: Least Squares

Date: 12/26/13 Time: 01:25

Sample (adjusted): 1993 2014

Included observations: 22 after adjustments

R-squared	0.701649	Mean dependent var	0.094374
Adjusted R-squared	0.641979	S.D. dependent var	1.830560
S.E. of regression	1.095313	Akaike info criterion	3.204622
Sum squared resid	17.99567	Schwarz criterion	3.403451
Log likelihood	-26.44391	F-statistic	11.75879
Durbin-Watson stat	1.985151	Prob(F-statistic)	0.000320

P = 2 ا -

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DLM1,2)

Method: Least Squares

Date: 12/26/13 Time: 01:28

Sample (adjusted): 1994 2014

Included observations: 21 after adjustments

R-squared	0.704488	Mean dependent var	0.130532
Adjusted R-squared	0.613562	S.D. dependent var	1.876637
S.E. of regression	1.166596	Akaike info criterion	3.376190
Sum squared resid	17.69229	Schwarz criterion	3.623515
Log likelihood	-25.38571	F-statistic	7.747869
Durbin-Watson stat	1.982733	Prob(F-statistic)	0.002020

الملحق رقم(11): إختبار ديكي فولر للسلسلة LM1، عند مستوى الأصلي ، النموذج الثالث.

Null Hypothesis: LM1 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.590729	0.7618	
Test critical values:	1% level	-4.467895		
	5% level	-3.644963		
	10% level	-3.261452		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LM1) Method: Least Squares Date: 12/26/13 Time: 10:53 Sample (adjusted): 1991 2014 Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM1(-1)	-0.237907	0.149559	-1.590729	0.1291
C	6.335186	3.900910	1.624028	0.1218
@TREND(1990)	0.039407	0.023429	1.681996	0.1098
R-squared	0.159516	Mean dependent var	0.155951	
Adjusted R-squared	0.066129	S.D. dependent var	0.071716	
S.E. of regression	0.069304	Akaike info criterion	-2.369063	
Sum squared resid	0.086455	Schwarz criterion	-2.219846	
Log likelihood	27.87516	F-statistic	1.708118	
Durbin-Watson stat	1.780010	Prob(F-statistic)	0.209298	

الملحق رقم (12): اختبار ديكي فولر للسلسلة LM1، عند المستوى الأصلي، النموذج الثاني.

Null Hypothesis: LM1 has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.731825	0.9899	
Test critical values:	1% level	-3.788030		
	5% level	-3.012363		
	10% level	-2.646119		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LM1)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 11:08				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM1(-1)	0.012216	0.016693	0.731825	0.4732
C	-0.183605	0.464256	-0.395482	0.6969
R-squared	0.027415	Mean dependent var		0.155951
Adjusted R-squared	-0.023774	S.D. dependent var		0.071716
S.E. of regression	0.072563	Akaike info criterion		-2.318321
Sum squared resid	0.100043	Schwarz criterion		-2.218843
	26.34237	F-statistic		0.535567

الملحق رقم (13): إختبار ديكي فولر للسلسلة LM1، عند المستوى الأصلي، النموذج الأول.

Null Hypothesis: LM1 has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		10.08294	1.0000	
Test critical values:	1% level	-2.679735		
	5% level	-1.958088		
	10% level	-1.607830		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LM1)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 11:20				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM1(-1)	0.005618	0.000557	10.08294	0.0000
R-squared	0.019409	Mean dependent var		0.155951
Adjusted R-squared	0.019409	S.D. dependent var		0.071716
S.E. of regression	0.071016	Akaike info criterion		-2.405361
Sum squared resid	0.100867	Schwarz criterion		-2.355622
Log likelihood	26.25629	Durbin-Watson stat		1.930331

الملحق رقم (14): إختبار ديكي فولر للسلسلة DLM1 عند مستوى الفروق الأولى ، النموذج الثالث.

Null Hypothesis: D(DLM1) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.028852	0.1518	
Test critical values:	1% level	-4.571559		
	5% level	-3.690814		
	10% level	-3.286909		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLM1,2) Method: Least Squares Date: 12/26/13 Time: 11:25 Sample (adjusted): 1994 2014 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLM1(-1))	-2.170385	0.716570	-3.028852	0.0097
D(DLM1(-1),2)	0.644288	0.509035	1.265706	0.2278
D(DLM1(-2),2)	0.094698	0.286472	0.330568	0.7462
C	-0.142360	0.727644	-0.195645	0.8479
@TREND(1990)	0.012029	0.053977	0.222852	0.8271
R-squared	0.704488	Mean dependent var	0.130532	
Adjusted R-squared	0.613562	S.D. dependent var	1.876637	
S.E. of regression	1.166596	Akaike info criterion	3.376190	
Sum squared resid	17.69229	Schwarz criterion	3.623515	
Log likelihood	-25.38571	F-statistic	7.747869	

الملحق رقم (15): إختبار ديكي فولر للسلسلة DLM1 عند مستوى الفروق الأولى ، النموذج الثاني.

Null Hypothesis: D(DLM1) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.227023	0.0350	
Test critical values:	1% level	-3.857386		
	5% level	-3.040391		
	10% level	-2.660551		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLM1,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 11:29				
Sample (adjusted): 1994 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLM1(-1))	-2.198256	0.681203	-3.227023	0.0061
D(DLM1(-1),2)	0.665451	0.482827	1.378241	0.1898
D(DLM1(-2),2)	0.105892	0.272293	0.388888	0.7032
C	0.007605	0.267250	0.028457	0.9777
R-squared	0.703359	Mean dependent var	0.130532	
Adjusted R-squared	0.639793	S.D. dependent var	1.876637	
S.E. of regression	1.126305	Akaike info criterion	3.268892	
Sum squared resid	17.75988	Schwarz criterion	3.466752	
Log likelihood	-25.42003	F-statistic	11.06505	
Durbin-Watson stat	1.981059	Prob(F-statistic)	0.000546	

الملحق رقم (16): إختبار ديكي فولر للسلسلة (DLM1) عند مستوى الفروق الأولى، النموذج الأول.

Null Hypothesis: D(DLM1) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 2 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.349307	0.0022
Test critical values:	1% level		-2.699769	
	5% level		-1.961409	
	10% level		-1.606610	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLM1,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 11:34				
Sample (adjusted): 1994 2014				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLM1(-1))	-2.199526	0.656711	-3.349307	0.0044
D(DLM1(-1),2)	0.666139	0.465884	1.429838	0.1733
D(DLM1(-2),2)	0.105832	0.263060	0.402313	0.6931
R-squared	0.703342	Mean dependent var		0.130532
Adjusted R-squared	0.663788	S.D. dependent var		1.876637
S.E. of regression	1.088145	Akaike info criterion		3.157838
Sum squared resid	17.76091	Schwarz criterion		3.306234
Log likelihood	-25.42055	Durbin-Watson stat		1.979929

الملحق رقم (17): معايير تحديد درجة التأخير للسلسلة LPIB، $P = 0$

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIB)

Method: Least Squares

Date: 12/26/13 Time: 11:37

Sample (adjusted): 1991 2011

Included observations: 21 after adjustments

R-squared	0.538534	Mean dependent var	0.155367
Adjusted R-squared	0.487260	S.D. dependent var	0.113089
S.E. of regression	0.080978	Akaike info criterion	-2.057705
Sum squared resid	0.118035	Schwarz criterion	-1.908487

- $p=1$

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIB)

Method: Least Squares

Date: 12/26/13 Time: 11:39

Sample (adjusted): 1992 2014

Included observations: 23 after adjustments

R-squared	0.313908	Mean dependent var	0.141060
Adjusted R-squared	0.185266	S.D. dependent var	0.094540
S.E. of regression	0.085334	Akaike info criterion	-1.907633
Sum squared resid	0.116510	Schwarz criterion	-1.708486
Log likelihood	23.07633	F-statistic	2.440167
Durbin-Watson stat	1.894123	Prob(F-statistic)	0.102023

p = 2 -

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 12/26/13 Time: 11:41
 Sample (adjusted): 1993 2014
 Included observations: 22 after adjustments

R-squared	0.445525	Mean dependent var	0.136884
Adjusted R-squared	0.287103	S.D. dependent var	0.095216
S.E. of regression	0.080394	Akaike info criterion	-1.982813
Sum squared resid	0.090485	Schwarz criterion	-1.734277
Log likelihood	23.83673	F-statistic	2.812273
Durbin-Watson stat	2.245934	Prob(F-statistic)	0.066364

p = 3 -

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 12/26/13 Time: 11:43
 Sample (adjusted): 1994 2011
 Included observations: 18 after adjustments

R-squared	0.575733	Mean dependent var	0.138839
Adjusted R-squared	0.398955	S.D. dependent var	0.097584
S.E. of regression	0.075654	Akaike info criterion	-2.064095
Sum squared resid	0.068682	Schwarz criterion	-1.767304
Log likelihood	24.57685	F-statistic	3.256818
Durbin-Watson stat	2.344093	Prob(F-statistic)	0.043520

الملحق رقم (18): معايير تحديد فترة التأخير للسلسلة DLPIB لـ $p = 0$

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DLPIB,2)

Method: Least Squares

Date: 12/26/13 Time: 11:47

Sample (adjusted): 1992 2014

Included observations: 23 after adjustments

R-squared	0.537286	Mean dependent var	0.099270
Adjusted R-squared	0.482849	S.D. dependent var	1.850073
S.E. of regression	1.330447	Akaike info criterion	3.546388
Sum squared resid	30.09150	Schwarz criterion	3.695747
	-		
Log likelihood	32.46388	F-statistic	9.869889
Durbin-Watson stat	1.828266	Prob(F-statistic)	0.001429

- لـ $p = 1$

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DLPIB,2)

Method: Least Squares

Date: 12/26/13 Time: 11:57

Sample (adjusted): 1993 2014

Included observations: 22 after adjustments

R-squared	0.683205	Mean dependent var	0.223489
Adjusted R-squared	0.619846	S.D. dependent var	1.813056
S.E. of regression	1.117869	Akaike info criterion	3.245389
Sum squared resid	18.74446	Schwarz criterion	3.444218
Log likelihood	-26.83120	F-statistic	10.78308
Durbin-Watson stat	2.038280	Prob(F-statistic)	0.000496

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DLPIB,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/26/13 Time: 12:02
 Sample (adjusted): 1994 2014
 Included observations: 21 after adjustments

R-squared	0.781390	Mean dependent var	0.017528
Adjusted R-squared	0.714125	S.D. dependent var	1.620845
S.E. of regression	0.866621	Akaike info criterion	2.781704
Sum squared resid	9.763422	Schwarz criterion	3.029029
Log likelihood	-20.03533	F-statistic	11.61665
Durbin-Watson stat	2.260878	Prob(F-statistic)	0.000310

الملحق رقم (19): نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة **LPIB** ، عند المستوى الأصلي ، النموذج الثالث.

Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-3.086351	0.1386
Test critical values:	1% level		-4.571559	
	5% level		-3.690814	
	10% level		-3.286909	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18 Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 12/26/13 Time: 17:30 Sample (adjusted): 1994 2014 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.729260	0.236285	-3.086351	0.0094
D(LPIB(-1))	0.199542	0.239066	0.834674	0.4202
D(LPIB(-2))	-0.063142	0.239946	-0.263151	0.7969
D(LPIB(-3))	-0.231161	0.219534	-1.052965	0.3131
C	20.30228	6.467135	3.139300	0.0085
@TREND(1990)	0.087710	0.031926	2.747262	0.0177
R-squared	0.575733	Mean dependent var		0.138839
Adjusted R-squared	0.398955	S.D. dependent var		0.097584
S.E. of regression	0.075654	Akaike info criterion		-2.064095
Sum squared resid	0.068682	Schwarz criterion		-1.767304
Log likelihood	24.57685	F-statistic		3.256818
Durbin-Watson stat	2.344093	Prob(F-statistic)		0.043520

الملحق رقم (20): نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة **LPIB** ، عند المستوى الأصلي ، النموذج الثاني.

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

الملحق رقم (21): نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة **LPIB**، عند المستوى الأصلي ، النموذج الأول.

Null Hypothesis: LPIB has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 3 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.880390	0.9811	
Test critical values:	1% level	-2.699769		
	5% level	-1.961409		
	10% level	-1.606610		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 17:37				
Sample (adjusted): 1994 2014				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.004264	0.002268	1.880390	0.0810
D(LPIB(-1))	0.115768	0.262886	0.440373	0.6664
D(LPIB(-2))	-0.247035	0.262585	-0.940784	0.3628
D(LPIB(-3))	0.191953	0.249846	0.768286	0.4551
R-squared	0.057905	Mean dependent var	0.138839	
Adjusted R-squared	-0.143973	S.D. dependent var	0.097584	
S.E. of regression	0.104372	Akaike info criterion	-1.488573	
Sum squared resid	0.152510	Schwarz criterion	-1.290712	
Log likelihood	17.39715	Durbin-Watson stat	2.102597	

الملحق رقم (22): نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة DLPIB، عند مستوى الفروق الأولى، النموذج الثالث.

Null Hypothesis: D(DLPIB) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.357894	0.0132
Test critical values:	1% level		-4.498307	
	5% level		-3.658446	
	10% level		-3.268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLPIB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 17:46				
Sample (adjusted): 1992 2014				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLPIB(-1))	-1.165467	0.267438	-4.357894	0.0004
C	-0.226409	0.665116	-0.340405	0.7377
@TREND(1990)	0.016127	0.052006	0.310102	0.7603
R-squared	0.537286	Mean dependent var		0.099270
Adjusted R-squared	0.482849	S.D. dependent var		1.850073
S.E. of regression	1.330447	Akaike info criterion		3.546388
Sum squared resid	30.09150	Schwarz criterion		3.695747

الملحق رقم (23) نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة DLPIB عند مستوى الفروق الأولى، النموذج الثاني.

Null Hypothesis: D(DLPIB) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.547761	0.0021
Test critical values:	1% level		-3.808546	
	5% level		-3.020686	
	10% level		-2.650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLPIB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 17:47				
Sample (adjusted): 1992 2014				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLPIB(-1))	-1.175900	0.258567	-4.547761	0.0002
C	-0.042202	0.291596	-0.144729	0.8865
R-squared	0.534669	Mean dependent var		0.099270
Adjusted R-squared	0.508817	S.D. dependent var		1.850073
S.E. of regression	1.296613	Akaike info criterion		3.452028
Sum squared resid	30.26172	Schwarz criterion		3.551601
Log likelihood	-32.52028	F-statistic		20.68213
Durbin-Watson stat	1.815514	Prob(F-statistic)		0.000249

الملحق رقم (24): نتائج إختبار ديكي فولر للسلسلة DLPIB، عند مستوى الفروق الأولى، النموذج الأول .

Null Hypothesis: D(DLPIB) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.680521	0.0001	
Test critical values:	1% level	-2.685718		
	5% level	-1.959071		
	10% level	-1.607456		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLPIB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/13 Time: 17:50				
Sample (adjusted): 1992 2014				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLPIB(-1))	-1.171907	0.250380	-4.680521	0.0002
R-squared	0.534127	Mean dependent var		0.099270
Adjusted R-squared	0.534127	S.D. dependent var		1.850073
S.E. of regression	1.262765	Akaike info criterion		3.353191
Sum squared resid	30.29693	Schwarz criterion		3.402978
Log likelihood	-32.53191	Durbin-Watson stat		1.815936

ملخص.

شكلت دراسة موضوع النقود ودوره في التأثير على النشاط الاقتصادي محل اهتمام ونقاش الكثير من الباحثين والدارسين في المجال الاقتصادي والنقدي، وذلك على المستوى النظري والتطبيقي، فعلى المستوى النظري نجد أن مختلف النظريات الاقتصادية اهتمت بتحليل هذا الموضوع، فمنهم من أيد دور النقود في النشاط الاقتصادي (النقد الفعال)، ومنهم من يرى عكس ذلك (النقود حيادية في النشاط الاقتصادي).

ولأن الاقتصاد الجزائري لم يحظى بمثل هذه الدراسات، فقد حاولنا من خلال هذا البحث دراسة وجود وطبيعة العلاقة بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وذلك من خلال عرض الإطار النظري للنقود والناتج المحلي الإجمالي، والتأصيل النظري للعلاقة بينهما، مع التركيز على توضيح علاقة السياسة النقدية بالنشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ليتم في النهاية إجراء الدراسة التطبيقية للعلاقة السببية بين كمية النقد والناتج المحلي الإجمالي وذلك باعتماد منهجية "قرانجر، Granger" في تحليل العلاقة السببية وبالاستعانة بأحدث البرامج الإحصائية.

ولقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام، واتجاه هذه العلاقة يكون من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية بمعناها الواسع (M2) والضيق (M1)، وهو ما ينطبق على طبيعة الاقتصاد الجزائري وعلى طبيعة السياسة النقدية المنتهجة.

Abstract.

The study of the topic of money and its role in influencing economic activity has been the object of interest and discussion by many researchers and students in economic and monetary field, both on the theoretical and practical level. Theoretically, we find that the various economic theories have interested in analyzing this topic; some of them support the role of money in economic activity (effective money), while others believe the opposite (money is neutral in economic activity).

Because the Algerian economy has failed to get such studies, we have tried, through this research, to study the existence and nature of the relationship between money supply and gross domestic product in Algeria during the period (1990-2014), by the demonstration of the theoretical framework of money and gross domestic product, and the theoretical rooting of the relationship between them with a focus on clarifying the relationship between monetary policy and economic activity during the study's period. At the end, we made the practical study of the causal relationship between money supply and gross domestic product using the methodology of Granger and the latest statistical programs in analyzing the causal relationship.

The study concluded that there is a long-run equilibrium relationship between money supply and gross domestic product. The direction of this relationship is from gross domestic product towards money supply in its broad sense (M2) and narrow sense (M1), which applies to the nature of the Algerian economy and the nature of the followed monetary policy.

Résumé.

L'étude du thème de la monnaie et son rôle dans l'impact sur l'activité économique a été objet d'intérêt et de discussion par de nombreux chercheurs et étudiants dans le domaine économique et monétaire, sur le plan théorique et pratique. Théoriquement, nous constatons que les différentes théories économiques ont intérêt à analyser ce thème ; certaines d'entre eux soutiennent le rôle de la monnaie dans l'activité économique (monnaie efficace), tandis que d'autres croient le contraire (la monnaie est neutre dans l'activité économique).

Vu que l'économie algérienne n'a pas réussi à obtenir de telles études, nous avons essayé, à travers cette recherche, d'étudier l'existence et la nature de la relation entre la masse monétaire et le produit intérieur brut en Algérie durant la période (1990-2014), à travers la démonstration du cadre théorique de la monnaie et du produit intérieur brut, et l'enracinement théorique de la relation entre eux avec un accent sur la clarification de la relation entre la politique monétaire et l'activité économique au cours de la période de l'étude. Enfin, nous avons fait l'étude pratique du lien de causalité entre la masse monétaire et le produit intérieur brut à l'aide de la méthodologie de Granger et les derniers programmes statistiques dans l'analyse du lien de causalité.

L'étude a conclu qu'il existe une relation d'équilibre à long terme entre la masse monétaire et le produit intérieur brut. La direction de cette relation est du produit intérieur brut vers la masse monétaire au sens large (M2) et au sens étroit (M1), qui s'applique à la nature de l'économie algérienne et la nature de la politique monétaire suivie.